مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

# ظل القيصر

## الدول الصغيرة في زمن الصراع الدولي

عبد الله راشد المرسل

# ظل القيصر

## الدول الصغيرة في زمن الصراع الدولي

# ظل القيصر

## الدول الصغيرة في زمن الصراع الدولي

عبد الله راشد المرسل

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

**الطبعة الأولى: شباط/فبراير 2026 م – 1447 هـ**

**إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة عن رأي مركز الجزيرة للدراسات**

**ردمك (الدار العربية للعلوم) 978-614-01-3859-9**

**جميع الحقوق محفوظة**

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

**توزيع**
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

**التوزيع في المملكة العربية السعودية**
**شركة الدار العربية للعلوم ناشرون للنشر**
**السجل التجاري 1010921463**

**يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.**

**إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون**

facebook.com/ASPArabic twitter.com/ASPArabic www.aspbooks.com asparabic

التجهيز وتصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

# المحتويات

مقدمة.....7

**الفصل الأول: التموضع الجيوسياسي للدول الصغيرة في زمن الحرب.....9**
المبحث الأول: القوة وتحولات التموضع الجيوسياسي للدول الصغيرة..... 11
المبحث الثاني: إعادة التموضع بين الشرق والغرب في نظام دولي متحوّل..... 19
المبحث الثالث: الاقتصاد بوصفه أداة تموضع جيوسياسي ..... 31

**الفصل الثاني: آسيا الوسطى: من التبعية الروسية إلى التعددية البراغماتية ..... 41**
المبحث الأول: تراجع النفوذ الروسي مقابل صعود الصين والهند وتركيا..... 43
المبحث الثاني: إعادة تشكيل شبكات التجارة والغاز في آسيا الوسطى..... 91

**الفصل الثالث: البلقان: حرب باردة مصغّرة تتجدد.....111**
المبحث الأول: اصطفاف دول البلقان الغربية مع الغرب.....113
المبحث الثاني: روسيا والبلقان: الجذور الثقافية والدينية للتقارب .....129
المبحث الثالث: صربيا حليف رمزي لروسيا.....145
المبحث الرابع: توتر الهويات القومية في البلقان والتدخلات الغربية الجديدة .....159

**الفصل الرابع: الشرق الأوسط: سياسات التوازن ومرونة السلطويات .....185**
المبحث الأول: تركيا قوة متأرجحة بين الناتو وروسيا.....187
المبحث الثاني: التفاعلات العربية مع الحرب الروسية الأوكرانية.....203
المبحث الثالث: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الغذاء والطاقة في المنطقة .....217

**الفصل الخامس: إفريقيا: صراع على النفوذ في القارة المنسية .....235**
المبحث الأول: الانسحاب الفرنسي وتآكل النفوذ التقليدي في غرب إفريقيا.....237
المبحث الثاني: استخدام الشركات الأمنية الخاصة في توسيع النفوذ الروسي في إفريقيا .....267
المبحث الثالث: تداعيات أزمة الغذاء والأسمدة على الدول الإفريقية الهشّة.....291

**الفصل السادس: الدول الصغيرة في النظام العالمي الجديد..... 309**
المبحث الأول: تحولات مفهوم الحياد في سياق النزاعات الدولية المعاصرة..... 311
المبحث الثاني: البراغماتية الاستراتيجية في سلوك الدول الصغيرة..... 319
المبحث الثالث: مستقبل الدول الهامشية في ظل تصدّع النظام الدولي الليبرالي..... 341

الخاتمة..... 361
قائمة المصادر والمراجع..... 365

# مقدمة

حين اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير/ شباط 2022، بدا للوهلة الأولى أننا إزاء صراع تقليدي بين قوة إقليمية كبرى تسعى إلى استعادة نفوذها الإمبراطوري، ودولة ناشئة تطمح إلى تثبيت سيادتها والانتماء إلى الفضاء الغربي الليبرالي. غير أن مسارات الحرب وتشعباتها كشفت سريعًا عن طابعها الدولي، حيث لم تقتصر ارتداداتها على طرفي النزاع المباشر، بل امتدت لتصل إلى محيط جغرافي واسع، يضم دولًا صغيرة وهامشية، طالما وُصفت بأنها خارجة عن معادلات القوة العالمية، لكنها وجدت نفسها فجأة داخل مدار التأثير السياسي والاقتصادي والاستراتيجي لهذه الحرب.

لا يسعى هذا الكتاب إلى استعادة مجريات المعارك أو إلى تحليل مواقف القوى الكبرى وفق المقاربات الواقعية المعتادة في أدبيات العلاقات الدولية، بل ينطلق من فرضية مغايرة جوهرها أن الحروب الكبرى لا تُقاس فقط بحجم زخمها في مركز الصراع، بل كذلك بطبيعة الارتدادات التي تثيرها على أطراف النظام العالمي. فالهامش، في زمن الاختلالات الكبرى، يتحوّل إلى مرآة دقيقة تعكس تحوّلات التوازنات الدولية، بل ويصبح في بعض الأحيان مختبرًا للتجريب الجيوسياسي وإعادة ترتيب الأولويات الإقليمية والدولية.

تدور إشكالية هذا الكتاب حول الكيفية التي أثّرت بها الحرب الروسية الأوكرانية في الدول الصغرى والهامشية، سواء من حيث خياراتها الدبلوماسية، أو أنماط تحالفاتها، أو قدرتها على المناورة في لحظة استقطاب عالمي حاد. فما الذي تعنيه هذه الحرب بالنسبة لدولة مثل كازاخستان التي تحيا في ظل جغرافيا روسية ضاغطة؟ وكيف أعادت صربيا تموضعها الإقليمي في سياق إعادة بعث صراعات البلقان؟ وبأي منطق اختارت الأنظمة العربية مواقعها بين موسكو وواشنطن؟ وما

الذي يدفع عددًا من دول إفريقيا إلى فتح أبوابها أمام النفوذ الروسي الجديد، ممثلًا في شركات الأمن الخاص بدلًا من البعثات الدبلوماسية؟

يطمح هذا العمل إلى رصد ارتدادات الحرب على فضاءات جغرافية أربعة تمثّل ما يمكن تسميته بـ "الهامش الجيوسياسي لمركز الصراع": آسيا الوسطى، والبلقان، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء. وهي مناطق تختلف في تكوينها السياسي والاجتماعي، لكنها تشترك في كونها خارج معسكرات الهيمنة الصلبة، وفي خضوعها لتجاذبات متعددة الأقطاب تسعى لتوظيفها واستقطابها.

في هذا الإطار، يتناول الكتاب تحليل سلوك الدول الصغيرة والهامشية في ظل الحرب، ليس بوصفها مجرد كيانات ضعيفة تتلقى الأوامر، بل باعتبارها فاعلين براغماتيين يحاولون استثمار اللحظة التاريخية لتوسيع هوامش حركتهم وتعزيز موقعهم التفاوضي، حتى وإن ظل محدودًا. ومن خلال هذا المنظور، يُطرح سؤال جوهري: هل لا تزال الجغرافيا قدرًا حتميًّا للدول الصغيرة، أم أن اختلال النظام الدولي، كما يحدث في لحظات الحرب، يفتح أمامها نوافذ جديدة لإعادة تعريف موقعها في العالم؟

لا ندّعي من خلال هذا الكتاب تقديم إجابات نهائية، بل نسعى إلى بناء إطار تحليلي يُسهم في توسيع نطاق التفكير في أثر الحروب الكبرى على من هم خارج مشهد المواجهة المباشرة، لكنه يشملهم بتأثيره وتداعياته. وهو دعوة إلى التفكير في السياسة الدولية من زاوية غير مألوفة، لا تنطلق من مراكز النفوذ، بل من تخومه، حيث كثيرًا ما تتشكّل التحولات العميقة بعيدًا عن الأضواء.

الفصل الأول

# التموضع الجيوسياسي للدول الصغيرة في زمن الحرب

## المبحث الأول

# القوة وتحولات التموضع الجيوسياسي للدول الصغيرة

في سياق التحولات الجيوسياسية العميقة التي تفرزها الحروب الدولية، لا تقتصر تأثيرات الصراع على خطوط التماس ومواقع الاشتباك المباشر، بل تمتد آثاره بصورة أكثر تعقيدًا إلى تخوم النظام العالمي، حيث تتخلخل التوازنات القديمة وتُعاد صياغة خرائط النفوذ والولاءات بطريقة قد تكون خفية في مظهرها لكنها عميقة في آثارها. فحين تنشب حرب بحجم الحرب الروسية الأوكرانية، لا تُصاغ المعادلات الجديدة فقط في قاعات التفاوض الكبرى أو في العواصم المهيمنة، بل تتبلور أيضًا -وربما بشكل أكثر حساسية- في الدول التي لطالما وُصفت بأنها هامشية أو صغيرة، تلك التي لا تمتلك أدوات الفرض ولا تملك ترف المبادرة، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع البقاء على الحياد أو الاكتفاء بدور المتفرّج. هذه الدول، وإن غابت عن الأضواء الإعلامية، تجد نفسها مدفوعة إلى التفاعل مع لحظة الانقسام العالمي وفق استراتيجيات تتراوح بين التموضع الحذر والتكيّف الانتهازي والدخول في تحالفات ظرفية تعيد إنتاج أدوارها ووظائفها الإقليمية.

إن القراءة التقليدية التي طالما اختزلت الدول الصغيرة في موقع التابع أو الكيان المفعول به تظهر محدوديتها في لحظات الاضطراب العالمي، حيث يصبح هامش الحركة السياسي لهذه الدول مرتبطًا بقدرتها على استثمار الفراغات التي تنتجها المواجهات الكبرى. فالحرب الروسية الأوكرانية لم تكن مجرد صراع ثنائي بين موسكو وكييف، بل شكّلت من حيث توقيتها وبنيتها لحظة انتقالية مفصلية في النظام الدولي، لحظة تصدّعت فيها صورة الهيمنة الأحادية التي شكّلت معالم ما

بعد الحرب الباردة، وتقدّمت فيها قوى جديدة لتنافس الغرب ليس على مستوى التسليح والتحالفات فحسب، بل عبر أدوات أكثر تشتتًا وانتشارًا، مثل شبكات المرتزقة، والهيمنة الغذائية، وأمن الطاقة، والقدرة على التحكم في البنى التحتية الرقمية والمالية للدول. هذا التحول من منطق القوة الصلبة إلى أدوات القوة الناعمة ووسائل النفوذ غير التقليدية مكّن الدول الصغيرة، في بعض الحالات، من التحرك داخل المساحات الرمادية التي تنتجها صراعات الكبار.

في هذا المشهد المتشابك، تجد الدول الصغيرة نفسها مضطرة إلى إعادة تموضع لا تحكمه الاعتبارات الأيديولوجية أو الانحيازات التاريخية بقدر ما تحكمه ضرورات البقاء والمصلحة الوطنية الآنية. فبين مطرقة التبعية الاقتصادية وسندان التهديدات الأمنية، تتجلى استراتيجية "البراغماتية الدفاعية"، التي تحاول من خلالها هذه الدول أن تحافظ على حدّ أدنى من السيادة، عبر إعادة تشكيل خطابها الخارجي، وإعادة بناء شبكاتها التحالفية، وتطوير أدواتها الدبلوماسية لتتماهى مع لحظة السيولة الجيوسياسية دون أن تغرق فيها. ذلك أن الاصطفاف الكامل مع أحد أطراف النزاع لم يعد خيارًا واقعيًّا، خاصة في عالم تتعدد فيه مصادر التهديد وتتباين فيه أشكال النفوذ، ويزداد فيه حضور القوى غير التقليدية.

من آسيا الوسطى، حيث تتصارع روسيا والصين وتركيا على إعادة تشكيل فضاء النفوذ، إلى البلقان، حيث تصحو الذاكرة القومية على وقع حرب أوروبية جديدة، ومن الشرق الأوسط الذي يحاول بناء توازنات دقيقة بين الغرب وروسيا دون أن يفقد علاقته بالقوى الإقليمية، إلى إفريقيا التي أصبحت تمثل ساحة تنافس مفتوح بين الحضور العسكري الغربي والنفوذ الأمني الروسي والتوغل الاقتصادي الصيني، تتجلى حالة جديدة من الاصطفاف الصامت، أو التموضع الحذر، تُعيد رسم أدوار الدول الصغيرة بطريقة مغايرة تمامًا لتلك التي فرضتها معادلات الحرب الباردة أو منطق القطب الواحد.

ولعلّ ما يُضفي على هذا التموقع الجديد طابعه المعقد هو أنه لا يجري وفق خرائط تحالفات ثابتة أو هويات سياسية صلبة، بل ضمن تفاعلات مرنة، يتداخل فيها الاقتصادي بالأمني، والرمزي بالمصلحي، والداخلي بالخارجي. فالدول

الصغيرة، التي كانت تُعامل سابقًا بوصفها موضوعًا للنفوذ أو الحماية، أصبحت اليوم تُدرك -في كثير من الحالات- قدرتها النسبية على التفاوض، وعلى تحويل موقعها الجغرافي أو وزنها الديمغرافي أو مواردها الطبيعية إلى أوراق ضغط ظرفية يمكن استثمارها في لحظة التحولات العالمية. بهذا المعنى، لم تعد الحرب مناسبة تُبرز فيها القوى الكبرى عضلاتها فقط، بل أصبحت لحظة كاشفة عن الديناميات الدقيقة التي تحكم سلوك الدول الطرفية في نظام دولي هشّ ومتعدد الأقطاب.

تقتضي مقاربةُ التحولات التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية تجاوز التحليلات الانطباعية والمقاربات التقنية المباشرة إلى مساءلة البُنى النظرية المؤسسة للعلاقات الدولية، وفي مقدّمتها مفهوم "القوة"، الذي يشكّل العمود الفقري لتحليل سلوك الدول في بيئة تتّسم بالتنافس والصراع وغياب التراتبية الأخلاقية؛ إذ لا يمكن فهم آليات التموضع الجيوسياسي للدول، خصوصًا تلك التي توصف بأنها صغيرة أو هامشية، من دون التوقف عند التطور المفاهيمي للقوة، ليس فقط من حيث أدواتها الظاهرة، وإنما من حيث بنيتها العميقة ووظائفها المتعددة في النظام الدولي المعاصر.

لقد مثّلت الحرب، كلحظة انفجار للكمون البنيوي داخل النظام العالمي، مناسبة لكشف التفاوتات الصامتة في موازين القوى، ولإعادة ترتيب شبكات النفوذ داخل الفضاء الدولي. ومن هنا، أعادت الحرب الروسية الأوكرانية إلى الواجهة سؤال القوة، ليس فقط بوصفه سؤالًا متعلقًا بالردع أو الحسم العسكري، بل بوصفه أداة لإدارة الحضور الدولي، وتنظيم العلاقات، والتحكّم في تدفق الرموز والمفاهيم والمعايير. في هذا المنظور، تبدو القوة مفهومًا مركّبًا يتجاوز التقسيمات التقليدية بين "الصلب" و"الناعم"، ويتخذ شكل منظومة استراتيجية متداخلة، تُمارس بوسائل متعددة، ولا تستهدف إخضاع الخصوم فقط، بل كذلك التأثير في الأصدقاء، وتوجيه سلوك الحلفاء، وإعادة تشكيل البيئة الدولية بما يخدم مصالح الفاعل المسيطر.[1]

(1) Wivel, Anders. "Small States and the War in Ukraine." Transatlantic Policy Quarterly, Vol. 21, No. 4 (Winter 2022/23),. 87-93

وفي هذا السياق المفاهيمي المتحرّك، لم تعد الدول الصغيرة خارج حسابات القوة، وإن بقيت خارج مراكز القرار. فالتحوّلات المتسارعة في أدوات النفوذ وآليات التفاعل الدولي فتحت لهذه الدول هوامش جديدة للفعل الرمزي والتكتيكي، مكّنت بعضها من توظيف موقعها الجغرافي، أو رصيدها الرمزي، أو ثباتها المؤسسي، لبناء مكانة تفاوضية نسبية، أو للمساهمة في صياغة معادلات توازن محلية أو إقليمية، ولو بوسائل غير مباشرة. فالقوة في هذا السياق لا تتجسّد في القدرة على الإكراه أو فرض الشروط، وإنما في مهارة التموضع، وفي القدرة على إدارة العلاقات الدولية ضمن بيئة غير مستقرة ومتعددة الأقطاب.[1]

وإذا كانت الدول الكبرى تمتلك فائضًا من الموارد يسمح لها بتوسيع نطاق نفوذها عسكريًّا واقتصاديًّا وتكنولوجيًّا، فإن الدول الصغيرة تضطر إلى العمل ضمن حدود ضيقة، تجعلها أكثر حساسية للتقلبات الدولية، وأكثر اعتمادًا على أدوات غير تقليدية للبقاء والاستمرار. فهي في كثير من الأحيان تُدير علاقاتها الخارجية بمنطق الموازنة الدقيقة، فتسعى إلى توزيع انكشافها الاستراتيجي على أكثر من محور، وتتفادى القطع الحاد مع أي طرف من أطراف التوازن العالمي[2]. وهذه الاستراتيجية لا تعبّر بالضرورة عن ضعف أو تبعية، بل قد تكون في جوهرها تعبيرًا عن وعي دقيق بحدود الإمكان، وبالسبل المتاحة لتعظيم الحضور بأقل قدر من المخاطر.

كما أن بعض الدول الصغيرة نجحت في استثمار أدوارها بوصفها وسطاء نزهاء أو فاعلين إنسانيين، لتثبيت موقعها في النظام الدولي، كما في حالة دول الشمال الأوروبي أو بعض دول جنوب شرق آسيا، التي بنت حضورًا دبلوماسيًّا مؤثرًا من خلال المشاركة في مبادرات السلام، أو تصدير النماذج التنموية، أو بناء

(1) شرقي، عبد الله، "أثر تراتبية القوة في النظام الدولي على سلوك الدول الصغرى". مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مجلد 25، عدد 5 (2021): 327–343. الرابط:
https://asjp.cerist.dz/en/article/144940 تاريخ الدخول: يونيو/ حزيران 2025.

(2) Trissia Wijaya, Jessica C. Liao, Ewon Baik, and Saori N. Katada. "Pivotal Power of Small States to Save the International Liberal Economic Order: The Case from East Asia." The Pacific Review 37, no. 2 (2024): 285-316. Accessed June 2025. https://ouci.dntb.gov.ua/en/works/7qbZYg14/

شراكات تقنية واقتصادية مع أطراف متعددة. وقد سمح لها ذلك بتحقيق درجة من الاستقلالية النسبية، وبتحويل حجمها الصغير إلى ميزة وظيفية تُمكنها من المناورة والتفاعل دون أن تُثير المخاوف أو تُستدرج إلى صراعات المحاور.

في المقابل، يواجه العديد من الدول الصغيرة الأخرى تحديات أكثر تعقيدًا، تجعل من بقائها فاعلًا سياديًّا أمرًا هشًّا ومعلّقًا على تطورات خارجة عن إرادتها. فغياب الموارد الكافية، وافتقارها إلى قاعدة إنتاجية مستقرة، وتعرضها لتقلبات السوق أو لصدمات المناخ أو للضغوط الجيوسياسية من الجوار الإقليمي، يجعلها رهينة لعلاقات تبعية مركّبة، تبدأ من الأمن الغذائي ولا تنتهي بالديون السيادية والارتهان للمساعدات. وفي مثل هذه الحالات، يصير الحديث عن القوة، حتى بالمعنى الرمزي أو الناعم، أقرب إلى التمنّي منه إلى الفعل الواقعي، ما لم يُرفَق بإرادة سياسية واضحة لتفعيل أدوات التأثير الممكنة، أو لإعادة ترتيب الأولويات الداخلية بما يخدم التموضع الخارجي[1].

إن ما تكشفه الحرب الجارية في البلقان، إذًا، ليس حدود القوة التقليدية فقط، بل كذلك إمكانات القوة البديلة. فبينما تنشغل القوى الكبرى بإعادة بناء تحالفاتها، وتوظيف أدوات الردع والضغط، تتحرّك الدول الصغيرة على هوامش هذا الصراع بمحاذير بالغة، لكنها أيضًا تسعى إلى اقتناص اللحظات المناسبة لتعزيز مكانتها، وإعادة إنتاج صورتها الدولية بطريقة تضمن لها الحد الأدنى من الاستقرار السيادي. وهذا ما يجعل من الحرب، في أحد أبعادها الخفية، مختبرًا مفتوحًا لإعادة تعريف الفاعلية السياسية في العالم المعاصر، وتحديد ما إذا كانت الدول الصغيرة قادرة على التحوّل من موقع التلقي إلى موقع التكيّف الاستراتيجي، وربما التأثير المقيد.

وفي هذا السياق، تبدو القوة الناعمة أداة مركزية في ترسانة هذه الدول، خاصة حين تُستخدم بذكاء استراتيجي يعوّض غياب عناصر التفوّق التقليدي. ولا تُستمد هذه القوة فقط من الثقافة القومية أو القيم السياسية أو السياسات الخارجية المتزنة،

(1) Fritzler, Jonas; Grøn, Caroline Howard; وAnders Wivel. "Leadership Styles and International Agenda-Setting: Understanding Small-State and Middle-Power Leadership on the Responsibility to Protect." Foreign Policy Analysis 21, no. 3 (2025): oraf006. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1093/fpa/oraf006

بل تتغذى أيضًا على عنصر بالغ الأهمية لطالما أُغفل في الأدبيات الكلاسيكية: قوة الأفراد، وشخصيات القادة، والكاريزما التي يملكونها، وما يرافقها من قدرة على الإقناع والتأثير عبر التواصل الرمزي والفعلي. هنا، يصبح الفاعل السياسي، بمكوناته البشرية والمؤسساتية، جزءًا من رأس المال الرمزي الذي يرفد القوة الناعمة ويوسّع نطاق جاذبيتها. فتشكيلة النخبة الحاكمة، ومستوى التماسك المؤسساتي، والعلاقات البينية داخل أجهزة الدولة، كلها عناصر تؤثر في الصورة الخارجية للدولة، وتعزز من مصداقيتها الدولية أو تضعفها.

إن أدوات القوة الناعمة، في هذا الإطار، لا تعمل في فراغ، بل تقتضي وجود بيئة مؤسسية حاضنة قائمة على الثقة والمصداقية والاحترام المتبادل، وتُمارس من خلال وسائل متعدّدة مثل التبادل الثقافي، والمساعدات الإنسانية، والدبلوماسية العامة، والتعاون الأكاديمي والعلمي، والعلاقات العسكرية غير القتالية، والبث الإعلامي، وإدارة السمعة الدولية. ومن اللافت أن هذه الأدوات تتجاوز الحيز الحكومي المباشر لتشمل مكونات المجتمع المدني من جامعات، وشركات، ومنظمات غير حكومية، مما يجعل القوة الناعمة مشروعًا وطنيًّا جامعًا يتجاوز حدود السياسة الرسمية، وينفتح على المجتمع بوصفه شريكًا في إنتاج المعنى والرمزية والدلالة.[1]

كما أن الطابع التراكمي والبطيء للقوة الناعمة يمنحها أفقًا زمنيًّا أطول من القوة الصلبة، ويجعلها أكثر انسجامًا مع أهداف الاستقرار والتحول السلس في مواقف الجماهير الأجنبية. فهي لا تعمل بمنطق الفرض أو الردع، بل بمنطق التدرّج في تغيير الصور والانطباعات والسلوكيات من خلال الإقناع وبناء الفهم المتبادل. وبهذا، فإن الدول الصغيرة، التي لا تستطيع فرض إرادتها على المسرح الدولي، تجد في القوة الناعمة وسيلة لتعزيز مكانتها، ليس عن طريق الصدام، بل من خلال الحضور القيمي والثقافي والدبلوماسي الذي يفتح لها منافذ للتأثير وتثبيت الذات.

---

(1) "القوة الناعمة: دبلوماسية الثقافة الشعبية والعلاقات الدولية"، آراء عربية، 2022، https://araa.sa/index.php?Itemid=172&catid=4164&id=4627&option=com_content&view=article تاريخ الدخول: يونيو/ حزيران 2025.

وبذلك، تكتسب هذه المقاربة في فهم القوة أهمية قصوى عند تحليل سلوك الدول الهامشية في النظام الدولي، خاصة في فترات الأزمات والانقسامات الكبرى. فبينما تعيد القوى الكبرى رسم خرائط السيطرة، تبحث الدول الصغيرة عن معنى جديد لدورها، يتجاوز منطق التبعية، ويفتح المجال أمام فاعلية مركّبة قوامها الحكمة الاستراتيجية، واستثمار الموارد الرمزية، وتكثيف الدبلوماسية الذكية، بما يتيح لها هامشًا من التأثير النوعي في عالم لا يكافئ فقط من يمتلك أدوات الردع، بل من يحسن إدارة صورته، ومراكمة ثقله، وتعظيم أثره ضمن بيئة دولية مائعة وفاقدة لمراكزها الصلبة.

## المبحث الثاني

# إعادة التموضع بين الشرق والغرب في نظام دولي متحوّل

### تحولات التموضع الاستراتيجي في النظام العالمي فيما بعد الحرب الباردة

لم يعد التقسيم التقليدي للعالم إلى شمال وجنوب، أو إلى دول صناعية وأخرى زراعية، كافيًا لفهم تعقيدات التموضع الجيوسياسي للدول، خصوصًا أثناء فترات الحرب والتقلبات البنيوية في النظام الدولي. ذلك التقسيم الذي رسخته القرون الاستعمارية واستمر من خلال التبعية الاقتصادية والثقافية في العقود التالية، شكّل ما يمكن تسميته بـ "الترتيب الكلاسيكي لتقسيم العمل الدولي"[1]. لكن منذ سبعينيات القرن العشرين، ومع انخراط الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار في البلدان ذات الكلفة العمالية المنخفضة، لاسيما في أميركا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، بدأت ملامح إعادة ترتيب جذرية تظهر على السطح، فيما عُرف لاحقًا بـ "التقسيم الدولي الجديد للعمل"[2]. هذا التحول أحدث اهتزازًا في الثنائية القطبية التقليدية بين المركز والهامش، وأفرز مساحة وسطى تعرف بـ "شبه الأطراف"، تتميز بموقعها الوسيط الذي يزاوج بين التبعية والاستقلالية، بين الامتثال للهيمنة وتوظيفها في بناء موقع تفاوضي نسبي.

لقد رأى منظّرو التبعية في هذا التحول مجرد وهم ظرفي، محذرين من أن ارتفاع تكاليف العمالة سيؤدي إلى انسحاب الاستثمارات مجددًا، وأن التنمية

(1) Thérien, Jean-Paul. "North-South Distinction: From Consensus to Contestation." International Studies Association Global South Quarterly 4, no. 4 (2024): Accessed June 2025. https://academic.oup.com/isagsq/article/4/4/ksae080/7905422.

(2) Folker Fröbel, Jürgen Heinrichs, and Otto Kreye, The New International Division of Labour (Cambridge: Cambridge University Press, 1980), 167

الرأسمالية المعتمدة لن تفضي إلا إلى تعميق التخلف البنيوي. لكن المفارقة أن مفهوم "شبه الأطراف"، كما صاغه والرستين[1]، ساهم في تفسير كيفية إنتاج شكل جديد من الثبات الهيكلي في النظام العالمي، إذ إن هذا المستوى الوسيط يمتص بعض التناقضات، ويمنع تشكّل انقسام ثنائي حاد بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي يمنح النظام مرونة وظيفية وقدرة على التكيف مع الأزمات.

غير أن هذه المرونة النظرية لا تعني غياب التوتر في الواقع. فمع دخول القرن الحادي والعشرين، بدأت تتلاشى فعالية التصنيفات الكلاسيكية، وبرزت بدلًا منها أشكال أكثر تعقيدًا من التموضع السياسي والاقتصادي، خاصة بالنسبة للدول الصغيرة، التي لا يمكن اختزال أدوارها في ثنائيات جامدة بين الفاعل والمنفعل. لقد أدت التحولات الكبرى في ميزان القوى، والانهيارات المتكررة لمفاهيم السيادة التقليدية، إلى تآكل شروط الحياد التاريخي، كما عُرف في القانون الدولي. فلم يعد ممكنًا افتراض وجود فضاء دولي منظم على نحو مستقر، ولا حروب محدودة جغرافيًّا تُخاض لأسباب واضحة يمكن للدول غير المنخرطة أن تبقى على مسافة منها. كذلك، فإن افتراضات مثل الاكتفاء الذاتي للدول المحايدة، أو حيادها النزيه المعترف به دوليًّا، أصبحت عرضة للتشكيك، خصوصًا في ظل تزايد الترابط الاقتصادي وانكشاف الأسواق أمام العقوبات والأزمات المالية[2]. لقد كانت الحيادية الكلاسيكية ترتكز على جملة من الافتراضات التي تصعب اليوم استعادتها دون تحوير عميق، منها احترام متبادل للقانون الدولي، واستقرار نسبي في البيئة الإقليمية، وتوازن داخلي سياسي يسمح بعدم الانحياز الفعلي. إلا أن هذه الافتراضات تتآكل بسبب تسارع وتيرة الأزمات وبروز صراعات غير متكافئة، لا تتيح للدول الصغيرة هامش المناورة ذاته الذي كانت تتمتع به في أزمنة الحرب الباردة.

(1) Immanuel Wallerstein, "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System," Comparative Studies in Society and History 21, no. 4 (1979): 34.

(2) Michalski, Adam. "Small States and the Dilemma of Geopolitics: Role Change in Small Liberal States." International Affairs 100, no. 1 (2024): 139-160. Accessed June 2025. https://academic.oup.com/ia/article/100/1/139/7506710.

في هذا السياق المتحول، لم تعد الواقعية التقليدية كافية لفهم سلوك الدول الصغيرة. فبينما تفترض الواقعية أن هذه الدول تنساق إما للحماية أو للردع من خلال تحالفات وشراكات مع قوى كبرى، فإن واقع السياسات المعاصرة يُظهر تعددًا في استراتيجيات التموضع، لا يرتبط بالحسابات الأمنية المباشرة فقط، بل أيضًا بالهوية السياسية والإدراك الذاتي للمكانة والتهديد. فقد نشأت مقاربات جديدة تُعيد قراءة "الصغر" بوصفه علاقة، لا كمًّا، وبوصفه موقعًا تفاوضيًّا داخل شبكة غير متكافئة من العلاقات، لا وضعًا بنيويًّا ثابتًا.

وهنا تبرز الأطروحة البنيوية والبنائية التي تعيد تعريف القوة في العلاقات الدولية، لا بوصفها قدرة مادية فقط، بل باعتبارها بنية إدراكية تتشكل من خلال التفاعلات والخطابات والرموز[1]. ووفق هذه الرؤية، تستطيع الدول الصغيرة توظيف سرديات مرنة تمنحها قدرة على التكيّف، بل وعلى ممارسة نفوذ نسبي في لحظات التوتر، من خلال "الحياد النشط" أو "اللاانحياز التفاعلي". وهذه ليست مجرد مفاهيم نظرية، بل ممارسات ملموسة تظهر في سلوكيات دول مثل كازاخستان التي تمكّنت من تبني خطاب حذر إزاء الغزو الروسي لأوكرانيا دون الإضرار بعلاقاتها الاقتصادية الوثيقة بموسكو، وصربيا التي استغلت الأزمة لإعادة إنتاج سرديتها القومية دون القطع الجذري مع الغرب، وتركيا التي أدت دور الوسيط والمساوم، مستفيدة من عضويتها في الناتو وموقعها الجغرافي الحيوي دون الوقوع في شَرَك الاصطفاف الحاد.[2]

إنّ الصراع بين الشرق والغرب، الذي تجددت ملامحه بعد الحرب الباردة بشكل أكثر تعقيدًا وتداخلًا، لا يُختزل اليوم في التنافس بين نموذجين أيديولوجيين فقط، بل يتخذ أشكالًا متعددة تشمل النفوذ التكنولوجي، والهيمنة الاقتصادية، والتدخلات العسكرية غير المباشرة. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها

(1) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 122-146

(2) "Kazakhstan Reinforces Multivector Foreign Policy." The Jamestown Foundation, 9 يوليو 2025. Accessed June 2025.
https://jamestown.org/program/kazakhstan-reinforces-multivector-foreign-policy/

الغربيون إلى الحفاظ على نظام عالمي ليبرالي تقوده المؤسسات الغربية وتضبطه القواعد الاقتصادية النيوليبرالية، يبرز الشرق -مُمثلًا في الصين وروسيا- محورًا بديلًا يتحدى هذه المعايير من خلال أطروحات القوة الصلبة، والرفض الضمني للهيمنة الغربية، وبناء تكتلات موازية مثل منظمة شنغهاي والبريكس[1]. في هذا السياق المحتدم، تجد الدول الصغيرة نفسها محاصرة بين ضغوط الاستقطاب وأوهام الحياد، حيث تُستدرج إلى اتخاذ مواقف ضمنية أو علنية حيال صراعات لا تمتلك أدوات التأثير المباشر فيها. لكن بدلًا من الانجرار خلف منطق الحرب الباردة الجديدة، تميل كثير من هذه الدول إلى تطوير استراتيجيات دقيقة تسمح لها بالتحرك على حبال التوازن دون الانزلاق نحو أحد المحاور. فهي تقيم علاقات تجارية مع الصين، وتوقّع اتفاقيات أمنية مع واشنطن، وتستفيد من التكنولوجيا الغربية دون القطيعة مع روسيا في ملفات الطاقة أو الأمن. هذا التموقع البراغماتي لا يُعبّر عن تردد أو ضعف، بل عن وعي متنامٍ بفداحة الكلفة التي ينطوي عليها الاصطفاف مع جانب دون آخر، وعن إدراك أن البقاء على الهامش الاستراتيجي قد يكون أكثر فاعلية من الدخول في صراع لا يملك فيه الصغار رفاهية القرار ولا قدرة التحكم في المخرجات.

في كل هذه الحالات، نرى نماذج لدول صغيرة ترفض التموضع كهوامش ثابتة، وتسعى بدلًا من ذلك إلى تفعيل هامشها الاستراتيجي عبر تكتيكات متدرجة تتيح لها المناورة دون دفع ثمن التورط الكامل. إنها دول تعمل على تأطير دورها ضمن شبكة مضطربة من التفاعلات، مستفيدة من الصمت الاستراتيجي أحيانًا، ومن الغموض البنّاء أحيانًا أخرى. لكنها رغم ذلك تبقى عرضة للتقلبات التي تفرضها قرارات الكبار، وللتأثيرات غير المباشرة التي يولدها تصدع الأسواق أو تداخل العقوبات.

ولأنّ التحالفات في نظر العديد من منظّري السياسة الخارجية -مثل سنايدر وليسكا[2] -تُبنى على مبدأ العداء أو التصدي لعدو مشترك، فإنّ غياب هذا المعطى، أو

(1) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008), 83-143

(2) Glenn H. Snyder, Alliance Politics (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), 33-54 & George Liska, Nations in Alliance: The Limits of Interdependence (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1962), 76-98

غموضه، يمنح الدول الصغيرة مساحة للإفلات من منطق الاصطفاف. فهي لا ترى بالضرورة أن الانضمام إلى تحالف عسكري يزيد من أمنها، بل قد تراه تهديدًا مضمرًا لاستقلالية قرارها أو لعبءٍ سياسي لا يتناسب مع مكاسبها الفعلية، في حين أن عدم الانحياز لا يعني اللامبالاة أو العزلة، بل يعبّر في كثير من الأحيان عن إدراك واعٍ لتعقيد البيئة الدولية، وعن تفضيل لسياسات الردع غير المباشر، أو التوازن السلبي، أو بناء التحالفات غير الرسمية ضمن قنوات اقتصادية وتجارية، بدلًا من التورط في أطر أمنية ملزمة.

الدول الصغيرة، إذًا، ليست مجرد وحدات هامشية تتقاذفها العواصف الجيوسياسية، بل هي فواعل ذات وعي استراتيجي، تعمل ضمن حدود ضيقة لكنها مدركة لذاتها ولما يمكن أن تحققه من خلال سياسة متقنة لإدارة التناقضات. إنها كيانات تموضعية، قادرة على التفاوض في الظل، والمساومة في الضوء، واختبار حدود الممكن دون الوقوع في فخ الاستقطاب. ولعلّ هذا هو جوهر التحوّل في الفهم المعاصر للعلاقات الدولية في زمن الحروب، حيث لم تعد الأحجام وحدها تحدد الأدوار، بل الكيفيات التي تدير بها الدول الصغيرة علاقتها بالقوة، وبالتهديد، وبالفرص، وبالفوضى. وهذه الكيفيات، وإن كانت لا تضمن النصر، فإنها على الأقل تتيح البقاء، وتمنح هامشًا من التأثير في زمن لا يمنح الضعفاء سوى خيارات محدودة لكنها ليست معدومة[1].

في أعقاب انقضاء الحرب الباردة، دخل العالم مرحلة جديدة من المرونة الجيوسياسية لم تعد فيها الاصطفافات الأيديولوجية الحادة تشكّل محور العلاقات الدولية، بل أفسحت المجال لتفاعلات أكثر تعقيدًا وتشابكًا، أفرزت بدورها واقعًا مختلفًا بالنسبة للدول الصغيرة والهامشية. فبعدما كانت الثنائية القطبية توفر، على نحوٍ فارق، نوعًا من الوضوح في خيارات التموضع السياسي، أصبح غياب هذا التقسيم الحاد يفتح الباب أمام أنماط متشابكة من الاصطفاف، ويصعّب على

(1) Lupel, Adam. Small States and the Multilateral System: Transforming Global Governance for a Better Future. New York: International Peace Institute, 2024. Accessed June 2025. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2024/09/Small-States-and-the-Multilateral-System-web.pdf

الدول الأقل تأثيرًا إيجاد موقع مستقر ضمن منظومة دولية صارت تُدار وفق منطق التنافس المتعدد الأقطاب والتشابك الاقتصادي العابر للحدود.

لقد أدى تآكل الاستقطاب بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي إلى تراجع حاد في دور الأيديولوجيا كمرشد لسلوك الدول، وبرزت بدلًا من ذلك اعتبارات براغماتية مرتبطة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وضمان الوصول إلى الأسواق، وتأمين الطاقة والغذاء والتكنولوجيا. ولم تعد مفاهيم مثل الحياد أو الانحياز قادرة على تفسير التموضعات الجديدة، بل أضحت مرونة التحرك، وتعدد الشراكات، وتكييف السياسات الخارجية وفقًا للتحولات السريعة، أدوات لا غنى عنها في مقاربة الدول الصغرى لموقعها ضمن النظام العالمي الجديد.[1]

في حقبة الحرب الباردة، كان أمام الدول خيارات تموضع محدودة ومؤطرة، إما الانضواء تحت جناح أحد القطبين، أو انتهاج سياسة عدم الانحياز ضمن أطر جماعية مثل حركة عدم الانحياز التي سعت إلى بناء مسار مستقل يعتمد على خطاب الممانعة السيادية، والتوازن بين المصالح المتناقضة. غير أن هذه الاستراتيجية، رغم طابعها الرمزي والسياسي، كانت تستند إلى نوع من التموقع الضمني الذي لا يخلو من انحيازات انتقائية. وبعد نهاية الحرب الباردة، لم تختفِ هذه الأطر الجماعية فقط، بل أصبح من الصعب التمييز بين ما يُعدُّ استقلالًا استراتيجيًّا حقيقيًّا، وما هو تبعية مموهة في ثوب الشراكة أو الانفتاح الاقتصادي.

بسبب العولمة، تحوّلت العلاقات الدولية من كونها علاقات تنافس عسكري مباشر إلى علاقات تنافس داخل بنية الاعتماد المتبادل، وهو ما جعل من استقلالية القرار تحديًا مضاعفًا للدول الصغيرة. فلم تعد القوة تقاس بالقدرة على الردع أو بناء تحالفات أمنية تقليدية فقط، بل أصبحت أيضًا رهنًا بالقدرة على الوصول إلى التكنولوجيا، وعلى التموضع ضمن سلاسل القيمة، وعلى التكيف مع الأنظمة الاقتصادية المتغيرة. إن تحوّل الجغرافيا السياسية إلى جغرافيا اقتصادية ومعلوماتية

(1) The Role of Small States in the Post-Cold War Era. ETH Zürich, International Relations and Security Network. Accessed June 2025. https://www.files.ethz.ch/isn/146123/pub1107.pdf.

فرض على الدول الصغيرة مراجعة شاملة لتعريف السيادة، إذ لم تعد سيادة الدولة مرادفًا للعزلة أو السيطرة المطلقة، بل أصبحت تعني في كثير من الأحيان حسن التموقع داخل منظومات معقدة دون فقدان القدرة على المناورة.[1]

ما زاد هذا الواقع تعقيدًا هو بروز قوى صاعدة مثل الصين والهند وتركيا، التي لم تنخرط بشكل كامل في أي من المنظومات القديمة، بل أعادت تشكيل تموضعاتها وفق توازنات جديدة تجمع بين البراغماتية الاقتصادية والطموحات الجيوسياسية. وقد وجدت الدول الصغيرة نفسها في مواجهة بيئة تنافسية محتدمة، أصبحت فيها الحيادية موقفًا هشًّا، والانحياز الكامل مخاطرة استراتيجية. لذا، فإن كثيرًا من هذه الدول توجهت نحو استراتيجية "التوازن الديناميكي"، أي الانخراط في علاقات متعددة الاتجاهات تضمن لها هامشًا من الحركة دون الارتهان لطرف دون آخر.

تجربة تركيا، مثلًا، تمثل نموذجًا لهذه البراغماتية المتحركة، إذ إنها استطاعت أن تحافظ على عضويتها في حلف الناتو، وأن تطور في الوقت ذاته علاقات استراتيجية مع روسيا في مجالات الطاقة والدفاع[2]، كما أن دول الخليج العربي، رغم شراكاتها التاريخية مع الولايات المتحدة، بدأت استكشاف آفاق جديدة مع الصين وروسيا، سواء على صعيد الاستثمارات أو التعاون العسكري أو التكنولوجي، مستفيدة من موقعها الجغرافي ومواردها النفطية لخلق توازنات جديدة تسمح لها بأداء دور أكبر من حجمها الديمغرافي.

ولعل من أبرز ما يميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو هشاشة الخط الفاصل بين الاقتصاد والسياسة، حيث أصبحت أدوات القوة الصلبة والناعمة تتداخل بشكل غير مسبوق، إذ لم تعد الحروب وحدها وسيلة الضغط الممكنة، بل أصبح بالإمكان

(1) Solingen, Etel. "Global Value Chains in a Brave New World of Geopolitics." Journal of Globalization and Development (2025). Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/2158379X.2024.2447249

(2) Martin Vladimirov, "Turkey's Economic Alignment with Russia Is a Risky Bet," Reuters, June 18, 2025, accessed June 2025, https://www.reuters.com/default/turkeys-economic-alignment-with-russia-is-risky-bet-2025-06-18/

استخدام شبكات التجارة، وسلاسل الإمداد، والهيمنة التكنولوجية، ورقة تفاوض أو تهديد. في هذا الإطار، اكتسبت مفاهيم مثل "السيادة الرقمية" و"أمن البيانات" أهمية استراتيجية، ووجدت الدول الصغيرة نفسها مطالبة بحماية بنيتها التحتية من الاختراق الخارجي، سواء عبر التحالفات التكنولوجية أو من خلال تطوير قدراتها الذاتية، وهو أمر يتطلب موارد ومهارات ومظلات حماية لا تمتلكها معظم هذه الدول منفردة.[1]

الحرب الروسية على أوكرانيا مثلت اختبارًا صارخًا لهذه التحولات، حيث كشفت مدى هشاشة الرهانات على الاستقرار عبر الاعتماد المتبادل. لقد تحوّلت الطاقة، والغذاء، والتكنولوجيا إلى أدوات للابتزاز السياسي، ولم تعد التجارة العالمية ملاذًا آمنًا، بل أصبحت ميدانًا للصراع. وقد أجبر هذا الواقع الدول الصغيرة على إعادة تقييم سياساتها التموضعية، وخصوصًا تلك التي كانت تعتمد على شراكات أحادية الاتجاه أو تعويل مفرط على مظلات أمنية لم تعد فاعلة. وقد بدت هذه الدول أمام سؤال ملحّ: كيف يمكنها أن تضمن استقلاليتها في عالم تُعاد فيه صياغة التكتلات، وتُقلب فيه التحالفات على نحو غير متوقع؟

منذ انقضاء الحرب الباردة، شهدت بنية الحوكمة الدولية تحوّلًا جذريًّا في طبيعتها الوظيفية ودلالاتها المفهومية، إذ لم تعد تمثّل منظومة معيارية جامعة تنظّم التفاعلات الدولية على أسس الاستقرار والتكافؤ، بل تحوّلت إلى ساحة تنازع رمزي ومؤسسي بين نماذج كبرى تسعى إلى إعادة تعريف قواعد المشروعية العالمية. فبينما تراجعت فاعلية المنظومة الليبرالية المتعددة الأطراف التي سادت لعقود بوصفها مرجعية شبه احتكارية لتنظيم العلاقات الدولية، لم ينبثق عنها بديل صلب قادر على فرض منطق بديل أو نسق معياري شامل. القوى الصاعدة، كالصين وروسيا، لم تستثمر انهيار الانضباط الليبرالي لبلورة تصور متكامل لمنظومة بديلة، بل انتهجت مسارًا تصحيحيًّا انتقائيًّا يهدف إلى تعديل هندسة النظام القائم من الداخل، لا إلغائه، عبر بناء تحالفات موازية ومنصات مؤسساتية موجهة

(1) Santaniello, Marco. "Attributes of Digital Sovereignty: A Conceptual Framework." Journal of Cyber Policy 3, no. 2 (2025): Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14650045.2025.2521548

مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس. هذه المبادرات، وإن لم تبلغ بعد مستوى التكافؤ البنيوي مع المؤسسات الغربية، فإنها تسعى إلى خلق جاذبية جيواستراتيجية مغايرة، تستقطب عبرها دول الجنوب العالمي، لا بوصفها شركاء متكافئين، بل بوصفها أوراقًا تفاوضية في صراع ترتيبات الهيمنة العالمية.[1]

في خضم هذا التحول غير المكتمل، تجد الدول الصغيرة نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم مقومات تموضعها الاستراتيجي، لا باعتبارها تابعة في معادلات القوة فقط، بل باعتبارها فاعلًا يسعى، وإن بموارد محدودة، إلى إعادة ترسيم حدوده السيادية ضمن فضاء دولي أصبح يتّسم بالسيولة وعدم اليقين. وبينما تبهت معالم المركز والهامش في النظام الدولي التقليدي، أصبح يتعيّن على هذه الدول أن تتكيّف مع دينامية جديدة من التموضع المشروط، تقوم على الانخراط الانتقائي، والتفاوض المستمر، والقدرة على التقاط لحظات التصدّع في البنية الدولية بوصفها فرصًا لإعادة التموقع، لا تهديدات فقط.

هذا الوضع الانتقالي، الذي يتّسم بتعدد المبادرات وغياب مركز قيادي جامع، فرض على الدول الصغيرة تحديًا مضاعفًا: إذ كيف تُموقع نفسها في نظام تتآكل فيه القواعد دون أن تُستبدل، وتتعاظم فيه الفجوات دون أن تُسد؟ فهذه الدول أصبحت مدفوعة إلى اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بخيارات التموضع، لا على أساس التحالفات العسكرية أو العلاقات الاقتصادية فقط، بل وفق مدى قدرتها على المناورة بين مراكز النفوذ المتعددة من جهة، والتشبث باستقلالية القرار الوطني من جهة ثانية. فإما أن تبقى على الهامش، تتلقى تداعيات التغيرات دون أن تسهم فيها، أو أن تحاول اقتحام مناطق النفوذ الجديدة، حتى وإن كان ذلك بثمن التنازل الجزئي عن بعض مظاهر السيادة أو بقبول ترتيبات غير متكافئة.[2]

---

(1) Duggan, Niall, Bas Hooijmaaijers, Marek Rewizorski, and Ekaterina Arapova. "The BRICS, Global Governance, and Challenges for South-South Cooperation in a Post-Western World." International Political Science Review 43, no. 4 (2022): 469-480. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1177/01925121211052211.

(2) Plagemann, Johannes. "Small States and Competing Connectivity Strategies." International Relations of the Asia-Pacific 22, no. 2 (2022): 279-305. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1080/09512748.2021.1908410.

وكلما تعمق هذا التمزق في بنية النظام الدولي، زادت الحاجة إلى أدوات جديدة للتعاون. المفارقة هنا أن تعاظم اللايقين الاستراتيجي يقود في كثير من الأحيان إلى رفع سقف التوقعات بشأن التفاهمات الدولية، غير أن غياب الأطر الحاكمة يجعل من التعاون ذاته موضوعًا تفاوضيًّا دائمًا، لا نتيجة تلقائية للتفاعلات. وبالنسبة للدول الصغيرة، فإن هذا الواقع يستلزم بناء قدرات تفاوضية فاعلة تتجاوز الأدوات التقليدية للدبلوماسية الكلاسيكية، وذلك من خلال تطوير آليات تحليل مرنة، وبناء شبكات تأثير غير رسمية، والاستثمار في القوة الناعمة، بما في ذلك المعرفة، والوساطة، والرمزية الثقافية.[1]

ولا يمكن تجاهل التحول البنيوي الذي فرضه التقدم التكنولوجي المتسارع، لا سيما في ميدان الفضاء السيبراني. فبينما كانت الهيمنة المعلوماتية في السابق حكرًا على الدول الكبرى، أصبحت الهجمات الإلكترونية وحملات التضليل سلاحًا يُستخدم ضد الدول الصغيرة بشكل متزايد، مما يُحتّم عليها الدخول في سباق جديد لضبط العلاقة مع الفضاء الرقمي، إذ لم يعد الأمر يتعلق فقط بالبنية التحتية للاتصالات أو الحماية من الاختراقات، بل أصبح يرتبط بمفهوم "السيادة الرقمية"، الذي يعبّر عن قدرة الدولة على إدارة بياناتها، وصون مجالها المعلوماتي، وحماية مجتمعها من التلاعب[2]. ويتطلب تحقيق هذه السيادة مزيجًا من التشريعات الوطنية الصارمة، والتعاون مع شركات تكنولوجيا كبرى، والشراكة مع دول أكثر تقدمًا في هذا المجال، دون السقوط في فخ التبعية التقنية.

في موازاة ذلك، يتضح أن النظام الدولي لا يتجه نحو انهيار شامل، كما لا يسير نحو استقرار طويل الأمد. بل إن المشهد العالمي يتّخذ شكلًا هجينًا يجمع بين التعددية الشكلية وسياسات الهيمنة الواقعية، حيث تعمد الدول الكبرى إلى انتقاء

(1) Marston, Henry S. "Navigating Great Power Competition: A Neoclassical Realist Account of Small States' Strategies." International Relations of the Asia-Pacific 24, no. 1 (2024): 29-54. Accessed June 2025. https://academic.oup.com/irap/article/24/1/29/7043153

(2) Li, T. Y. "Cyber Deterrence Strategies for Small States." Journal of Strategic Security (2023). Accessed June 2025. https://digitalcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2268&context=jss.

مجالات الانفتاح والتعاون وفق مصالحها الحيوية، بينما تُحاط القطاعات الاستراتيجية بجدران من الحماية والتنظيم المشدد. في ظل هذا التوجه نحو العولمة الانتقائية، لا تزال الدول الصغيرة تمتلك فسحة للتحرك، لكنها محدودة ومحكومة بشروط معقدة. الفرص لا تزال قائمة، لكنها تتطلب استثمارًا مكثفًا في تنويع الشراكات، وبناء رأس مال بشري قادر على فهم التحولات، وتطوير استراتيجيات احتواء وتكيّف قادرة على الاستجابة للتحديات المعقدة.

وفي ظل هذه التحولات، لم يعد التموضع الاستراتيجي قرارًا يُصاغ في مراكز اتخاذ القرار فحسب، بل أصبح عملية ديناميكية من التكيّف المستمر، الذي يقتضي إدماج الأبعاد الأمنية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والبيئية ضمن رؤية تكاملية. فالدولة التي تعجز عن قراءة تعقيدات المرحلة، والتفاعل مع تعددية التهديدات، سوف تجد نفسها عاجلًا أو آجلًا خارج معادلات التأثير. إن مراكز القوة لم تعد ثابتة، والتأثير لا يُقاس بالثقل الجغرافي أو العسكري فقط، بل بمدى القدرة على التكيّف والابتكار وإعادة التموضع باستمرار.

هذا ما تجلّى بوضوح في حالات متعددة أبرزها توسع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق في نهاية التسعينيات، الذي مثّل تحوّلًا في استخدام أدوات الشرعية والتدخل. ففي حرب كوسوفو عام 1999، برّرت القوى الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، تدخلها العسكري دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، مستندة إلى مفهوم "التدخل الإنساني" الذي روّج له زعماء مثل توني بلير، بوصفه تعبيرًا عن مسؤولية المجتمع الدولي في حماية حقوق الإنسان حتى على حساب سيادة الدول[1]. وقد شكل ذلك لحظة مفصلية في العلاقات الدولية، حيث أصبح خرق السيادة مقبولًا ضمن سردية أخلاقية سياسية جديدة، مما أرسل رسالة واضحة إلى الدول الصغيرة مفادها أن الحماية التقليدية التي توفرها سيادة الدولة لم تعد كافية في حد ذاتها، بل يجب أن تُدعم بالشرعية الدولية، والتحالفات الذكية، والقدرة على الصمود الذاتي.

(1) Bilder, Richard B. "Kosovo and the 'New Interventionism': Promise or Peril?" Journal of Transnational Law & Policy 9, no. 1 (1999): 153-182. Accessed June 2025. https://www.jstor.org/stable/40994419

وإذا ما أضفنا إلى ذلك الخطاب الأميركي المتزايد حول "الاستثنائية"، كما ظهر في مواقف شخصيات مثل مادلين أولبرايت، فإننا أمام رؤية أحادية تبرّر الهيمنة عبر تفوق أخلاقي مُدّعى، وتُقصي الأطر الجماعية مثل الأمم المتحدة عندما لا تتوافق مع المصالح الاستراتيجية. هذا ما دفع بمحللين مثل هنتنغتون إلى التحذير من انعكاسات هذه السياسات على صورة الولايات المتحدة، التي بدأت تُرى من قبل العديد من دول العالم بوصفها "قوة مارقة"، لا تقل خطورة عن تلك التي تتهمها هي بتهديد الأمن الدولي.[1]

لذا، لم تكن هذه التحولات سوى مظاهر لاضطراب أعمق يتجاوز البنى السياسية نحو بُنية القيم ذاتها. فقد أدى تصدع "الليبرالية الويلسونية"[2] إلى تآكل الثقة في الدولة الوطنية باعتبارها أداة للتقدم الاجتماعي، وهو ما أفسح المجال لصعود سرديات بديلة تتغذى على الخوف والهوية والانتماءات القبلية أو الطائفية، باعتبارها ملاذات آمنة في عالم فقد توازنه.

(1) Huntington, Samuel P. "While the U.S. Regularly Denounces Various Countries as 'Rogue States,' in the Eyes of Many Countries It Is Becoming the Rogue Superpower …" Foreign Affairs, 1999 مارس. Accessed June 2025. https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/1999-03-01/lonely-superpower.

(2) **الليبرالية الويلسونية (Wilsonian Liberalism)** تشير إلى رؤية الرئيس الأميركي وودرو ويلسون (1856–1924) للنظام الدولي، التي ارتكزت على مجموعة من المبادئ الليبرالية التي تهدف إلى إنشاء نظام عالمي أكثر سلامًا وعدالة بعد الحرب العالمية الأولى.

## المبحث الثالث

# الاقتصاد بوصفه أداة تموضع جيوسياسي

### الاقتصاد السياسي للحرب وإعادة تشكيل النفوذ الدولي

لـم يعـد موقـع الدولـة في النظـام الـدولي مرهونًـا بجغرافيتهـا الطبيعيـة أو قوتهـا العسكرية فقط، بل أصبح مشروطًا بمدى قدرتها على توظيف أدوات اقتصادية معقدة في بيئة دولية تتسم بالاستقطاب والتنافس المحموم على الموارد والنفوذ. ففي العقود الأخيرة، وخصوصًا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، صار الاقتصاد أداة مركزية في إعادة تشكيل التموضع الجيوسياسي، لا سيما بالنسبة للدول الصغيرة التي تفتقر إلى عناصر القوة التقليدية. ولعل ما يميز هذا التحول هو إدراك متزايد بأن الاقتصاد لم يعد مجرد امتداد للسياسة، بل أصبح حقلًا استراتيجيًّا بحد ذاته يُصاغ فيه النفوذ، وتُبنى فيه التحالفات، وتُحدد فيه مواقع الفاعلين داخل شبكة النظام العالمي.

لقد شهدت منظومة العلاقات الدولية تحولات نوعية مسّت كلًّا من مفاهيم السيادة، والتبعية، والتأثير، إذ تلاشت الحدود الصلبة بين الاقتصاد والسياسة، وبرز مفهوم الاعتماد المتبادل بوصفه إطارًا نظريًّا لفهم تشابك المصالح العابرة للحدود. غير أن هذا المفهوم، الذي يفترض أن تشابك المصالح الاقتصادية يفضي إلى خفض احتمالات الصراع، وجد نفسه أمام اختبار قاسٍ مع انطلاق الحرب في أوكرانيا. فبالرغم من التداخل الكبير بين روسيا والغرب في مجالات الطاقة والتجارة والمال، اندلعت الحرب بما شكّل صدمة لنظرية السلام عبر الترابط الاقتصادي، وأعاد التذكير بحدود الأدوات الليبرالية في كبح السلوك العدواني للدول ذات النزعة التوسعية.[1]

(1) Kulakevich, Taras. "The War in Ukraine: The Deterrent Effect of Weaponized Interdependence." Nationalities Papers 51, no. 3 (2023): 577-598. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1017/nps.2023.44

ما جرى لم يكن مجرد مواجهة تقليدية بين قوتين، بل لحظة تحول بنيوي طالت مبادئ العولمة الليبرالية، وأفضت إلى إعادة تقييم الوظائف السياسية للاقتصاد في النظام الدولي. فالغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، سارع إلى تفعيل حزمة من الأدوات الاقتصادية العقابية ضد روسيا، تمثلت في عقوبات مالية وتجارية، وحظر مصرفي، وحظر على التكنولوجيا، في محاولة لعزل موسكو دون خوض مواجهة عسكرية مباشرة. هذه السياسات الاقتصادية، التي تُقرأ ضمن إطار "الاقتصاد السياسي الدولي"، كانت تهدف إلى إعادة ضبط التوازنات من خلال سلاح السوق، إلا أن نتائجها فاقت التوقعات من حيث التداعيات غير المباشرة.[1]

فقد أدت عملية تفكيك الاعتماد المتبادل مع روسيا إلى خلق فراغات في سلاسل الإمداد، وتوليد حاجة ملحّة لمصادر بديلة للموارد الأساسية كالطاقة والغذاء والمعادن. هنا برزت دول صغيرة كانت حتى وقت قريب هامشية في حسابات النفوذ العالمي، لكنها امتلكت موقعًا جغرافيًّا مميزًا أو موارد استراتيجية، أو ببساطة احتفظت بسلوك براغماتي منحها هامشًا من التفاوض. لقد تحول هذا النوع من الدول، بسبب الأزمة، إلى محاور بديلة ذات قيمة تفاوضية مرتفعة، فيما يشبه تطبيقًا عمليًّا لنظرية "التموضع الوظيفي" التي تفترض أن الدولة قادرة على خلق نفوذ من خلال شغل موقع حيوي في شبكة العلاقات الدولية، وليس عبر امتلاك القوة الصلبة[2] فقط. وما حدث في هذا السياق يشي بتحول معيار القوة ذاته، إذ لم تعد تُقاس بامتلاك القوة العسكرية أو حجم الناتج القومي الخام فقط، بل بقدرة الدولة على إدارة التوازنات داخل سلاسل التوريد العالمية، وعلى احتكار أو ضمان انسياب موارد نادرة. بهذا المعنى، أصبح الاقتصاد ساحة

(1) Downs, Erica; Edward Fishman; Tatiana Mitrova; Richard Nephew. "Q&A: How Will New US Sanctions Affect Russia's Energy Sector?" Columbia University - Energy Policy Institute, 16 January 2025. Accessed June 2025. https://www.energypolicy.columbia.edu/qa-how-will-new-us-sanctions-affect-russias-energy-sector/

(2) Bednarski, Lukasz. "Geopolitical Disruptions in Global Supply Chains: A State-of-the-Art Review." Geopolitics, History, and International Relations 15, no. 1 (2023): 32-55. Accessed June 2025.https://doi.org/10.1080/09537287.2023.2286283.

لصياغة النفوذ وإعادة إنتاج الهياكل الجيوسياسية، وهو ما يضع الدول الصغيرة أمام فرصة غير مسبوقة لتعويض ضعفها التقليدي عبر توظيف ذكي لعناصر قوتها الكامنة.

ولم تكن هذه الفرصة ناتجة عن اختلالات طارئة فقط، بل عن إدراك استراتيجي لبعض هذه الدول لضرورة تنويع علاقاتها، وتحسين شروط تفاوضها، وتحييد نفسها عن الاستقطابات الحادة. فالنظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية تفترض أن الفاعلين العقلانيين يسعون إلى تعظيم أمنهم من خلال التكيّف مع البيئة الدولية، لا عبر الهيمنة المباشرة. وقد طبقت بعض الدول الصغيرة هذا المبدأ حين اتبعت استراتيجيات قائمة على الحياد النشط، أو التموقع في موقع الوسيط الموثوق به، أو المزوّد المرن بالموارد المطلوبة.

لكنّ هذه الدينامية لم تخلُ من مفارقات. فبينما برزت دول صغيرة في قلب المعادلة الدولية، انكشفت دول أخرى كحالات نموذجية لهشاشة الاعتماد الأحادي، إذ تحوّل اقتصادها من أداة للنفوذ إلى عبء يُقيد قرارها السياسي. وهو ما يدفع إلى التساؤل حول حدود كون التموضع الاقتصادي وسيلة لتعزيز السيادة، فالنظرية الليبرالية تفترض أن الأسواق تخلق الاستقرار، لكن الواقع أظهر أن الأسواق ذاتها يمكن أن تُستخدم أدوات صراع، وأن الاعتماد المتبادل، دون بنية إنتاجية مستقلة أو شبكة تحالفات متنوعة، قد يُفضي إلى التبعية المقنّعة.

إن التموضع الاقتصادي لم يعد رفاهية تحليلية، بل أصبح أداة عملية لإعادة تعريف أوزان الدول، لاسيما في لحظة دولية تتسم بتراجع شرعية النظام الليبرالي، وتفكك مبدأ الحياد الاقتصادي، وصعود منطق استخدام الموارد بوصفها أدوات للضغط والمساومة. ولعل الأهم في هذا السياق هو إدراك الدول الصغيرة أن امتلاك مورد استراتيجي لا يعني بالضرورة التأثير، ما لم يُدمج ضمن بنية مؤسسية قادرة على تنظيمه وحمايته وتوظيفه في علاقات متعددة الاتجاهات. حيث أثبتت التجارب الحديثة أن من يحسن قراءة لحظة التحول، ويمتلك المرونة الاستراتيجية، ويستثمر في بناء استقلال وظيفي داخل شبكات الاعتماد الدولي، قادر على ترسيخ موقعه باعتباره محورًا تفاوضيًّا مؤثرًا، وإن كان حجمه المادي

والجغرافي محدودًا[1]. فالاقتصاد، حين يُدار بوصفه أداة سيادية، يتحول إلى رافعة تموضع، وليس مجرد مظهر من مظاهر التنمية أو النمو.

في ظل تعقّد التفاعلات الدولية وتعدد مستويات الصراع، تكشف الحرب الروسية الأوكرانية عن ساحة موازية للمواجهة لا تقل تأثيرًا عن جبهات القتال المباشر، وهي ساحة الاقتصاد. فمنذ الأيام الأولى للغزو الروسي لأوكرانيا، بادرت القوى الغربية إلى استخدام أدوات اقتصادية غير تقليدية للرد على موسكو، متجنبة في الوقت ذاته التورط العسكري المباشر، وقد استُدعي الاقتصاد، في هذا السياق، بوصفه أداة ردع، ومجالًا للصراع، ومسارًا لإعادة ترتيب التحالفات الدولية. لكن النتيجة الأبرز لهذه السياسات لم تكن في حجم الخسائر الروسية فحسب، بل في اتساع دائرة الفاعلين الذين أصبحوا أطرافًا في ترتيبات ما بعد الأزمة، نتيجة التغير في سلاسل الاعتماد المتبادل، وتحوّل شبكات الإمداد إلى مناطق نفوذ بديلة. فحين تم عزل روسيا مصرفيًّا، وتقييد صادراتها من التكنولوجيا، والسعي إلى تقليص الاعتماد الأوروبي على طاقتها، برزت دول أخرى كمزودين محتملين، أو كعقد لوجستية بديلة[2]. وبهذا أصبح الاقتصاد، مرة أخرى، أداة لإنتاج الفاعلية الدولية، ولكن هذه المرة عبر أدوار وسيطة جديدة تسمح للدول الصغيرة بالدخول إلى مركز الحلبة الدولية دون الحاجة إلى استعراضات عسكرية أو عضوية دائمة في مجلس الأمن.

ما حدث ينسجم إلى حد بعيد مع افتراضات المدرسة البنيوية في الاقتصاد السياسي الدولي، التي ترى أن بنية النظام العالمي ليست محايدة، بل تُنتج مواقع قوة وهامش بناء على قدرة الفاعلين على التحكم في تدفقات الموارد. وقد أدت إعادة رسم هذه التدفقات إلى منح دول لم تكن حاضرة سياسيًّا موقعًا تفاوضيًّا

(1) Michalski, Aleksander. "Small States and the Dilemma of Geopolitics: Role Change in Small Liberal States Caused by a Weakening Rules-Based Order." International Affairs 100, no. 1 (2024): 139-160. Accessed June 2025. https://academic.oup.com/ia/article/100/1/139/7506710.

(2) Nelson, Rebecca M. The Economic Impact of Russia Sanctions. Congressional Research Service Report (IF12092), 20 February 2025. Accessed June 2025. https://www.congress.gov/crs-product/IF12092

جديدًا، لأنها أصبحت تمسك بمفاتيح جزئية لأمن الطاقة أو الغذاء أو المعادن النادرة. في هذا السياق، يمكن فهم الصعود النسبي لدول مثل الجزائر وقطر وأذربيجان لا بوصفه نتاجًا لتحول داخلي نوعي، بل نتيجة مباشرة لتغيرات خارجية فرضت نفسها على خريطة الاعتماد العالمي[1].

إن هذه اللحظة فتحت أفقًا جديدًا لممارسة التأثير الدولي عبر ما يُسمى "الحياد الموزون"، وهو نمط من التموضع الاستراتيجي لا يقوم على الانخراط الكامل في تحالفات كبرى، بل على إدارة التوازن بين الأقطاب المتنافسة، وتقديم الموارد أو الخدمات في الوقت والمكان المناسبين[2]. وهو ما ينتمي إلى تقاليد المدرسة البراغماتية في العلاقات الدولية، التي تركز على مرونة التحرك بدلًا من الالتزام العقائدي أو التبعية الصلبة. في هذا الإطار، لم تعد العلاقات الدولية تقوم على التكتلات الصلبة فقط، بل أصبحت تشهد موجة من التحالفات الظرفية والهجينة، تقودها مصالح مشتركة عابرة للمواقف السياسية التقليدية.[3]

لكن هذا الشكل من التموقع لا يخلو من مخاطر، فهو يمنح الدول الصغيرة فرصًا آنية قد لا تكون قابلة للاستدامة، خصوصًا إذا كانت بنيتها الاقتصادية ريعية أو غير متكاملة، أو إذا كان نفوذها مستندًا إلى موارد قابلة للنضوب أو عرضة للتحول التكنولوجي. هنا تحضر مفاهيم من نظرية الاعتماد البنيوي، التي تحذر من تحول المكاسب الآنية إلى قيود مستقبلية، خاصة إذا ما فشلت الدولة في تحويل ربحها الجيوسياسي إلى تراكم مؤسسي أو قاعدة إنتاجية مستقلة.

العديد من الدول التي استفادت من الأزمة لإعادة تحديد موقعها الاستراتيجي، لم تكن في الواقع قد قامت بتحسين داخلي حقيقي، بل وجدت

(1) Mehdi Parvizi Amineh and Yang Guang, Geopolitics and Energy Security in Eurasia (Leiden: Brill, 2012), 110-126

(2) *Small states, neutrality, and regional security: Malta's foreign policy of constitutional neutrality within the broader landscape of small states in the Mediterranean.* Accessed June 2025.
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2025.2561348.

(3) Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 233-245

نفسها في موقع يسمح لها بالاستفادة من الفراغات الناتجة عن إعادة تشكيل سلاسل التوريد[1]. هذا ما يفسر كيف أن دولًا مثل أذربيجان تحولت فجأة إلى شريك طاقي محوري لأوروبا، أو كيف أن قطر، التي لطالما كانت لاعبًا ثانويًّا في سوق الغاز، أصبحت فاعلًا تفاوضيًّا رئيسيًّا في ملف أمن الطاقة العالمي.

لكن هذا الحضور الجديد لا يعني بالضرورة تحولًا بنيويًّا في القوة، بل يشير غالبًا إلى تقاطع ظرفي بين الاحتياج الدولي والجاهزية النسبية. ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي يكمن في تحويل اللحظة إلى استراتيجية، وتحويل الحضور الظرفي إلى موقع تفاوضي دائم، عبر الاستثمار في البنية التحتية، وتنويع الاقتصاد، وتثبيت الشراكات. إن منطق التموقع لا يعمل بمعزل عن مؤسسات الحوكمة، ولا عن الاستقرار الداخلي، ولا عن قدرة الدولة على تحويل التدفقات العابرة إلى موارد إنتاج مستدام.

وهنا يبرز مفهوم الأمن الاقتصادي بوصفه أحد أركان السيادة الحديثة، وهو مفهوم يتجاوز الفهم التقليدي الذي يحصر الأمن في البعد العسكري أو السياسي. فالدولة التي لا تسيطر على غذائها، أو لا تستطيع تأمين طاقتها، أو تبقى رهينة مزاج السوق الدولية، لا يمكن أن تدّعي أنها فاعل سيادي مستقل. ولهذا، فإن الاختبار الحقيقي للتموضع الاقتصادي ليس في لحظة التفاوض على الموارد، بل في مدى قدرة الدولة على تحويل تلك الموارد إلى رافعة لإنتاج القرار.[2]

من هذا المنظور، لم يعد الاقتصاد مجالًا محايدًا أو تقنيًّا، بل صار ساحة للسيادة وصيغة من صيغ الفعل الجيوسياسي. وكلما نجحت الدولة في تأمين تموضعها داخل الشبكات العالمية بطريقة مرنة، ازدادت قدرتها على إدارة علاقاتها

(1) Global-Counsel. Qatar and the Future of European Energy Security. September 8, 2022. Accessed June 2025. https://www.global-counsel.com/insights/report/qatar-and-future-european-energy-security.

(2) Security Strategies of Small States in a Changing World. Journal on Baltic Security, article/pdf. Accessed June 2025. https://journalonbalticsecurity.com/journal/JOBS/article/61/file/pdf.

الخارجية من موقع الندّ، لا من موقع التبعية. وهذا يتطلب عقلانية استراتيجية قادرة على إدارة التناقضات، وتحييد الأخطار، وتحقيق مكاسب دون الانزلاق إلى الاصطفاف الكامل مع أحد الأقطاب.

## التموضع الاقتصادي للدول الصغيرة بين الفرص والهشاشة

في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول الصغيرة صعودًا تفاوضيًّا بسبب تحولات العرض والطلب في الاقتصاد العالمي، برزت في المقابل دول أخرى كحالات دراسية على الهشاشة البنيوية التي تنتج عن الارتهان غير المتوازن لشبكات الإمداد الخارجية. وقد كشفت الحرب الروسية الأوكرانية، في هذا السياق، ما يمكن اعتباره الوجه المظلم للاعتماد المتبادل، حين يتحول إلى علاقة غير متكافئة تجرّد الدولة من قدرتها على المناورة[1]. فدول مثل مصر ولبنان، رغم ارتباطها السياسي الوثيق بالغرب، وجدت نفسها في موقع شديد الانكشاف نتيجة اعتمادها شبه الكلي على استيراد القمح والطاقة من طرفي النزاع. هذا النمط من التبعية لا يعكس خللًا في السياسة الاقتصادية فقط، بل يجسد فشلًا هيكليًّا في بناء منظومة إنتاجية قادرة على التعامل مع الأزمات الدولية. وهو ما يمكن تحليله ضمن إطار "نظرية الهشاشة السيادية"، التي تبيّن أن السيادة لا تتحدد بقدرة الدولة على اتخاذ القرار فقط، بل بمدى استقلاليتها في تلبية الحاجات الأساسية لمجتمعها دون التعرض للابتزاز أو الانهيار عند أول اختلال خارجي. إن غياب الأمن الغذائي وأمن الطاقة لا يُضعف القاعدة المعيشية فقط، بل ينعكس مباشرة على الخطاب السياسي، ويحوّل مواقف الدولة من القضايا الدولية إلى ارتهان لحالة الضرورة.[2]

لقد بدا واضحًا أن بعض الدول لم تكن تملك خيارًا حرًّا في تحديد موقفها من الأزمة، لأن قرارها السياسي أصبح مشروطًا بمعادلات اقتصادية غير خاضعة

(1) Mark Leonard, The Age of Unpeace: How Connectivity Causes Conflict (London: Bantam Press, 2021), 62 -67

(2) IFPRI. "The Russia-Ukraine Crisis Poses a Serious Food Security Threat to Egypt." IFPRI Blog, March 14, 2022. Accessed June 2025. https://www.ifpri.org/blog/russia-ukraine-crisis-poses-serious-food-security-threat-egypt

لسيطرتها. وتحت ضغط الضرورة، اضطرت إلى تبني مواقف مزدوجة، فبينما تؤيد الشرعية الدولية في رفض الغزو الروسي من جهة، تسعى من جهة أخرى إلى الإبقاء على علاقات غير مباشرة مع روسيا لضمان الحد الأدنى من تدفق الموارد[1]. في مثل هذه السياقات، لم تعد الدبلوماسية تعبيرًا عن الرؤية، بل أداة إدارة أزمة وجودية. وهذه الوضعية تضعف قدرة الدولة على المبادرة، وتحد من تأثيرها في صياغة المعادلات الإقليمية، وتجعلها أقرب إلى فاعل تابع منها إلى شريك مستقل.[2]

تُظهر هذه الأمثلة كيف أن الاقتصاد، بدل أن يكون أداة للتمكين، قد يتحول إلى مصدر للإكراه السياسي إذا لم يكن مبنيًّا على تنويع الشركاء، وتعدد قنوات التوريد، وتماسك البنية الإنتاجية. وقد بيّنت الأدبيات الحديثة في حقل الاقتصاد السياسي الدولي أن التبعية البنيوية في مجال واحد (كالغذاء أو الطاقة) تجعل الدولة عرضة للتدخلات الخارجية، سواء عبر التمويل المشروط أو الضغوط التجارية أو حتى التأثير في الرأي العام الداخلي عبر آليات غير مباشرة. من هنا، فإن مفهوم "الاستقلال الوظيفي" للدولة، كما طُوِّر في بعض المقاربات الحديثة، لا يقصد به الانفصال التام عن النظام العالمي، بل امتلاك القدرة على اتخاذ القرار في لحظات الأزمة دون الارتهان الكامل لأي طرف.[3]

في المقابل، تظهر دول مثل قطر أو سنغافورة أو رواندا بوصفها نماذج لاستثمار الاقتصاد في بناء تموضع تفاوضي متماسك، ليس فقط من خلال الموارد، بل عبر الحوكمة الرشيدة، والسياسات التنموية المستندة إلى رؤية طويلة الأمد، والقدرة على التحرك الذكي داخل شبكات الاقتصاد العالمي. هذه الدول نجحت

(1) Nadkarni, V. "Forum: The Russia-Ukraine War and Reactions from the Global South." Chinese Journal of International Politics 17, no. 4 (2024): 449-467. Accessed June 2025. https://academic.oup.com/cjip/article/17/4/449/7769649

(2) Stephen D. Krasner, Sovereignty: Organized Hypocrisy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), 123-129

(3) Haugevik, Kjersti. "Autonomy or Integration? Small-State Responses to a Changing Global Economy." Small States & Territories 1, no. 2 (2017): …-…. Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23340460.2017.1377625

في تحويل موقعها الجغرافي أو بنيتها التنظيمية إلى نقطة ارتكاز استراتيجية، تُستدعى لا باعتبارها مجرد مزود، بل بوصفها شريكًا موثوقًا به، يمتلك قدرة على الإيفاء بالالتزامات في زمن الندرة وعدم اليقين.[1]

لكن النجاح في التموضع لا يتحقق فقط بتوفر الفرصة، بل يتطلب فكرًا استراتيجيًّا قادرًا على تحويل اللحظات الطارئة إلى بنية مؤسساتية مستقرة. فالعالم يشهد اليوم تحولات متسارعة، أبرزها صعود الطاقات البديلة، والتحول نحو الحياد الكربوني، وتصاعد النزعة الحمائية في التجارة الدولية، وكلها عوامل تهدد بإعادة تشكيل سلاسل الإمداد من جديد. ومن لا يملك رؤية استباقية، واستراتيجية مرنة، ومؤسسات قادرة على التكيف، سيجد نفسه خارج اللعبة عند أول إعادة تشكيل.

إن منطق التموضع الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي اليوم يستدعي من الدول الصغيرة أن تتجاوز منطق الانكشاف الريعي، وأن تنتقل إلى منطق الاستثمار السيادي، لا بمعناه المالي فحسب، بل السياسي والتنظيمي أيضًا. فكل دولة تملك موردًا أو موقعًا أو قدرة تنظيمية، يمكنها، عبر إدارتها الذكية لإمكاناتها، أن تفرض لنفسها موقعًا تفاوضيًّا يتجاوز حجمها السكاني أو قوتها العسكرية. غير أن هذا الموقع لا يمكن تثبيته إلا عبر إدارة دقيقة للتوازن بين الانفتاح الضروري على العالم، والتحصين الضروري للداخل.[2]

وهكذا، يصبح الاقتصاد مجالًا للصراع الرمزي والمادي في آن، لا بوصفه حقل إنتاج فقط، بل باعتباره آلية للتأثير ورافعة سيادية في نظام دولي يتغير باستمرار، حيث يُكافأ الذكاء الاستراتيجي أكثر من القوة التقليدية، ويُمنح النفوذ لأولئك القادرين على قراءة التحولات لا لمن يكتفي بالتكيف مع تداعياتها.

---

(1) International Peace Institute and Forum of Small States. Small States and the Multilateral System: Transforming Global Governance for a Better Future. New York: IPI, 2024. Accessed June 2025. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2024/09/Small-States-and-the-Multilateral-System-web.pdf.

(2) Rodrik, Dani. Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2017. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1515/9781400888702

الفصل الثاني

# آسيا الوسطى: من التبعية الروسية إلى التعددية البراغماتية

## المبحث الأول

# تراجع النفوذ الروسي مقابل صعود الصين والهند وتركيا

### التحولات البنيوية للدور الروسي بعد الحرب الباردة

منذ لحظة انهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر/ كانون الأول 1991، دخلت روسيا الاتحادية مرحلة غير مسبوقة من التصدّع البنيوي، لم تقتصر على انحلال منظومة سياسية ضخمة، بل طالت أساس المفاهيم المؤسسة لكيانية الدولة وهويتها الجيوسياسية ودورها في النظام الدولي. لقد مثّل التفكك السوفيتي أكثر من مجرد نهاية لإمبراطورية، إذ كان بمثابة لحظة قطيعة معرفية وتاريخية أفضت إلى إعادة نظر جذرية في علاقة روسيا بذاتها، وموقعها ضمن المعادلات العالمية، في ظل نظام دولي ناشئ تتسيّده سرديات الليبرالية الغربية، بما تحمله من مفاهيم اقتصاد السوق والعقلانية المؤسسية والديمقراطية التمثيلية.

لقد فُرض هذا التحول على روسيا في سياق شعور جماعي بالخسارة والانكشاف، إذ انهارت البنى السياسية والاقتصادية والرمزية التي كانت تؤطّر الفعل الروسي لعقود طويلة. فالزمن الروسي في تسعينيات القرن العشرين تحول من مجرد مرحلة انتقالية، إلى تجسيد حالة من الانهيار الشامل للبنية الداخلية، إذ تفككت معها أركان الدولة المركزية، وانحسر فيها الدور الخارجي إلى حدود غير مسبوقة منذ صعود الإمبراطورية القيصرية.[1]

(1) Likhacheva, Alina. "Post-Soviet Russian Identity and Its Influence on European Relations." Futures & Foresight Science 2, no. 1 (2015): 1-15. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1007/s40309-015-0062-0.

واللافت أن الانهيار البنيوي للاتحاد السوفيتي أسفر عن تراجع متزامن في القدرات المادية والرمزية للدولة. فعلى المستوى الاقتصادي، تفككت منظومات التصنيع والتخطيط المركزي، وتراجعت البيروقراطية التي كانت تضمن استمرارية البنية الإدارية. وعلى المستوى الأيديولوجي، تآكل الإطار الأيديولوجي الذي وفّر شرعية الدولة السوفيتية، بينما عجزت المقاربات الليبرالية المستوردة عن تقديم نموذج اقتصادي أو مؤسسي قادر على الصمود. وفي خضم هذه التحولات، برزت طبقة أوليغارشية قوية استحوذت على القطاعات الريعية والأنشطة الاستراتيجية، من دون أن تقود إلى نشوء اقتصاد سوق فعّال أو إلى تشكّل طبقة وسطى وطنية تُسهم في حمل مشروع الدولة الجديدة وترسيخ أسسه الاجتماعية.[1]

في هذا الإطار، يمكن القول إن روسيا، بوصفها وريثة الاتحاد السوفيتي، انتهت إلى موقع جيوسياسي هشّ تُختزل فيه وظيفتها الدولية ضمن حدود ضيّقة، بعد أن فقدت الدولة أدوات التموضع الفعّال داخل منظومة عالمية تُدار على أساس تفاعلات مرنة وشبكية، لا وفق قواعد الصراع الصلب التي هيمنت على مرحلة الحرب الباردة. وقد تقلّص المجال الجغرافي الاستراتيجي الذي مارست موسكو نفوذها فيه لعقود، بينما تشكّلت الجمهوريات السوفيتية السابقة كمدارات جيواستراتيجية جديدة، في وقت كانت فيه البنى المؤسسية الغربية –وخاصة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي– تتوسع باتجاه الحدود الروسية، متجاهلة حسابات الأمن القومي المرتبطة بالذاكرة الاستراتيجية للدولة الروسية وأولوياتها.

أدى هذا الامتداد إلى ما يشبه الإقصاء البنيوي لروسيا عن آليات صياغة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما انعكس في تراجع دورها داخل عمليات إنتاج مفاهيم الشرعية الدولية الجديدة. وجاء التعامل مع موسكو بوصفها مكوّنًا ثانويًّا في منظومة يهيمن عليها الغرب ليعزز شعورًا روسيًّا راسخًا بالاستبعاد السياسي والاقتصادي والثقافي، وأسهم في بلورة تصور داخلي للنظام الدولي بوصفه فضاءً تتحكم فيه قوى غربية منتصرة تنظر إلى روسيا على أنها طرف فائض عن الحاجة داخل المعادلة العالمية الناشئة.

(1) Ibid.

وقد ولّد هذا الاستبعاد البنيوي انعكاسًا مباشرًا داخل بنية السياسة الخارجية الروسية، حيث ظهرت التصدعات الداخلية صورةً موازية للتهميش الخارجي. فغياب رؤية استراتيجية ناضجة تنظّم علاقة موسكو بالعالم أدى إلى اعتماد سلوك خارجي يتسم بالتوتر والتشتت، ويستند إلى ردود متعاقبة بدل أن يقوم على تخطيط مؤسسي طويل المدى. ومع مرور الوقت، تشكّل الدور الروسي داخل النظام الدولي ضمن مزيج من الانكماش والارتباك، في لحظة استراتيجية تتّسم بارتفاع مستويات التعقيد وتسارع التفاعلات، وهو ما زاد من صعوبة ترسيخ موقع روسي مستقر داخل منظومة عالمية شديدة التحوّل.[1]

من منظور تاريخي، تبلورت الدولة الروسية الحديثة ضمن سياق مغاير للمسار الذي قاد إلى تشكّل النظام الأوروبي الغربي، وهو سياق اتسم بامتداد جغرافي قاري واسع وبيئة أمنية مفتوحة على ضغوط مستمرة من المحيطين الأوروبي والآسيوي. في هذا الإطار، تطور الدور الروسي بوصفه قوة برّية ذات عمق استراتيجي، اعتمدت على أدوات السيطرة العسكرية والتنظيم الإداري والإلحاق التدريجي للمجالات المجاورة، مما أسهم في صياغة نمط خاص لإدارة العلاقات الإقليمية. وإلى جانب ذلك، برزت عناصر أخرى مكمّلة، تمثلت في توظيف الروابط الثقافية، والبعد الحضاري السلافي، والدور الأرثوذكسي، إضافة إلى استخدام اللغة والتعليم والتأثير الرمزي وسائلَ لبناء النفوذ وترسيخ الحضور خارج الحدود المباشرة.

خلال القرن العشرين، تداخل الموقع الروسي في ترتيبات ما بعد الحربين العالميتين مع اعتبارات تتصل بالأمن الجماعي، وإعادة توزيع موازين القوة، وصعود المشاريع الأيديولوجية الكبرى، وهو ما أضفى على السياسة الخارجية طابعًا مركّبًا جمع بين الردع العسكري وبناء شبكات التحالف، إلى جانب الاستثمار في الخطاب الأممي، وحركات التحرر، والدبلوماسية الثقافية. ومع التحولات التي رافقت أواخر ذلك القرن، اتجهت موسكو إلى إعادة تعريف

(1) Gustafson, Thane. *Wheel of Fortune: The Battle for Oil and Power in Russia*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2012, 129-154

علاقتها بالفضاء الأوروبي من خلال مقاربات انفتاحية انتقائية، شملت الحوار السياسي، والتعاون الاقتصادي، والانخراط في صيغ دبلوماسية متعددة، وإن ظل هذا التفاعل محكومًا بإيقاعات متغيرة وسياقات دولية متسارعة.

ومع انتهاء الاستقطاب الدولي، دخل النظام العالمي مرحلة إعادة تشكيل اتسمت بسرعة الإنجاز وضغط الوقائع، حيث طُرحت تصورات جديدة للبنية الأمنية الأوروبية، في مقابل مبادرات روسية هدفت إلى بلورة تصور شامل للتعايش الاستراتيجي داخل القارة. في تلك المرحلة، تبلورت ملامح نظام دولي حمل في طياته فرص تعاون واعدة، إلى جانب تباينات في الرؤى حول طبيعة الترتيب الأمني وحدود التوسع المؤسسي، وهو ما أسهم في ترسيخ مسار معقد للعلاقات بين روسيا والفضاء الغربي، مسار جمع بين أدوات القوة العسكرية، وأشكال التأثير غير المادي، والسعي إلى تثبيت موقع فاعل داخل معادلات النظام الدولي الجديد.[1]

مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة مطلع الألفية الثالثة، دخلت روسيا مرحلة جديدة من إعادة بناء الدولة تمحورت حول استرجاع عناصر السيادة الداخلية وترميم ما تبقى من مكانتها الدولية. وعكس هذا التوجّه تحوّلًا جوهريًّا في فلسفة الحكم وأولويات الدولة؛ إذ اتخذت عملية إعادة البناء طابعًا سلطويًّا مركزيًّا أعاد تنظيم العلاقة بين السياسة والاقتصاد، وبين الدولة والنخب، وربط بين الذاكرة القومية والدور الخارجي. وفي هذا السياق، برزت «هيبة الدولة» أولويةً استراتيجية، تُوظّف داخليًّا لتعزيز الشرعية، وخارجيًّا لإعادة تفعيل الحضور الروسي ضمن بنية النظام الدولي.

لقد اتسمت المرحلة الأولى من حكم بوتين بإعادة هيكلة المجال السياسي الروسي عبر تعزيز سلطات الرئاسة، وتفكيك مراكز القوة غير الرسمية التي راكمتها الطبقة الأوليغارشية في تسعينيات مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى إعادة ضبط الاقتصاد الوطني ضمن نموذج يجمع بين الرأسمالية المقيّدة والسلطوية

(1) Tyyne Karjalainen, The Boom and Crash of Cooperative Security in Europe, Finnish Institute of International Affairs, May 2025. Accessed June 2025. https://fiia.fi/en/publication/the-boom-and-crash-of-cooperative-security-in-europe

السياسية. وتوازى هذا المسار مع بلورة سردية جديدة للهوية الروسية تستند إلى مفهوم «العالم الروسي»، وهي رؤية تعتبر الامتداد الثقافي والتاريخي واللغوي لروسيا خارج حدودها الجغرافية أساسًا لتصوّر مجال نفوذ مرن، يقوم على روابط رمزية قابلة للتفعيل كلما دعت الحاجة، بما يخدم المصلحة القومية كما تحددها الدولة المركزية.[1]

في هذا السياق، ارتبطت عملية استعادة الدولة بصعود مقاربة "ما بعد الليبرالية" في السياسة الخارجية الروسية، التي تُعيد النظر في شرعية النظام الأحادي القطبية وتعترض على التصورات الغربية للعولمة والديمقراطية باعتبارها نماذج عالمية شاملة. واتجهت موسكو نحو تبني خطاب تصحيحي يستند إلى قراءة تاريخية تُبرز المظلومية الروسية وتستدعيها كعنصر من عناصر الهوية الاستراتيجية، مع الدعوة إلى إعادة تعريف النظام الدولي وفق مبدأ التعددية القطبية والسيادة المطلقة للدول. وقد شكّلت هذه السردية محاولة لإعادة تثبيت موقع روسيا بوصفها فاعلًا مستقلًّا يسعى إلى إنتاج نموذج حضاري وجيوسياسي خاص، يقوم على التميّز والخصوصية، بدل الاندماج داخل النسق الليبرالي الغربي.

لكن هذا التصور سرعان ما اصطدم بحدود التصور الذي وضعته روسيا لنفسها كي تستعيد مكانتها الاستراتيجية، فالنموذج "البوتيني" ظلّ يعتمد بدرجة أساسية على أدوات القوة الصلبة -العسكرية والأمنية- ويتّخذها وسيلة رئيسة لممارسة النفوذ الخارجي، دون أن يقترن ذلك بتراكم نوعي في مجالات التأثير غير المباشر، مثل القوة الناعمة، أو الاقتصاد المعرفي، أو الأدوات الدبلوماسية المستندة إلى الكفاءة المؤسساتية. لقد استطاعت روسيا تحقيق نجاحات تكتيكية واضحة، كما في التدخل العسكري في جورجيا عام 2008، ثم في ضمّ شبه جزيرة القرم عام 2014، ثم في تدخلها الحاسم في الصراع السوري 2015. غير أن هذه النجاحات، رغم زخمها، لم تُفضِ إلى بناء شبكة نفوذ متجذّرة أو ديناميكية تحالفات مستدامة، بل بقيت رهينة أفعال موضعية مكثفة، تُحدث أثرًا مؤقتًا لكنها تعجز عن إرساء قواعد طويلة الأمد للنفوذ الجيوسياسي.

(1) Sakwa, Richard. Putin: Russia's Choice. 2nd ed. London: Routledge, 2008, pp. 45-78.

من جانب آخر، جاءت أزمة أوكرانيا الأولى، وتحديدًا ضم القرم عام 2014، لتُسلط الضوء على ضرورة إعادة ترتيب أولويات الأمن الأوروبي وذلك بعد أن كشفت الأزمة هشاشة توازن القوى القائم بين روسيا والغرب. فعلى الرغم من تمكّن موسكو من فرض وقائع جديدة على الأرض، فإن الثمن الاستراتيجي كان باهظًا: إذ عانت موسكو من عزل تدريجي على المستوى الدبلوماسي، وفرض حزم متصاعدة من العقوبات الاقتصادية والمالية، استهدفت بنية الدولة الروسية، من البنية التحتية للطاقة إلى القطاع التكنولوجي والنظام المصرفي. لقد مثّل ضم القرم لحظة مفصلية في تحوّل روسيا في نظر الغرب إلى عامل تهديد، مما أدى إلى إعادة توجيه سياسات الردع والتوسع داخل الحلف الأطلسي، وتكريس نمط جديد من التفاعل قائم على المواجهة المستمرة والتصعيد المنظم.

من جانبها، لم تقف دول أوروبا مكتوفة الأيدي اتجاه ما يحدث في تخومها الشرقية، فإلى جانب موقفها في المجال الاقتصادي، قامت بإعادة تموضعها العسكري والسياسي على مستوى شرق أوروبا، وتوّجت هذا التحرك فيما بعد بإلحاق فنلندا والسويد بحلف الناتو. وفي المقابل، كانت موسكو تواصل محاولاتها لتخفيف آثار العزلة عبر تعميق الشراكات مع قوى مثل الصين والهند وتركيا وإيران، إلا أن هذه العلاقات ظلت حتى اللحظة محكومة بمنطق البراغماتية الظرفية، ومحددة بأطر المصالح الجيواستراتيجية لتلك الدول، لذا لم تتبلور في شكل تحالفات بنيوية قادرة على تقديم بديل حقيقي للنظام الليبرالي العالمي، أو توفير شبكة حماية اقتصادية واستراتيجية تعوّض خسائر روسيا في الغرب.

من جانبها، ظلت روسيا تتحرك في فضاء إعادة التموضع الاستراتيجي من موقع الردّ والتكيّف، لا من موقع القدرة التأسيسية والمبادرة. فالنموذج الداخلي الذي أعادت إنتاجه يقوم على تركيز القرار السياسي في شخص الرئيس، مع تهميش مستمر لمؤسسات الدولة، وهو ما جعل السياسة الخارجية امتدادًا لذهنية أمنية، أكثر من كونها انعكاسًا لاستراتيجية متعددة الأبعاد. وقد انعكس ذلك في الميل المستمر إلى عسكرة التفاعلات الإقليمية، واللجوء إلى أدوات الضغط المباشر،

من دون خلق أدوات موازية للتأثير غير المباشر أو توفير شروط الاستدامة للنفوذ المتحقق[1].

تجلّت إشكالية روسيا في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي في صعوبة بلورة مسار تراكمي ينسج ترابطًا متماسكًا بين متطلبات السيادة، ومسارات التنمية، وأشكال الاندماج في البنية الدولية. فقد تشكّل الفعل الخارجي الروسي في إطار مقاربة تميل إلى ترجيح عناصر الضغط والقوة المادية، في سياق دولي أخذت فيه معايير التأثير تتسع لتشمل القدرة على إنتاج النماذج، وصياغة المعاني، وبناء شبكات التفاعل العابرة للحدود. وإلى جانب ذلك، ظهرت محاولات روسية لتفعيل موارد التأثير غير العسكري، من خلال استدعاء الرأسمال الثقافي، وتوظيف الذاكرة التاريخية، واستخدام أدوات الإعلام، والطاقة، والتعليم، والرمزية الحضارية، غير أن هذه الجهود بقيت متفرقة، تفتقر إلى إطار سردي جامع قادر على تحويلها إلى قوة جذب عالمية مستقرة.

من هنا، اتخذ الخطاب الروسي طابعًا دفاعيًّا يميل إلى التركيز على حماية المكتسبات القائمة وإعادة تثبيت الموقع الدولي، من دون أن يترافق ذلك مع تصور شامل لبنية نموذجية جديدة قادرة على مخاطبة الفضاء العالمي بلغة مستقبلية. وقد انعكس هذا التوجّه على صورة روسيا في النظام الدولي، حيث ظهر تموضعها محكومًا بتفاعل معقّد بين الإرث التاريخي والامتداد الجغرافي، وبين استحضار الذاكرة الاستراتيجية وتغليب أدوات القوة. وضمن هذا الإطار، برزت روسيا كفاعل انتقالي يتحرّك بين منظومتين مرجعيتين، إحداهما متجذّرة في منطق التوازنات الإمبراطورية، والأخرى مرتبطة بقواعد النظام الليبرالي المعاصر، مما أضفى على سلوكها الخارجي سمات مزدوجة تجمع بين السعي إلى تعديل موازين القوة القائمة والرغبة في تثبيت حضور مستقل داخل بنية دولية متحولة.

وقد مثّلت الحرب التي اندلعت في أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022 محطة مفصلية في مسار السياسة الخارجية الروسية، وأسهمت في إعادة تشكيل إدراك

(1) Karaganov, Sergei A. "A New World Order: A View from Russia." Russia in Global Affairs, December 2024. Accessed June 2025. https://eng.globalaffairs.ru/articles/a-new-world-order-a-view-from-russia/

الفاعلين الغربيين لدور موسكو في البيئة الدولية. فقد اتخذ هذا الصراع أبعادًا تتجاوز حدود المواجهة الإقليمية، ليغدو ساحة اختبار معمّقة لتصورات السيادة، ومفاهيم النفوذ، وطبيعة النظام الدولي ذاته. وفي هذا السياق، أُدرجت روسيا في النقاشات الأمنية الغربية بوصفها فاعلًا يسعى إلى إعادة تعريف قواعد التفاعل الدولي، من خلال الجمع بين أدوات القوة العسكرية، وأشكال التأثير غير المادي، واستخدام الخطاب التاريخي والهوياتي وسيلةً لإعادة صياغة موقعها داخل نظام عالمي يشهد تحولات بنيوية متسارعة.

في الميدان، مثّلت الحرب امتدادًا مباشرًا لاستراتيجية "الجيوبوليتيكا الدفاعية" التي تبنّتها موسكو منذ مطلع الألفية الثالثة، القائمة على ضرورة حماية المجال الحيوي الروسي، خاصة في مواجهة تمدد حلف شمال الأطلسي شرقًا. وقد اعتُبرت أوكرانيا، من منظور النخبة الحاكمة في الكرملين، نقطة تقاطع حاسمة بين أمن الدولة الروسي وبنية النظام الأوروبي، وهو ما منحها مكانة رمزية تتجاوز حدودها الجغرافية[1]. لكن التدخل العسكري الواسع النطاق أظهر أن هذه المقاربة محكومة بتناقضات هيكلية يصعب تجاوزها، فقد أدى التصعيد إلى سلسلة من التداعيات التي تركت أثرها على الموقع الدولي لروسيا.

فمن الناحية الاستراتيجية، وعلى الرغم من المكاسب الميدانية الأولية التي حققتها القوات الروسية، فإن الحرب فشلت في بلوغ أهدافها السياسية الكبرى، وفي مقدمتها إسقاط الحكومة الأوكرانية، وتحييد كييف عن المنظومة الأوروبية الأطلسية. بل على العكس، أدت الحرب إلى تعزيز تماسك الدولة الأوكرانية، واستنهاض هويتها القومية، ورفعت من منسوب التضامن الغربي مع أوكرانيا، سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا. كما أسهمت في إعادة إحياء الناتو بوصفه فاعلًا مركزيًّا في الأمن الأوروبي، وسرّعت من انضمام دول مثل فنلندا والسويد إلى الحلف، وهو ما مثّل انقلابًا في موازين الردع الإقليمي وزاد من عمق التحدي الأمني الذي تواجهه موسكو على حدودها الغربية.

(1) Mankoff, Jeffrey. Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics. 2nd ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2012, pp. 210-242.

كما ترافقت هذه التطورات مع تصعيد غير مسبوق في مستوى العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، التي لم تقتصر على استهداف النخب السياسية والاقتصادية المقرّبة من الكرملين فحسب، بل امتدت لتشمل البنية المالية والمصرفية، وقطاع الطاقة، وتكنولوجيا الاتصالات، والطيران، والصناعات العسكرية. كما فُرضت قيود صارمة على صادرات التكنولوجيا المتقدمة، وجُمدت الاحتياطيات النقدية الروسية في الخارج، ووُضع سقف سعري على صادرات النفط الروسي. وحاولت موسكو امتصاص الصدمة عبر توسيع شراكاتها مع قوى مثل الصين والهند وإيران، إلا أن هذه الشراكات بقيت دون القدرة على تعويض خسائرها في النظام المالي الغربي، خاصة في ظل تردد هذه الدول في تحدي العقوبات الغربية بشكل مباشر.

وقد انعكست هذه العزلة على الداخل الروسي في صورة انكماش اقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وتراجع القيمة الشرائية للروبل، على الرغم من تدخلات البنك المركزي الروسي لاحتواء الأزمة. كما بدأت تظهر علامات تآكل تدريجي في البنية التحتية للصناعات الحيوية، خصوصًا في القطاعات المعتمدة على التكنولوجيا الغربية، في ظل صعوبة الاستيراد وتقلص الاستثمار الأجنبي، مما يهدد مستقبليًّا بحدوث فجوات هيكلية في سلاسل التوريد والقدرات التصنيعية الوطنية[1].

من جهة أخرى، فرضت الحرب منطق التعبئة الشاملة على المجتمع الروسي، بما يتجاوز نطاق الاقتصاد إلى المجال الاجتماعي والسياسي، حيث تم تجريم الخطاب المعارض، وأُغلقت وسائل الإعلام المستقلة، واعتُمدت سردية رسمية تقدم الحرب بوصفها معركة وجودية ضد "الهيمنة الغربية" و"النازية الجديدة"[2]. غير أن هذا التوجه الإيديولوجي، رغم فعاليته في تعبئة بعض القواعد الاجتماعية، أسفر عن فجوة متزايدة بين الدولة والنخب الحضرية والشباب، خاصة في المدن

(1) Connolly, Richard. Russia's Response to Sanctions: How Western Economic Statecraft is Reshaping Political Economy in Russia. Cambridge: Cambridge University Press, 2018, pp. 133-168.

(2) Gel'man, Vladimir. Authoritarian Russia: Analyzing Post-Soviet Regime Changes. Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 2015, pp. 201-229.

الكبرى، إذ أصبحوا يشعرون بأنهم يدفعون ثمن مشروع جيوسياسي لا يعكس مصالحهم المباشرة، ولا ينتمي لطموحاتهم المستقبلية.

الأهم من ذلك أن الحرب كشفت عن اختلالات في المؤسسة العسكرية الروسية، سواء على مستوى القيادة الميدانية، أو منظومات الإمداد اللوجستي، أو الكفاءة القتالية. وقد تجلّت هذه الاختلالات في تعدد الإخفاقات العملياتية، والاضطرار إلى إجراء تغييرات متكررة في القيادات العسكرية، فضلًا عن الاعتماد المكثف على وحدات غير نظامية، وعلى رأسها مجموعة "فاغنر"، التي انتهى بها الأمر إلى التمرد على القيادة الرسمية في صيف 2023، في حادثة عبّرت عن هشاشة السيطرة المركزية، وعمق التوترات الداخلية في قلب البنية الأمنية للدولة[1]. فقد أظهر هذا التمرد حدود الاعتماد على أدوات القوة غير النظامية، وحجم المخاطر الكامنة في تفويض العنف لمجموعات مسلحة خارجة عن التسلسل العسكري التقليدي، لا سيما في ظل تصدع الشرعية المؤسساتية.

لقد تحوّلت القوة الصلبة الروسية خلال الحرب إلى مصدر ضغط استراتيجي، إذ وجدت موسكو نفسها في مسار استنزاف طويل يستهلك قدراتها المالية والبشرية ويحدّ من إمكاناتها في مجالات التحديث الاقتصادي والتطوير التكنولوجي. وفي غياب أدوات تأثير موازية، اعتمدت روسيا على عامل الزمن بوصفه ركيزة لإدارة الصراع، وعلى احتمال تراجع زخم الدعم الغربي لأوكرانيا نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية المتراكمة في أوروبا والولايات المتحدة. ومع ذلك، تحمل هذه المقاربة تبعات معقّدة، نظرًا لأن استمرار الحرب ضمن بيئة دولية تتسم بالعزلة وتراجع النمو قد يدفع نحو تآكل داخلي تدريجي، ويعزز احتمالات تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية داخل روسيا، بما يهدد مستوى التماسك الذي يقوم عليه النظام في المدى المتوسط والبعيد.

إلى جانب ذلك، أدى التركيز العسكري الروسي على جبهة أوكرانيا إلى تراجع واضح في حضور موسكو داخل ملفات إقليمية كانت تمثل أدوات أساسية

(1) Galeotti, Mark. Putin's Wars: From Chechnya to Ukraine. London: Osprey Publishing, 2022, pp. 287-322.

لنفوذها، مثل جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، حيث اتجهت جمهوريات كانت مرتبطة بالمجال الروسي إلى البحث عن ترتيبات أمنية بديلة عبر تعميق علاقاتها مع الصين وتركيا، أو عبر فتح قنوات مباشرة مع القوى الغربية. وعلى المنوال ذاته، تضاءل الدور الروسي في إدارة أزمات محورية مثل الملف السوري، والبرنامج النووي الإيراني، والتوازنات في شبه الجزيرة الكورية، إذ أصبح نفوذ موسكو مرتبطًا بقدرتها على استعادة المبادرة الدبلوماسية التي تراجعت مع اتساع الانشغال العسكري وتقلّص المساحة السياسية المتاحة للتحرك الخارجي.[1]

وتُظهر تطورات الحرب في أوكرانيا أن المسار العسكري لم يؤدِّ إلى بلوغ الأهداف الاستراتيجية التي سعت موسكو إلى ترسيخها، بل أسهم في تعزيز مظاهر الانكشاف البنيوي ودفع روسيا نحو تموضع دفاعي داخل النظام الدولي. وفي هذا التموضع، أصبحت موسكو تواجه منظومات تحالف أكثر تماسكًا، وتشابكات اقتصادية معقدة قلّلت من قدرتها على بناء قنوات بديلة أو إعادة تشكيل شبكات الانخراط العالمي وفق رؤيتها. وفي الوقت الذي كانت تراهن فيه على انتقال النظام العالمي نحو تعددية قطبية أوسع، وجدت نفسها ضمن فضاء جيوسياسي تتزايد فيه العوائق أمام الحركة وتتقلّص فيه هوامش المبادرة الذاتية. ونتيجة لذلك، أصبحت روسيا فاعلًا يعتمد بصورة متزايدة على أدوات الإكراه للحفاظ على موقعه، في ظل محدودية قدرته على صياغة نموذج بديل أو بلورة مشروع دولي متكامل قادر على جذب الأطراف الأخرى أو تشكيل كتلة جيوسياسية حوله.

تُظهر التجربة الروسية خلال العقود الثلاثة الماضية مسارًا معقّدًا اتّسم بتشابك التحديات البنيوية التي شملت المجال الجيوسياسي، وامتدّت إلى أنماط إنتاج التأثير الدولي وصياغة النفوذ. فمنذ التحولات الكبرى التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي، مرورًا بمرحلة إعادة ترميم مؤسسات الدولة وتعزيز مركزية السلطة، وصولًا إلى الانخراط في الصراع الأوكراني، ارتكزت المقاربة الروسية

(1) Eugene Rumer and Andrew S. Weiss. "Russia's Enduring Presence in the Middle East." Carnegie Endowment for International Peace, November 1, 2024. Accessed June 2025.
https://carnegieendowment.org/research/2024/11/russias-middle-east-diplomacy-relationship.

على توظيف أدوات القوة المادية بوصفها مدخلًا رئيسيًّا لإعادة تثبيت الموقع الدولي. وقد أتاح هذا المسار لموسكو استعادة مستوى معتبر من الحضور السياسي وتعزيز مظاهر الاستقلال الاستراتيجي، وأسهم في إعادة تعريف دورها داخل محيطها الإقليمي والدولي.

في الوقت ذاته، تكشف هذه المقاربة عن حدود قدرتها على التكيّف مع بيئة دولية تشهد تحولات عميقة في معايير النفوذ، حيث تتزايد أهمية الجاذبية النموذجية، وتتسع أدوار الاقتصاد المعرفي، وتتقدم الشرعية المؤسسية بوصفها عنصرًا مركزيًّا في التنافس بين الفاعلين الدوليين. وضمن هذا السياق، برزت محاولات روسية لتفعيل موارد التأثير غير العسكري، من خلال الاستثمار في الدبلوماسية الثقافية، وتوظيف الطاقة كأداة تفاعل طويل الأمد، وتوسيع الحضور الإعلامي، وبناء شراكات تعليمية وتقنية، إلى جانب استحضار الرمزية التاريخية والحضارية في الخطاب الخارجي. غير أن تفاعل هذه الأدوات مع القوة الصلبة جرى ضمن توازن دقيق، عكس سعيًا مستمرًّا إلى المواءمة بين متطلبات الأمن، ومقتضيات التنمية، وشروط الاندماج في نظام دولي تتعدد فيه مراكز التأثير وتتغير فيه قواعد المنافسة.[1]

تمتلك روسيا قدرات عسكرية كبيرة ونفوذًا رمزيًّا يستند إلى إرثها الإمبراطوري والسوفيتي، إلا أنّ تحويل هذه العناصر إلى هيمنة مستقرة أو إلى تموضع دولي عالي المرونة ظلّ محدودًا. ويعود ذلك إلى أن موسكو لم تطوّر نموذجًا تنمويًّا داخليًّا قابلًا للانتشار، ولا سردية دولية قادرة على استقطاب الحلفاء، ولا منظومة مؤسسية تتمتع بالجاذبية والقدرة على التكيف. فقد ارتكز النموذج الروسي على مركزية صارمة للدولة، وشخصنة واسعة للقرار، وهامش ضيق للتداول الأفقي للسلطة، مما قيّد قدرتها على إنتاج شرعية تتجاوز حدوده، وقلّص فرصه في التفاعل مع العالم بوصفه مصدرًا للقيم والرؤى، لا مجرد مستهلك لها.

(1) "Russia's Failure as a Soft Power." DGAP. Accessed June 2025. https://dgap.org/en/resarch/publications/russias-failure-soft-power-0

إن مأزق التموضع الروسي اليوم يرتبط أساسًا بغياب آلية تراكم استراتيجية تجمع بين السيادة والاندماج. فالدولة الروسية الحديثة، بدلًا من أن تبني شراكات عالمية على أسس الندية والتكامل، انساقت إلى تصور للصراع يعيد إنتاج منطق الحرب الباردة، دون أن يمتلك أدواته. كما أن اعتمادها على منطق الإكراه – عسكريًّا واقتصاديًّا وأمنيًّا– جاء في وقت لم تعد فيه أدوات التأثير التقليدية كافية لضمان الفاعلية الدولية، خاصة في بيئة عالمية تتّسم بتوزّع مصادر الشرعية، وتحوّل مركز الثقل من السيطرة المباشرة إلى إنتاج الرموز والنماذج والمؤسسات العابرة للحدود.

ومن هذا المنظور، يمكن القول إن روسيا وجدت نفسها بعد 2022 أمام نظام دولي لا تستطيع الهيمنة عليه، ولا تقبل قواعده، ولا تمتلك في المقابل القدرة على تغييره. فكأنها أصبحت فاعلًا انتقاليًّا يعيش في فجوة مزدوجة: فهو لا ينتمي كليًّا إلى النظام الليبرالي القائم، ولا يمتلك الموارد الكافية لبناء نظام بديل. وهذا التموضع القلق يجعل من السياسة الخارجية الروسية سلوكًا يؤججه الدفاع عن المجال والهوية أكثر منه مشروعًا لبناء النظام. كما أن العزلة المتزايدة، والعقوبات المتراكمة، وانكماش الاقتصاد الروسي وتزايد اعتماده على شركاء غير مستقرين، كلها عوامل تدفع نحو انكشاف استراتيجي قد يتحول إلى حالة انغلاق ذاتي إذا لم يتم تداركه بتحولات بنيوية عميقة.[1]

تزداد خطورة هذا الانكشاف مع غياب أدوات التكيّف الطويلة المدى. فروسيا، في صيغتها الحالية، تبدو غير قادرة على التحوّل إلى اقتصاد تنافسي، أو بناء عقد اجتماعي جديد يتجاوز سردية الاستثناء والحصار. كما أن رهانها على تحولات بنيوية في النظام الدولي، مثل تآكل الغرب أو صعود الشرق، لم يتحول حتى اللحظة إلى مسار يمكن البناء عليه. فقد أثبتت أغلب الدول غير الغربية –بما فيها القوى الكبرى كالصين والهند– ميلًا براغماتيًّا إلى الحفاظ على علاقة متوازنة مع النظام القائم، والاستفادة من انكشاف روسيا دون الاندماج في مشروعها أو منازلة الغرب باسمها.

(1) Monaghan, Andrew. Power in Modern Russia: Strategy and Mobilisation. Manchester: Manchester University Press, 2023, pp. 167-198.

لقد ظل التموضع الروسي في النظام الدولي محكومًا بتوترات بنيوية ثلاثية عميقة[1]: أولًا، التوتر بين فائض القوة العسكرية وعجز الفعل الاقتصادي؛ ثانيًا، التوتر بين الطموح الإمبراطوري وحدود الواقع الجغرافي؛ وثالثًا، التوتر بين الهوية القومية المنغلقة والبيئة الدولية المتغيرة. وهذه التوترات الثلاثة، إذا لم تُحل ضمن تصور استراتيجي جديد، قد تدفع بالدولة الروسية نحو نوع من الاستنزاف الهيكلي المستمر، يجعل من الحفاظ على الوضع القائم أقصى طموحاتها، لا استعادتها لوضع الفاعل المركزي في النظام العالمي. ويتمثل أحد أبرز هذه التوترات في المفارقة الحادة بين امتلاك روسيا فائضًا معتبرًا في أدوات القوة العسكرية التقليدية، وعجزها البنيوي عن تحويل هذا الفائض إلى تفوق اقتصادي أو قدرة إنتاجية مستقلة. فبينما تمتلك موسكو إحدى أكبر الترسانات العسكرية في العالم، وتحتفظ بتأثير مباشر في عدد من الملفات الجيوسياسية الحاسمة، من البحر الأسود إلى شرق المتوسط، فإن قاعدتها الاقتصادية ظلت محدودة، ريعية، وغير متجددة. وقد اتضح ذلك في ضعف معدلات النمو، واعتماد الاقتصاد الروسي على صادرات المواد الأولية، وغياب بنية صناعية تنافسية، فضلًا عن هشاشة بيئة الأعمال وتفشي الفساد وهيمنة الدولة على القطاعات الحيوية[2]. إذ لم تنجح روسيا في تحويل قدراتها العسكرية إلى رأس مال سياسي واقتصادي طويل الأمد، بل وجدت نفسها في كل مرة تحقق فيها مكاسب جيوسياسية موضعية، محاصرة بتبعات اقتصادية خانقة، كان آخرها تداعيات العقوبات الغربية بعد ضم القرم ثم الحرب في أوكرانيا، التي عرّت هشاشة البنية التحتية الاقتصادية الروسية، وأبرزت التفاوت بين

(1) Charap, Samuel, and Miranda Priebe. Planning for the Aftermath: Assessing Options for U.S. Strategy Toward Russia After the War in Ukraine. RAND Report, 2024. Accessed June 2025.
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA2510-2.html

(2) Grisé, Michelle; Mark Cozad; Anna M. Dowd; Mark Hvizda; John Kennedy; Marta Kepe; Clara de Lataillade; Krystyna Marcinek; David Woodworth. Russia's Military After Ukraine: Potential Pathways for the Postwar Reconstitution of the Russian Armed Forces. RAND Report RRA2713-1. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2025. Accessed June 2025.
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA2713-1.html.

امتلاك القوة وفقدان القدرة على الاستثمار فيها ضمن منظومة متكاملة للتأثير والنفوذ.

يتقاطع هذا التوتر مع مفارقة ثانية تتمثل في الهوة القائمة بين طموح استرجاعي لإعادة تكريس الدور الإمبراطوري لروسيا على الساحة الدولية، وحدود الجغرافيا السياسية التي تقلّص من قدرة موسكو على تجسيد هذا الطموح واقعًا. إذ يستبطن الخطاب السياسي الروسي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تصورًا للذات كقوة حضارية عظمى، تتجاوز حدود الدولة الراهنة، وتستند إلى إرث إمبراطوري وسوفيتي، يعتبر مناطق مثل أوكرانيا والقوقاز وآسيا الوسطى امتدادًا طبيعيًّا للفضاء الروسي[1]. غير أن هذا الطموح، في صورته المُعلنة أو المُضمَرة، يصطدم بشبكة من الوقائع الجيوسياسية المعقدة، أبرزها انزياح العديد من دول الجوار نحو الفضاء الأوروبي الأطلسي، وصعود قوى إقليمية منافسة في الجوار الأوراسي، لا سيما الصين وتركيا، فضلًا عن الانخراط المتزايد للقوى الغربية في فضاءات تقليدية كانت ضمن النفوذ الروسي. إذ لم تعد الجغرافيا السياسية تسمح لروسيا بأن تتصرف كما لو كانت لا تزال تحتكم إلى منطق المجال الحيوي المطلق، بل أصبحت كل خطوة توسعية تثير ردودًا مضادة واسعة النطاق، تعيد روسيا إلى موقع الفاعل المحاصر إقليميًّا، بدلًا من أن تمنحها أفقًا توسعيًّا جديدًا[2]. وهكذا، أصبح الطموح الإمبراطوري غير قابل للتحقّق من دون تكلفة استراتيجية متصاعدة، تُضعف الرصيد الرمزي لروسيا وتستنزف مواردها في صراعات مفتوحة، لا تملك أدوات حسمها أو شرعية إدارتها على المدى الطويل.

وفي صميم هذه المفارقات البنيوية، يظهر توتر بالغ الأهمية يقوم على ازدواجية بين توجه روسيا نحو هوية قومية منغلقة، وبين حركة النظام الدولي المتجهة نحو الانفتاح والتشابك وتعدد المرجعيات. فقد اتجه الخطاب الروسي خلال العقدين الأخيرين إلى سرديات قومية محافظة تركّز على حماية التقاليد

(1) Quo Vadis, Russian Deterrence? Strategic Culture and Coercion after the Russia-Ukraine War. International Security, vol. 49, no. 3 (2025). Accessed June 2025. https://direct.mit.edu/isec/article/49/3/50/128035/

(2) Ibid.

والقيم الأصيلة في مواجهة ما يُقدَّم على أنه انحلال ليبرالي غربي. ويعكس هذا الميل نحو الانغلاق الأيديولوجي والهوياتي حضورًا واضحًا في السياسات الداخلية، وفي السردية التي بُنيت عليها الحرب في أوكرانيا.

ويتعارض هذا التوجه مع طبيعة البيئة الدولية الراهنة التي تُقاس فيها القوة بمدى قدرة الفاعلين على إنتاج المعنى، وتقديم نموذج جاذب، وبناء شرعية تتخطى الحدود الوطنية. وفي هذا السياق، لم تتمكن روسيا من صياغة خطاب عالمي يجسّد صورة إيجابية متماسكة عن ذاتها، بل استمرت في إطار سرديات احتجاجية تُبرز مقاومة الاختراق الثقافي ومواجهة التهديدات الخارجية. وأسفر هذا المسار عن تراجع مكانتها بوصفها مرجعية فكرية أو ثقافية، وانحسار نفوذها الرمزي، خاصة لدى النخب والمجتمعات التي أصبحت تنظر إلى التجربة الروسية باعتبارها نموذجًا سلطويًّا مغلقًا، أكثر من كونها شريكًا استراتيجيًّا أو حاملًا لبديل حضاري.[1]

ضمن هذا التداخل الثلاثي للتوترات البنيوية، تبدو موسكو متموضعة في موقع يواجه صعوبة في توسيع حضوره الجيوسياسي أو في الاندماج داخل البنية الدولية الراهنة. فهي تستند بصورة رئيسة إلى أدوات القوة الصلبة لصون مكانتها، بينما تفتقر إلى المنظومات المؤسسية والقدرات الاقتصادية التي تتيح تحويل هذا الرصيد العسكري إلى مشروع استراتيجي متكامل أو قدرة تأثير مستقرة ممتدة عبر الزمن. ويؤدي استمرار هذا التباين بين القدرات والطموحات، وبين التصورات الذهنية والوقائع العملية، إلى إبقاء الدولة الروسية ضمن دورات متعاقبة من الاستنزاف البنيوي، بما يحدّ من هامش حركتها ويضيّق أفقها التاريخي. وفي هذه الحالة، تتحول روسيا من قوة تسعى إلى موقع مركزي داخل النظام الدولي إلى كيان يتركز جهده على صون ما تبقى من نفوذه داخل بيئة دولية تُعيد ترتيب موازينها وفق معايير تربط القوة بالشرعية والتنمية في آن واحد.

(1) Laruelle, Marlene. Russia's Niche Soft Power: Sources, Targets, and Prospects. Ifri, 2021. Accessed June 2025. https://www.ifri.org/sites/default/files/migrated_files/documents/atoms/files/laruelle_russia_niche_soft_power_2021.pdf.

لذا، يمكن القول إن مستقبل الدور الروسي يتوقف على القدرة على إعادة هندسة توازنها الاستراتيجي، من خلال مراجعة شاملة لأدواتها وغاياتها، وبناء نموذج مؤسسي واقتصادي يوفّر قدرًا أعلى من التماسك الداخلي والقدرة على الاندماج الخارجي. كما يرتبط هذا المستقبل بانتقال موسكو من موقع الاعتراض الرمزي على النظام الدولي إلى موقع المشاركة الفاعلة في إعادة صياغته، عبر تبنّي قواعد تراعي التعددية وتستوعب التفاعل بين الفاعلين. ويشكل هذا المسار مدخلًا لروسيا كي تستعيد موقعًا مؤثرًا داخل بنية النظام العالمي، بعيدًا عن الخطابات الانعزالية أو تصوّرات الاستثناء التاريخي، وبالاستناد بدلًا من ذلك إلى رؤية تشكّل فيها الشراكة والتفاعل عناصر أساسية في تعريف القوة والفاعلية.

## صعود الصين والهند وتركيا بوصفها نماذج استراتيجية بديلة

مع نهاية الحرب الباردة وانتقال العالم إلى مرحلة القطبية الأحادية، شهد النظام الدولي تحولًا متدرّجًا في توازنات القوة، ظهر معه عدد من الفاعلين الصاعدين الذين أعادوا صياغة معادلات النفوذ وطرحوا تحديات جديدة أمام الهيمنة الغربية. وإذا كانت روسيا تمثل الامتداد العسكري للاتحاد السوفيتي، فإن بروز قوى مثل الصين والهند وتركيا قد أطلق تحوّلًا نوعيًّا يتجاوز حدود القدرات المادية والعسكرية، ليشمل تمايز النماذج السياسية، وتعدد الاستراتيجيات الجيوسياسية، وتنوّع الموارد والبنى المجتمعية والاقتصادية. وفتحت هذه التحوّلات الباب أمام مقارنات تحليلية أعمق حول مصادر القوة وآفاق النفوذ لدى هذه القوى الصاعدة داخل المشهد الدولي المتغيّر.

### أ- النموذج الصيني

في ظل هذا التحول، تشكل الصين النموذج الأبرز والأكثر اكتمالًا بين القوى الصاعدة، حيث استطاعت أن تجمع بين النمو الاقتصادي المتسارع، وتراكم القوة العسكرية، والتقدم التكنولوجي الهائل، في ظل نظام سياسي مركزي صارم تقوده نخبة بيروقراطية تحت مظلة الحزب الشيوعي الصيني.

منذ أواخر السبعينيات، دخلت الصين مسارًا تحوليًّا واسع النطاق أعاد صياغة موقعها داخل النظام الدولي، حيث تمكنت من الانتقال من دولة زراعية محدودة الموارد إلى قوة صاعدة تتبوأ موقعًا متقدمًا بين أبرز الفاعلين العالميين، وربما النموذج الأكثر اكتمالًا ضمن تجارب الصعود المعاصر. وقد استند هذا التحول إلى مشروع استراتيجي طويل الأمد صاغته النخبة البيروقراطية للحزب الشيوعي، يقوم على دمج عناصر القوة الصلبة والناعمة داخل بنية دولة مركزية قادرة على التوجيه الحاسم للاقتصاد والمجتمع والسياسة الخارجية. وتمكنت بكين من بناء نموذج تنموي يستوعب آليات السوق ويوظّفها، مع الحفاظ على أدوات السيطرة السياسية والاجتماعية التي تمنح الدولة القدرة على إدارة الانفتاح بطريقة تدريجية ومنضبطة، الأمر الذي ميّز التجربة الصينية عن تجارب أخرى اهتزت بسبب الانفتاح السريع أو التحولات الليبرالية الكاملة.[1]

لقد انطلقت هذه المسيرة مع سياسة "الإصلاح والانفتاح" التي أطلقها الرئيس دنغ شياو بينغ عام 1978، والتي أرست مبدأ "اقتصاد السوق الاشتراكي"، أي الجمع بين آليات السوق وبين هيمنة الدولة على المفاصل الكبرى للإنتاج والتوزيع والمالية. في هذا السياق، فُتحت أبواب الصين أمام الاستثمارات الأجنبية، وأُنشئت المناطق الاقتصادية الخاصة مثل شينزن، مما سمح بتحفيز النمو الصناعي وتدفق رأس المال والتكنولوجيا الغربية إلى الداخل الصيني، في وقت ظل فيه الحزب الشيوعي محتفظًا بقبضته على القرار السياسي والاجتماعي[2]. هذا النموذج المزدوج مكّن بكين من تحقيق معدلات نمو متواصلة بلغت في بعض السنوات أكثر من 10٪، مما جعلها توصف بـ "ورشة العالم"، خاصة في مجال الصناعات التحويلية والإلكترونية والمنسوجات.[3]

(1) Doshi, Rush. The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order. Oxford University Press, 2021. Accessed June 2025. https://www.brookings.edu/articles/the-long-game-chinas-grand-strategy-to-displace-american-order/

(2) Barry Naughton, The Chinese Economy: Transitions and Growth (Cambridge, MA: MIT Press, 2007), 99-112.

(3) Ibid.

تجاوز الطموح الصيني مرحلة التصنيع المنخفض التكلفة، واتجه مع بدايات الألفية الثالثة نحو ما يمكن تسميته بـ «التحول إلى اقتصاد المعرفة»، عبر توسيع الاستثمار في مجالات تكنولوجية متقدمة تشمل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، والاتصالات، والمركبات الذكية، والطاقة المتجددة. وقد تجسّد هذا المسار في سلسلة من الخطط الاستراتيجية التي اعتمدتها الدولة، وفي مقدمتها برنامج «صُنِع في الصين 2025»، الهادف إلى ترسيخ مكانة الصين ضمن القوى الصناعية المتقدمة عبر تطوير قطاعات التكنولوجيا الدقيقة، والروبوتات، والطيران، والصناعات الدوائية، بما يعكس انتقالها المتدرّج نحو نموذج تنموي يقوم على الابتكار والقدرة المعرفية باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للقوة الوطنية[1]. وقد تشكّل هذا التحول بوصفه نتيجة مباشرة لاستثمارات حكومية واسعة النطاق، إذ خصّصت الصين ما يزيد على 2.5٪ من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، مما وضعها ضمن مجموعة الدول الأعلى إنفاقًا في هذا المجال إلى جانب الولايات المتحدة واليابان. ويعكس هذا المسار إيمان الدولة بأهمية الابتكار العلمي والتكنولوجي وبجعله ركيزة أساسية لتعزيز القوة الوطنية وترسيخ موقعها بين القوى الكبرى عالميًّا[2].

وإلى جانب القوة الاقتصادية والتكنولوجية، عملت الصين على تحديث جيشها وتوسيع قدراتها العسكرية بشكل غير مسبوق منذ بداية الألفية. فقد قامت بتطوير صناعاتها العسكرية، وبنت حاملات طائرات، وزادت من إنفاقها الدفاعي الذي بلغ نحو 224 مليار دولار عام 2024، ليصبح ثاني أكبر ميزانية دفاعية في العالم بعد الولايات المتحدة[3]. هذه القوة العسكرية المتنامية كانت جزءًا من استراتيجية واسعة للتموضع الإقليمي والدولي، شملت إنشاء قواعد عسكرية في الخارج كما في جيبوتي، وزيادة الحضور البحري في بحر الصين الجنوبي، وتعزيز الصناعات

(1) Scott Kennedy, Made in China 2025 (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2015), 102-136

(2) OECD, Main Science and Technology Indicators (Paris: OECD, 2023), 118-123

(3) SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute), Military Expenditure Database (Stockholm: SIPRI, 2024), 105-113.

الدفاعية المحلية، وهي مؤشرات على التحول نحو ما يسميه البعض بـ "العسكرة الذكية" التي تدمج بين التقنية والقوة الصلبة ضمن رؤية استراتيجية متكاملة[1].

وفي موازاة هذه الأبعاد، شكّلت السياسة الخارجية الصينية واجهة أخرى لهذا الصعود، تجسدت بوضوح في مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس شي جين بينغ عام 2013. إذ تهدف هذه المبادرة إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية للعالم من خلال مشاريع بنى تحتية ضخمة تشمل موانئ وطرقًا وسككًا حديدية وخطوط طاقة، تمتد من الصين مرورًا بآسيا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا وصولًا إلى أوروبا. ورغم أن المبادرة تُروَّج على أنها مشروع تنموي وتكامل اقتصادي، فإنها في الواقع تعكس أيضًا سعي الصين إلى بناء شبكات نفوذ استراتيجية عبر الاستثمارات والتبادلات التجارية والثقافية[2]. ويرى عدد كبير من المحللين أن مبادرة الحزام والطريق تمثل شكلًا معاصرًا من «خطة مارشال صينية»، تستهدف توسيع النفوذ عبر أدوات الهيمنة الناعمة والتغلغل الاقتصادي، بدل الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة. ويعكس هذا التوجه مستوى عاليًا من التعقيد والاستباقية في الحسابات الصينية المتعلقة بالتموضع الدولي وصياغة دوائر نفوذ عابرة للأقاليم[3].

في الواقع، هذا التموضع الصيني واجه الكثير من التحديات، فصعود الصين أيقظ مخاوف القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، التي رأت فيه تهديدًا مباشرًا لهيمنتها العالمية. وقد برزت هذه المخاوف في شكل صراعات تجارية وتكنولوجية متصاعدة لاسيما في عهد الرئيس دونالد ترامب، حيث تركزت حول شركة "هواوي" وحقوق الملكية الفكرية، ثم تطورت إلى سباق محتدم في مجال الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، وصولًا إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية على أسس مضادة للصين كما تجلى في حلف "أوكوس" بين أميركا

(1) Elsa B. Kania, "The PLA's Quest for Intelligent Warfare," Journal of Strategic Studies 45, no. 188 (2022):

(2) Nadège Rolland, China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative (Seattle, WA: The National Bureau of Asian Research, 2017), 33-37

(3) Bruno Maçães, Belt and Road: A Chinese World Order (London: Hurst, 2019), 89-116

وأستراليا وبريطانيا، وتعزيز تحالف "كواد" مع الهند واليابان، وكما تجلى في حرب الرسوم الجمركية التي أعلنها ترامب وكانت نسبة الرسوم التي فرضها على الصين هي العليا عالميًّا، وقد ردت عليه بالمثل[1]. وتُظهر هذه التحركات إدراكًا غربيًّا متناميًا لكون الصعود الصيني يمتد إلى ما هو أبعد من المجال الاقتصادي، ليشمل جهودًا تهدف إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي بما يحتويه من قواعد ومؤسسات ومعايير حاكمة للعلاقات بين الفاعلين.

في هذا الإطار، يمكن القول إن النموذج الصيني يتميّز عن صيغ الصعود الأخرى مثل الهند أو البرازيل أو تركيا، لا بحجم إنجازاته الاقتصادية أو قدراته العسكرية فقط، بل بطبيعته الهيكلية والسياسية. فالصين تقدم حالة فريدة لدولة سلطوية عقلانية تبنّت اقتصاد السوق وأدارته مركزيًّا عبر جهاز بيروقراطي شديد الفاعلية، مع المحافظة على احتكار مؤسسات الحكم للسلطة السياسية. وقد أتاح هذا النسق للصين تجنّب الأزمات الديمقراطية والشلل البرلماني الذي يعيق العديد من الأنظمة الليبرالية، وفي الوقت ذاته وفّر لها قدرة على ضبط المجال السياسي والاجتماعي، بما يمنع الانزلاق إلى الفوضى أو التآكل السلطوي الذي شهدته دول نامية أخرى. وبهذا التكوين، استطاعت الصين توظيف آليات السوق والمعرفة داخل إطار مشروع قومي طويل المدى، يهدف إلى تثبيت الهيمنة الاستراتيجية وتعزيز مكانتها الدولية، عبر مزيج يجمع بين الصرامة السياسية والمرونة الاقتصادية، ويمنحها قدرة استثنائية على إدارة الصعود ضمن رؤية متماسكة ومستمرة.

وقد تجلت فعالية هذا النموذج كذلك في طريقة تعاطيه مع الأزمات، حيث أظهرت الصين مرونة مؤسساتية لافتة خلال جائحة كوفيد-19 عام 2020، إذ نجحت في فرض إجراءات الإغلاق والرقابة الصحية على نطاق واسع وبسرعة عالية، مما مكّنها من احتواء الفيروس في مراحل مبكرة مقارنة بالغرب. كما استخدمت الجائحة فرصةً لإعادة هيكلة سلاسل التوريد وتعزيز الاعتماد على

(1) Rush Doshi, The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order (Oxford: Oxford University Press, 2021), 68-92

الذات في قطاعات حيوية، وفي الوقت نفسه عرضت مساعدات طبية وخبرات على الدول الأخرى، مما عزز من صورتها بوصفها قوة عالمية مسؤولة[1]. وهنا يتجلى مجددًا الطابع المركّب للقوة الصينية، بوصفه مزيجًا يجمع بين القدرات المادية من جهة، ورمزية الدور والمكانة من جهة أخرى، بما يمنح الصين حضورًا متعدد الأبعاد داخل النظام الدولي.

رغم ذلك، فإن الصعود الصيني لا يخلو من تناقضات داخلية، إذ تواجه البلاد تحديات ديمغرافية كبرى، أبرزها انخفاض معدل المواليد وشيخوخة السكان، مما قد يهدد مستقبل سوق العمل ونموذج التوسع القائم على الوفرة السكانية. كما تواجه الصين مشكلات تتعلق باختلال العدالة الاجتماعية، وارتفاع تكلفة المعيشة، وتوترات إثنية في بعض المناطق مثل شينجيانغ، فضلًا عن الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام والإنترنت وتقليل هامش الحريات، وهو ما يثير تساؤلات حول قدرة النظام على تحقيق توازن بين السيطرة والاستقرار على المدى الطويل[2]. إلا أن الدولة الصينية لا تزال تراهن على شرعيتها الإنجازية، أي قدرتها على تحقيق النمو وتحسين مستوى المعيشة لتكون شرعية بديلة عن الشرعية الديمقراطية التقليدية.

وعلى الصعيد الأيديولوجي، تسعى الصين إلى تقديم نفسها نموذجًا بديلًا للغرب، من خلال سردية "النهضة الصينية" أو "الحلم الصيني"، المقرونة بالتشكيك في عالمية القيم الليبرالية، والترويج لفكرة الخصوصية الثقافية والسياسية لكل دولة، وهي أطروحات تجد صدى في العديد من الدول النامية التي تبحث عن طريق ثالث بين الاستبداد التقليدي والديمقراطية الغربية[3]. وهذا البعد الثقافي

(1) Yanzhong Huang, "China's Pandemic Diplomacy" (New York: Council on Foreign Relations, 2020).

(2) Huang, Wei Thung; Louis Lefevre; Chen Wei Hua; Liu Ming; Zhao Jie Lin. "Demographic Challenges and Their Impact on Economic and Social Stability in China." Journal of Humanities and Social Sciences 6, no. 3 (2024): 142-152. Accessed June 2025. https://doi.org/10.36079/lamintang.jhass-0603.636

(3) Zhang Weiwei, The China Wave: Rise of a Civilizational State (Hackensack, NJ: World Century Publishing, 2012), 157-178.

في السياسة الصينية يمثل مكونًا مهمًّا من مكونات الصعود، لأنه يعيد تعريف طبيعة القوة والنفوذ، بعيدًا عن فرض النماذج الجاهزة، وفي سياق تراكمي طويل المدى.

وبلا شك فقد نجحت الصين في بناء نموذج صعود شامل ومتعدد الأبعاد، يجمع بين التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، والقوة العسكرية المتنامية، والرؤية السياسية المتمركزة حول الدولة، دون أن تقع في فخاخ الفوضى أو الليبرالية الرخوة. لكن هذا الصعود لا يزال محفوفًا بتحديات داخلية وضغوط خارجية، ويتطلب من بكين مواصلة الابتكار المؤسسي والتوازن الاستراتيجي، حتى تحافظ على مكانتها في نظام دولي يتغير بوتيرة متسارعة.

**ب – النموذج الهندي**

أما الهند، فإنّ صعودها يتميز بسمات مختلفة، حيث تميزت مسيرة صعودها منذ مطلع الألفية بتراكمات وانجازات اقتصادية وتقنية وسياسية عززت من مكانتها لتصبح قوة آسيوية مركزية. فعلى الرغم من كونها الدولة الأكثر تعدادًا للسكان في العالم(*)، والمثقلة بتحديات تنموية داخلية تشمل هشاشة البنية التحتية، والانقسامات الاجتماعية والطائفية، مع انتشار الفقر والبطالة، فإن الهند استطاعت أن تحقق طفرة اقتصادية ملحوظة، دفعت بها إلى نادي الاقتصادات الكبرى، كما أدت إلى تكوين طبقة وسطى متنامية، أصبحت بدورها عنصرًا فاعلًا في تثبيت الاستقرار السياسي وتحفيز الاستهلاك الداخلي.(1)

ومع توسّع الطبقة الوسطى الهندية، ظهر نوع من التوازن الداخلي الذي ساعد على الحفاظ على النمو ضمن سياق ديمقراطي، حتى وإن كان مهددًا بصعود

(*) بلغ عدد سكان الهند نحو 1,463,865,525 نسمة في منتصف عام 2025، مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى عالميًّا في التعداد السكّاني متجاوزة الصين التي يبلغ عدد سكانها نحو 1,416,096,094 نسمة (المحرر). انظر:

"Countries in the world by population (2025)", Worldometer, accessed November 18 2025.

(1) Datt, Gaurav; Martin Ravallion; وRinku Murgai. "Growth, Urbanization and Poverty Reduction in India." NBER Working Paper 21983, 2016. Accessed June 2025. https://www.nber.org/papers/w21983.pdf

النزعات القومية الهندوسية المتطرفة تحت حكم حزب بهاراتيا جاناتا[1]. ومع ذلك، فإن المؤسسات الديمقراطية الهندية، من قضاء مستقل، وصحافة حرة نسبيًّا، وآليات انتخابية راسخة، لا تزال تشكل عناصر فارقة تميز النموذج الهندي عن النموذج الروسي الذي استعاد في عهد فلاديمير بوتين مركزية الدولة الأمنية وأعاد إنتاج مفاهيم السيطرة السلطوية.

هذا التفوق المؤسساتي في الهند ترافق مع استثمار واضح في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، لا سيما في مجالات الفضاء والدفاع النووي. وقد انعكس هذا الطموح في نجاحات متكررة لوكالة الفضاء الهندية، وفي بناء ترسانة نووية رادعة ضمن مقاربة تعتمد مبدأ "الردع الحدودي"(*) بدلًا من سباقات التسلح الشاملة. ورغم الفجوة في الإنفاق العسكري مقارنة بالصين والولايات المتحدة، فإن الهند عملت على تطوير صناعاتها الدفاعية الذاتية، وربط ذلك بالتحول نحو الاكتفاء الاستراتيجي.[2]

لقد تطورت استراتيجية الهند الخارجية أيضًا في انسجام مع هذه التوجهات الداخلية، إذ أصبحت تنحو إلى ترسيخ نفوذها في جنوب آسيا، والحد من التمدد الصيني، من خلال تحالفات متعددة الأطراف كتحالف "كواد" (QUAD) الذي يضم إلى جانبها الولايات المتحدة، واليابان، وأستراليا. كما تسعى الهند إلى توسيع نفوذها في إفريقيا والشرق الأوسط، من خلال مبادرات التعاون جنوب-جنوب، وبناء شراكات اقتصادية وتنموية جديدة.[3]

---

(1) Christophe Jaffrelot, Modi's India: Hindu Nationalism and the Rise of Ethnic Democracy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2021), 121-144.

(*) يُقصد بالردع الحدودي امتلاك الدولة قدرات نووية أو تقليدية كافية لمنع الخصم من الإقدام على اعتداءات أو ضغوط عسكرية على الخطوط الحدودية، مع التركيز على الحد الأدنى الضروري من الردع وليس على بناء قوة هجومية واسعة (المحرر).

(2) Patel, P., "India's Quest for Defence Indigenisation: A Case Study of Key Platforms", Journal of Defence Studies & International Security, 2023. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1177/23477970231207255.

(3) Sachin Chaturvedi and Samuel Sejjaaka, India-Africa Partnership: Towards Sustainable Development (New Delhi: Research and Information System for Developing Countries, 2020), 136-159.

وتأتي هذه التوجهات ضمن استراتيجية هندية واسعة تهدف إلى ترسيخ موقع الهند بوصفها قوة آسيوية ديمقراطية، تُقدّم نموذجًا للتنمية المنفتحة، وتمتلك قدرة متزايدة على أداء دور محوري في استقرار المحيطين الهندي والهادئ. وبفضل هذا المسار، أصبحت الهند شريكًا مفضلًا لدى القوى الغربية، خصوصًا في ظل تنامي القلق من التوسع الصيني. وفي الوقت ذاته، تواصل نيودلهي ترسيخ استقلاليتها الاستراتيجية، عبر تجنّب الارتباط بتحالفات مغلقة، وتبنّي مقاربة قائمة على الانفتاح المرن وتعدد الشراكات.

كما تبرز هذه التعددية بوضوح في استمرار العلاقات المتينة بين الهند وروسيا، رغم التحولات الجيوسياسية المتسارعة خلال السنوات الأخيرة، وخصوصًا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022. فبينما اتجهت الدول الغربية إلى تطبيق عقوبات واسعة على موسكو، اعتمدت نيودلهي مسارًا براغماتيًّا حافظ على انسياب واردات النفط الروسي بأسعار تفضيلية، وفي الوقت نفسه طوّرت علاقاتها مع الولايات المتحدة والشركاء الأوروبيين. وتعكس هذه المقاربة إعادة صياغة هندية لمفهوم عدم الانحياز، بحيث يتحول إلى استراتيجية متكاملة توازن بين مصالحها الوطنية ومكانتها داخل النظام الدولي المتغيّر.

إن صعود الهند لاسيما في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، هو في جوهره تعبير عن إعادة تشكيل نموذج القوة في مرحلة ما بعد الهيمنة الغربية، وتراجع النماذج السلطوية، خصوصًا النموذج الروسي الذي تعثر في استثمار قوته العسكرية ضمن إطار سياسي واقتصادي منفتح. ففي حين أن روسيا أعادت إنتاج منطق الحرب الباردة من خلال الصراع في أوكرانيا، فإن الهند استثمرت في آليات التنافس السلمي، وفضلت أن تكون جزءًا من معادلات التنمية العالمية، بعيدًا عن منطق الاصطفاف والتوسع.

كما أن طموح الهند لأداء دور عالمي تجلى في مطالبتها المتكررة بإصلاح مؤسسات الحوكمة الدولية، لا سيما مجلس الأمن، حيث تطالب نيودلهي بعضوية دائمة تمثل الصوت الجنوبي العالمي في مواجهة احتكار القوى الكبرى[1]. وقد

(1) United Nations, Security Council Reform: Positions of Member States (New York: UN Library, 2022), 214-226.

دعمت هذه المطالب بقدرات فعلية على الأرض، من حيث الكثافة السكانية، والناتج القومي الإجمالي، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، والانخراط في مجموعتَي العشرين والبريكس. وتتقدم الهند في مطالبها الدولية من موقع يمنحها خصوصية واضحة؛ إذ تقدم نفسها نموذجًا لقوة صاعدة لا تسعى إلى إعادة إنتاج الهيمنة، بل تعمل على صياغة توازن جديد بين الشمال والجنوب. ويتقاطع هذا النموذج مع واقع روسي أكثر تعقيدًا؛ فروسيا تواجه تحديات بنيوية داخلية ترتبط بطبيعة اقتصادها الريعي، وضعف تنوعه، واعتماد واسع على صادرات الطاقة، إلى جانب حضور قوي للعقيدة الأمنية في إدارة الدولة. وقد ازدادت هذه التحديات حدّة مع اتساع نطاق العقوبات الغربية وتراجع مستويات الثقة الدولية، الأمر الذي أدى إلى تقلص حضور موسكو العالمي وتراجع قدرتها على التأثير في مؤسسات الحوكمة الدولية.

وعلى النقيض من ذلك، تعتمد الهند مقاربة تقوم على الواقعية والتعددية في آن واحد؛ فهي تنفتح اقتصاديًّا على الصين وتخوض معها منافسة جيوسياسية حادة، وتُعمِّق تعاونها الدفاعي مع الغرب، وتُبقي قنواتها مفتوحة مع موسكو وطهران. وتشكّل هذه السياسة الخارجية المتوازنة إطارًا يعكس طموح الهند إلى ترسيخ موقعها بوصفها قوة كبرى ناشئة، إلى جانب إدارتها الدينامية لتنوعها الداخلي والخارجي.

ويتمثل التحدي المركزي أمام الهند في إيجاد صيغة توفيقية بين نزعتها القومية المتصاعدة ومتطلبات الانفتاح الدولي. فتعاظم حضور القومية الهندوسية يحمل إمكانية إضعاف نموذج التعددية الثقافية الذي شكّل قاعدة التجربة الهندية الحديثة، ويؤثر في تماسك النسيج الاجتماعي الذي يستند إليه النظام الديمقراطي. ومن هذا المنطلق، يرتبط مستقبل كون الهند قوة عالمية بقدرتها على بناء توازن دقيق بين الهوية الوطنية والانفتاح الخارجي، وبين الاستقلالية الاستراتيجية وضرورات التحالف، بما يضمن استمرار صعودها ضمن بيئة دولية شديدة التحول.[1]

(1) Jaffrelot, Christophe. Modi's India: Hindu Nationalism and the Rise of Ethnic Democracy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2023, pp. 167-204.

وتستمدّ التجربة الهندية خصوصيّتها من سعيها إلى إعادة تعريف مفهوم الصعود في القرن الحادي والعشرين عبر بناء نموذج جديد للقوة يختلف عن الصيغ التقليدية التي اعتمدتها قوى كبرى أخرى. ويقوم هذا النموذج على التنوع والانفتاح والبراغماتية، وعلى مشروع تنموي وسياسي يوازن بين الهوية الوطنية والتعددية، ويرتكز إلى قراءة شاملة لطبيعة التحولات العالمية. وبهذه المقاربة، يشكّل الصعود الهندي تحولًا يتجاوز البعد الجيوسياسي، ويقدّم إسهامًا بنيويًّا في بلورة نظام دولي أكثر توازنًا وأكثر قدرة على استيعاب تعدد التجارب.

وفي هذا الإطار، تُجسّد الهند نموذجًا واقعيًّا للقوة الصاعدة، عبر الجمع بين أدوات القوة الناعمة والاستثمار في القوة الصلبة، ومن خلال بناء دور إقليمي وعالمي يستند إلى استقلالية استراتيجية وتعدد في الشراكات. وتستثمر الهند في التحولات الكبرى داخل الاقتصاد العالمي، وتقدّم مسارًا يواكب تراجع جاذبية النماذج السلطوية التي تفرض حضورها عبر أدوات الردع وحدها. ومن ثم، يتشكل مستقبل النظام الدولي بدرجة واسعة وفق قدرة الهند على توظيف عناصر قوتها، ومعالجة مواطن ضعفها، وصياغة نموذج جديد للتموضع الاستراتيجي ينسجم مع إيقاع عالم سريع التغيّر.

### ج - النموذج التركي

أما تركيا، فتمثّل نموذجًا مغايرًا من الصعود، يتسم بأنه هجين ومتقلّب، حيث تتداخل فيه عناصر القوة الإقليمية التقليدية، مع طموحات فوق إقليمية، دون توفر مقومات القوة الدولية. فقد برزت تركيا أحد ألمع النماذج الواعدة في الصعود الجيوسياسي، متجاوزة نموذج الدولة التابعة ضمن حلف شمال الأطلسي إلى فاعل إقليمي فطن، يتقن المناورة في المناطق الرمادية حيث تتقاطع المصالح وتتناقض التوجهات[1]. وقد مثّل الصعود التركي، لا سيما منذ مطلع الألفية الثالثة،

(1) Öniş, Ziya, and Mustafa Kutlay. "The Dynamics of Emerging Middle-Power Influence in Regional and Global Governance: The Paradoxical Case of Turkey." Australian Journal of International Affairs 71, no. 2 (2017): 164-183. Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10357718.2016.1183586.

محاولة لإعادة التموضع في ظل تحولات دولية كبرى، بما في ذلك تراجع الهيمنة الغربية، وصعود الصين، وإعادة التموضع الروسي، مما جعل تركيا لاعبًا متوسطًا ينافس في بعض المساحات الاستراتيجية مع روسيا دون أن يتحول إلى خصم مباشر لها.

ارتكز النموذج التركي في الصعود إلى حزمة من الخصائص الهيكلية والاختيارات السياسية التي نسجت معًا تجربة هجينة، لا تنتمي كليًّا إلى نموذج القوة الإقليمية التقليدية، ولا ترتقي إلى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير الدولي. لكن هذا التمايز أتاح لأنقرة هامشًا واسعًا من الحركة، عزّزته بنية اقتصادية دينامية، وموقع جيوسياسي فريد عند تقاطع البلقان، والشرق الأوسط، والقوقاز، والبحر الأسود، مما جعلها في قلب التنافس الدولي على النفوذ.[1]

فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، سعت تركيا إلى إعادة صياغة سياستها الخارجية بما يتناسب مع تحولات البيئة الدولية الجديدة، مستندة إلى رؤية تعطي الأولوية للعمق الاستراتيجي، كما عبّر عنها أحمد داود أوغلو في تنظيره لسياسة الجوار النشطة، التي جمعت بين الطموح التاريخي والرغبة في توسيع نطاق النفوذ التركي خارج الإطار الأطلسي التقليدي[2]. وفي هذا الإطار، برزت تركيا فاعلًا يسعى إلى ترسيخ استقلاليته داخل المشهد الدولي، من خلال توسيع حضوره في مناطق الصراع والنفوذ، وتوظيف قدرته على التوسط، والتدخل المحدود، وبناء شبكات واسعة من الشراكات الاقتصادية والثقافية.

وقد برز هذا التوجّه بوضوح في تدخلات تركيا في شمال العراق وسوريا وليبيا، حيث توزّع النفوذ التركي بين العمليات العسكرية المحدودة، ودعم الفصائل المسلحة، وإنشاء قواعد عسكرية خارجية، مع تغطية إعلامية مكثفة تعبّر

(1) Dursun-Özkanca, Oya. "Turkey's Foreign Policy in the Western Balkans: A Neoclassical Realist Analysis of Motivations and Interests." In One Hundred Years of Turkish Foreign Policy (1923-2023), edited by Binnur Özkeçeci-Taner and Sinem Akgül Açıkmeşe, 123-142. Cham: Palgrave Macmillan, 2023. Accessed June 2025. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-35859-3_6.

(2) داود أوغلو، أحمد. العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010. ص64–78.

عن سردية قومية إسلامية تروّج لدور تركي قيادي في العالم السنّي، مع الاحتفاظ بهامش واسع من البراغماتية في العلاقة مع روسيا وإيران من جهة، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. هذا التوازن بين الطموح الهوياتي والمرونة البراغماتية يشكّل أحد أهم سمات النموذج التركي في التموضع الاستراتيجي[1]. وقد ساهمت في بلورة هذا الدور جملة من التحولات الداخلية، أبرزها تحديث الصناعات الدفاعية، التي تحولت إلى إحدى ركائز القوة الناعمة الصلبة لأنقرة، حيث استطاعت تركيا أن تقلّص اعتمادها على الشركاء الغربيين، وتطوير أنظمة طائرات مسيّرة، وأسلحة متوسطة التقنية، صارت تُصدَّر إلى بلدان مثل أذربيجان، وقطر، وليبيا، وتونس، وحتى أوكرانيا، مما وفّر لأنقرة أدوات جديدة للنفوذ، وأتاح لها الحضور في صراعات متعددة دون التورّط المباشر على نطاق واسع. وقد تجلّى هذا التوسع التركي بوضوح خلال حرب ناغورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان عام 2020، حيث قدّمت أنقرة دعمًا مباشرًا لأذربيجان شمل الإسناد السياسي وتوفير منظومات تسليح متطورة ومشورة عسكرية ميدانية. وأسهم هذا الدور في ترسيخ حضور تركيا بوصفها لاعبًا مؤثرًا في القوقاز، وهي منطقة لطالما ارتبطت بالحسابات الاستراتيجية لروسيا، مما أعاد ترتيب موازين القوة الإقليمية ووسع هامش النفوذ التركي داخل فضاء كان محكومًا بتقاليد جيوسياسية ثابتة.

كما ترافق هذا التمدد الجيوسياسي مع إعادة صياغة للهوية السياسية للدولة التركية، حيث لجأت النخبة الحاكمة إلى إعادة تفعيل الرموز العثمانية وتبني سردية تاريخية جديدة تربط بين الدور الإقليمي لتركيا وحقها في قيادة العالم الإسلامي السنّي، مستفيدة من الفراغ الذي خلّفه تراجع أدوار دول تقليدية كالسعودية ومصر. وقد تم توظيف هذا البُعد الهوياتي في توسيع النفوذ التركي ضمن مناطق محددة

(1) Akpınar, Pınar. From Benign Donor to Self-Assured Security Provider: Turkey's Policy in Somalia. Istanbul: Istanbul Policy Center, December 2017. Accessed June 2025.
https://ipc.sabanciuniv.edu/en/publication/from-benign-donor-to-self-assured-security-provider-turkeys-policy-in-somalia.

كالساحل الإفريقي الشرقي، ولا سيما الصومال، حيث أقامت تركيا قاعدة عسكرية كبيرة، وقدّمت مساعدات إنمائية واسعة لبعض دول القرن الإفريقي، مما منحها موقعًا متقدمًا في منطقة كانت تُعتبر مجالًا للتنافس بين الغرب والصين، ثم روسيا بدرجة أقل[1]. إن قدرة أنقرة على الجمع بين الخطاب الإسلامي والمساعدات الإنسانية والتعاون الأمني منحها شكلًا مميزًا من "القوة الناعمة ذات الخلفية الصلبة"، الأمر الذي جعل من النموذج التركي بديلًا محتملًا في أعين بعض النخب السياسية في دول ما بعد الاستعمار.

إلى جانب هذا التمدد، تبنت تركيا مقاربة مزدوجة في تعاملها مع القوى الكبرى، وهو ما جعل تموضعها أكثر تعقيدًا من غيرها من القوى الصاعدة. فهي لم تقطع أواصر التعاون مع الغرب رغم الصدامات المتكررة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، خاصة في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكنها في الوقت ذاته نسجت علاقة شراكة وتنافس مرن مع روسيا، تمثلت في شراء منظومة "إس-400"، ومشاريع الطاقة، والتنسيق في الملف السوري، دون أن تنخرط معها في تحالف استراتيجي طويل المدى[2]. فقد أدركت أنقرة أن التنافس مع روسيا لا يمكن أن يتحول إلى مواجهة مباشرة، ولذلك اختارت أن تمارس نوعًا من التزاحم غير العدائي معها في مناطق النفوذ، من القوقاز إلى ليبيا إلى البحر الأسود، متجنبة الاصطفاف الصلب لصالح أي من المحاور.

وفي هذا السياق، فإن علاقة تركيا بروسيا تُظهر إحدى أبرز مظاهر الهجين في الصعود التركي، فهي علاقة تقاطعية تحكمها المصالح المتبادلة لا التحالفات الثابتة. فبينما دعمت موسكو نظام الأسد سياسيًّا وعسكريًّا، وقصفت الفصائل المدعومة من تركيا في إدلب، فإن أنقرة من جهتها كانت تشتبك ميدانيًّا في شمال

(1) فاروق حسين أبو ضيف، "الاستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي"، مجلة حمورابي، العدد 37، السنة التاسعة، شتاء 2021، ص 38-62.
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/03/30/216a9b522d5610cb66e02d31412f0dd4.pdf
(تاريخ الاطلاع: 10 نوفمبر 2025).

(2) Kemal Kirişci, Turkey and the West: Fault Lines in a Troubled Alliance (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2017), 69-82

سوريا وتدعم معارضة مسلحة، دون أن يفضي ذلك إلى قطيعة مع موسكو. بل إن الطرفين تعاونا في مسار أستانا، وتقاسما النفوذ بطريقة ضمنية في شمال سوريا، في نموذج غير مألوف في العلاقات الدولية، يجمع بين التنسيق والتنافس في آن واحد. هذا النمط من العلاقات المتداخلة يعبّر عن مقاربة واقعية ترى في إدارة التناقضات استراتيجية أكثر جدوى من خوض الصراعات المباشرة، خاصة عندما تكون العلاقة غير متكافئة من حيث القوة العسكرية والسياسية.

وقد ظهرت براعة تركيا في إدارة هذا النمط من التموضع بشكل أكثر وضوحًا بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، حين وجدت نفسها في موقع دقيق بين طرفين تربطها بهما مصالح استراتيجية: فمن جهة، هي عضو في الناتو وتزوّد أوكرانيا بطائرات بيرقدار (Bayraktar Akıncı) المسيّرة التي استخدمت بفعالية ضد القوات الروسية، ومن جهة أخرى، رفضت الانضمام إلى العقوبات الغربية ضد موسكو، واحتفظت بخطوط تواصل مفتوحة مع الكرملين، بل استضافت محادثات تفاوضية بين الطرفين. لقد قدّمت تركيا نموذجًا فريدًا في التوازن الاستراتيجي بين المتخاصمين، مما عزّز من صورتها بوصفها وسيطًا إقليميًّا ضروريًّا، لا غنى عنه في الأزمات المتشابكة.

هذا النوع من التموضع أثبت نجاحًا ملفتًا بفضل الدعم من طبقة سياسية تركية تمتلك من الحنكة البراغماتية والقدرة على التكيّف ما يجعلها تتفاعل بمرونة مع التحولات الدولية. فالحزب الحاكم، رغم مرجعيته الإسلامية، استطاع أن يعيد توظيف مفاهيم السيادة، والمصلحة القومية، والتوازنات الدولية، في خطاب جديد يتجاوز الانقسامات التقليدية بين الإسلاميين والعلمانيين، ويقدّم سردية موحدة عن "تركيا القوية" القادرة على الوقوف في وجه الغرب إذا اقتضت الضرورة، كما في قضية انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو(*)، والقادرة في الوقت نفسه على توظيف أدوات الغرب إن خدم ذلك مصالحها الأمنية والاقتصادية.

(*) تجدر الإشارة إلى أن تركيا استخدمت ملف انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو ورقة ضغط دبلوماسية، وقد ربطت رفع اعتراضها بتشديد الدولتين لإجراءات مكافحة التنظيمات المصنّفة إرهابية في السياق التركي، وبخاصة حزب العمال الكردستاني، وانتهى الموقف التركي بقبول انضمامهما بعد تفاهمات أمنية وسياسية جرى تثبيتها في إطار حلف الناتو (المحرر).

من جانب آخر، فإن هذا النمط من السياسات واجه العديد من التحديات الداخلية، إذ واجهت الدولة التركية منذ أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أزمات اقتصادية متكررة، أبرزها الانخفاض الحاد في قيمة الليرة التركية، وتراجع احتياطات النقد الأجنبي، وارتفاع معدلات التضخم. غير أن النظام السياسي الحاكم، بفضل تماسك الدولة المركزية وهيمنة السلطة التنفيذية، تمكّن من تحويل بعض هذه الأزمات إلى أدوات تعبوية داخلية، وذلك عبر تأطيرها كنتاج لتآمر خارجي أو نتيجة للتموضع المستقل لتركيا في النظام الدولي. وقد ساعد ذلك في تعزيز الشعور القومي، وربط التدهور الاقتصادي بمواقف مبدئية من الهيمنة الغربية، مما أسهم في تحصين القاعدة الانتخابية للحزب الحاكم، خاصة في المناطق الأناضولية المحافظة.[1]

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن تركيا واصلت تفعيل أدوات متعددة لمدّ نفوذها الناعم، شملت التعليم، والمنح الدراسية، والجامعات الدولية، والإعلام، خاصة من خلال قنوات ناطقة بلغات أجنبية كالإنجليزية والعربية، والمساعدات الإنسانية عبر منظمات مثل "تيكا"، والمؤسسات الدينية الرسمية مثل رئاسة الشؤون الدينية (ديانت). وقد تم توظيف هذه الأدوات ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى التأثير الثقافي والديني والسياسي في بيئات بعينها، خصوصًا في البلقان، وآسيا الوسطى، والقرن الإفريقي[2]. وتُظهر هذه الرؤية فهمًا عميقًا لطبيعة المجتمعات المستهدفة، حيث يتم تقديم تركيا مثالًا لدولة مسلمة "قوية، مستقرة، مستقلة، وديمقراطية" نسبيًّا، مما يعزز جاذبيتها في عيون شرائح من النخب والجماهير في تلك الدول.

أما في محيطها العربي، فقد تبنّت تركيا خطابًا مزدوجًا يعكس براغماتيتها الاستراتيجية: فمن جهة، دعمت حركات الإسلام السياسي التي صعدت بعد ثورات الربيع العربي، كما في تونس ومصر وسوريا، مستفيدة من الهوية الإسلامية

(1) Chiriatti, A., Bahri Yılmaz. Turkey as a model for the Middle East and North African (MENA) states: realistic or wishful thinking? UniStrapg Press. Accessed June 2025. https://www.unistrapg.it/sites/default/files/docs/university-press/diodato-the-depth.pdf

(2) Pınar Akpinar, "Turkey's Peacebuilding in Somalia: The Limits of Humanitarian Diplomacy," Turkish Studies 18, no. 3 (2017): 387-415.

المشتركة. ومن جهة أخرى، أعادت خلال السنوات الأخيرة بناء علاقاتها مع أنظمة تقليدية كالسعودية والإمارات ومصر، بعدما تبين لها أن الاستقطاب الأيديولوجي يُضعف من قدرتها على تحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد. وقد عكست هذه الانعطافة وعيًا متجددًا لدى صانع القرار التركي بأهمية التكيّف مع موازين القوى الجديدة في الشرق الأوسط، وتجنّب خسارة أسواق واستثمارات حيوية.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن تركيا تمثّل نموذجًا متميزًا في مسار الصعود الجيوسياسي للدول المتوسطة بعد الحرب الباردة، وذلك لكونها تمزج بين أدوات القوة التقليدية (الجيش، الموقع، الاقتصاد)، وأدوات التأثير غير التقليدية (الدين، الإعلام، المساعدات، الثقافة)، ضمن إطار سياسي يتّسم بالتنوع والمرونة. إن مقاربتها تقوم على استثمار الفُرص التي تخلقها التحولات، وتراجع القوى الكبرى عن التدخل المباشر، دون الانزلاق إلى مواجهات شاملة أو مواقف مبدئية صارمة. وهو ما مكّنها من المناورة في فراغات تركتها الولايات المتحدة في العراق وسوريا، أو في فراغات ناشئة عن الانكفاء الروسي النسبي في بعض الجبهات، كما في ليبيا أو جنوب القوقاز.

وإذا ما قورنت هذه الاستراتيجية باستراتيجيات قوى صاعدة أخرى كالصين أو الهند أو حتى إيران، فإن التمايز التركي يبدو جليًا في الجمع بين القابلية للتكيّف والاندماج في النظام الدولي، وبين الاحتفاظ بخطاب سيادي عالي النبرة يستميل الجماهير. فالصين، وإن كانت قوة كونية تصعد اقتصاديًّا وعسكريًّا، إلا أنها تتعامل بقدر كبير من الحذر مع البيئة الدولية، وتتحرك غالبًا ضمن قواعد اللعب التقليدية. أما الهند، فرغم توسعها الاقتصادي وتنامي ثقلها السياسي، فإنها لم تنجح بعد في فرض حضور استراتيجي متماسك خارج مجالها الحيوي الآسيوي. وفي المقابل، فإن تركيا، رغم محدودية إمكاناتها بالمقارنة مع هاتين القوتين، استطاعت أن تؤثر بشكل مباشر في ملفات استراتيجية متشابكة، وأن تفرض نفسها بوصفها وسيطًا وفاعلًا صعب التجاهل.

في ذات السياق، يكتسب النموذج التركي في الصعود مزيدًا من الأهمية عند النظر إليه في ضوء المنافسة غير المباشرة مع روسيا على مناطق النفوذ، وهي منافسة

لا تأخذ شكل الحرب الباردة، بل تتجسد في التدافع الهادئ على النفوذ في فضاءات ما بعد الاتحاد السوفيتي، وفي الفراغات الأمنية والسياسية التي تنشأ عن تراجع القوى التقليدية أو انكفائها. ففي جنوب القوقاز، كما في الحالة الأذربيجانية، عززت تركيا من حضورها الثقافي والاقتصادي في بلد يُعد تقليديًّا ضمن المدار الروسي، بالإضافة إلى دعمها العسكري لباكو. وفي ليبيا، دعمت حكومة الوفاق المعترف بها دوليًا في مواجهة قوات حفتر المدعومة من روسيا، مما أدى إلى إعادة توازن القوى على الأرض وفرض معادلة جديدة لم تكن موسكو راغبة فيها. وفي البلقان، تسعى تركيا لاستعادة نفوذ عثماني تاريخي جزئي، من خلال الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم الديني، والدعم السياسي، ضمن فضاء تُعتبر فيه روسيا فاعلًا مؤثرًا تقليديًّا، خاصة في صربيا والجبل الأسود[1].

في الواقع، فقد أتاح هذا الاحتكاك غير المباشر بين أنقرة وموسكو بروز شكل جديد من التفاعل بين القوتين، لا يرقى إلى التحالف ولا ينحدر إلى العداء. فالعلاقة بين الطرفين تتسم بالتعقيد البنيوي، حيث تتقاطع المصالح في مجالات الطاقة (مشروع السيل التركي)[2]، والدفاع منظومة(S-400)، والسياحة، والتجارة، لكنها تتعارض في ملفات حيوية تمس الأمن القومي للطرفين، كالوضع في سوريا وليبيا وأوكرانيا. ويمثل هذا النمط من العلاقات تجسيدًا لواقعية سياسية معاصرة تُدار من خلال تفاعلات مرنة تتبدّل تبعًا للسياقات، حيث تتحول التحالفات والخصومات إلى علاقات ديناميكية تخضع لمنطق المصلحة وتعدد مستويات التوازن.

وفي هذا الإطار، فإن الصعود التركي قد يفرض على روسيا -باعتبارها قوة كبرى -التكيف مع واقع جديد، يتمثل في صعود قوة إقليمية مرنة قادرة على المناورة وفرض نفسها في بعض مجالات التأثير الروسية التقليدية. وهذا ما يجعل

(1) Chris Megerian, "In Libya's War, Turkey and Russia Oppose Each Other," The Los Angeles Times, 2020.

(2) مشروع السيل التركي، هو مشروع اقتصادي عملاق مشترك بين موسكو وأنقرة، يقوم على نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا ودول جنوب وشرق أوروبا عبر أنابيب ناقلة تمر من البحر الأسود وعبر الأراضي التركية. تم الإعلان عنه أواخر عام 2014.

أنقرة تمثل تحديًا استراتيجيًّا محدودًا لكنه متنامٍ لروسيا، خاصة حين تُوظف تركيا موقعها في حلف الناتو، وعلاقاتها بالغرب، وعلاقاتها بالدول الإسلامية، لإعادة تشكيل المعادلات الجيوسياسية في محيطها الحيوي. وهو ما يضع روسيا في موقع من يُضطر إلى التفاوض والتنسيق لا إلى فرض الإملاءات، كما جرت عليه العادة في مناطق نفوذها السابقة.

ومن هنا، فإن أهمية النموذج التركي تنبع من عناصر القوة الصلبة التي راكمها على مدى عقود، مضافًا إليها أدواته الناعمة الممتدة، ومرونته في التموضع ضمن نظام دولي غير مستقر، والقدرة على استثمار لحظات التحول الكبرى، كما حدث بعد الحرب في أوكرانيا، أو بعد الربيع العربي، أو حتى خلال أزمة جائحة كورونا، حين قدمت تركيا نفسها على أنها دولة قادرة على تقديم المساعدات، ومواصلة الإنتاج، والحفاظ على الاستقرار الداخلي، في وقت تراجعت فيه قدرات كثير من الدول. ولعل ما يُميز هذا النموذج أيضًا هو قابليته للتمدد دون التورط في بنى مؤسسية أو تحالفات مُلزِمة، فتركيا لا تتبنى مشروعًا أيديولوجيًّا كإيران، ولا تفرض شروطًا سياسية صارمة كالغرب، ولا تسعى إلى تغيير الأنظمة بل إلى التأثير في خياراتها وسلوكها. وهذا ما يجعلها لاعبًا مرنًا في بيئة دولية يسودها الاضطراب، ويجعل تأثيرها أكثر جاذبية في مناطق تتسم بالضعف المؤسسي، والانقسام الاجتماعي، حيث يمكن للهويات القومية والدينية أن تُستثمر بوصفها أدوات للنفوذ لا عقبات أمامه.[1]

يشكّل صعود تركيا نموذجًا فريدًا ضمن التحولات الجيوسياسية التي أعقبت الحرب الباردة. فهي دولة تتحرك بين مستويات متعددة من القوة؛ لم تتبلور كقوة عظمى كاملة، وفي الوقت نفسه رسّخت موقعًا يتجاوز دورها التقليدي ضمن المنظومة الأطلسية أو موقعها الهامشي في النظام الدولي. وتقدّم تركيا نفسها على أنها قوة تجيد فنون التوازن، وتحدد توقيتات التصعيد والتهدئة وفق حسابات دقيقة، وتختار متى تتقدّم بخطاب الهوية ومتى تعتمد منطق المصالح.

(1) Valansi, Karel. "The Concept of Middle Power and Türkiye's Foreign Policy." Global Panorama, 26 June 2025. Accessed June 2025. https://www.globalpanorama.org/en/2025/06/the-concept-of-middle-power-and-turkiyes-foreign-policy-karel-valansi/

ويرتبط مستقبل هذا النموذج بمدى قدرة النظام السياسي التركي على التعامل مع التحديات الاقتصادية الداخلية، وتفادي الانزلاق نحو سياسات خارجية عالية الكلفة، والحفاظ على معادلة دقيقة تجمع بين استقرار الداخل وحركية الخارج، وبين الخطاب السياسي ومتطلبات الواقع، وبين تعزيز الروابط بالشرق والانفتاح على الغرب، إضافة إلى المواءمة بين الإرث العثماني والرؤية الجيوسياسية المتغيرة.

## ميزان القوى العالمي بين تراجع روسيا وتعدد أقطاب النفوذ

في العقود الثلاثة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، خضع النظام الدولي لسلسلة من التحولات البنيوية التي قوضت صيغ الهيمنة الأحادية وأعادت إحياء منطق التعددية القطبية، وإن بقيت في إطار نسبي وغير مكتمل. غير أن العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين شهد تسارعًا دراماتيكيًّا في هذه التحولات، مع تصاعد الانقسامات الجيوسياسية، وتعاظم حدة التنافس على الموارد، واتساع الهوة بين المراكز التقليدية للقوة والدول الصاعدة الباحثة عن موطئ قدم في النظام العالمي الجديد. وفي صلب هذه الديناميات، يبرز تراجع الدور الروسي ليكون أحد العوامل المفصلية التي تعيد صياغة معادلات القوة على المستويين الإقليمي والعالمي. فرغم الطموحات الإمبراطورية المتجددة لموسكو، ولا سيما منذ ضمها لشبه جزيرة القرم عام 2014، فإن الغزو الشامل لأوكرانيا عام 2022 مثّل نقطة انعطاف حاسمة في مسار تآكل النفوذ الروسي، حيث انكشفت محدودية قدرات موسكو الاقتصادية، وقيود أدواتها العسكرية، وهشاشة تحالفاتها الجيوسياسية، مما دفع بعدد من القوى الإقليمية والدولية إلى ملء الفراغات التي خلّفها هذا الانكفاء النسبي، كلٌّ وفق أجنداته الخاصة واستراتيجياته التوسعية.[1]

وقد أصبح التراجع الروسي سمة واضحة في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، لا سيما في آسيا الوسطى والقوقاز، حيث كانت موسكو تحتفظ لعقود بدور مركزي

(1) Ziegler, Charles E. "Great Power Foreign Relations in Central Asia: Competition, Cooperation, and Congruence." In Russia, Eurasia and the New Geopolitics of Energy, edited by Matthew Sussex and Roger E. Kanet, 112-136. London: Routledge, 2015.

يستند إلى روابط تاريخية وأمنية عميقة. إلا أن السنوات الأخيرة كشفت عن تصدّع متزايد في هذه البنية، مع اتجاه جمهوريات آسيا الوسطى إلى تنويع شراكاتها الخارجية والانفتاح المتسارع على قوى مثل الصين وتركيا والهند، وحتى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فقد أصبحت هذه الدول ترفض التبعية المطلقة لموسكو، وتتبنى سياسات أكثر استقلالية تسعى لتحقيق توازن بين القوى الكبرى، مستفيدة من هامش المناورة الذي وفّره تراجع الالتزام الروسي اتجاه الفضاء السوفيتي السابق نتيجة الانشغال العسكري والسياسي في الجبهة الأوكرانية. في هذا السياق، برزت الصين بوصفها فاعلًا حيويًّا يسعى إلى ترسيخ حضوره في آسيا الوسطى من خلال مبادرة الحزام والطريق، والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، والاندماج الاقتصادي المتسارع الذي يهدد بتقليص الحضور الروسي إلى مجرد قوة أمنية تقليدية بلا نفوذ مالي أو استثماري فعلي.[1]

في المقابل، تُظهر القراءة المتعمقة لتحولات ميزان القوى عالمًا يتجه نحو علاقة مركّبة بين روسيا والصين، تجمع بين الشراكة التكتيكية والمنافسة الاستراتيجية. فقد التقت مصالح بكين وموسكو في مواجهة الهيمنة الغربية، إلا أن التباين الكبير بينهما في الوزن الاقتصادي والديمغرافي والتكنولوجي أرسى أساسًا لعلاقة غير متكافئة من حيث التأثير. ففي الوقت الذي توسّع فيه الصين حضورها في آسيا الوسطى والقطب الشمالي والمجال الأوراسي[*]، تعتمد روسيا بصورة متزايدة على التفاهمات الثنائية مع بكين، وتقبل بتكييف سياساتها التجارية والطاقة والربط اللوجستي بما يتلاءم مع حاجات الشريك الأقوى.

---

(1) Angela Stent, Putin's World: Russia Against the West and with the Rest (New York: Twelve, 2019), 156-181.

(*) المقصود بـ "المجال الأوراسي" في هذا السياق هو الإطار الجغرافي الاستراتيجي الواسع الذي يمتد عبر الكتلة القارية المشتركة لأوروبا وآسيا، ويُنظر إليه بوصفه فضاءً مترابطًا تتقاطع فيه شبكات القوة، وحركة التجارة، وممرات الطاقة، والمبادرات الجيوسياسية للقوى الكبرى.
ويتضمن هذا المفهوم عادة مناطق محورية مثل آسيا الوسطى، والقوقاز، وروسيا، وشرقي أوروبا، والممرات التي تربط الصين بالغرب عبر البر. ويُستخدم في الأدبيات الجيوسياسية للدلالة على المجال الذي تسعى الصين إلى تعزيزه ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، وللدلالة أيضًا على المساحة التي تتقاطع فيها مصالح بكين وموسكو وتتنافس فيها مشاريع النفوذ بينهما (المحرر).

ومع اتساع العزلة الدولية التي تحيط بروسيا، اتجهت الصين إلى صياغة شروط أكثر تحديدًا في علاقاتها معها، مستثمرة الوضع الروسي الراهن لتعزيز مكاسبها الاقتصادية والجيوسياسية. وأسهم هذا المسار في إعادة تشكيل معادلة القوة داخل المعسكر المناهض للغرب، وفق منطق يرتكز إلى التفوّق الاقتصادي الصيني وقدرته على قيادة بنية العلاقات المتبادلة، بدل صيغة التكافؤ التي تُطرح في الخطابات السياسية.

وفي جنوب القوقاز، الذي شكّل تقليديًّا إحدى الساحات الأساسية للدور الروسي الضامن والوسيط في النزاعات الحدودية بين أرمينيا وأذربيجان، كشف انشغال موسكو في أوكرانيا عن محدودية قدرتها على صون موقعها بوصفها قوة مهيمنة. واستثمرت أذربيجان هذا الفراغ لإعادة بسط سيطرتها على ناغورنو قره باغ من دون أن تواجه تحركًا روسيًا حاسمًا، في حين اتجهت أرمينيا نحو مراجعة منظومتها الأمنية، وبدأت تبعث رسائل تقارب إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإيران، بما يعكس انتقال الإقليم إلى مرحلة أكثر تعددًا في الشراكات وأوسع هامشًا في خيارات التموضع الاستراتيجي[1]. في هذا السياق، لم تعد الضمانات الروسية كافية لتأمين المصالح الأرمينية، وهو ما عمّق من التوترات في العلاقة بين يريفان وموسكو، وفتح الباب أمام لاعبين جدد، لا سيما تركيا، لتثبيت نفوذهم في الإقليم. ذلك أن أنقرة التي دعمت باكو سياسيًّا وعسكريًّا، برزت كوسيط نشط في ترتيب ما بعد النزاع، مستثمرة في ضعف الحضور الروسي وغياب الثقة بالأمن الجماعي الذي كانت تضمنه موسكو في السابق.

أما في الشرق الأوسط، فقد شهد الحضور الروسي تمددًا لافتًا خلال العقد الماضي، ولا سيما من خلال تدخلها العسكري الحاسم في سوريا الذي أنقذ نظام الأسد من السقوط عام 2015 وكرّس أن روسيا فاعل لا يمكن تجاهله في ترتيبات الإقليم. إلا أن هذا الحضور بدأ يتعرض لتحديات متزايدة بسبب تراجع الموارد الاقتصادية الروسية، وضغوط الحرب في أوكرانيا، وتغير الحسابات الإقليمية.

(1) Svante E. Cornell, The International Politics of the Armenia-Azerbaijan Conflict: The Original "Frozen Conflict" and European Security (London: Palgrave Macmillan, 2017), 158-187.

فروسيا التي استطاعت نسج علاقات مع قوى متناقضة مثل إيران وإسرائيل، وتركيا ودول الخليج، تجد نفسها اليوم أمام اختبارات معقدة مع تزايد الحذر العربي من الانخراط في صراعات محورية، خصوصًا في ظل تعميق التحالفات الاقتصادية مع الصين والهند، وعودة الولايات المتحدة إلى بعض الملفات الأمنية الحساسة[1]. وهكذا، تبدو روسيا وكأنها فقدت عنصر المبادرة، لتتحول إلى طرف يسعى فقط إلى الحفاظ على مكاسبه دون القدرة على إنتاج هندسة جديدة للأمن الإقليمي.

وتأتي إفريقيا بدورها مجالًا آخر يتجلى فيه تراجع النفوذ الروسي، وإن كان ببطء وبصورة غير متجانسة. فعلى الرغم من محاولات موسكو تكثيف حضورها في دول الساحل من خلال شركات أمنية خاصة مثل فاغنر، فإن هذه الاستراتيجية لم تعد كافية في ظل غياب أدوات اقتصادية قوية، وافتقاد روسيا لمشاريع تنموية ذات مصداقية، مقارنة بما تقدمه الصين أو تركيا من استثمارات في البنية التحتية والتعليم والزراعة[2]. ويلاحظ أن عددًا من الدول الإفريقية أصبح ينظر إلى موسكو كقوة تكتيكية يمكن الاستفادة منها لموازنة النفوذ الغربي، لكنها ليست شريكًا استراتيجيًّا طويل الأمد. وتزداد هذه الصورة هشاشة بعد مقتل قائد مجموعة فاغنر، يفغيني بريغوجين، عام 2023، والتوترات التي تبعت ذلك، مما أدى إلى إرباك كبير في التموضع الروسي داخل إفريقيا، وفتح الباب أمام قوى صاعدة أخرى للتمدد في هذا الفراغ.

وفي موازاة هذا الانكفاء الروسي النسبي، يبرز مشهد دولي متزايد التعقيد يتسم بتعدد الأقطاب وغياب مركز ثقل واضح. فالصين، التي نجحت في الانتقال من قوة اقتصادية صاعدة إلى منافس استراتيجي للولايات المتحدة، تواصل تعزيز حضورها في المناطق التي تتراجع فيها روسيا، من آسيا الوسطى إلى إفريقيا والشرق

(1) Arukwe, Nnanna Onuoha. "Russia's Growing Military in Africa: Economic Partnership or Colonial Pillage?" Society 61 (2024): 489-500. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1007/s12115-024-01006-3

(2) Paul Stronski and Nicole Ng, Cooperation and Competition: Russia and China in Central Asia, the Russian Far East, and the Arctic (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2018), 231-255..

الأوسط. لكن بكين، برغم هذا التوسع، لا تزال تواجه صعوبات في تحويل قوتها الاقتصادية إلى قيادة سياسية واضحة للنظام العالمي، بسبب تحفظها وترددها في الانخراط العسكري، ونفور عدد من الدول من نموذجها السياسي المغلق. في المقابل، تبرز الهند قوةً صاعدة تتبنى نهجًا أكثر براغماتية، وتحاول ترسيخ نفوذها عبر التحالفات الاقتصادية والاستثمارات التكنولوجية، لا سيما في إفريقيا وآسيا الجنوبية. وقد أدركت نيودلهي أن الفراغ الذي تخلفه روسيا يمكن أن يشكل فرصة لإعادة تموضعها لتصبح قوة وازنة في النظام العالمي، مع الحفاظ على هامش استقلالية في العلاقة مع الغرب، وعدم الدخول في صدام مباشر مع بكين.

وفي هذا السياق المتعدد الأقطاب، يبرز التنافس بين الهند وتركيا باعتباره أحد تعبيرات التزاحم الجيوسياسي الجديد في مناطق النفوذ التي كانت تقع ضمن المجال الرمادي للهيمنة الروسية. فالهند التي عززت كونها قوة تكنولوجية وديمغرافية واقتصادية، تسعى إلى تعميق شراكاتها الاستراتيجية في غرب آسيا وشرق إفريقيا، مستفيدة من قدراتها المالية، وقوتها الناعمة المتنامية، وعلاقاتها المتزنة مع عدد من الأطراف الدولية[1]. في المقابل، تطمح تركيا إلى توسيع نفوذها انطلاقًا من أبعاد دينية وتاريخية وجيوسياسية، إذ تتبنى سياسة خارجية نشطة تتراوح بين التدخل العسكري المباشر، كما في ليبيا وسوريا، والدبلوماسية الاقتصادية كما في القوقاز وآسيا الوسطى. ومن اللافت أن مسارات التمدد الهندي والتركي تتقاطع أحيانًا وتتوازى أحيانًا أخرى، من دون أن ترتقي إلى مستوى الصدام، وذلك لتنوع الأدوات السياسية وتباين الرؤى الاستراتيجية بين الدولتين.

فالهند، بحكم موقعها الجغرافي وثقلها السكاني، تميل إلى الانخراط في تكتلات واسعة متعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاي والبريكس، وتسعى من خلالها إلى تعزيز مكانتها العالمية دون الوقوع في فخ التحالفات الصلبة. أما تركيا، فتفضل التموضع كقوة إقليمية ذات طموحات عابرة للحدود، مستثمرة في شبكات

(1) Senem Aydin-Düzgit and Alper Kaliber, "Encounters with Europe in an Era of Domestic and International Turmoil: Is Turkey a De-Europeanising Candidate Country?" South European Society and Politics 21, no. 1 (2016).

التأثير الثقافي والديني واللغوي، لا سيما في الجمهوريات الناطقة بالتركية. وفي ظل تراجع الحضور الروسي في آسيا الوسطى، تجد تركيا فرصة سانحة لتوسيع نفوذها من خلال مجلس الدول الناطقة بالتركية، الذي تسعى من خلاله إلى بناء بنية تعاون اقتصادي وأمني، تستند إلى الروابط الإثنية والتاريخية. هذا التمدد التركي يتلاقى مع تردد صيني في ملء كافة الفراغات، ويصطدم جزئيًّا مع بعض المبادرات الهندية في نفس الفضاء الحيوي، مما يخلق توازنًا هشًّا قد ينقلب إلى تنافس محتدم مع اشتداد الضغط على مراكز القوة التقليدية.

ويأخذ المشهد الدولي طابعًا أكثر تركيبًا مع اتساع دور قوى مثل البرازيل وجنوب إفريقيا وإندونيسيا، حيث تسعى هذه الدول إلى تعزيز حضورها الإقليمي والدولي في مرحلة تشهد تراجعًا في مركزية القيادة العالمية، وتحوّلًا في موقع الولايات المتحدة من الضامن الشامل إلى الفاعل الانتقائي، مقابل تضاؤل المساحة التي تتحرك ضمنها روسيا لفرض التوازنات عبر أدوات القوة التقليدية. وفي هذا الإطار، يتشكل نمط جديد من التفاعل الدولي تتوزع فيه مراكز النفوذ على أطراف متعددة، وتُصاغ فيه الأدوار بناءً على قدرة الدول على المبادرة، وتوجيه الاستثمار، وتفعيل ديناميتها المحلية لإرساء حضور دولي قابل للاستمرار.

وتتقدم الأدوات التكنولوجية، والعلاقات التجارية، وشبكات التحالفات المرنة لتصبح عناصر محورية في إعادة تشكيل النظام العالمي. فقد أصبحت الفاعلية الدولية تعبّر عن نفسها من خلال الاستخدام الذكي لهذه الأدوات، وتحول التنافس العالمي إلى فضاء تُبنى فيه القوة عبر إنتاج قيمة استراتيجية، ضمن منظومات متداخلة من التكنولوجيا والتجارة والشراكات المتعددة المسارات، بما يمنح الدول قدرة أكبر على صياغة مواقعها بعيدًا عن حدود الجغرافيا وحدها.

وفي ظل هذا التحول، يواجه مفهوم الأمن الجماعي تحديات جذرية، إذ لم يعد بالإمكان الركون إلى آليات تقليدية لضبط النزاعات أو ردع العدوان. فروسيا، التي كانت تمثل ركيزة الأمن في العديد من المناطق، لم تعد قادرة على أداء هذا الدور بفعالية، سواء في الفضاء السوفيتي السابق أو في الشرق الأوسط وإفريقيا. كما أن الولايات المتحدة، رغم محاولات العودة الجزئية، تتعامل مع النزاعات الدولية

وفق انتقائية شديدة، وهو ما يفتح الباب أمام سباق تسلح إقليمي، وتراجع في فعالية المنظمات الدولية، وتآكل الثقة في قواعد القانون الدولي. ويؤدي هذا التآكل إلى بروز نزعات انفصالية، وتفاقم النزاعات الحدودية، واتساع ظاهرة الحروب بالوكالة، لا سيما في الفضاءات التي تشهد فراغًا ناتجًا عن انسحاب القوى التقليدية أو تراجع التزاماتها الاستراتيجية.

وفي خضم الابتعاد المتسارع عن مركزية القوة التقليدية، يظهر النظام الدولي كبنية آخذة في التشكل، تعتمد بصورة متزايدة على قدرة كل قوة على تحقيق استقرار داخلي فعّال، وصياغة حضور خارجي مؤثر، ضمن مشهد عالمي تجاوز ثنائية الشرق والغرب التي حكمت مرحلة الحرب الباردة. وقد أسهم تراجع دور روسيا وتقلّص هيبتها العسكرية والدبلوماسية في تسريع هذا التحول، إذ أصبحت القوى الناشئة قادرة على بناء شبكات متعددة المستويات من العلاقات، تمنحها قدرة على أداء أدوار استراتيجية داخل فضاء دولي مفتوح.

وفي هذا السياق، تكتسب المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة على المصالح المتبادلة مكانة متنامية، وتتحول إلى أدوات رئيسية في هندسة النفوذ، بعيدًا عن الأطر الأيديولوجية والتاريخية. وبذلك يصبح ميزان القوى خاضعًا لديناميات مرنة تعيد صياغة التفاعلات الدولية بصورة مستمرة، وتمنح الدول مساحة أوسع للتموضع وفق قدراتها ومصالحها، لا وفق اصطفافات جامدة أو تحالفات أحادية الاتجاه.

وقد انعكس هذا التحول أيضًا على طريقة بناء التحالفات، إذ أصبحت الدول تفضّل الانخراط في ترتيبات مرنة تسمح لها بالتحرك بحرية وتكييف تحالفاتها وفق المصالح المتغيرة، بدلًا عن الدخول ضمن منظومات صلبة تفرض عليها التزامات أيديولوجية أو جيوسياسية قسرية. هذا النمط الجديد من التفاعلات أنتج ما يمكن وصفه بـ "التحالفات المتعددة الاتجاهات"، حيث تجد بعض الدول نفسها منخرطة في تعاون عسكري مع طرف، وتكامل اقتصادي مع طرف آخر، وتنسيق دبلوماسي مع خصم لهما، دون أن تعتبر ذلك تناقضًا استراتيجيًّا. وقد ساعد هذا النمط في إضعاف نفوذ القوى الكبرى التي كانت تبني نفوذها على مبدأ الولاء الثابت

والانخراط الكامل في محاورها، وهو ما أضعف من قدرة روسيا على الاحتفاظ بحلفائها التقليديين، بل وجعل بعضهم يعيد النظر في أسس العلاقة معها.

ومن جهة أخرى، فإن صعود الفاعلين غير الدوليين في النظام الدولي، سواء منظمات إقليمية أو شبكات اقتصادية أو تكتلات دينية وثقافية، ساهم في تعميق التعددية وتعقيد إدارة المصالح الدولية. فقد أصبحت هذه الكيانات تفرض نفسها كوسطاء نفوذ وأدوات ضغط لا تقل تأثيرًا عن الحكومات، وهو ما يقوّض من قدرة الدول الكبرى، وعلى رأسها روسيا، على التحكم الكامل في مفاصل القرار في المناطق التي كانت تُعتبر تاريخيًّا ضمن دوائر نفوذها المباشر. ويكفي النظر إلى كيفية تراجع موسكو عن أداء أدوار حاسمة في نزاعات مثل ليبيا أو السودان، أمام تصاعد أدوار فاعلين إقليميين كتركيا والإمارات، أو حتى فاعلين من خارج الإقليم كالصين وفرنسا، لفهم كيف تضاءل تأثير روسيا في إدارة الأزمات الدولية، وتراجع قدرتها على إنتاج حلول قابلة للحياة أو فرضها على الأطراف المتنازعة[1].

ولعل ما يزيد من هشاشة الموقع الروسي في النظام العالمي هو الاعتماد المفرط على أدوات القوة الصلبة، مقابل عجز واضح في إنتاج رواية مقنعة أو قوة ناعمة جاذبة. ففي الوقت الذي تستثمر فيه الصين في التعليم والثقافة والبنية التحتية، وتقدم تركيا خطابًا موجهًا للهويات الإسلامية والتاريخية، وتنخرط الهند في تحالفات تكنولوجية واقتصادية طويلة الأمد، تبدو روسيا وكأنها رهنت مصيرها العسكري والدبلوماسي ببعض العقود الأمنية المؤقتة، وشبكات المرتزقة، وبيانات إعلامية لا تجد من يصدّقها خارج الدائرة الضيقة لحلفائها التقليديين. وقد تسببت هذه المقاربة في خلق فجوة متزايدة بين النفوذ العسكري المؤقت، والقدرة على إنتاج أثر استراتيجي دائم، مما يعزز من تراجعها في الترتيب العام للقوى العالمية.

تشير التحولات التي يمر بها النظام الدولي منذ العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي تسارعت مع تتابع الأزمات وتشابكها، إلى دخول العالم مرحلة

(1) Fukuyama, Francis. "The Pandemic and Political Order." Foreign Affairs, June 9, 2020. Accessed June 2025. https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-06-09/pandemic-and-political-order.

من التسييل الجيوسياسي تُقاس فيها القوة بمدى قدرة الدول والكيانات على إنتاج الاستقرار ضمن بيئة دولية شديدة السيولة، وعلى إدارة التحديات المعقدة، وصياغة أشكال جديدة من الهيمنة والنفوذ. وفي هذا المشهد المعقد يترافق انحسار الدور الروسي مع صعود متزامن لقوى أخرى تعمل على إعادة توزيع مواقع النفوذ، وتتنافس فيما بينها بقدر ما تتداخل أدوارها في سدّ الفراغ الذي خلّفته القوى التقليدية، مما يعيد تشكيل طبيعة التفاعل الدولي بصورة أكثر مرونة وتعددًا[1]. وتفتح هذه التحولات الباب أمام مجموعة من السيناريوهات المتداخلة التي قد تعيد رسم بنية النظام العالمي على نحو يتجاوز صيغ الهيمنة والاحتواء التي ميزت مراحل سابقة من التاريخ الدولي.

يتأسس السيناريو الأول على منطق التعددية القطبية التنافسية، حيث تدخل القوى الصاعدة في سباق لبناء كتلها الإقليمية وشبكات نفوذها العابر للحدود، دون أن تنجح في بلورة رؤية جماعية أو عقد دولي يضبط إيقاع التفاعل الدولي. في هذا السيناريو، تستمر الصين في توسيع نفوذها الاقتصادي والتكنولوجي، مع محاولة مد نفوذها الأمني والسياسي عبر آليات غير مباشرة، كما في مبادرة الحزام والطريق، أو عبر ترتيبات أمنية محلية في آسيا الوسطى والشرق الأقصى. والهند، من جهتها، تعزز تموضعها كقوة متوازنة تسعى إلى هندسة توازنات دقيقة مع الغرب من جهة، ومع روسيا والصين من جهة أخرى، في حين تواصل تركيا توسعها الجيوسياسي في أقاليم تاريخية ترتبط بالهوية العثمانية والفضاء التركي، ضمن استراتيجية هجينة تمزج بين البراغماتية والخطاب الإيديولوجي[2]. ويتسم هذا السيناريو بضعف التنسيق بين القوى الصاعدة، وتنازعها على مناطق النفوذ، مما ينتج حالة من الاستقطاب غير المعلن، وسباقًا خفيًّا لبناء مراكز ثقل في مجالات غير منضبطة كالأمن السيبراني، وسلاسل الإمداد، والطاقة الخضراء.

(1) "The Role of Geopolitics in a Multipolar World." World Economic Forum, May 10, 2024. Accessed June 2025. https://www.weforum.org/stories/2024/05/why-geopolitics-matters-more-than-ever-in-a-multipolar-world/

(2) Lucas Kello, The Virtual Weapon and International Order (New Haven, CT: Yale University Press, 2017), 68-97.

أما السيناريو الثاني، فيفترض بروز نموذج من التعددية التعاونية، تنخرط فيه القوى الصاعدة في بناء ترتيبات مؤسساتية جديدة تتجاوز هشاشة النظام القائم، وتؤسس لبنية تعاون دولي مرنة، متعددة الأبعاد، تعيد توزيع النفوذ دون تفكيك النظام برمته. في هذا السيناريو، تتم إعادة تعريف مؤسسات مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومنظمة التجارة العالمية بما يعكس التوازنات الجديدة، وتُستحدث تكتلات وظيفية مرنة تسمح للدول بالمشاركة الطوعية في ملفات محددة دون الخضوع لمنظومات جامدة. وتتم إدارة النزاعات عبر أطر تسوية متعددة الوسائط تجمع بين الوساطة، والتحكيم، والتدخلات المتعددة الجنسيات، وهو ما يقلص من احتمالات الانزلاق إلى صراعات كبرى[1]. ويتطلب هذا السيناريو قدرة القوى الصاعدة على تجاوز منطق الهيمنة والانكفاء، والتفكير في شروط استقرار النظام باعتباره مصلحة جماعية تتطلب تقاسم الأعباء والمسؤوليات وليس فقط توزيع المنافع.

غير أن تحقق هذا السيناريو يصطدم بعقبات كبرى تتعلق بطبيعة الأنظمة السياسية في الدول الصاعدة، وحدود الثقة المتبادلة، وتباين الرؤى حول مفهوم الشرعية الدولية، وهو ما يقود إلى سيناريو ثالث يتمثل في نشوء "نظام ظلي" موازٍ، تتشكل فيه شبكات تأثير وتحالفات خارج الأطر الرسمية للنظام الدولي، لكن من دون أن تكون قادرة على إعادة بناء مؤسسات بديلة كاملة[2]. في هذا السياق، يمكن أن نشهد مزيدًا من التحالفات غير الرسمية بين الدول، أو شراكات مؤقتة بين الفاعلين غير الحكوميين والدول، أو حتى تكتلات تكنولوجية ومصرفية عابرة للحدود تشكل أطرًا موازية لمنظومات الدفع، والتحكيم، وتداول المعرفة. ويمثل هذا السيناريو تهديدًا مزدوجًا، إذ يقوض قدرة المؤسسات الدولية على أداء وظائفها التقليدية، وفي الوقت نفسه لا يقدم بديلًا واضحًا أو شرعيًّا قادرًا على بناء توافقات

(1) Binder, Ariel J., and John Bound. "The Declining Labor Market Prospects of Less-Educated Men." Journal of Economic Perspectives 33, no. 2 (Spring 2019): 163-190. Accessed June 2025. https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jep.33.2.163

(2) Ibid.

عامة[1]. وتتحول العلاقات الدولية في هذا النموذج إلى شبكة من التفاعلات العرضية غير المستقرة، حيث يسود منطق الصفقات والولاءات المرحلية على حساب المأسسة والتوازن المستدام.

ثمة سيناريو ثالث أكثر تقلبًا، يفترض انزلاق النظام الدولي إلى حالة من اللاقطبية، حيث تتعدد مصادر القوة دون أن تتمكن أي دولة أو أي تكتل من فرض إيقاعهما، مما يؤدي إلى فوضى استراتيجية تنتفي فيها القواعد الناظمة للتفاعل الدولي، ويعاد فيها تعريف الحروب، والنزاعات، ومصادر التهديد، وشرعية الردع. في هذا السياق، يمكن أن تتحول النزاعات الإقليمية إلى معارك غير تقليدية تمتد عبر الحدود، وتخاض عبر أدوات غير متوازنة، كالحرب السيبرانية، والتحكم في المعرفة، والتلاعب بالأسواق المالية، واستخدام الهجرات القسرية سلاحًا جيوسياسيًّا[2]. ويفرض هذا السيناريو ضغوطًا هائلة على الدول المتوسطة والصغيرة، التي تجد نفسها مجبرة على بناء استراتيجيات بقاء في فضاء دولي منزوع الحماية، لا توجد فيه مظلات أمن جماعي فعالة، ولا قنوات مؤسسية لحل النزاعات، ولا حتى منظومة قانون دولي متماسكة.

وإلى جانب هذه السيناريوهات الكلية، تبرز اتجاهات بنيوية عميقة قد تشكل معالم العالم المقبل، بغض النظر عن السيناريو النهائي. أول هذه الاتجاهات هو تآكل مركزية الغرب بوصفه مرجعًا حضاريًّا وقيميًّا وحيدًا، وما يرافق ذلك من تنامي الخطابات المتمركزة حول الإقليمية في بقية العالم، سواء عبر استدعاء الهويات التاريخية، أو بناء سرديات مقاومة للنموذج النيوليبرالي، أو إعادة إحياء القيم الثقافية غير الغربية لتكون أسسًا بديلة للشرعية الدولية. الاتجاه الثاني يتمثل في صعود ما يمكن أن نسميه "الدولة المَرنة" التي تجمع بين القدرة على التكيف الداخلي، وتعدد الشراكات الخارجية، والانخراط المدروس في المنظومات الدولية دون الارتهان لها. هذا النموذج من الدول يتجاوز مفاهيم القوة التقليدية،

(1) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence, 4th ed. (New York: Longman, 2012), 187-216.

(2) Henry Farrell and Abraham Newman, "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion," International Security 44, no. 1 (2019).

ويركز على بناء منظومات تعليمية وتكنولوجية، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، وتوطين سلاسل القيمة، مما يجعله أكثر قدرة على مواجهة التقلبات من الدول المعتمدة على أدوات الردع أو التحالفات الجامدة[1]. أما الاتجاه الثالث، فيتمثل في ازدياد الوزن النسبي للفاعلين من غير الدول، سواء في إدارة الأزمات، أو صياغة السياسات العامة، أو التأثير في الرأي العام العالمي. وتشمل هذه الفئة الشركات التكنولوجية الكبرى، ومنظمات المجتمع المدني العابرة للحدود، وشبكات التضامن الدولية، والمراكز البحثية، والمؤسسات الدينية، والمنصات الإعلامية الرقمية. وتطرح هذه الظاهرة تحديات غير مسبوقة على النظام الدولي، إذ إن قواعد تنظيم هذه الفاعليات، وحدود مساءلتها، ومدى انضباطها بالشرعية القانونية والسياسية، لا تزال ضبابية في أغلبها، مما يجعل توازن القوة أكثر تعقيدًا، ويمنح بعض الفاعلين قدرة على التأثير تفوق أحيانًا قدرات بعض الدول.

الاتجاه الرابع يتعلق بتحول الجغرافيا من إطار ثابت لتوزيع النفوذ إلى متغير ديناميكي يمكن التحكم فيه تكنولوجيًّا. فقد أصبحت التكنولوجيا قادرة على إعادة صياغة الخرائط الجيوسياسية، سواء من خلال التحكم في الفضاء، أو إدارة البيانات، أو بناء مجتمعات افتراضية عابرة للحدود، أو توطين الإنتاج الصناعي والزراعي بمعزل عن المعايير الجغرافية التقليدية[2]. وتؤدي هذه الظاهرة إلى تراجع أهمية بعض المناطق التي كانت توصف بأنها استراتيجية، مقابل صعود مناطق جديدة تُعاد هندستها بوصفها مراكز للطاقة المتجددة، أو البنى التحتية الذكية، أو النظم البيئية المحمية. وتخلق هذه الديناميات فجوات بين دول قادرة على امتلاك أدوات "الجغرافيا الذكية"، وأخرى أسيرة للمحددات التقليدية، مما يفرز طبقات جديدة من الهيمنة لا تقوم على الاحتلال أو الردع، بل على التحكم في البنى غير المنظورة للقوة.

وأخيرًا، يبرز اتجاه خامس يتمثل في تصاعد حدة التحديات العالمية العابرة للحدود، التي لم يعد بالإمكان مواجهتها بمنطق الدول أو التحالفات التقليدية.

(1) Barnett, Michael N.; Pevehouse, Jon C. W.; Raustiala, Kal, eds. Global Governance in a World of Change. Cambridge: Cambridge University Press, 2021. 144-161.

(2) Benjamin R. Cohen, Geopolitics: The Geography of International Relations, 4th ed. (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2020), 122-147.

وتشمل هذه التحديات تغير المناخ، والأوبئة، والانفجار السكاني، وتراجع التنوع البيولوجي، والتضخم العالمي، والتهديدات البيئية المتسارعة. وتفرض هذه التحديات على النظام الدولي أن يُعيد التفكير في مفهوم السيادة ذاتها، وفي حدود المسؤولية الجماعية، وفي آليات تقاسم التكاليف، وفي نماذج الاستجابة للأزمات[1]. وإذا لم تستطع القوى الصاعدة والمتراجعة على حد سواء أن تطور أدوات تعاون تتجاوز منطق المصلحة الآنية، فإن هذه التحديات قد تسرّع من انهيار أطر النظام الدولي، وتعيد إنتاج الفوضى على مستوى غير مسبوق.

(1) Frank Biermann, Earth System Governance: World Politics in the Anthropocene (Cambridge, MA: MIT Press, 2014), 160-177

## المبحث الثاني

# إعادة تشكيل شبكات التجارة والغاز في آسيا الوسطى

### إعادة تشكيل شبكات التجارة

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وجدت دول آسيا الوسطى نفسها فجأة في مواجهة واقع جديد من السيادة السياسية دون أن تكون جاهزة فعليًّا لبناء استقلال اقتصادي متكامل، إذ ورثت اقتصادًا مشوّه البنية، متمحورًا حول المركز الروسي، وغير مؤهل للتفاعل الحر مع الأسواق العالمية. كانت هذه الدول، خلال الحقبة السوفيتية، تُعامَل بوصفها مناطق طرفية متخصصة في إنتاج المواد الأولية، خصوصًا الطاقة والمواد الخام الزراعية، في حين كانت المصانع ومراكز تحويل هذه الموارد تتركز في روسيا والجمهوريات الأخرى. وبالتالي، فإن شبكة التجارة القائمة آنذاك كانت نتيجة تخطيط مركزي جعل من آسيا الوسطى منطقة تابعة وظيفيًّا واقتصاديًّا لموسكو[1]. وقد استمرّ هذا النمط من التبعية خلال السنوات الأولى للاستقلال، إذ بقيت دول آسيا الوسطى مرتبطة بالبنية التحتية الموروثة عن الحقبة السوفيتية، وعاجزة عن تطوير شبكات بديلة للنقل والتوزيع. كما واجهت النخب المحلية محدودية في الخبرة التقنية والمالية اللازمة لإدارة العلاقات التجارية مع شركاء من خارج المجال الروسي، الأمر الذي أبقى منظومة التبادل الاقتصادي في إطار يعتمد على الهياكل القديمة ويُعيد إنتاج الروابط السابقة بطرق جديدة.

في هذه المرحلة، ظلت روسيا الشريك التجاري الأكبر والمهيمن، وكانت معظم صادرات آسيا الوسطى -لا سيما النفط والغاز والقطن والمعادن- تمر عبر

(1) Martha Brill Olcott, Central Asia's Second Chance (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), 22.

الأراضي الروسية، إما بسبب الحاجة إلى البنية التحتية اللوجستية المرتبطة بموسكو، أو لأن العقود والاتفاقيات القديمة كانت لا تزال نافذة، وتُفرض في كثير من الأحيان بقوة الواقع الجغرافي والاقتصادي. كما أن روسيا استثمرت نفوذها في المؤسسات المالية والتجارية لهذه الدول، سواء عبر اتفاقيات جمركية، أو من خلال الدعم السياسي لنخب موالية حافظت على علاقات وثيقة مع الكرملين. وحتى حين حاولت بعض هذه الدول تنويع شركائها التجاريين، اصطدمت بعوائق جيوسياسية وتقنية، كغياب المنافذ البحرية، وتدني مستوى تكامل الأسواق الإقليمية، والنزاعات الحدودية، وضعف بنية الدولة الحديثة.[1] وقد ساهم استمرار استخدام الروبل الروسي في بعض دول آسيا الوسطى بعد الاستقلال، لا سيما في كازاخستان وقرغيزستان، في ترسيخ تبعية نقدية ومالية لروسيا، مما زاد من هشاشة هذه الاقتصادات أمام أي تقلبات نقدية في موسكو. وحتى بعد اعتماد العملات الوطنية، بقيت روسيا تحتفظ بنفوذ مؤثر في السياسات النقدية والتجارية لدول المنطقة، وهو ما انعكس في انضمام بعضها لاحقًا إلى الاتحاد الجمركي بقيادة موسكو، ومن ثم إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، في محاولة من الكرملين للحفاظ على المجال الحيوي السوفيتي السابق ضمن دائرة النفوذ الروسي.[2]

إضافة إلى ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي في بعض دول آسيا الوسطى، مثل الحرب الأهلية في طاجيكستان في التسعينيات، والانقلابات السياسية في قرغيزستان، أدّى دورًا مهمًّا في إضعاف قدرة هذه الدول على تطوير بدائل استراتيجية، كما أن التباين في الموارد الاقتصادية بين الدول الخمس (كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزستان، طاجيكستان) حال دون تشكيل كتلة إقليمية متماسكة تستطيع التفاوض الجماعي أو بناء شبكات تجارة تكاملية. وقد فاقم هذا الوضع اعتماد كل دولة على روسيا بوصفها شريكًا مستقرًّا وأقل تطلبًا فيما يتعلق بالمعايير السياسية أو الإصلاحات الاقتصادية.

(1) Pauline Jones Luong, ed., The Transformation of Central Asia (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), 14-19.

(2) Alexander Libman and Evgeny Vinokurov, Eurasian Integration: Challenges of Transcontinental Regionalism (London: Palgrave Macmillan, 2012), 62-65.

علاوة على ذلك، أسهمت البنية الذهنية للنخب الحاكمة التي تشكّل معظمها من امتدادات الجهاز الإداري السوفيتي في ترسيخ الارتباط التجاري الوثيق مع روسيا. فقد نظر أفراد هذه النخب إلى موسكو بوصفها مركزًا اقتصاديًّا محوريًّا، ومرجعًا يمنح الشرعية ويوفّر سندًا سياسيًّا في مواجهة تحديات الداخل وصعود التيارات الإسلامية والحركات الليبرالية المعارضة. ومن هذا المنطلق، اعتُبرت الشراكة التجارية مع روسيا عنصرًا أساسيًّا في معادلة الحفاظ على استقرار السلطة واحتواء التهديدات المحتملة.

ومع أنّ هذه المعادلة وفّرت قدرًا من الاستقرار خلال المدى القصير، فقد ترتّبت عليها كلفة مرتفعة في المدى البعيد. إذ بقيت اقتصادات آسيا الوسطى شديدة التأثر بالتقلبات القادمة من روسيا، بدءًا من الأزمات المالية المتلاحقة في 1998 و2008، وصولًا إلى انخفاض الطلب الروسي على العمالة الوافدة، وتقلبات أسواق الطاقة التي تشكّل أصلًا بنية اقتصادات هذه الدول. كما أدّى توجيه معظم الصادرات نحو السوق الروسية، باعتبارها الوجهة الأولى وربما الوحيدة في بعض الحالات، إلى تقليص فرص تطوير علاقات تجارية أوسع مع القوى الاقتصادية الصاعدة في آسيا والعالم الإسلامي، الأمر الذي حدّ من قدرة هذه الدول على تنويع شراكاتها والانفتاح على أسواق جديدة قادرة على تعزيز استقلالها الاقتصادي والاستراتيجي[1].

إن الارتباط التجاري العميق مع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي جاء امتدادًا مباشرًا لإرث تاريخي معقد مع دول آسيا الوسطى فرضته عقود من التخطيط المركزي السوفيتي، وكرّسته بنى تحتية موروثة، وواقع جغرافي مغلق، ونخب سياسية واقتصادية تشكلت داخل المنظومة الروسية السابقة. هذا الارتباط استمر بسبب غياب البدائل المجدية من جهة، واستمرار النفوذ الروسي في مفاصل الاقتصاد والنقد والتجارة من جهة أخرى. ولم تكن لدى هذه الدول القدرة المؤسسية أو الإرادة السياسية الكافية لإعادة توجيه شبكاتها التجارية في ظل هشاشة

(1) Adeeb Khalid, Islam after Communism: Religion and Politics in Central Asia (Berkeley: University of California Press, 2007), 153.

الدولة، وصعوبات الانتقال الاقتصادي، والاضطرابات الداخلية، مما أبقى روسيا الطرف الرئيسي في معادلة التجارة الخارجية لسنوات طويلة، قبل أن تبدأ التحولات التدريجية نحو مسارات جديدة من جراء تغير موازين القوى الإقليمية وظهور شركاء آخرين.

شَهِدت دول آسيا الوسطى منذ منتصف العقد الثاني لاستقلالها تحوّلًا تدريجيًّا وعميقًا في أنماط التبادل التجاري، اتّسم بإعادة توجيه الصادرات والواردات بعيدًا عن المركز الروسي الذي احتكر معظم المبادلات التجارية طوال العقود الأولى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. وقد تبلور هذا التحوّل تحت تأثير متغيرات جيوستراتيجية وداخلية متراكمة، في مقدّمتها تنامي الوعي لدى النخب الاقتصادية والسياسية بضرورة التحرر من الهيمنة الروسية وبناء شبكة علاقات تجارية متعددة الاتجاهات أكثر توافقًا مع الطموحات التنموية لكل دولة على حدة. ولعلّ التحولات التي طرأت على ميزان القوى الإقليمي والعالمي بعد الأزمة الأوكرانية الأولى عام 2014، ثم الحرب الشاملة في عام 2022، عجّلت من وتيرة هذا التحوّل، حيث بدأت دول مثل كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان تنظر إلى الأسواق غير الروسية بوصفها شريكًا استراتيجيًّا لا غنى عنه في ضمان أمنها الاقتصادي واستقلال قرارها السياسي.

في هذا السياق، برزت الصين بوصفها الشريك التجاري الأول والأكثر ديناميكية، سواء من حيث حجم المبادلات أو من حيث تعقيدها المؤسسي والاستثماري. فقد ارتبطت تركمانستان وكازاخستان تحديدًا بعقود طويلة الأجل لتصدير الغاز والنفط إلى الصين عبر شبكة خطوط أنابيب موجهة شرقًا، أبرزها خط تركمانستان–الصين، الذي وفّر لبكين مصدرًا آمنًا للطاقة، ولعشق آباد متنفسًا استراتيجيًّا خارج الاحتكار الروسي لأنابيب الغاز[1]. ومع انخراط بكين في مبادرة "الحزام والطريق"، أصبحت آسيا الوسطى حلقة مركزية في مشاريع الربط بين الصين وأوروبا والشرق الأوسط، لا سيما عبر الممر الأوسط الذي يمر من

(1) Richard Pomfret, The Central Asian Economies since Independence (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006), 89-97.

كازاخستان وبحر قزوين وأذربيجان وجورجيا ثم تركيا. وترافق هذا المسار مع ارتفاع كبير في حجم التجارة الثنائية، إذ تخطّى إجمالي التبادل التجاري بين الصين ودول آسيا الوسطى 70 مليار دولار عام 2022، مما عزّز مكانة الصين بوصفها البديل الواقعي عن السوق الروسية المتقلّبة سياسيًّا واقتصاديًّا[1].

وبالتوازي مع التمدد الصيني، كثّفت تركيا جهودها في تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى، مستثمرة في ذلك الإرث الثقافي واللغوي المشترك والانتماء إلى فضاء تركي مشترك تعزز منذ تأسيس "منظمة الدول التركية"[*] وقد ساعد الموقع الجغرافي لتركيا، الذي يربط بين آسيا وأوروبا، في تحويلها إلى محور لوجستي وسيط ضمن الممر الأوسط، وهو ما جعلها تحظى باهتمام متزايد من قِبَل دول مثل أوزبكستان وقرغيزستان. إذ بلغ حجم المبادلات بين تركيا ودول آسيا الوسطى نحو 12.8 مليار دولار سنة 2022، شملت بالأساس واردات من الطاقة والقطن، وصادرات في الصناعات الغذائية والإنشائية والآلات[2]. وتمثل الشركات التركية اليوم أحد الفاعلين الأساسيين في قطاعات البنية التحتية، خاصة في أوزبكستان وكازاخستان، حيث تنفّذ عشرات المشاريع في مجالات الطرق والمطارات والمدن الصناعية.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد سعى هو الآخر إلى تعزيز حضوره الاقتصادي والتجاري في آسيا الوسطى من خلال مبادرات مختلفة، سواء على المستوى الثنائي أو ضمن استراتيجية أوروبية أشمل اتجاه المنطقة. وفي هذا السياق، جاءت "قمة

(1) Observer Research Foundation. "Amid Russia-Ukraine Conflict, Advantage China in Central Asia." ORF Issue Brief No. 672, November 23, 2023. Accessed June 2025. https://www.orfonline.org/research/amid-russia-ukraine-conflict-advantage-china-in-central-asia

(*) تأسست منظمة الدول التركية عام 2009 إطارًا للتعاون بين الدول ذات الجذور الثقافية واللغوية التركية، وتضم تركيا وأذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، بهدف تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين دول الفضاء التركي (المحرر).

(2) Middle East Briefing, "Türkiye's 2022 Central Asian Trade Reaches Over US$12 Billion," January 12, 2023, accessed June 2025, https://www.middleeastbriefing.com/news/turkiyes-2022-central-asian-trade-reaches-over-us12-billion/

سمرقند" عام 2022 لتؤكّد رغبة بروكسل في تقديم نفسها على أنها شريك بديل يمكن الوثوق به، خاصة في ظل الأزمة مع روسيا. وتضمنت المبادرات الأوروبية رصد تمويلات ضخمة لتطوير مشاريع النقل والطاقة، وتعزيز الحكم الرشيد، ودعم التكامل الإقليمي[1]. ويُلاحظ أن التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي يتركز بشكل خاص في كازاخستان، التي تعد مصدّرًا مهمًّا للنفط واليورانيوم الخام، بينما تعتمد الدول الأخرى بدرجات متفاوتة على واردات المعدات الثقيلة والخدمات التقنية الأوروبية.

وفي السنوات الأخيرة، دخلت دول الخليج العربية بدورها على خط المنافسة الاقتصادية في آسيا الوسطى، وخصوصًا الإمارات والسعودية وقطر، التي عملت على توطيد علاقاتها مع هذه الدول عبر مزيج من الأدوات المالية والاستثمارية والدبلوماسية. وتُقدَّر التجارة بين الجانبين بنحو 3.1 مليارات دولار سنة 2021، مع توقعات بتضاعف هذا المبلغ خلال السنوات القليلة المقبلة[2]. وقد تنوّعت أوجه الشراكة لتشمل مشاريع في الزراعة والطاقة النظيفة والبتروكيماويات، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية للنقل، وهو ما ساعد على إدماج تلك الدول في شبكات التجارة الجديدة بين آسيا الوسطى والأسواق العالمية. وتأتي هذه الديناميكية ضمن مسعى خليجي أوسع لتنويع الشراكات الخارجية وربط استثمارات تلك الدول بمراكز جديدة للنمو، بعيدًا عن الأسواق التقليدية.

من الناحية الاستراتيجية، يمكن قراءة هذا التوسّع في الشراكات التجارية على أنه نتيجة مباشرة للتغييرات البنيوية العميقة التي طرأت على البنية التحتية في آسيا الوسطى خلال العقدين الأخيرين. فالمشهد اللوجستي في المنطقة تغيّر بصورة لافتة، حيث شُيّدت شبكات سكك حديدية حديثة تربط كازاخستان بالصين غربًا،

(1) European External Action Service. "EU-Central Asia Connectivity Conference: Global Gateway Flagship Initiatives Launched," EEAS, 2022. Accessed June 2025. https://www.eeas.europa.eu/eeas/samarkand-eu-central-asia-connectivity-conference-global-gateway-0_en

(2) محمد عبد العزيز، "العرب ينضمون للعبة الكبرى.. تصاعد التنافس بين الغرب وروسيا والصين على آسيا الوسطى"، عربي بوست، 21 أغسطس/ آب 2023. في: https://arabicpost.net/ تحليلات/ 2023/ 08/ 21/ آسيا-الوسطى-3/ (تاريخ الدخول: 20 يونيو/ تموز 2025)

وأوزبكستان بتركمانستان وإيران جنوبًا، كما تطورت الطرق العابرة للحدود بشكل غير مسبوق. وتمثل كازاخستان في هذا الإطار عقدة وصل مركزية، إذ خصصت نحو 10 مليارات دولار بحلول 2025 لتطوير بنيتها التحتية، بتمويل مشترك من جهات أوروبية وصينية[1]. كما أدّت أوزبكستان دورًا ريادياً في بناء خطوط ربط جديدة مع أفغانستان وباكستان، مما يعكس تطلع دول المنطقة لولوج المحيط الهندي وتحرير تجارتها من عقدة الشمال الروسي.

ومن المشاريع اللافتة في هذا السياق إنشاء "الموانئ الجافة"، وهي مراكز لوجستية متطورة تتيح تخزين البضائع وفرزها وتوزيعها دون الحاجة للوصول المباشر إلى الموانئ البحرية. كما سعت للاستثمار في المشاريع اللوجستية البارزة التي تم تنفيذها في إطار إعادة توجيه التجارة في آسيا الوسطى، حيث يبرز ميناء خُورغُوس (Khorgos) الجاف، الذي أنشئ في كازاخستان على الحدود مع الصين، ويُعد من أكبر الموانئ الجافة في العالم، وهو يربط مباشرة بين خطوط السكك الحديدية الصينية والكازاخية، ويشكل محطة استراتيجية ضمن مبادرة الحزام والطريق، تسمح بنقل البضائع برًّا من الصين إلى أوروبا دون المرور بروسيا. وميناء تبليسي الجاف في جورجيا، الذي يعد جزءًا من الممر الأوسط ويربط بحر قزوين بالبحر الأسود. وقد استحوذت شركة موانئ أبوظبي على 60٪ من مشروع تبليسي، في خطوة تعكس عمق التداخل الخليجي في المسارات اللوجستية الجديدة للمنطقة[2]. كما ساهمت إيران في تقديم مسارات بديلة عبر شبكة السكك التي تربطها بتركمانستان وأوزبكستان، وهو ما عزّز من مرونة الخيارات التجارية لدول آسيا الوسطى.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات بنيوية تواجه إعادة تشكيل شبكات التجارة في المنطقة. من أبرزها غياب المعايير التقنية الموحدة، خاصة في

(1) Xhoi Zajmi, "Kazakhstan's Transport Renaissance Paved Way for Global Trade Connectivity," Euractiv's Advocacy Lab, December 23, 2024, accessed June 2025, https://www.euractiv.com/section/economy-jobs/news/kazakhstans-transport-renaissance-paved-way-for-global-trade-connectivity/

(2) سكاي نيوز عربية، «موانئ أبوظبي تستحوذ على 60٪ من ميناء تبليسي الجاف في جورجيا»، 22 مارس/ أيار 2024، (تاريخ الدخول: 22 يونيو/ تموز 2025)، https://www.skynewsarabia.com/business/1701665

خطوط السكك الحديدية التي تختلف مقاييسها من بلد إلى آخر، مما يفرض على الشحنات التوقف عند الحدود لإعادة الشحن، ويؤخر العمليات التجارية[1]. كذلك، فإن هشاشة البنى الإدارية وضعف التنسيق الإقليمي يؤثران في الانسيابية المطلوبة في شبكات التوريد. ومع ذلك، فإن التوجه العام يُظهر إرادة سياسية متنامية لتجاوز هذه العقبات من خلال التمويل الدولي، والتعاون مع مؤسسات مثل البنك الآسيوي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومبادرات إقليمية مثل "منظمة الدول التركية" التي أصبحت تشكّل منصة تنسيق فعّالة لمشاريع الربط الإقليمي.

لقد أسهمت المبادرات الإقليمية والدولية السابقة الذكر -خاصة التي تمت خلال العقدين الأخيرين- في إعادة تشكيل البيئة التجارية في آسيا الوسطى، ووفّرت لدول المنطقة فرصة لتقليص ارتباطها بالسوق الروسية التي احتكرت لسنوات طويلة مسارات التصدير والاستيراد. وقد برزت مبادرة الحزام والطريق الصينية بوصفها العامل الأكثر تأثيرًا في هذا التحول، بفضل ضخامة الاستثمارات التي وجهتها بكين لتطوير البنية التحتية، والأهم من ذلك امتلاك الصين رؤية استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى دمج آسيا الوسطى ضمن مشروع جيواقتصادي واسع يمتد عبر القارات. ومنذ عام 2013، عندما أعلن الرئيس شي جين بينغ إطلاق المبادرة من العاصمة الكازاخية "نور سلطان"[*]، بدأت دول آسيا الوسطى تدرك أن موقعها الجغرافي قادر على التحوّل إلى ميزة تنافسية، شرط توظيفه بفعالية ضمن شبكات النقل الإقليمية. وعلى هذا الأساس، تحركت حكومات كازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان نحو توقيع اتفاقيات ثنائية مع بكين لتطوير البنى التحتية، بما في ذلك شبكات السكك الحديدية، والمناطق اللوجستية، والموانئ الجافة، والمجمعات

(1) International Transport Forum (ITF). ITF Transport Outlook 2021. OECD Publishing, 2021. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1787/16826a30-en.

(*) عاصمة كازخستان هي "أستانا"، لكنها خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2022 سيمت "نور سلطان"، تكريمًا للرئيس الأسبق نور سلطان نزار بايف الذي تولى السلطة منذ الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي عام 1991 حتى استقالته عام 2019 (المحرر).

الصناعية المرتبطة بالممر الأوسط الذي يربط الصين بأوروبا عبر مسار يتجاوز الأراضي الروسية، الأمر الذي عزّز قدرة هذه الدول على تنويع خياراتها التجارية والانفتاح على فضاءات اقتصادية أوسع.

هذا الانخراط الصيني تضمّن- في الجانب المالي واللوجستي -تقديم تسهيلات جمركية، وقروضًا ميسرة، وتبادل خبرات مؤسسية، مما عزّز من قدرة هذه الدول على إعادة توجيه صادراتها ووارداتها نحو وجهات جديدة. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وآسيا الوسطى مستويات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، مع تجاوز إجمالي المبادلات 89 مليار دولار في عام 2023[1]، وهو رقم يعكس التحول الاستراتيجي في ميزان العلاقات التجارية. كما أصبحت الصين المصدر الرئيسي للبضائع المصنعة، والشريك الأول في تمويل مشاريع البنية التحتية، خاصة خطوط السكك الحديدية العابرة، مما قلص تدريجيًّا اعتماد دول المنطقة على شبكات النقل الروسية التي كانت تتحكم تاريخيًّا في حركة التجارة.

في موازاة التوسع الصيني، شهد الاتحاد الأوروبي صحوة استراتيجية اتجاه آسيا الوسطى، عبّر عنها من خلال مبادرة "البوابة العالمية"، التي تهدف إلى إيجاد مسارات تنموية بديلة للمبادرة الصينية، مع التركيز على البنية التحتية المستدامة والشفافية في التمويل والحوكمة. وقد وقّعت المفوضية الأوروبية اتفاقيات تمويل مع كازاخستان وأوزبكستان لتطوير مشاريع الربط الإقليمي، من بينها ممرات سكك حديدية جديدة، وتحسين البنية التحتية للموانئ الجافة، وتنفيذ مشاريع طاقة نظيفة تستجيب لمتطلبات الاتحاد في خفض الانبعاثات. ويمثل التحرك الأوروبي محاولة لملء الفراغ الاستثماري الذي تركه تراجع النفوذ الروسي، وتقديم بدائل استراتيجية لدول آسيا الوسطى تتيح لها تنويع شركائها دون الارتهان لطرف واحد.

وفي الوقت ذاته، أدّت تركيا دورًا متناميًا في تقديم نفسها كجسر اقتصادي وثقافي بين آسيا الوسطى وأوروبا، مستفيدة من عضويتها في منظمة الدول التركية

(1) Emil Avdaliani, "China Uses Crises to Build Central Asia Influence," Center for European Policy Analysis (CEPA), February 20, 2024, accessed June 2025, https://cepa.org/article/china-uses-crises-to-build-central-asia-influence/

التي أصبحت إطارًا مؤسسيًّا لتنسيق السياسات التجارية والجمركية بين الدول الناطقة بالتركية. وقد تعزز هذا الدور من خلال الاستثمار في ممر زنجور (Zangezur Corridor) الذي يربط بحر قزوين بتركيا عبر أذربيجان، ويتيح بديلًا مباشرًا للممرات التي تمر عبر روسيا أو إيران. كما كثّفت تركيا من استثماراتها في البنى التحتية والمجمعات الصناعية في أوزبكستان وكازاخستان، وارتفعت المبادلات التجارية معها إلى أكثر من 12 مليار دولار، مما جعلها فاعلًا لوجستيًّا رئيسيًّا في شبكة الربط بين آسيا وأوروبا.[1]

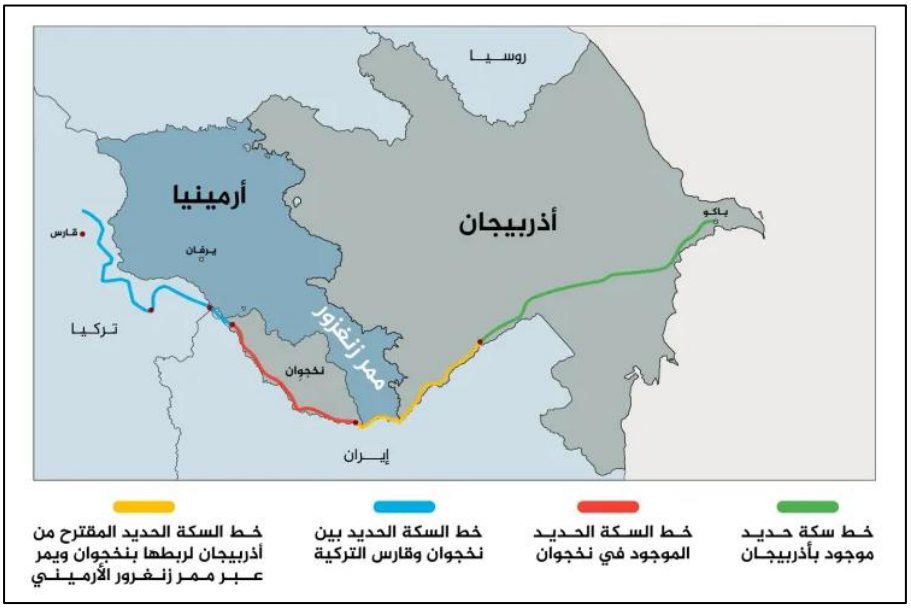


**"خريطة خطوط السكك الحديدية الحالية والمقترحة لربط أذربيجان بإقليم نخجوان عبر ممر زنغزور (جنوب القوقاز)"[2]**

(1) Middle East Briefing, "Türkiye's 2022 Central Asian Trade Reaches Over US$12 Billion," January 12, 2023, accessed June 2025, https://www.middleeastbriefing.com/news/turkiyes-2022-central-asian-trade-reaches-over-us12-billion/

(2) https://www.aljazeera.net/politics/2025/6/11/ماذا-يعني-اعتراف-إيران-بإفشال-مشروع (Accessed on 12 Jan.2026)

من جهة أخرى، ساهمت المؤسسات المالية الدولية في توسيع هامش استقلال القرار التجاري لدول آسيا الوسطى، وذلك عبر دعم مشاريع الربط الإقليمي بتمويلات ميسرة وشروط مرنة تركز على بناء القدرات وتعزيز التكامل بين الجوار. وقد نشط البنك الآسيوي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تمويل مشاريع السكك الحديدية والطرق العابرة للحدود، إلى جانب تقديم دعم فني لتحسين الإدارة الجمركية وتسهيل التجارة العابرة. وترافقت هذه الجهود مع دعم برامج الإصلاح المؤسسي وبناء الشفافية في إدارة المشاريع، مما شجّع دول المنطقة على البحث عن شركاء متعددين.

وإلى جانب الصين وتركيا والاتحاد الأوروبي، برزت دول الخليج العربية ممولًا وشريكًا جديدًا في مشاريع الربط اللوجستي بآسيا الوسطى، حيث أبرمت الإمارات والسعودية وقطر اتفاقيات استثمارية طويلة الأمد مع كازاخستان وأوزبكستان لتطوير الموانئ الجافة والمراكز اللوجستية والمناطق الحرة. ويأتي هذا التوجه الخليجي ضمن استراتيجية أوسع لتنويع الشراكات الاقتصادية في قلب آسيا، وتحويل موانئها ومناطقها الصناعية إلى منصات للتوزيع والتجارة العابرة بين آسيا وأوروبا.

تضافرت هذه المبادرات المختلفة لتشكل نسيجًا جديدًا من العلاقات الاقتصادية الإقليمية، يقوم على التوازن والبراغماتية والانفتاح، ويمنح دول آسيا الوسطى فرصة تاريخية للانفكاك التدريجي من دائرة التبعية التي فرضتها موسكو لعقود طويلة. إذ لم يعد الطريق إلى أوروبا يمر بالضرورة عبر روسيا، ولم تعد الأنابيب الروسية هي الخيار الوحيد لتصدير الغاز، كما لم تعد السكك الحديدية السوفيتية القديمة تتحكم في حركة البضائع. إن ما يجري في آسيا الوسطى هو إعادة رسم لجغرافيا التجارة، وإعادة تعريف لوظيفة الدولة الوطنية ضمن شبكة علاقات دولية أوسع وأكثر تنوعًا، حيث تُصبح خيارات الاستقلال التجاري والسياسي أكثر واقعية وقابلية للتحقق في ظل التعددية الجيواقتصادية الناشئة.

ورغم محاولات دول آسيا الوسطى التحوّل نحو أسواق بديلة عن السوق الروسية فثمة تحديات بنيوية من شأن عدم التعامل معها أن تعطّل وتيرته وتحدد

نطاقه. فبرغم توسّع الشراكات مع الصين وتركيا والاتحاد الأوروبي، والاستفادة من مبادرات دولية كالحزام والطريق والبوابة العالمية، واجهت دول المنطقة واقعًا معقّدًا يتمثل في تباين عميق بين هياكلها الاقتصادية، وضعف آليات التنسيق المؤسسي فيما بينها، وتداخل نفوذ كلٍّ من روسيا والصين بدرجات متفاوتة، مما جعل عملية إعادة توجيه التجارة بحاجة إلى إصلاحات داخلية أكثر عمقًا.

وتتضح هذه الإشكالية من خلال التفاوت الكبير بين الدول الخمس: فكازاخستان تمتلك اقتصادًا أكثر انفتاحًا وتنوعًا، وتستفيد من قاعدة صناعية وموارد واسعة؛ بينما تعتمد طاجيكستان وقرغيزستان بدرجة كبيرة على تحويلات العمالة المهاجرة والمعونات الخارجية، في سياق اقتصادي أكثر هشاشة، أمّا تركمانستان، فتعتمد نموذجًا مغلقًا يرتكز على تصدير الغاز من دون انخراط واسع في شبكات التبادل الإقليمي والدولي. ويُظهر هذا التباين البنيوي أن نجاح دول آسيا الوسطى في تنويع روابطها التجارية يتطلب إعادة هندسة عميقة لنماذجها الاقتصادية، وتعزيز آليات التنسيق فيما بينها، بما يمكّنها من تحويل موقعها الجغرافي إلى رصيد استراتيجي قادر على المنافسة في فضاءات اقتصادية متعددة.

هذا التفاوت الاقتصادي أضعف القدرة الجماعية لهذه الدول على التفاوض بصوت موحد، أو صياغة استراتيجية إقليمية متكاملة تواكب التحولات الجيواقتصادية العالمية. كما أن الفوارق في البنى التحتية والتشريعات الجمركية والقدرات المؤسسية تجعل من الربط الإقليمي تحديًا يتجاوز مجرد إنشاء طرق وسكك حديدية. فمشاريع الربط التي تمولها الصين أو الاتحاد الأوروبي، وإن بدت واعدة على الورق، غالبًا ما تصطدم في الميدان بغياب التنسيق الفني بين دول العبور، أو بتعارض المصالح بين نخبها السياسية. وبالتالي فإن محاولات التحرر من السوق الروسية، رغم ما تحمله من فرص، قد تتحول إلى عملية غير متكافئة تعمّق التباينات القائمة بدل أن تعالجها، ما لم تترافق مع رؤية جماعية تعيد صياغة مفهوم التعاون الإقليمي على أسس جديدة.

ويزداد هذا المشهد تعقيدًا مع وجود تداخل جيواقتصادي واضح بين روسيا والصين في المنطقة. فبينما تمارس بكين نفوذًا متزايدًا من خلال المشاريع

التحتية والتمويل، تواصل موسكو الاعتماد على أدواتها التاريخية، من اللغة والعمالة والنخب السياسية، للحفاظ على حضورها في مفاصل الاقتصاد والبنية الأمنية. هذا التداخل لم يتحول إلى تنافس مباشر معلن، بل إلى نوع من التعايش المصلحي، حيث تسمح الصين لروسيا بالاحتفاظ بدورها الرمزي والسياسي، مقابل أن تُمنح حرية أوسع في قيادة المبادرات الاقتصادية والتجارية. لكن هذه المعادلة الدقيقة تخلق التباسًا في خيارات دول آسيا الوسطى التي تجد نفسها مضطرة إلى التوفيق بين قوتين نافذتين داخل مجالها الحيوي، دون أن تملك الأدوات الكاملة لضبط إيقاع العلاقة أو ترسيم حدود الاستقلال الفعلي.[1]

وتتجلى هذه الإشكالية في تعثر بعض مشاريع الربط العابرة، مثل مشروع خط السكك الحديدية الصين-قرغيزستان-أوزبكستان، الذي تأخر تنفيذه عدة سنوات بسبب تردد قرغيزستان بين حسابات الربح الاقتصادي وحساسياتها التاريخية اتجاه السيطرة الصينية أو النفوذ الروسي[2]، كما تُظهر بعض المبادرات الصينية الكبرى، كالموانئ الجافة أو المناطق اللوجستية، تفاوتًا في الجاذبية والأداء من دولة إلى أخرى، مما يعكس غياب رؤية تنموية مشتركة. في الوقت ذاته، لا تزال المنظمات الإقليمية التي نشأت عقب الاستقلال، مثل منظمة التعاون الاقتصادي أو منظمة شنغهاي، عاجزة عن إنتاج تنسيق فعلي فعال، إما بسبب تغليب الطابع الأمني على الاقتصادي، أو بسبب تضارب المصالح بين الأعضاء.

هذا المشهد يعكس في جوهره أن الانفكاك عن السوق الروسية، على الرغم من ضرورته الاستراتيجية، لا يمكن أن يتحقق بفعالية من دون معالجة البنية الإقليمية الهشة نفسها، ومن دون بناء شبكات ثقة مؤسسية جديدة، قادرة على

(1) Trenin, Dmitri. A Five-Year Outlook for Russian Foreign Policy: Demands, Drivers, and Influences. Carnegie Moscow Center, 2020. Accessed June 2025. https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Trenin_Russian_FP_TF_clean.pdf.

(2) Eurasianet. "China, Kyrgyzstan, Uzbekistan Sign Landmark Railroad Deal." Eurasianet, September 15, 2022. Accessed June 2025. https://eurasianet.org/china-kyrgyzstan-uzbekistan-sign-landmark-railroad-deal.

تجاوز منطق التحالفات الظرفية أو التموضع بين القوى الكبرى[1]. إن التحول التجاري في آسيا الوسطى ليس رهنًا بالبنية التحتية أو حجم الشركاء الدوليين فقط، بل هو مرآة لبنية إقليمية غير مكتملة، لا تزال حبيسة منطق التبعية، وإن اختلفت الجهات والآليات. وما دامت أدوات التنسيق الاقتصادي والمؤسسي بين دول المنطقة قاصرة، فإن كل شراكة خارجية، مهما بلغت، ستظل عرضة للانكشاف، لأن القاعدة المحلية التي ينبغي أن تتكئ عليها، لم تُبنَ بعد على أسس متينة.

## إعادة رسم مسارات الطاقة وبناء ممرات بديلة

ورثت دول آسيا الوسطى عند استقلالها بنية طاقة أُنشئت ضمن منظومة الاتحاد السوفيتي وكانت موجهة شمالًا نحو روسيا، إذ سيطرت المؤسسات المركزية في موسكو على تشغيل شبكات الغاز الطبيعي ومرافقه التقنية كافة، ولم تتوفر لتلك الجمهوريات القدرة الفعلية على تحديد وجهات صادراتها أو التحكم في مصيرها. ومع التحول السياسي مطلع التسعينيات، بقيت هذه الدول معتمدة لفترة طويلة على مسارات التصدير عبر روسيا، وجرت بعض عمليات التصدير ضمن ترتيبات محدودة الشفافية، الأمر الذي أتاح لموسكو الحفاظ على موقع متقدم في التحكم في تجارة الغاز الإقليمي.[2]

شكلت تركمانستان النموذج الأبرز لهذه التبعية، حيث اعتمدت حتى عام 2009، على شبكة الأنابيب الروسية والبنية التحتية السوفيتية لتسويق معظم إنتاجها من الغاز الطبيعي، الذي كان يبلغ في بعض السنوات أكثر من 40 مليار متر مكعب. وقد كانت "غازبروم" الروسية تشتري الغاز بأسعار منخفضة وتبيعه إلى المستهلكين الأوروبيين بأسعار السوق، بينما كانت تركمانستان تتقاضى مقابلًا ثابتًا

(1) Kassenova, Nargis. "Strategic Autonomy for Central Asia: Drawing Inspiration and Support from the European Union." Davis Center for Russian and Eurasian Studies, June 28, 2023. Accessed June 2025. https://daviscenter.fas.harvard.edu/insights/strategic-autonomy-central-asia-drawing-inspiration-and-support-european-union.

(2) International Crisis Group, Central Asia: Decay and Decline, Asia Report No. 201 (Brussels: International Crisis Group, 2011), 11-13.

لا يعكس القيمة الحقيقية للموارد[1]. هذا النمط من العلاقة جعل من الغاز التركماني سلعة تُوظف في السوق الدولية عبر وساطة روسية حصرية، لا تملك عشق آباد أي قدرة على ضبط شروطها. ورغم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع أطراف أخرى، بما في ذلك شركات غربية وآسيوية، فإن غياب منافذ تصدير بديلة كان يُبقي هذه الاتفاقيات في حيز النيات، دون قدرة فعلية على التنفيذ.

وفي كازاخستان، اتخذ المشهد مسارًا مختلفًا في تفاصيله، لكنه حافظ على البنية الاستراتيجية ذاتها. فبالرغم من امتلاك البلاد احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي تُقدَّر بأكثر من تريليون متر مكعب، بقيت البنية التحتية للإنتاج والتصدير مرتبطة بالمنظومة الروسية عبر شبكة أنابيب «ترانسنيفت» وخطوط النقل المؤدية إلى ميناء نوفوروسيسك. كما ارتبطت مشاريع الغاز الكازاخي، ولا سيما في حقل كاراتشاغانك، باتفاقيات إنتاج مشترك تضم شركات روسية، الأمر الذي منح موسكو مساحة مؤثرة في صياغة القرار الاقتصادي، حتى مع وجود شركاء غربيين ضمن هذه المشاريع. وقد وظّفت روسيا هذا الواقع لتعزيز نفوذها، سواء عبر الحصول على الغاز بأسعار تفضيلية، أو من خلال استخدام شبكة التصدير أداةً لفرض «هيمنة فنية» تُتيح لها التأثير في خيارات أستانا المتعلقة بوجهات الإمداد وتوقيتاته، بما يرسّخ موقعها المحوري في معادلة الطاقة داخل آسيا الوسطى.[2]

أما أوزبكستان، فبسبب احتياطياتها المحدودة نسبيًّا من الغاز مقارنة بجارتيها، لم تطمح لفترة طويلة إلى أدوار تصديرية عالمية، بل ركزت على تلبية احتياجاتها الداخلية وبعض الصادرات إلى كازاخستان وأفغانستان، ومع ذلك، فقد ظلت لفترة جزءًا من منظومة الإمداد الروسي، سواء عبر البيع المباشر أو من خلال ترتيبات إعادة التصدير غير المعلنة. وكانت موسكو تنظر إلى الغاز الأوزبكي باعتباره مكملًا للغاز الروسي في أسواق آسيا، كما أن النخبة الحاكمة في طشقند، خاصة في

(1) Marlène Laruelle and Sébastien Peyrouse, Globalizing Central Asia (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2013), 132-137.

(2) Russian International Affairs Council. "Russia's Energy Relations with Central Asia: Challenges and Prospects." RIAC, 2018. Accessed June 2025. https://russiancouncil.ru/publication/russias-energy-relations-with-central-asia-challenges-and-prospects.

عهد الرئيس إسلام كريموف)1991 – 2016) فضّلت الحفاظ على الشراكة مع روسيا في قطاع الطاقة تجنبًا للاصطدام السياسي أو التبعية الاقتصادية للصين.[1]

ترافقت هذه التبعية، التي فرضتها مركزية الشبكة الروسية، مع قبول ضمني من جانب النخب الحاكمة في دول آسيا الوسطى، التي ورثت الهياكل الإدارية السوفيتية ورأت في استمرار الارتباط بموسكو مسارًا آمنًا يحدّ من الاضطرابات ويحول دون الانخراط في تنافس مباشر بين القوى الكبرى. واعتمدت روسيا، في هذا السياق، سياسة واضحة تقوم على توظيف الغاز أداةً جيوسياسية، حيث لوّحت في عدة مناسبات بإمكانية تقليص الكميات العابرة أو إيقاف الإمدادات كلما اتجهت الدول المنتجة إلى تنويع خطوط التصدير خارج إطار التنسيق معها. وبرز هذا النهج بوضوح خلال أزمة عام 2009، حين أدى انفجار خط الغاز الرابط بين روسيا وتركمانستان –بسبب خلاف مفاجئ حول الأسعار والكميات– إلى توقف مؤقت للإمدادات وتكبّد عشق آباد خسائر كبيرة، الأمر الذي سرّع انتقالها إلى خيارات تصدير بديلة وأعاد ترتيب أولوياتها في مجال الطاقة.[2]

أدّى الارتباط الوثيق بروسيا إلى نشوء معادلة غير متوازنة في دول آسيا الوسطى، إذ امتلكت هذه الدول الموارد الطاقية، لكنها كانت تفتقر إلى أدوات تصريفها بحرية وإلى القدرة على التفاوض المستقل بشأنها. وأصبح الغاز عنصرًا يقع عند تقاطع المصالح الإقليمية، ومكوّنًا أساسيًّا في التنافس على النفوذ بين موسكو والعواصم الحديثة الاستقلال. وأسهم هذا الوضع في تأخر انخراط دول آسيا الوسطى في السوق العالمية للغاز مقارنة بنظرائها في الخليج وشمال إفريقيا، على الرغم من امتلاكهم لموارد مماثلة أو أقل.

وقد بدأ هذا الواقع في التحول مع تغير البيئة الجيوسياسية خلال منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، مع توسع حضور شركاء جدد مثل الصين وتركيا،

(1) Alexander Cooley, Great Games, Local Rules (Oxford: Oxford University Press, 2012), 88-92..

(2) Umarov, Temur. "China Looms Large in Central Asia." Carnegie Endowment for International Peace, March 30, 2020. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/posts/2020/03/china-looms-large-in-central-asia?lang=en

وتصاعد التوتر بين روسيا والغرب، الأمر الذي دفع دول المنطقة إلى إعادة النظر في موقعها داخل منظومة الطاقة، والتوجه نحو دراسة خيارات بديلة ستتناولها الأقسام اللاحقة من هذا الكتاب. وتتيح قراءة تلك المرحلة فهمًا أعمق لمنطق الاعتماد الأحادي على روسيا، وكيف تحوّل الغاز الطبيعي إلى أداة تنافس استراتيجي إلى جانب كونه موردًا اقتصاديًّا محوريًّا.

من هنا، بدأت دول آسيا الوسطى تدرك تدريجيًّا أن الحفاظ على القدرة السيادية في إدارة مواردها الطاقية يتطلب منها أكثر من مجرد تنويع العملاء، بل يستلزم أيضًا بناء شبكات تصدير بديلة ومرنة تُمكّنها من تقليص التبعية للممرات الروسية. ومنذ العقد الثاني من الألفية، أخذت هذه الدول، وفي مقدمتها تركمانستان وكازاخستان، تسلك مسارًا استراتيجيًّا قائمًا على عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تؤسس للخروج من الهيمنة الروسية في سوق الغاز. وبرزت الصين أولًا بوصفها الشريك الأكثر جاهزية للمساهمة في هذا التحول، حيث وقّعت تركمانستان معها سلسلة من الاتفاقيات الطويلة الأجل منذ عام 2006، انتهت ببناء خط أنابيب الغاز تركمانستان–الصين، الذي دخل الخدمة في 2009، ووفر للدولة التركمانية بديلًا فعليًّا عن المسارات الشمالية التقليدية، مع إمكانيات التوسيع بسبب تنامي الطلب الصيني[1].

لاحقًا، انضمت كازاخستان وأوزبكستان إلى الشبكة ذاتها، فأصبحت الدول الثلاث تزوّد الصين بالغاز عبر مسار موحد يمتد من آسيا الوسطى إلى منطقة شينجيانغ الصينية. ولم يكن لهذا المشروع أن يتحقق لولا توافر غطاء سياسي واقتصادي متعدد المستويات، فقد وفر التعاون داخل منظمة شنغهاي للتعاون مظلة تنسيقية، بينما ساهمت مبادرة الحزام والطريق في تمويل البنية التحتية الداعمة، من محطات الضغط إلى خطوط النقل البرية ومراكز التخزين العابرة[2]. وعلى الضفة الأخرى، لم تُرد هذه

(1) Downs, Erica S. Inside China, Inc.: China Development Bank's Cross-Border Energy Deals. John L. Thornton China Center Monograph Series, Brookings Institution, March 2011. Accessed June 2025. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/0321_china_energy_downs.pdf

(2) Marlène Laruelle and Sébastien Peyrouse, Globalizing Central Asia: Geopolitics and the Challenges of Economic Development (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2013), 141-148.

الدول الوقوع في فخ التبعية الجديدة للصين، فسعت في الوقت ذاته إلى تنشيط علاقاتها الطاقية مع أطراف إقليمية أخرى. وقد برزت تركيا أحد البدائل الواعدة، لا سيما بعد توقيع مذكرات تفاهم حول التعاون في مشاريع تصدير الغاز عبر بحر قزوين، في إطار ما يعرف بخط الأنابيب العابر لبحر قزوين (Trans-Caspian Pipeline)، الذي يُتوقع أن يربط بين تركمانستان وأذربيجان، ثم يتجه إلى أوروبا عبر الأراضي التركية.

وقد مثل هذا المشروع، الذي ظل لسنوات موضع تردد وجدل، أحد أبرز الرهانات الجيوسياسية في مرحلة ما بعد 2022، إذ إن الحرب الروسية على أوكرانيا غيّرت جذريًّا طبيعة التوازنات المتعلقة بأمن الطاقة الإقليمي والعالمي. كما شكّلت الحرب نقطة انعطاف استراتيجية بالنسبة لدول آسيا الوسطى، دفعتها إلى تسريع جهودها في فك الارتباط بالمسارات التي تسيطر عليها روسيا، خشية أن تجد نفسها رهينة لتقلبات سياسية لا تملك فيها وزنًا حقيقيًّا. فالعقوبات الغربية التي فُرضت على موسكو عقب الغزو شملت بالإضافة الى المجال المالي والعسكري، شركات الطاقة وشبكات الأنابيب والخدمات اللوجستية المرتبطة بروسيا، وهو ما جعل الاعتماد على الأراضي الروسية لتصدير الغاز مخاطرةً بنيوية[1].

وفي هذا الإطار، بدأت بروكسل تتعامل مع آسيا الوسطى بوصفها شريكًا جيوسياسيًّا قادرًا على الإسهام في إعادة تشكيل منظومة إمدادات الغاز نحو أوروبا، إضافة إلى كونها مصدرًا مهمًّا للطاقة. ومنذ منتصف عام 2022، شرعت المفوضية الأوروبية في توقيع مذكرات تفاهم مع كازاخستان، وعقد لقاءات رفيعة المستوى مع مسؤولين من تركمانستان وأوزبكستان، بهدف تسريع بناء مسارات تصدير جديدة تواكب تراجع الإمدادات الروسية وارتفاع أسعار الغاز إلى مستويات غير مسبوقة.

وفي السياق ذاته، فعّلت أوروبا العمل ضمن مبادرة البوابة العالمية ( Global Gateway)، التي رصدت مليارات الدولارات لتمويل مشاريع البنية التحتية في آسيا الوسطى، بما في ذلك تطوير الممر الأوسط الواصل بين الصين وأوروبا عبر

(1) Alexander Cooley, Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia (Oxford: Oxford University Press, 2012), 107-113..

كازاخستان وبحر قزوين والقوقاز وتركيا، الأمر الذي يعزز مكانة المنطقة لتكون صلة وصل استراتيجية في معادلات الطاقة والنقل العابرة للقارات[1].

ومع تضاعف الضغوط على روسيا، ازداد هامش المناورة لدى دول آسيا الوسطى، التي بدأت لأول مرة منذ الاستقلال تفرض شروطها في بعض الترتيبات التصديرية، وترفض العروض غير المتكافئة التي لا تضمن لها عوائد اقتصادية وسيادية كافية. في هذا المناخ الجديد، أعادت تركمانستان تفعيل مفاوضاتها مع تركيا وأذربيجان حول عبور الغاز عبر بحر قزوين، وشاركت كازاخستان بفعالية أكبر في اللقاءات الأوروبية الآسيوية المتعلقة بالطاقة، بينما أبدت أوزبكستان انفتاحًا أكبر على التعاون مع دول الخليج في مشاريع الغاز المسال والبنية التحتية اللوجستية. ومن اللافت أن هذا التوجه أفرز اقتناعًا راسخًا لدى هذه الدول بأن التعددية في قنوات العبور لا تقل أهمية عن التعددية في الشركاء التجاريين.

وبذلك، أفرزت الحرب الروسية الأوكرانية لحظة تسريع جيوسياسي لإعادة تموضع آسيا الوسطى داخل النظام الطاقي العالمي. فقد لمست هذه الدول عمليًّا كيف يمكن لمجرد مرور أنبوب على أراضٍ خاضعة لعقوبات أن يعطّل اقتصادها، وكيف أن الاستقرار الظاهري في علاقاتها مع موسكو لا يكفي لضمان استدامة صادراتها. ومن هنا تحوّلت استراتيجية الغاز من مسألة تجارية إلى أداة دفاعية واستباقية في السياسة الخارجية، تُستخدم لضمان السيادة، ولبناء تحالفات اقتصادية متنوعة، تُجنب المنطقة الاضطرار للانحياز الإجباري في مواجهة الاستقطاب المتصاعد بين القوى الكبرى.

(1) European External Action Service. "The EU and Central Asia: A Growing Partnership with Potential and Ambition." EEAS, February 18, 2025. Accessed June 2025. https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-and-central-asia-growing-partnership-potential-and-ambition_en

الفصل الثالث

# البلقان:
# حرب باردة مصغّرة تتجدد

## المبحث الأول

# اصطفاف دول البلقان الغربية مع الغرب

في أعقاب تفكك الاتحاد اليوغوسلافي، وجدت دول البلقان نفسها أمام خيار وجودي يتعلق بإعادة تشكيل هويتها الجيوسياسية وموقعها ضمن النظام الدولي الجديد. وقد انقسمت النخب الحاكمة آنذاك بين توجهات وطنية محافظة تطمح إلى إعادة بناء الدولة على أسس إثنية أو دينية، وأخرى ترى في الانتماء إلى المؤسسات الغربية وسيلة لتجاوز ماضي الحرب والعنف، وطريقًا لبناء شرعية داخلية قائمة على الانخراط في المنظومة الليبرالية الأوروبية.

منذ التسعينيات، تبنت دول مثل سلوفينيا وكرواتيا وألبانيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومقدونيا الشمالية، خطابًا يربط بين الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من جهة، وبين ضمان الاستقرار والتنمية والخروج من منطق الحرب الأهلية من جهة أخرى[1]. وقد نظرت هذه الدول إلى الانضمام إلى الناتو بوصفه الضمان الأمني الأهم لحماية سيادتها واستقلال قرارها الوطني في مواجهة أي تهديد خارجي، سواء كان ذلك من روسيا أو من احتمالات اندلاع نزاعات داخلية.

ورغم أن الطريق إلى العضوية كان مليئًا بتحديات الإصلاحات السياسية والمؤسساتية، فإن هذا المسار عبّر عن تحوّل ثقافي عميق داخل النخب السياسية في هذه الدول، التي ربطت استقرارها الداخلي بالالتحاق بالغرب. وقد شكلت مبادرات الناتو، خصوصًا ما عرف بـ "خطة عمل العضوية "(MAP)، إطارًا لتأهيل هذه الدول تدريجيًّا للانضمام الكامل الى الحلف. وبالفعل، أحرزت كرواتيا

(1) James McBride, "Russia's Influence in the Balkans" (New York: Council on Foreign Relations, November 21, 2023), accessed June 2025, https://www.cfr.org/backgrounder/russias-influence-balkans.

وألبانيا عضويتهما في عام 2009، ثم تبعتهما الجبل الأسود في 2017، ومقدونيا الشمالية في 2020، بينما بقيت البوسنة والهرسك في وضع الشراكة مع الناتو في انتظار استكمال الشروط الفنية والسياسية[1]. لقد شكّل التوسع الأطلسي في الفضاء البلقاني خطوة تتجاوز البعد الجغرافي، ليغدو عملية لإعادة تشكيل المجال الأمني الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومسعى لترسيخ حضور غربي داخل منطقة لطالما تموضعت في قلب التنافس بين القوى الكبرى.

رغم ذلك، فإن التوجه نحو الانتماء الأطلسي لم يكن موحدًا في منطقة البلقان، فقد رفضت صربيا السير في هذا الطريق، متمسكة بما تسميه "الحياد العسكري"، ومحتفظة بعلاقات وثيقة مع موسكو، حيث تأسست البلاد على أرضية الأرثوذكسية السلافية، والتحالف التاريخي، والموقف الروسي الداعم لها في قضية كوسوفو(*)، بل إن بلغراد تعمدت تعزيز شراكاتها الدفاعية مع روسيا عبر اتفاقيات تدريب عسكري وتعاون تقني، وواصلت استقبال الدعم الروسي في المحافل الدولية، خصوصًا في مجلس الأمن، حيث استخدمت موسكو حق النقض لدعم الموقف الصربي ضد استقلال كوسوفو[2]. ويمثل هذا الموقف الاستثنائي لصربيا عن باقي دول الجوار أحد مفاتيح الفهم الأساسية للتباين في ردود دول البلقان على الحرب في أوكرانيا.

إذ تؤدي قضية كوسوفو دورًا محوريًّا في هذا السياق، حيث تمثل لحظة مفصلية في إدراك دول البلقان لهوية حلفائها وخصومها. وقد اعتبرت صربيا إعلان

---

(1) NATO, Membership Action Plan (MAP) and NATO Enlargement (Brussels: North Atlantic Treaty Organization), accessed June 2025, https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_37356.htm

(*) ترفض صربيا الاعتراف باستقلال إقليم كوسوفو وتؤكد أنه جزء لا يتجزأ من الدولة الصربية، استنادًا إلى اعتبارات تاريخية وسيادية ومرجعيات قانونية دولية، مع اعتمادها على دعم روسي دبلوماسي لترسيخ هذا الموقف (المحرر).

(2) Branislav Stanicek and Anna Caprile, Russia and the Western Balkans: Geopolitical Confrontation, Economic Influence and Political Interference (EPRS Briefing Paper PE 747.096, Brussels: European Parliamentary Research Service, April 2023), accessed June 2025, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/747096/EPRS_BRI(2023)747096_EN.pdf

الاستقلال من طرف واحد عام 2008، بدعم من واشنطن وعدد من العواصم الأوروبية، تهديدًا مباشرًا لوحدة أراضيها، بينما رأت فيه كوسوفو لحظة التحرر النهائي من سيطرة بلغراد، وقدّمت الناتو بوصفه حاميًا للمدنيين، وضامنًا للكيان السياسي الجديد[1]. وقد ولّد هذا التصادم رؤيتين متناقضتين داخل الإقليم: الأولى، تُقدّس الارتباط بالمؤسسات الغربية وتعتبرها شرطًا للوجود السياسي، والثانية، تنظر بعين الريبة إلى الغرب وتتمسك بروسيا بوصفها قوة موازنة. هذا التوتر ظل فاعلًا في تشكيل السياسات الإقليمية حتى بعد مرور أكثر من عقد على استقلال كوسوفو، وتجلى مجددًا في المواقف المتباينة من الغزو الروسي لأوكرانيا.

في هذا الإطار، سعت أوروبا منذ 2014 إلى احتواء التردد الجيوسياسي المتزايد في البلقان، وأطلقت ما يعرف بـ "عملية برلين"، وهي مبادرة ألمانية تهدف إلى تعزيز اندماج دول البلقان الغربية في البنى الأوروبية من خلال دعم مشاريع البنية التحتية، وتشجيع التعاون الاقتصادي والأمني الإقليمي، وتكثيف الحوار السياسي بين الحكومات والاتحاد الأوروبي[2]. وقد مثلت هذه العملية محاولة للرد على التمدد الروسي في الفضاء البلقاني، الذي ازداد مع تصاعد النزعة القومية في بعض دوله، وعودة الحديث عن التحالفات الأرثوذكسية، والتقارب مع الصين في مجالات التجارة والبنية التحتية. ورغم أن هذه المبادرة لم تحقق اختراقًا جذريًّا في مسار انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها ساعدت في تثبيت الحضور الأوروبي في البلقان، ومنعت انجراف بعض الدول نحو الانجذاب الصريح للنفوذ الروسي.

إن الخلفيات التاريخية لعلاقة دول البلقان مع الغرب والناتو لا يمكن فهمها بمعزل عن الصراعات الداخلية، والانقسامات العرقية، وإرث الحرب، وهي خلفيات لا تزال تشكل حتى اليوم البنية التحتية التي تتحكم في كيفية تموضع هذه

(1) Florian Bieber, The Serbia-Kosovo Agreements: An EU Success Story? (Flensburg: European Centre for Minority Issues, 2015), 72.

(2) European Commission, Communication on EU Enlargement Policy (COM(2021) 644 final) (Brussels: European Commission, 2021), accessed June 2025, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX%3A52021DC0644

الدول إزاء القضايا الدولية الكبرى، وفي مقدمتها الصراع الروسي الأوكراني. ذلك أن المواقف الراهنة قد تجاوزت المصالح الآنية، وتحولت إلى ارتدادات طويلة الأمد لمسارات تكوّنت في تسعينيات القرن الماضي، حين كانت الخيارات السياسية تقاس بمقاييس الأمن والبقاء، أكثر مما تقاس باعتبارات التجارة أو الحسابات البراغماتية الضيقة.

لقد أفضت الحرب الروسية الأوكرانية بعد فبراير/ شباط2022، إلى إعادة رسم مواقف الدول الأوروبية بشكل عام، إلا أن التباين كان أوضح وأشد تعقيدًا في منطقة البلقان، التي تعكس فسيفساء سياسية ودينية وعرقية ترتبط بتجاذبات جيوسياسية عميقة وموروثات تاريخية حافلة بالصراعات. وقد كان من أبرز العوامل المحددة لمواقف دول البلقان من هذه الحرب هو موقعها الجيوسياسي، وحساسيتها التاريخية اتجاه النفوذ الروسي من جهة، وتطلعاتها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. وبين دول انخرطت في منظومة الاتحاد بشكل كامل وأخرى ما زالت تسعى جادة لنيل العضوية، برزت مفارقات واضحة في المواقف الرسمية من الغزو الروسي لأوكرانيا، تتقاطع فيها الحسابات الاقتصادية والأمنية والرمزية، كما تتشابك مع موروثات الهوية والسرديات القومية.

في هذا السياق، شكّلت عضوية الاتحاد الأوروبي لدى بعض دول البلقان محدّدًا حاسمًا لبلورة موقف صارم ضد روسيا، التزامًا بسياسات التكتل الأوروبي من حيث العقوبات، والدعم السياسي والعسكري لأوكرانيا، وتنسيق المواقف داخل المؤسسات الأوروبية. وتُعدّ سلوفينيا وكرواتيا أبرز نماذج هذا الانخراط الكامل، إذ تبنتا مواقف أوروبية موحّدة، وصوتتا في المحافل الدولية لصالح القرارات التي تدين الغزو الروسي، وأعلنتا دعمهما لسيادة أوكرانيا على أراضيها، بما فيها شبه جزيرة القرم ودونباس[1]. ويعود هذا الالتزام إلى ما تمثله عضوية

(1) European Council & European External Action Service. "EU Response to Russia's War of Aggression against Ukraine." Brussels: Council of the European Union, February 5, 2025. Accessed June 2025.
https://www.consilium.europa.eu/en/policies/eu-response-russia-military-aggression-against-ukraine-archive/

الاتحاد من التزام قانوني وسياسي بمواقف السياسة الخارجية المشتركة، كما أنه يعكس طموح هذه الدول في تعزيز مكانتها داخل الاتحاد، باعتبارها جزءًا فاعلًا ومساهمًا في استقرار النظام الأوروبي، فضلًا عن شعورها بأن أي تفكك أو إخلال بمنظومة الأمن الأوروبي سيصل إليها بصورة مباشرة، خاصة في ضوء الذكريات المؤلمة لحروب التسعينيات التي عصفت بمنطقة يوغوسلافيا السابقة.[1]

في المقابل، تُظهر التجربة البلقانية أن التطلّع إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي يرتبط بمنظومة واسعة من العوامل الداخلية، ولا ينتج تلقائيًّا اصطفافًا حادًّا ضد روسيا. ويتحدد هذا المسار بدرجة تأثير العلاقات التاريخية والاقتصادية مع موسكو، وبموقع النخب السياسية داخل خريطة التنافس الإقليمي والدولي. وتبرز صربيا بوصفها نموذجًا معبّرًا عن هذا التعقيد؛ إذ تعتمد مقاربة تقوم على الحياد المعلن، وتتحفظ عن تأييد العقوبات الأوروبية على موسكو، رغم حصولها على صفة المرشح الرسمي لعضوية الاتحاد منذ عام 2012[2]. هذا التباين الصارخ بين المسار الأوروبي والموقف السياسي الفعلي يُفسَّر بعمق العلاقة التاريخية بين بلغراد وموسكو، التي تقوم على روابط ثقافية ودينية أرثوذكسية، ومصالح استراتيجية في مجال الطاقة، ودعم روسي تقليدي لموقف صربيا في قضية كوسوفو، وهو ما يمنح موسكو موقعًا اعتباريًّا لدى جزء واسع من الطبقة السياسية والجمهور الصربي.[3]

ويزداد المشهد السياسي في صربيا تعقيدًا بسبب الانقسام الداخلي بين تيارات قومية تميل إلى اعتبار روسيا الحليف الأقرب في مواجهة النفوذ الغربي، وتيارات إصلاحية تتجه نحو التكامل الأوروبي باعتباره المسار الاستراتيجي القادر على

(1) Richard Holbrooke, To End a War (New York: Random House, 1998), 184-205.

(2) European Commission. Serbia 2023 Progress Report. Brussels: European Commission, 2023. Accessed June 2025. https://enlargement.ec.europa.eu/system/files/2023-11/SWD_2023_695_Serbia.pdf

(3) Branislav Stanicek and Anna Caprile, Russia and the Western Balkans: Geopolitical Confrontation, Economic Influence and Political Interference (Briefing, European Parliamentary Research Service [EPRS], April 2023), accessed June 2025, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/747096/EPRS_BRI(2023)747096_EN.pdf

إخراج البلاد من عزلتها الجيوسياسية. ويعكس هذا الانقسام حالة صراع بين نموذجين حضاريين متباينين: أحدهما يستمد رمزيته من الإرث الأرثوذكسي والسلافي، والآخر يربط مستقبله بالمنظومة الليبرالية الغربية وبقيمها السياسية والاقتصادية[1]. ومن هنا، فإن موقف بلغراد من الحرب الروسية الأوكرانية لا يمكن فهمه ببساطة بوصفه خيارًا دبلوماسيًّا، بل هو تجلٍّ لصراع هويةٍ واستراتيجياتِ تموضعٍ متناقضة.

في السياق ذاته، تبرز البوسنة والهرسك مثالًا آخر على تأثير التطلعات الأوروبية في المواقف من الحرب، لكن بصورة أكثر تعقيدًا، بسبب بنيتها السياسية المتمزقة بين الكيانات الثلاثة: البوشناق، الكروات، والصرب. ففي حين عبّر ممثلو البوشناق والكروات عن تضامنهم مع أوكرانيا وتأييدهم للموقف الأوروبي، عارض ممثلو صرب البوسنة، وخصوصًا ميلوراد دوديك[2]، أي موقف يدين روسيا، معتبرين أن موسكو تمثل توازنًا في مواجهة ما يصفونه بالهيمنة الغربية[3]. هذا الانقسام الداخلي يعكس إلى حد بعيد الاستقطاب الإقليمي، ويؤكد أن التطلعات الأوروبية لا تكفي وحدها لضمان وحدة الموقف الوطني، خصوصًا في دول ذات هياكل طائفية ومؤسساتية هشة، مثل البوسنة. كما أنه يكشف عن مدى

(1) Florian Bieber, The Rise of Authoritarianism in the Western Balkans (Cham: Palgrave Macmillan, 2020), accessed June 2025, https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-030-22149-2

(2) ميلوراد دوديك (Milorad Dodik)هو السياسي الصربي البوسني الأبرز في جمهورية صربسكا، وقد شغل عدة مناصب رئيسية، منها رئيس جمهورية صربسكا وعضو في رئاسة البوسنة والهرسك عن الكيان الصربي. يشتهر بمواقفه القومية المتطرفة، ونزعته الانفصالية، ورفضه لشرعية مؤسسات الدولة المركزية في سراييفو، إضافة إلى علاقاته الوثيقة مع روسيا وفلاديمير بوتين. في سياق الحرب الروسية الأوكرانية، اتخذ دوديك موقفًا مؤيدًا لروسيا، رافضًا الانضمام إلى أي إدانة صريحة لموسكو، بل وشارك في تصريحات وصور مشتركة مع مسؤولين روس، مؤكدًا أن روسيا تمثل توازنًا في مواجهة ما يسميه «الهيمنة الغربية» داخل البوسنة.

(3) Clingendael Institute, Security and Stability Scenarios for the Western Balkans (The Hague: Clingendael, March 2025), https://www.clingendael.org/sites/default/files/2025-03/Clingendael_Security_and_Stability_Scenarios_for_the_Western_Balkans.pdf (accessed June 2025).

قدرة روسيا على التأثير غير المباشر عبر دعم الفاعلين القوميين المعارضين للغرب، بما يعرقل عمليات الإصلاح السياسي والمؤسسي، ويعيق تقدم البلاد نحو عضوية الاتحاد.

أما ألبانيا ومقدونيا الشمالية، فكلتاهما مرشحة للعضوية وأظهرتا التزامًا واضحًا بسياسات الاتحاد الأوروبي في الحرب، بما في ذلك العقوبات، والدعم السياسي لأوكرانيا، والمشاركة في قمم التضامن الأوروبي[1]. وتتعامل هذه الدول مع تبنّي المواقف الأوروبية باعتباره أداة اعتماد تعزّز فرصها في الحصول على العضوية، إلى جانب كونه وسيلة لإظهار انسجامها مع قيم الديمقراطية الليبرالية في مواجهة ما تعتبره تمددًا استبداديًّا روسيًّا. ويكشف هذا التوجه عن تحوّل واضح في الرؤية الاستراتيجية للنخب السياسية في ألبانيا ومقدونيا، حيث أصبحت روسيا تُصوَّر على أنها قوة تُضعف استقرار الإقليم، بينما أصبح توثيق العلاقة مع بروكسل خيارًا مصيريًّا يرتبط بتوازنات عالمية تتجه نحو مزيد من الاستقطاب.

إن الحرب الروسية الأوكرانية أعادت تفعيل الانقسام الجيوسياسي في البلقان بين تيارين رئيسيين: الأول غربي أوروبي يسعى إلى توطيد الاندماج في الفضاء الأوروبي عبر تطابق المواقف مع بروكسل، والثاني أقرب إلى المحور الأوراسي، ينظر بعين الشك إلى الغرب، ويحافظ على روابط تقليدية مع روسيا. هذا الانقسام ليس جديدًا، لكنه اكتسب طابعًا أكثر حدة بعد 2022، بسبب الاستقطاب الدولي الحاد، وعودة الحرب إلى قلب أوروبا، مما دفع دول البلقان إلى إعادة حساباتها الجيوسياسية.

ولا يمكن فهم هذا التباين من دون النظر في دور الاتحاد الأوروبي نفسه، الذي وجد في الحرب فرصة لإعادة تأكيد دوره باعتباره ضامنًا للاستقرار الأوروبي، ومُحفّزًا للإصلاحات في دول البلقان. فبروكسل، في سياق الرد على الغزو الروسي،

(1) EU Delegation to North Macedonia. "Screening of fundamentals cluster as part of negotiations process kicks off with North Macedonia." Press Release, September 16, 2022. Brussels: European External Action Service. https://www.eeas.europa.eu/delegations/north-macedonia/screening-fundamentals-cluster-part-negotiations-process-kicks-north-macedonia_en.

كثّفت من حضورها السياسي والاقتصادي في المنطقة، وأعادت إطلاق خطاب التكامل الأوروبي بوصفه جدار الصد في وجه التمدد الروسي[1]. كما فعّلت آليات تنسيق أمني واقتصادي مع دول البلقان الغربية، ورفعت من وتيرة الضغط السياسي على الدول المترددة مثل صربيا والبوسنة. غير أن هذا الزخم الأوروبي اصطدم بواقع محلي معقّد، حيث تتداخل الحسابات القومية والانقسامات الإثنية، وتُغذيها قوى داخلية وخارجية لا تزال ترى في موسكو شريكًا استراتيجيًّا، أو على الأقل عنصر توازن.

وفي موازاة هذه التحولات، عملت روسيا على استثمار حالة الانقسام داخل البلقان من خلال أدوات متعددة تشمل الإعلام، والدبلوماسية الشعبية، والدعم السياسي لجهات قومية فاعلة، خصوصًا في صربيا وجمهورية صربسكا (صرب البوسنة). كما قدّمت موسكو نفسها بوصفها حامية للسيادة الوطنية في مواجهة ما تعتبره توسعًا غربيًّا، مستندة إلى سرديات تاريخية تعود إلى مرحلة الحرب الباردة، وإلى روابط دينية وثقافية مشتركة، لتعزيز حضورها في منطقة تراها جزءًا من مجالها الحيوي وفضاءً استراتيجيًّا يرتبط بعمق بتاريخها الجيوسياسي.

تُبرز الحرب الروسية الأوكرانية أن عضوية الاتحاد الأوروبي تمثل إطارًا واسعًا من الالتزامات السياسية والاستراتيجية، يتجاوز الطابع القانوني البحت، ويعيد تشكيل توجهات السياسة الخارجية للدول المنخرطة فيه أو الساعية للالتحاق به. كما تُظهر أن الطموح الأوروبي يحتاج إلى إصلاحات داخلية عميقة كي ينعكس في سلوك الدول اتجاه القضايا الدولية الحساسة، ومنها الحرب في أوكرانيا. وتفسر هذه المعطيات سبب اقتراب ألبانيا ومقدونيا الشمالية من الموقف الأوروبي، مقابل توجه صربيا نحو خيارات مختلفة، رغم أن الدول الثلاث تتحرك ضمن المسار ذاته المتعلق بالتفاوض أو الترشيح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

(1) European Council. European Council Conclusions: Enlargement and the Western Balkans, June 23-24 2022. Brussels: European Council. https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/european-council/2022/06/23-24/

إن ما يميز الموقف البلقاني من الحرب هو تباين الردود الاجتماعية والإعلامية؛ حيث تعكس استطلاعات الرأي العامة، ووسائل الإعلام المحلية، والانقسامات الحزبية، توجهات متعارضة في تقييم الحرب، وأسبابها، وتداعياتها، وهو ما يضعف من قدرة الدول البلقانية على بناء توافق استراتيجي حول قضايا السياسة الخارجية. فبينما تتماهى بعض المجتمعات مع السردية الأوروبية بشأن الدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون، تميل أخرى إلى تبني سرديات تضامنية مع روسيا، باعتبارها ضحية استفزازات غربية وتوسّع لحلف الناتو.

شكّلت الحرب الروسية الأوكرانية لحظة اختبار حاسمة لمدى اندماج دول البلقان في المنظومة الأوروبية، سواء بالنسبة للدول الأعضاء أو تلك الساعية للانضمام. وكشفت أن التوجّه نحو أوروبا يكتسب مضمونه العملي من تفاعلات الداخل، ومن الروابط التاريخية، ومن موازين القوى الإقليمية، الأمر الذي يجعل الاصطفاف السياسي مسارًا يتحدد بسياقاته الوطنية. كما أبرزت هذه الحرب حاجة الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تقييم أدواته في توجيه سياسات الدول المرشحة، من خلال توسيع نطاق الدعم الموجه للإصلاحات، وتعزيز القدرات المؤسساتية، وصياغة خطاب واقعي يأخذ في الحسبان أن التغيير السياسي يرتكز على تحولات بنيوية في طبيعة الدولة والمجتمع، بقدر ما يستند إلى تطلعات الانضمام أو الرغبة في الاندماج الأوروبي[1].

في ذات السياق، برزت الحسابات الأمنية والاقتصادية عاملين متداخلين في تفسير مساندة دول البلقان الغربية لأوكرانيا. فعلى الصعيد الأمني، تنظر هذه الدول إلى الحرب بوصفها تهديدًا وجوديًّا لبنية النظام الإقليمي الأوروبي وليس مجرد صراع جغرافي بعيد. وهي دول عاشت في العقود القليلة الماضية تحت وطأة التفكك، والنزاعات العرقية، والتدخلات الخارجية، وتعلم تمامًا أن انهيار منظومة الأمن الجماعي أو فشل الردع الأوروبي أمام التوسع الروسي قد يفضي إلى نتائج كارثية تتجاوز حدود أوكرانيا.

(1) "Overview - Instrument for Pre-accession Assistance (IPA)," European Commission Enlargement Policy. Accessed June 2025. https://enlargement.ec.europa.eu/enlargement-policy/overview-instrument-pre-accession-assistance_en

إن من أهم المخاوف الأمنية لدول البلقان الغربية احتمالَ امتداد النموذج الروسي في أوكرانيا إلى مناطق أوروبية أخرى، وهو سيناريو يجد له أصداء في الخطاب القومي لبعض الجماعات داخل البوسنة والهرسك مثلًا، أو حتى بين القوميين الصرب الذين لا يخفون إعجابهم بالنهج الروسي[1]. لذلك، فإن دعم أوكرانيا يشكّل تحصينًا ذاتيًّا ضد إمكانية تكرار النموذج العدواني على أراضي تلك الدول. لهذا السبب، أولت ألبانيا والجبل الأسود أهمية خاصة لتعزيز علاقاتها الدفاعية مع حلف الناتو، ورحبتا بأي وجود عسكري إضافي على أراضيهما، إدراكًا منهما أن المظلة الأمنية الأطلسية أصبحت أكثر ضرورة من أي وقت مضى.[2]

في ذات السياق، نجد أن الترابط بين الأمن والسياسة الخارجية ظهر جليًا في تصويت هذه الدول على القرارات الأممية التي تدين الغزو الروسي، وفي انخراطها في الخطاب الأوروبي المشترك. إذ سعت النخب السياسية فيها إلى الاستثمار في هذه المواقف لتعزيز شرعيتها أمام المجتمع الدولي، ورسخت سردية أن الوقوف مع أوكرانيا هو أيضًا دفاع عن النظام الدولي الليبرالي، وعن مبدأ سيادة الدول الصغيرة في وجه الأطماع الإمبريالية[3]. وقد اتخذ هذا البُعد الأمني أشكالًا مختلفة، شملت التعاون العسكري، والمشاركة في التنسيق الاستخباري، والانخراط في محافل النقاش الأمني الإقليمي.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن الانكشاف الكبير لدول البلقان الغربية على الأسواق الأوروبية، وارتباطها الهيكلي بالاقتصاد الألماني والإيطالي والفرنسي، جعل من مساندتها لأوكرانيا خيارًا عقلانيًّا في ظل توجه بروكسل نحو سياسة اقتصادية موحدة لمواجهة الحرب. إن هذه الدول، التي تعتمد بشكل

(1) Russia's Influence in the Balkans. Council on Foreign Relations. Accessed June 2025. https://www.cfr.org/backgrounder/russias-influence-balkans

(2) NATO. Secretary General Annual Report 2023. Brussels: NATO, 2024. https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2024/3/pdf/sgar23-en.pdf

(3) Krastev, Ivan, and Mark Leonard. Fragile Unity: Why Europeans are Coming Together on Ukraine (and What Might Drive Them Apart). Policy Brief. Berlin: European Council on Foreign Relations (ECFR), March 2023. https://ecfr.eu/wp-content/uploads/2023/03/Fragile-unity-Why-Europeans-are-coming-together-on-Ukraine-and-what-might-drive-them-apart_v2.pdf

جوهري على المساعدات الأوروبية وبرامج التأهيل الاقتصادي، لا يمكنها أن تتحمل تكلفة الوقوف على الهامش، أو اتخاذ مواقف رمادية قد تهدد تدفق الاستثمارات والدعم الخارجي.

علاوة على ذلك، فإن أزمة الطاقة الناتجة عن الحرب دفعت هذه الدول إلى إعادة النظر في بنيتها التحتية الطاقية، وفتح آفاق جديدة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجالات الطاقة المتجددة، والتنويع، والربط الإقليمي. وقد سعت ألبانيا، على سبيل المثال، إلى تعزيز كونها ممرًّا للطاقة نحو أوروبا عبر مشروع خط الأنابيب العابر للأدرياتيكي (TAP)، مما منحها أهمية جيوسياسية متزايدة في سياق السعي الأوروبي للاستغناء عن الغاز الروسي. كما استفادت مقدونيا الشمالية من التمويل الأوروبي في مشاريع الطاقة النظيفة، مما جعلها أكثر ارتباطًا بالمنظومة الاقتصادية الأوروبية، وأقل قابلية للانحراف عن الموقف الجماعي بشأن أوكرانيا.[1]

**خريطة تُظهر موقع حقل غاز شاه دنيز، ومسار خط أنابيب جنوب القوقاز (SCP)، وخط أنابيب الغاز العابر للأناضول(TANAP) قيد الإنشاء، وخط الأنابيب العابر للأدرياتيكي (TAP) المخطَّط له، إضافةً إلى خط أنابيب نابوكو الذي لم يُنفَّذ[2].**

(1) Energy Community Secretariat. Energy Transition in the Western Balkans: Annual Report 2023. Vienna: Energy Community Secretariat, 2023. https://www.energy-community.org/dam/jcr%3Aaf3e4a8c-53fe-4b98-ab7f-2de4af5158e1/AR_EnC_IR2023.pdf

(2) https://www.tap-ag.com/infrastructure-operation/tap-route-and-infrastructure (Accessed on 12 Jan2026

كما تجلى الارتباط بين السياسة والمصلحة الاقتصادية كذلك في جهود هذه الدول لتسريع وتيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث رأت في الحرب فرصة لإعادة تنشيط مسار التوسيع، وتقديم نفسها على أنها مرشحة استراتيجية مستعدة للامتثال للسياسات المشتركة. لقد تحول دعم أوكرانيا إلى شرط غير مكتوب لاستحقاق الانضمام، ومؤشر على نضج هذه الدول سياسيًّا واستراتيجيًّا. من هنا، فإن المواقف التي بدت في ظاهرها أخلاقية أو تضامنية، كانت في جوهرها تعبيرًا عن حسابات عقلانية وبرغماتية تأخذ بعين الاعتبار معادلات الربح والخسارة في بنية العلاقات الأوروبية البلقانية.

كما لا ينبغي إغفال أن هذه المواقف جاءت أيضًا في سياق داخلي معقد، حيث استخدمتها النخب الحاكمة لتقوية قبضتها السياسية، والترويج لنفسها بوصفها ضامنة للاستقرار والانتماء الأوروبي. وقد انعكس ذلك في الخطاب السياسي الداخلي، الذي ربط بين الاستقرار الاقتصادي، والحماية الأمنية، والانضباط السياسي، وبين الدعم الصريح لأوكرانيا. وفي ظل أزمات الثقة بالمؤسسات، وارتفاع التحديات الاجتماعية، تحوّل خطاب الحرب إلى وسيلة لإعادة إنتاج الشرعية، وصياغة إجماع سياسي جديد يتمحور حول أوروبا بوصفها الخيار الوحيد الممكن.

بهذا المعنى، كان دعم دول البلقان الغربية لأوكرانيا، نتاجًا لمسار طويل من التحولات البنيوية التي دفعت هذه الدول إلى التماهي مع الفضاء الأوروبي، والانخراط في منظومة أمنية واقتصادية ترى في روسيا تهديدًا لا مجرد خصم جيوسياسي. وهكذا، يتضح أن مساندة أوكرانيا في حربها الدائرة ضد روسيا خطوة استراتيجية لتلك الدول لإعادة تموضعها في نظام عالمي متغير، حيث أصبح الحياد مكلفًا، والانحياز ضرورة وجودية.

لقد دخلت دول البلقان الغربية زمنًا استراتيجيًّا جديدًا، حيث لم يعد بالإمكان الاستمرار في سياسات التوازن المرن بين الشرق والغرب، أو البقاء في دائرة التردد بين موروثات الماضي ومقتضيات الانتماء الأوروبي. إن العالم الذي تشكّل بعد فبراير/ شباط 2022، فرض على الدول الصغيرة والهشة، وخصوصًا تلك الخارجة من تجارب صراع وانقسام، أن تحدد موقعها دون موارية. وفي هذا الإطار، كانت مساندة

أوكرانيا تعبيرًا عن تحوّل بنيوي في أولويات دول البلقان الغربية، التي أدركت أن الاستثمار في الشراكة مع الغرب لا يمكن أن يتحقق دون موقف واضح من أكثر الأزمات الجيوسياسية حساسية في القرن الحادي والعشرين. حيث أصبحت دول البلقان تنظر إلى المشهد الدولي من زاوية جديدة ترتكز على استشعار المخاطر النظامية، وعلى تبنّي استراتيجيات وقائية تقوم على بناء شراكات عميقة تستند إلى رؤى طويلة المدى لمستقبل السيادة والتنمية والاستقرار، بدل الاقتصار على المصالح الآنية. ويعكس هذا التحول مزاجًا اجتماعيًّا آخذًا في التعزز، يرى في الاندماج داخل المنظومة الأوروبية الأطلسية المسار الأكثر قدرة على توفير مستقبل آمن وفاعل، وعلى تثبيت موقع هذه الدول ضمن بيئة دولية تتّجه نحو مزيد من التعقيد والتحوّل.[1]

يأتي هذا التحول في ظل إدراك متزايد لكون الحياد ليس خيارًا عامًّا أو مبدأً مطلقًا، بل حين يُمارَس من قبل دول تجد نفسها في قلب تداعيات أزمات كبرى فرضتها عليها الجغرافيا أو تشابكات الظروف السياسية والاقتصادية والتوازنات الإقليمية، لم يعد يُكافأ كما في السابق، بل أصبح يُحاسَب. إذ كشفت الحرب الروسية في أوكرانيا أن الدول الواقعة ضمن دوائر الصراع أو على تماس مباشر مع ارتداداته، والتي تسعى إلى الموازنة بين الخصوم وتتحاشى الانحياز بدعوى البراغماتية، تجد نفسها عاجلًا أم آجلًا في موقع العزلة أو عرضةً للابتزاز السياسي والاقتصادي. في المقابل، فإن الدول التي بادرت إلى انخراط صريح ضمن أحد المعسكرات، استطاعت تأمين المساندة واكتساب الاعتراف والدعم. وهو ما تجلّى في حالة دول مثل ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، التي عززت موقعها بوصفها محاورة موثوقًا بها للغرب، في حين بقيت دول أخرى أسيرة حسابات رمادية لم تعد تنسجم مع واقع الاستقطاب الدولي المتسارع ولا مع موقعها الجيوسياسي الحساس.

واللافت أن هذا التموضع الجديد ترافق مع مراجعة أوسع لمفاهيم الأمن القومي والسيادة. فقد انتقلت دول البلقان الغربية من تصور أمني دفاعي ضيِّق إلى

(1) Western Balkans welcome EU's geo-strategic enlargement shift amid Ukraine war, Euractiv, 6 June 2025. Accessed June 2025. https://www.euractiv.com/news/western-balkans-welcome-eus-geo-strategic-enlargement-shift-amid-ukraine-war/

فهم أوسع يربط الأمن بالاستقرار الإقليمي، وبمنظومة القيم السياسية والمؤسسية التي يتبناها الغرب. إذ أصبح مفهوم الأمن يتطلب بناء تحالفات، والانخراط في دوائر القرار، والمشاركة في إنتاج معايير الشرعية الدولية.

بهذا، فإن ما يبدو في الظاهر اصطفافًا سياسيًّا، هو في العمق إعادة تشكيل لهوية استراتيجية تستند إلى الذاكرة الجماعية لما عاشته هذه الدول من انقسامات، وإلى تطلعاتها للخروج من الهامش إلى قلب الفعل الأوروبي. إن مساندة أوكرانيا بهذا المعنى ليست نهاية لمرحلة، بل بداية لتموضع جديد يعيد رسم دور دول البلقان في عالم لا يقبل التردد، ولا يكافئ الغموض.

ورغم وضوح هذا التموضع، فإن التزام دول البلقان الغربية بدعم أوكرانيا كان محفوفًا بتوازنات دقيقة وحساسيات داخلية شديدة التعقيد. إذ واجهت هذه الدول تحديات حقيقية في ترجمة خطاب المساندة إلى سياسات ملموسة، خصوصًا عندما اصطدم ذلك بمصالح اقتصادية وطنية أو اعتبارات سياسية محلية. ففي بعض الحالات، أبدت النخب الحاكمة ترددًا في تطبيق العقوبات بشكل صارم، خشية الانعكاسات الاقتصادية على القطاعات الحيوية، أو في محاولة لتفادي إثارة حساسيات تاريخية في علاقاتها مع روسيا.[1]

وقد كان أبرز أوجه هذا التردد في التعامل الإعلامي والسياسي الداخلي مع الحرب، حيث فضّلت بعض الحكومات الخطاب الموارب بدلًا من التنديد المباشر بروسيا، خشية إثارة شريحة من الرأي العام المحلي لا تزال تنظر بعين الود إلى موسكو، إما بتأثير الإرث الثقافي أو بسبب علاقات اقتصادية راسخة. كما أن ثمة تباينًا واضحًا بين المواقف الرسمية وبين ما يُعبَّر عنه في بعض وسائل الإعلام المحلية، أو ضمن النخب السياسية المعارضة التي تستخدم دعم أوكرانيا ذريعة لمهاجمة الحكومات واتهامها بالخضوع للإملاءات الغربية.

(1) Džankić, Jelena, Simonida Kacarska, and Soeren Keil, eds. A Year Later: War in Ukraine and Western Balkan (Geo)Politics. San Domenico di Fiesole, Italy: European University Institute (EUI), 2023.
https://cadmus.eui.eu/entities/publication/6d9ab2b7-0f27-51e5-b8c6-8af91beba0f0

وفي حالات أخرى، ارتبط التردد بالهواجس المرتبطة بالاستقرار السياسي الداخلي، خاصة في الدول التي تعاني من انقسامات إثنية أو نزاعات مؤسسية، مثل البوسنة والهرسك، حيث تنعكس الولاءات الجيوسياسية المتباينة لمكونات الدولة على الموقف من الحرب. فالقيادة السياسية لصرب البوسنة، على سبيل المثال، أبدت موقفًا سلبيًّا من العقوبات الغربية، معتبرة أن الانحياز لأوكرانيا يخدم فقط مصالح البوشناق والكروات، ولا يعكس الإجماع الوطني. وهو ما وضع الدولة أمام معضلة الاستجابة الخارجية مقابل التماسك الداخلي.[1]

كما لم تكن المصالح الاقتصادية بعيدة عن دوائر هذا التردد، فقد امتنعت بعض الشركات عن قطع علاقاتها مع السوق الروسية بسبب اعتمادها على التصدير أو التمويل المرتبط بشركاء روس. كما أبدت بعض الدول تخوفًا من تأثر قطاعي الطاقة والسياحة تحديدًا، وهما من القطاعات الحساسة في اقتصادات البلقان، مما دفعها أحيانًا إلى طلب استثناءات ضمن حزم العقوبات الأوروبية، أو إلى تأجيل تطبيق بعض القرارات.[2]

هذا التوازن الحذر يعكس في جوهره حدود ما يمكن أن تقدمه الدول الصغيرة ذات الإمكانات المحدودة في مواجهة أزمة عالمية بهذا الحجم. فرغم انخراطها الخطابي والمؤسسي في مساندة أوكرانيا، تبقى قدرتها على الصمود في وجه التبعات الاقتصادية محدودة، وتخضع لتحولات المزاج الشعبي والاعتبارات الانتخابية. من هنا، فإن دعم هذه الدول لأوكرانيا، وإن حمل بعدًا استراتيجيًّا، ظل عرضة لإعادة التفاوض السياسي عند كل منعطف داخلي أو خارجي.

لذا يمكن القول إن الدعم الذي تقدّمه دول البلقان الغربية لأوكرانيا يتشكّل ضمن شبكة معقدة من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تحدد شكله وحدوده العملية. فالموازنة بين الالتزامات الدولية والتحديات الوطنية تعبّر عن أسلوب في إدارة الانخراط داخل بيئة أمنية وسياسية ضاغطة، تفرض على هذه الدول التموضع

(1) Balkan Insight. "BIRN Report: War in Ukraine Focuses Minds." Balkan Insight, March 1, 2023. https://balkaninsight.com/2023/03/01/birn-report-war-in-ukraine-focuses-minds/

(2) Ibid.

ضمن اصطفافات قائمة، مع السعي إلى ضبط كلفة هذا التموضع داخليًّا. وفي هذا السياق، تتحول عملية الاصطفاف إلى مسار تفاوضي مستمر حول مستويات الالتزام وإيقاعه، بما يسمح بالحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي أثناء الانخراط في أدوار خارجية متزايدة. ومن خلال هذا المنظور، تُقاس قدرة دول البلقان الغربية على المناورة بمدى نجاحها في مواءمة متطلبات الاندماج في المنظومات الغربية مع خصوصياتها الداخلية، في نظام دولي تتقلص فيه المساحات الرمادية، وتتقدم فيه ديناميات الانخراط بوصفها أحد شروط الأمن والاستقرار.

## المبحث الثاني

# روسيا والبلقان: الجذور الثقافية والدينية للتقارب

يستند الميل الروسي في منطقة البلقان إلى شبكة معقدة من العلاقات الثقافية والدينية والرمزية التي تعود جذورها إلى قرون مضت، وتُشكّل الميراث الأرثوذكسي والسلافي أحد أعمدتها الأكثر رسوخًا وتأثيرًا[1]. ففي هذا الفضاء المتعدد إثنيًّا ودينيًّا، تبرز الصلات الأرثوذكسية والسلافية بوصفها أحد العوامل المؤسسة لنمط خاص من التضامن العابر للحدود، تتداخل فيه الهويات التاريخية بالانتماءات الجيوثقافية، على نحو يجعل روسيا قوة أجنبية فاعلة في الإقليم من جهة، وطرفًا «عضويًّا» في تخيل الجماعات السلافية والأرثوذكسية لماضيها ومستقبلها من جهة أخرى.

لقد تشكّلت هذه الروابط أولًا ضمن أطر دينية، حيث أدّت الكنيسة الأرثوذكسية دورًا محوريًّا في ترسيخ مشاعر الانتماء المشترك بين الشعوب السلافية الشرقية، في مقابل المركزية الكاثوليكية الغربية والإسلام العثماني الجنوبي. فالأرثوذكسية تُعتبر منظومة رمزية متكاملة، حملت معها مفاهيم محددة عن السيادة، والشرعية، والعالمية، وأنتجت سرديات دينية متخيلة عن "القداسة السلافية"، التي اعتبرت روسيا، ولاحقًا صربيا، درعًا للإيمان القويم ضد البدع والانحرافات العقائدية التي جسدها الغرب اللاتيني والشرق الإسلامي على حد سواء[2]. ومن هذا المنظور، اتخذت روسيا موقع

---

(1) يُفهم هذا الميراث بوصفه تراثًا حضاريًّا مشتركًا يقوم على ركيزتين مترابطتين: الأولى هي الأرثوذكسية الشرقية باعتبارها عقيدة دينية ومؤسسة كنسية أدّت دورًا حاسمًا في تشكيل الهويات القومية؛ والثانية هي السلافية بوصفها انتماءً إثنيًّا لغويًّا مشتركًا يجمع شعوبًا عديدة تنتمي إلى الفرع السلافي من الشعوب الهندوأوروبية.

(2) Bakić-Hayden, Milica. "Varieties of Serbian Nationalism and Orthodox Christianity." In Eastern Christianity and Politics in the Twenty-First Century, edited by Sabrina P. Ramet, 109-130. London: Palgrave, 2019.

أو عبر صفحة جامعة بيتسبرغ على (Academia

"الوريث الثالث لروما"[*] بعد بيزنطة، وأصبحت يُنظر إليها بوصفها مركز الثقل الروحي للأرثوذكسية العالمية، وبشكل خاص بالنسبة إلى الشعوب السلافية في جنوب شرق أوروبا، التي غالبًا ما كانت تبحث عن قوة حامية في مواجهة الإمبراطوريات المحيطة.

وما لبث هذا التصور الديني أن تماهى مع المدركات السلافية المشتركة للهوية، حيث نشأ لدى هذه الجماعات شعور جمعي بالقرابة الإثنية واللغوية والثقافية، عُزز خلال القرن التاسع عشر بصعود الخطابات القومية، التي غالبًا ما قرنت السيادة السياسية بالاستقلال الثقافي والديني عن مراكز السيطرة الأجنبية. وفي هذا السياق، اتخذت روسيا لنفسها دور "الشقيقة الكبرى" للسلاف الجنوبيين، مدفوعة جزئيًّا بمصالحها الجيوسياسية في الوصول إلى المياه الدافئة عبر البلقان، وجزئيًّا بتماهيها الأيديولوجي مع سردية "تحرير الإخوة السلاف من نير السيطرة الأجنبية"[1]. وقد انعكس هذا الدور في مجموعة من المواقف الرمزية والحاسمة، كان أبرزها دعم روسيا لصربيا في مواجهاتها التاريخية مع النمسا والمجر والعثمانيين، وتقديمها نفسها لاحقًا على أنها حليف مبدئي للصرب في مواجهة التفكك اليوغوسلافي والتدخلات الغربية.

ويحتلّ التصوّر الروسي مكانة راسخة في الوعي الجمعي الصربي، حيث تُستحضر موسكو باعتبارها القوة التي ظلّت الأقرب إلى «القضية الصربية» والداعم الأبرز لمبدأ السيادة الصربية على إقليم كوسوفو. ويرتبط هذا الإدراك بمقارنة مستمرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، اللذين يُنظر إليهما في المخيال الصربي بوصفهما فاعليْن ارتبطت صورتهما بالتدخل العسكري والضغوط السياسية. ويستند هذا التصوّر إلى ذاكرة تاريخية طويلة تشكّل خلالها كون روسيا قوة «أخلاقية» و«روحية» تتجاوز اعتبارات السياسة الواقعية.

---

(*) المقصود بعبارة "الوريث الثالث لروما" ذلك التصوّر الفكري الذي نشأ في روسيا منذ القرن الخامس عشر، ومفاده أن موسكو حملت رسالة روما القديمة ثم روما البيزنطية في حماية الإيمان الأرثوذكسي وترسيخ الشرعية الدينية والسياسية (المحرر).

(1) فيليب شوف، تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، ترجمة الأب ميشال نجم (بيروت: دار المشرق، 2006)، 151139-.

كما يعكس الفضاء العام الصربي هذا الامتداد الرمزي عبر حضور واسع للرموز الدينية والسياسية الوافدة من التراث الروسي، من صور فلاديمير بوتين في الشوارع والميادين، إلى تماثيل القديسين الأرثوذكس الروس المنتشرة في الساحات الحضرية. وتمثل هذه الرموز تعبيرًا عن علاقة وجدانية تمنح روسيا موقعًا يتجاوز الحسابات البراغماتية نحو مستوى من التماهي الثقافي والروحي، يرسّخ حضورها في المخيلة الصربية بوصفها مرجعية حضارية وشريكًا تاريخيًّا لا غنى عنه.[1]

وفي البوسنة والهرسك، حصل صرب البوسنة -بموجب اتفاق دايتون- على كيان سياسي يتمتع ببرلمان وحكومة ورئيس، مقابل بقاء السيادة الخارجية للدولة موحّدة. هذا التوازن الهشّ منح الصرب شعورًا بالحماية السياسية بعد تجربة الحرب، لكنه في الوقت ذاته عمّق الانقسام البنيوي داخل الدولة، وبذلك يعيش صرب البوسنة وضعًا مزدوجًا: فهم يتمتعون بكيان سياسي قوي نسبيًّا يضمن حضورهم وحقوقهم، لكنهم في الوقت نفسه جزء من دولة تعاني من انسداد مؤسسي وتوترات هووية مستمرة. وبين هاجس الحفاظ على المكتسبات السياسية ومخاطر الانزلاق نحو عزلة قومية، يبقى مستقبلهم مرتبطًا بقدرة البوسنة والهرسك على تجاوز منطق ما بعد الحرب وبناء صيغة تعايش أكثر استقرارًا وشمولًا. وقد استثمرت موسكو هذه المشاعر بحنكة، من خلال تمويل مشاريع ثقافية ودينية وتعليمية في الكيان الصربي، وتوثيق العلاقة المباشرة مع قياداته السياسية، خاصة في ظل ميلهم المتزايد إلى السياسات القومية المحافظة المناهضة للغرب.

أما في مقدونيا الشمالية، فإن الأوضاع أكثر تعقيدًا نظرًا للطبيعة المتداخلة للهوية الوطنية، والتوازنات الإثنية الداخلية، إلا أن الخطاب الروسي يجد صداه ضمن بعض الأوساط القومية السلافية التي ترى في روسيا شريكًا روحيًّا وحضاريًّا، وبديلًا عن مشاريع الانخراط الأطلسي التي تُفقد الدولة استقلالها. وتستغل روسيا هذه الهوامش الهوياتية، وتسعى إلى إبراز تقاربها الثقافي مع المكون السلافي

(1) Petro, Nicolai N. "The Russian Orthodox Church." In The Routledge Handbook of Russian Foreign Policy, edited by Andrei P. Tsygankov, 217-232. London: Routledge, 2018. Accessed June 2025.
https://npetro.net/resources/NPetro%2Bon%2BROC%2BForeign%2BPolicy.pdf.

الأرثوذكسي في البلاد، من خلال حملات ناعمة تعتمد على الإعلام والمجتمع المدني والمبادرات الثقافية والدينية، حتى لو بقي هذا التأثير أقل مباشرة من مثيله في صربيا أو البوسنة.

ويتجلى هذا البُعد الرمزي أيضًا في كوسوفو، ولكن من خلال المجتمعات الصربية المتبقية في الإقليم، التي ترى في موسكو الضامن الأوحد لاستمرار ارتباطها بالهوية الصربية الكبرى، وتعتبر أن الدعم الروسي لموقف بلغراد من استقلال كوسوفو امتداد طبيعي لمنطق الحماية التاريخية التي مارستها روسيا اتجاه الأرثوذكس في مواجهة ما يُنظر إليه على أنه مشروع انفصالي بدعم غربي[1]. ومن هذا المنظور، يتحوّل الميل نحو روسيا إلى مكوّن محوري في خطاب الهوية والصراع السردي وتمثّل العدالة التاريخية، بوصفه امتدادًا لمعانٍ رمزية تتجاوز الحسابات السياسية الآنية.

يتقاطع ما يجري في هذه السياقات ضمن إدراك مشترك لدى العديد من الكيانات والجماعات بأن روسيا تمثل عنصرًا عضويًّا في نسيجهم الهوياتي، وتجسّد امتدادًا لذاكرة تاريخية مثالية تستعيدها هذه المجتمعات في مواجهة الحداثة الغربية التي تُرى غالبًا مشروع اختراق ثقافي وقيمي. ويمنح هذا التصوّر الميراث الأرثوذكسي والسلافي دورًا تعبويًّا متجددًا، يستعاد مع كل أزمة، ويُستحضر عند كل منعطف تاريخي، ليُوظَّف في بناء سردية مقاومة تتجاوز الإطار المحلي وتتمدد إلى الفضاء السلافي الواسع.

إن الميل الروسي في البلقان تجاوز الأطر الرسمية أو التاريخية البعيدة، متجسدًا في ممارسات واتجاهات معاصرة تشهدها عدة دول وكيانات في الإقليم، تتراوح بين التعبير الشعبي عن الانحياز لروسيا في لحظات التوترات الجيوسياسية، وبين الانخراط الحزبي والإعلامي في الترويج للرؤية الروسية بشأن القضايا العالمية، لا سيما منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية في عام 2014، ثم غزو أوكرانيا سنة 2022، وهي اللحظة التي كشفت التفاوت الصارخ في مواقف البلقان بين معسكر موالٍ للغرب وآخر يميل رمزيًّا وسياسيًّا إلى موسكو.

(1) عمار علي حسن، "الصرب والأرثوذكسية الروسية: تحالف الدم والعقيدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 179 (2010)، 38.

ففي صربيا، تُعد مظاهر التعاطف مع روسيا الأوسع والأكثر تجذرًا على مستوى الدولة والمجتمع. إذ تشير استطلاعات الرأي إلى أن نسبة كبيرة من السكان الصرب ما زالوا ينظرون إلى روسيا على أنها حليف موثوق به، لا سيما في ظل الشعور العميق بالتاريخ المشترك والانحياز الغربي لصالح كوسوفو، وهو ما جعل روسيا تبدو في الوعي الجمعي الصربي وكأنها القوة الوحيدة التي ترفض شرعية الدولة الكوسوفية وتدافع عن وحدة الأراضي الصربية. ويترجم هذا الميل في عدة صور: من بينها رفع الأعلام الروسية في المظاهرات الوطنية، وتسمية الشوارع أو الساحات بأسماء رموز روسية مثل فلاديمير بوتين، بل ووجود دعوات في بعض الأوساط السياسية اليمينية لإبرام تحالف استراتيجي طويل الأمد مع روسيا، بديلًا عن الاندماج الأوروبي الذي يُنظر إليه بكثير من الريبة والعداء.

على المستوى الحزبي، تحظى روسيا بدعم واسع من قِبل أحزاب قومية محافظة، يتصدرها الحزب التقدمي الصربي الحاكم، إلى جانب أحزاب متطرفة مثل "دفيري" و"اليمين الصربي"، التي تنظر إلى موسكو باعتبارها مصدر إلهام أيديولوجي، ومثالًا على السيادة السياسية والممانعة الثقافية في وجه الهيمنة الليبرالية الغربية. وقد عززت هذه الأحزاب من خطابها الداعم لروسيا خلال حرب أوكرانيا، منتقدة العقوبات الأوروبية، ورافضة الانخراط في أي إجراءات تتناقض مع مصالح موسكو. وتدعم هذه الخطابات بحضور إعلامي كبير لوسائل الإعلام الروسية مثل "سبوتنيك" و"آر تي" (RT) بنسختها البلقانية، التي تؤدّي دورًا بارزًا في تشكيل الرأي العام، عبر بث روايات بديلة عن السياسات الغربية، وتقديم روسيا بوصفها قوة مدافعة عن التعددية القطبية والقيم التقليدية.[1]

أما في جمهورية صرب البوسنة، فإن مظاهر التعاطف تتخذ طابعًا أكثر انسجامًا مع توجهات القيادة السياسية، وبخاصة ميلوراد دوديك، الذي يصرح علنًا بدعمه لروسيا ورفضه للعقوبات الغربية عليها، إذ يُعتبر أحد أبرز المدافعين عن العلاقات

(1) Russian Sources of Influence in Serbia, Montenegro, and Bosnia and Herzegovina. Clingendael Institute, 2023. Accessed June 2025. https://www.clingendael.org/pub/2023/little-substance-considerable-impact/russian-sources-of-influence-in-serbia-montenegro-and-bosnia-and-herzegovina/

الخاصة بين بانيا لوكا[*] وموسكو. وقد زار دوديك الكرملين في أكثر من مناسبة خلال السنوات الأخيرة، في وقت تتجه فيه مؤسسات الكيان الصربي نحو تبنّي خطاب شبه انفصالي عن البوسنة، تدعمه موسكو ضمنيًّا باعتباره جزءًا من استراتيجيتها لتقويض البنى الغربية في البلقان. وتُظهر استطلاعات محلية في الكيان الصربي أن غالبية المواطنين هناك يعارضون انضمام البوسنة إلى الناتو، ويعتبرون روسيا حليفًا ثقافيًّا وسياسيًّا يفوق أوروبا والولايات المتحدة من حيث القرب والموثوقية.

وفي مقدونيا الشمالية، تتفاوت مظاهر التعاطف مع روسيا بحسب الانقسام الحزبي والإثني. فبينما يدعم التحالف الحاكم خيار الانخراط في الهياكل الغربية، بما في ذلك عضوية الناتو والتقارب مع الاتحاد الأوروبي، تعبّر أطراف قومية معارضة، أبرزها حزب "فوتمرو–دبمني(VMRO-DPMNE)"، عن تعاطفها مع موسكو، خاصة فيما يتعلق برفض الضغوط الغربية على الهويات الوطنية ومقاومة ما يُنظر إليه على أنه مشروع هندسة ثقافية أوروبية[1]. وتبرز هذه المواقف في وسائل إعلام قومية وفي الخطاب العام لأعضاء الحزب، الذين يستنكرون العقوبات على روسيا ويصفونها بالازدواجية الغربية. كما تُظهر تقارير دولية أن روسيا حاولت التأثير في الرأي العام المقدوني من خلال حملات تضليل رقمية، ومواقع إعلامية وهمية تدعم السردية الروسية، لا سيما خلال أزمة تغيير اسم الدولة[*] سنة 2018، حين أدّت موسكو دورًا معارضًا لاتفاق بريسبا بين أثينا وسكوبيي.

---

(*) بانيا لوكا هي عاصمة كيان "جمهورية صربسكا" داخل دولة البوسنة والهرسك (المحرر).

(1) Tsalov, Yordan. "Russian Interference in North Macedonia: A View Before the Elections." Bellingcat, July 4, 2020. https://www.bellingcat.com/news/uk-and-europe/2020/07/04/russian-interference-in-north-macedonia-a-view-before-the-elections/

(*) أزمة تغيير اسم الدولة تُحيل إلى النزاع الطويل بين اليونان ومقدونيا حول استخدام اسم "مقدونيا"، إذ رأت أثينا أنّ الاسم يتضمن دلالات تاريخية وجغرافية ترتبط بإقليم مقدونيا اليوناني، مما عرقل اعترافها بالدولة ومنع انضمامها للناتو والاتحاد الأوروبي. وقد انتهت الأزمة بتوقيع "اتفاق بريسبا" عام 2018، الذي اعتمد اسم "جمهورية مقدونيا الشمالية" وفتح الطريق لاندماجها في المؤسسات الغربية (المحرر).

أما في كوسوفو، فإن الوضع يختلف بحكم الانقسام الإثني والديني. ففي حين تدعم الأغلبية الألبانية الحكومة ذات التوجه الغربي بوضوح، يعبر الصرب الكوسوفيون، خصوصًا في الشمال، عن انتماء علني إلى روسيا بوصفها الحليف المدافع عن حقوقهم، والضامن لربطهم بالمجال الصربي الأوسع. ويظهر هذا التعاطف في رفضهم للوجود الأوروبي في الإقليم، وفي مشاركتهم في أنشطة سياسية أو ثقافية ممولة أو مدعومة من موسكو. وقد استخدمت روسيا قضية كوسوفو ورقةً دعائية لربطها بأوضاع الانفصال في مناطق أخرى، مثل القرم ودونباس، لتبرير سياساتها من خلال مبدأ "المعايير المزدوجة" الغربية.

تكشف هذه المظاهر المختلفة عن تباين داخلي واسع في مواقف دول البلقان إزاء روسيا، وتُظهر كيف أن الذاكرة التاريخية، والهويات القومية، والاصطفافات السياسية، تؤدّي دورًا محوريًّا في تشكيل التعاطف مع موسكو أو الانخراط مع الغرب. وبالرغم من الضغوط الأوروبية ومحاولات التوحيد ضمن استراتيجية الأطلسي، تبقى روسيا فاعلًا رمزيًّا وماديًّا يصعب تجاوزه في الوعي السياسي والشعبي لدى شرائح واسعة من شعوب البلقان، لا سيما في الفضاء السلافي الأرثوذكسي الذي يختزن سردية عميقة من التضامن التاريخي والتقارب الحضاري.

ولا يمكن فهم الحضور الروسي في منطقة البلقان دون إدراك الطابع المركب للأدوات التي تستخدمها موسكو في ترسيخ نفوذها وتعزيز موقعها الجيوسياسي في الإقليم. وعلى خلاف الفترات السابقة التي اتسمت بتدخلات مباشرة أو تحالفات صلبة، تميل روسيا اليوم إلى توظيف أدوات "التأثير الناعم" بفاعلية متزايدة، تجمع بين الهيمنة الرمزية والاعتماد البنيوي، وتُمارس عبر قنوات الطاقة، والإعلام، والاستثمار، والمساعدات التنموية والدينية. إذ يمنح هذا النموذج لروسيا قدرة على التأثير المتدرج، المستمر، والمُقنَّع، يتجاوز القسر السياسي إلى الإغواء الاستراتيجي الطويل المدى.

في مقدمة هذه الأدوات تأتي الطاقة، التي تُعد ركيزة مركزية في استراتيجية روسيا الخارجية، خاصة في المناطق التي تعاني هشاشة هيكلية أو تبعية اقتصادية.

وقد شكّلت دول البلقان، ولا سيما صربيا، حلقة أساسية في هذه المنظومة. فشركة "غازبروم" الروسية تمتلك 56٪ من أسهم شركة "Naftna Industrija Srbije" (NIS)، وهي الشركة الوطنية للنفط والغاز في صربيا، مما يمنح موسكو سيطرة مباشرة على البنية التحتية الطاقية، من الإنتاج إلى التوزيع. ويعني ذلك أن أمن الطاقة الصربي مرتبط فعليًّا بإرادة موسكو، في وقت تبلغ فيه نسبة اعتماد البلاد على الغاز الروسي أكثر من 85٪، فضلًا عن واردات النفط والمشتقات.[1]

وقد ظهر هذا التأثير بشكل جلي خلال الحرب الروسية الأوكرانية، إذ رفضت صربيا الانضمام إلى العقوبات الأوروبية ضد روسيا، وواصلت استقبال الغاز الروسي بأسعار تفضيلية، وهو ما عُدّ بمثابة مكافأة سياسية من الكرملين على موقف بلغراد "المتوازن". وتكرر النمط ذاته في جمهوريات أخرى كالبوسنة (عبر الكيان الصربي)، ومقدونيا الشمالية، حيث تسعى موسكو إلى توسيع شبكات خطوط الأنابيب، والاتفاقات الطويلة الأجل التي تُقيد خيارات هذه الدول، وتجعلها أكثر تحفظًا في مواقفها اتجاه روسيا.

بحسب المنظور الغربي، تُوظّف موسكو طيفًا واسعًا من الأدوات يتجاوز الغاز والنفط ليشمل الاستثمار المباشر في قطاعات استراتيجية مؤثرة. وتشير تقارير أوروبية متعددة إلى أن روسيا ضخّت رؤوس أموال كبيرة في مجالات النقل والاتصالات والمصارف والعقارات داخل دول مثل صربيا والجبل الأسود، وغالبًا ما يجري تنظيم هذه الاستثمارات عبر هياكل قانونية معقدة أو شركات مسجّلة في دول أخرى، الأمر الذي يمنحها مرونة عالية في الحركة. وتعود أهمية هذا النفوذ إلى قدرته على إنتاج «شبكات مصالح داخلية» ذات ارتباط مباشر بالجانب الروسي، تتغلغل في البيروقراطية والقطاع الخاص، وتتحول مع مرور الوقت إلى أدوات تأثير تُستخدم لترجيح كفة موسكو في لحظات التوتر الجيوسياسي.

كما تستثمر روسيا في تقديم المساعدات التنموية والإنسانية، لتكون أداة رمزية تُستخدم لإبراز "الوجه الإنساني" لروسيا، وترسيخ صورتها بوصفها دولة مانحة

---

ver from US for NIS Oil Firm." Reuters, June 24, 2025.
https://www.reuters.com/business/energy/serbias-government-seeks-fourth-sanctions-waiver-us-nis-oil-firm-2025-06-24/

تضامنية. ففي حالات الطوارئ الصحية أو الكوارث الطبيعية، أرسلت موسكو مساعدات طبية إلى صربيا والبوسنة ومناطق أخرى، مصحوبة بحملات إعلامية تضخم حجم المساهمة وتربطها بالدعم التاريخي. ولا يخلو هذا النوع من المساعدات من أهداف سياسية، إذ يُستخدم لتأكيد سردية "روسيا الحامية" في مواجهة "لا مبالاة الغرب"، خاصة في المناطق ذات الأغلبية الصربية أو الأرثوذكسية.

أما الإعلام، فيشكّل أداة مركزية في منظومة التأثير الروسي الناعم. فقد طورت موسكو شبكات إعلامية موجهة ناطقة باللغات المحلية في البلقان، على رأسها منصات "RT" وسبوتنيك، إضافة إلى مواقع إخبارية إلكترونية تدّعي الاستقلالية لكنها تنقل سرديات الكرملين. وتركز هذه الوسائل على تشويه صورة الاتحاد الأوروبي، وإبراز الناتو بوصفه قوة استعمارية، وتضخيم أخطاء الديمقراطيات الغربية، في مقابل تلميع صورة روسيا باعتبارها حاملة لقيم السيادة والهوية والتقاليد.[1]

كما تستخدم هذه المنصات خطابًا مزدوجًا: موجهًا للخارج لتبرير السياسات الروسية، وموجهًا للداخل البلقاني لتغذية الشكوك في الخيارات الأوروبية، وتحفيز المشاعر القومية المحافظة. ويمتد تأثير الإعلام إلى وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تنشط حسابات وهمية ومنظمات "تحليل سياسي" محلية مدعومة روسيًّا، تسهم في بث محتوى موجه، وتحرف النقاش العام نحو قضايا الهويات والانقسامات العرقية والدينية، وهو ما ثبت وجوده في تقارير أوروبية موثقة عن دور روسيا في التلاعب بالرأي العام في صربيا، والبوسنة، ومقدونيا الشمالية.

ولا يمكن فصل هذا النفوذ عن البُعد الديني والثقافي الذي يُعد جزءًا من "الدبلوماسية الروحية" الروسية. فالكنيسة الأرثوذكسية الروسية ترتبط بعلاقات

(1) Stradner, Ivana, and Peter LaBelle. "Will Russia's Political Warfare Operations in the Balkans Fuel Its Next War?" Foreign Policy Research Institute, June 17, 2025. Accessed June 2025. https://www.fpri.org/article/2025/06/will-russian-political-warfare-operations-in-the-balkans-fuel-its-next-war/

متينة مع نظيراتها في صربيا والجبل الأسود، وغالبًا ما تُستخدم هذه العلاقات لتكريس روابط الهوية الأرثوذكسية السلافية، وتعزيز خطاب التضامن الروحي في مواجهة "التغريب" و"الإلحاد الليبرالي". ويُستثمر هذا البعد عبر بناء الأديرة، وترميم الكنائس، ورعاية فعاليات ثقافية تحمل الطابع الروسي، وتُقدَّم غالبًا كأنها مساعدات دينية لا سياسية.

من وجهة نظر الغرب، يُفهم التأثير الروسي في منطقة البلقان بوصفه استراتيجية متعددة الأدوات، تتقاطع فيها الطاقة والاستثمار والإعلام والمساعدات، بهدف ترسيخ أشكال دقيقة من الاعتماد البنيوي والتأثير المعرفي وصياغة شبكات ولاء غير مباشرة. ولا يُنظر إلى هذا النفوذ باعتباره امتدادًا تقليديًّا لممارسات استعمارية صلبة، بل بوصفه نسقًا مرنًا من الهيمنة الرمزية والاقتصادية، يسمح لموسكو بالحفاظ على حضور مستدام داخل معادلات السيادة الوطنية وتشكّل الهويات السياسية في دول البلقان. وفي تقدير دوائر غربية واسعة، فإن محدودية البدائل التنموية الغربية، إلى جانب بطء مسار الاندماج الأوروبي واستمرار الفجوات الثقافية والقيمية مع بعض مجتمعات المنطقة، قد أوجدت فراغًا استراتيجيًّا مكّن أدوات النفوذ الروسي الناعم من اكتساب فعالية متزايدة، بل والتحول إلى عامل موازن -وأحيانًا معيق- للمشروع الغربي في جنوب شرق أوروبا.

تمثل حالة «الحياد الاستراتيجي» التي تتبناها بعض دول البلقان، وفي مقدمتها صربيا، أحد أكثر المسارات الجيوسياسية إثارة للنقاش في المشهد الإقليمي الراهن. فهذا الحياد، الذي يبدو على السطح خيارًا توازنيًّا بين الشرق والغرب، يرتكز في جوهره على منظومة معقدة من الاعتبارات المرتبطة بالهوية والتاريخ والاقتصاد والسيادة. وخلال هذه المقاربة، تُحافظ بلغراد على علاقات راسخة مع موسكو، بالتوازي مع استمرار مفاوضاتها المتقدمة مع الاتحاد الأوروبي، وانخراطها في آليات تعاون معيّنة مع حلف شمال الأطلسي دون الوصول إلى العضوية الكاملة. ويتيح هذا التموضع مساحة واسعة للمناورة السياسية، كما يثير في الوقت نفسه أسئلة أساسية حول طبيعة هذا «الحياد»، ومدى قابليته للتحول إلى خيار استراتيجي

طويل المدى، أو بقائه ضمن إطار سلوك تكتيكي مرحلي يستهدف تحقيق أكبر قدر من المكاسب في بيئة دولية تتسم بالتقلّب الشديد.[1]

وترتكز السردية الرسمية للحياد الاستراتيجي الصربي على الاعتراف بتعدد الشركاء الدوليين، وعلى تأكيد حرية القرار الوطني، وعلى اعتماد مسار يبتعد عن الاصطفاف داخل النزاعات الكبرى. ويجري تقديم هذا الخيار في الخطاب السياسي الصربي بوصفه ركيزة للاستقرار الإقليمي، ونموذجًا للعقلانية السياسية في منطقة تتسم بتشابك الاستقطابات وتعدد الانقسامات العرقية والدينية. ومع ذلك، يتحقق هذا الحياد ضمن بيئة توازنات حسّاسة تتداخل فيها تأثيرات موسكو وبروكسل وواشنطن، مما يجعله مشروعًا معرضًا لتحولات مستمرة تبعًا لمعادلات القوة، وقد يتجه في بعض اللحظات نحو شكل انتقائي من الحياد يعكس انحيازات ضمنية تفرضها ضغوط المرحلة ومتطلبات التموضع في الساحة الدولية.

في الواقع، تحتفظ صربيا بعلاقات استراتيجية عميقة مع روسيا، تتجاوز الروابط التاريخية والدينية إلى مجالات الطاقة، والدفاع، والإعلام. فموسكو لا تزال المزوِّد الرئيسي للغاز الطبيعي لصربيا، وتملك حصة الأغلبية في شركة النفط الوطنية (NIS)، وتُعد المصدر الرئيسي لتجهيزات السلاح التقليدي، كما يمثل دعمها الدبلوماسي في مجلس الأمن أحد أهم مصادر القوة السياسية لصربيا في ملف كوسوفو[2]. ومن هذا المنظور، فإن إعلان الحياد يُخفي تبعية بنيوية لصالح موسكو، يصعب معها تصديق أن صربيا قادرة فعلًا على اتخاذ مواقف "محايدة" إذا ما اشتد الصراع بين الغرب وروسيا.

في المقابل، تعمل بلغراد بحذر على تعزيز روابطها مع الاتحاد الأوروبي، الذي يشكّل شريكها الاقتصادي الأكبر ومصدرًا رئيسيًّا للاستثمارات والمساعدات، إضافة

(1) Serbia's Strategy of 'Pro-Western Neutrality', Diplomatic Courier, 2023. Accessed June 2025. https://www.diplomaticourier.com/posts/serbias-strategy-of-pro-western-neutrality

(2) The Hague Centre for Strategic Studies. Geopolitical Influences of External Powers in the Western Balkans. PDF, 2021. Accessed June 2025. https://hcss.nl/wp-content/uploads/2021/01/Geopolitical-Influences-of-External-Powers-in-the-Western-Balkans_0.pdf.

إلى كونه الإطار المؤسسي الذي تطمح صربيا للانضمام إليه. وتشارك صربيا في برامج الشراكة من أجل السلام التابعة لحلف الناتو، وتخوض عددًا من التمارين العسكرية المشتركة مع جيوش أطلسية، مع الحفاظ على مستوى من التعاون العسكري مع كلٍّ من روسيا والصين. ويقدّم هذا التوازن الدقيق صورة لصربيا بوصفها فاعلًا قادرًا على إدارة تقاطع المعسكرين بكفاءة، إلا أن هذا التموضع يواجه تحديات مستقبلية، خصوصًا مع ازدياد الاستقطاب الدولي بعد حرب أوكرانيا، واتساع الضغوط الغربية على دول المنطقة لاتخاذ مواقف أكثر وضوحًا اتجاه موسكو.

وفي هذا السياق، يرى فوك فوكسانويتش (Vuk Vuksanović) أن السلوك الصربي يعكس نمطًا يمكن وصفه بـ «الواقعية الجيوسياسية الجديدة»، وهو نمط يقوم على المناورة المدروسة بين القوى الكبرى، وتوظيف تعدد الشراكات لتعظيم المكاسب، مع الحرص على الحفاظ على أكبر هامش ممكن من الاستقلالية الاستراتيجية"[1]، حيث تعتمد بلغراد استراتيجية تقوم على «التوازن المرن»، بهدف تحقيق أكبر قدر من المكاسب من الجانبين المتنافسين، مع الإبقاء على مظهر الحياد في خطابها السياسي. غير أن هذا النهج، كما يشير إليه عدد من التحليلات، يحمل احتمالًا متزايدًا لفقدان المصداقية الاستراتيجية، إذ يعرّض صربيا لاتهامات بالتناقض أو الازدواجية، خصوصًا في اللحظات التي تتطلب وضوحًا في التموضع داخل الصراعات الكبرى. وقد تحولت مقولة «الحياد» نفسها إلى موضع اختبار من قبل بعض الشركاء الأوروبيين، الذين يرون فيها أداة للمراوغة أو وسيلة للابتعاد عن الالتزامات السياسية والأخلاقية في سياقات الانقسام الدولي.

وعندما امتنعت بلغراد عن الدخول في منظومة العقوبات الأوروبية لموسكو بعد غزو أوكرانيا، استندت في تبرير موقفها إلى مبدأ الحياد، إلا أن هذا التبرير لم يحظَ بقبول كافٍ لدى عدد من دول الاتحاد الأوروبي التي طالبت صربيا بمواقف أكثر وضوحًا في توجهاتها الاستراتيجية. وقد أدى ذلك إلى بروز الحياد كمعيار يُستخدم لقياس مدى الانسجام مع الهندسة الأمنية الأوروبية، مما وضع صربيا أمام معادلة صعبة تقوم على الموازنة بين مصالحها الاقتصادية المتنامية مع أوروبا،

(1) المصدر السابق.

وبين روابطها التاريخية والبنيوية العميقة مع روسيا، في سياق إقليمي ودولي تتسارع فيه الضغوط نحو الاصطفاف الحاد.

كما أن استمرار الحياد في بيئة دولية تعاني تصدعًا في أنظمة الضبط المتعددة الأطراف، يعقّد من فرص الحفاظ عليه وبقائه خيارًا دائمًا. فالصراع في أوكرانيا حوّل المنطقة إلى مسرح تنافس مباشر بين القوى الكبرى، ولم يعد ممكنًا لصربيا أن تؤدي دور "الوسيط المحايد" دون أن يُنظر إلى مواقفها باعتبارها شكلًا من أشكال التواطؤ غير المعلن أو النفاق السياسي. وتُضاف إلى ذلك ضغوط داخلية من قوى قومية متعاطفة مع روسيا، وضغوط مجتمعية من قطاعات ليبرالية ترى في الغرب الضامن الوحيد للتحول الديمقراطي والاستقرار المؤسسي.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار "الحياد الاستراتيجي" أقرب إلى خطاب تبريري من كونه سياسة حقيقية قابلة للاستمرار. فهو يمنح النخب السياسية في بلغراد مساحة للتحرك بين القوى الدولية المتنافسة، ويتيح لها الاستفادة من التناقضات، لكنه لا يحلّ المعضلة الجوهرية المتعلقة بهوية صربيا الجيوسياسية. فهل هي جزء من المجال الأوروبي الأطلسي، أم استمرار رمزي للفضاء السلافي الأرثوذكسي الممتد نحو موسكو؟ هذا السؤال لم يُحسم بعد، ويُرجّح أن يُصبح أكثر إلحاحًا مع ازدياد الاستقطاب العالمي، مما يعني أن استمرار الحديث عن الحياد قد يتحول إلى عبء سياسي بدل أن يكون أداة استراتيجية.

من جانب آخر، تُعد الضغوط الغربية المتزايدة على دول البلقان، ولا سيما صربيا، عاملًا حاسمًا في تقويض قدرة هذه الدول على الاستمرار في تبني مواقف رمادية أو محايدة في سياق الاستقطاب الدولي المتصاعد، الذي عمقته الحرب الروسية الأوكرانية. فبينما كانت خيارات "التوازن البراغماتي" و"الحياد الظاهري" ممكنة خلال العقدين الماضيين، فإن مرحلة ما بعد فبراير/ شباط 2022 دشّنت واقعًا دوليًّا مختلفًا، يتميز بانهيار المساحات الرمادية، وتصاعد مطالب الغرب –وعلى رأسه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو– بضرورة الانحياز العلني إلى الصف المناهض لروسيا. وفي هذا السياق، أصبحت المواقف المترددة أو المتوازنة عرضة للتأويل السلبي، بل ومثارًا للضغط السياسي والاقتصادي، وهو ما فرض على دول

مثل صربيا إعادة تموضعها الخطابي والدبلوماسي ضمن بيئة دولية تضيق فيها خيارات المناورة.

وقد عبّرت المؤسسات الغربية بوضوح عن استيائها من استمرار بلغراد في رفض الانضمام إلى نظام العقوبات الأوروبية المفروضة على موسكو، واعتبرت هذا الموقف تقويضًا لمصداقية صربيا وترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ففي أكثر من مناسبة، طالبت بروكسل بلغراد باتخاذ "موقف واضح من العدوان الروسي"، محذرة من أن المسار التفاوضي لا يمكن أن يظل منفصلًا عن التوجهات الجيوسياسية[1]. وقد صدرت هذه التحذيرات من مسؤولين في المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، بل ومن بعض العواصم الأوروبية المؤثرة مثل برلين وباريس، التي عبّرت عن خيبة أملها إزاء ما وصفته بـ "النفاق الجيوسياسي" في المواقف الصربية.

كما تجاوزت الضغوط الغربية المستوى الخطابي، لتأخذ أيضًا أشكالًا أكثر عملية، كربط بعض المساعدات التنموية والتمويلات الأوروبية بمدى التزام الشركاء الجدد بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد. كما أن بعض مؤسسات الدعم الأوروبي أصبحت تنظر بعين الشك إلى منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي تبدي مواقف مهادنة لموسكو[2]. وفي هذا السياق، افتقدت صربيا القدرة على الاستفادة من "الهامش الرمادي" الذي كانت تتحرك فيه خلال العقد الماضي، وتحتَّم عليها أن تواجه سؤالًا مباشرًا يتكرر في المحافل الأوروبية: هل أنتم جزء من أوروبا السياسية أم لا؟

كما امتدت هذه الضغوط إلى المجال الأمني أيضًا، إذ عبّر الناتو عن قلقه من استمرار التعاون العسكري بين صربيا وروسيا، لا سيما في مجالات التدريب

(1) IISS (International Institute for Strategic Studies). "The Effects of the War in Ukraine on the Western Balkans." Strategic Comments, 2022. Accessed June 2025. https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2022/the-effects-of-the-war-in-ukraine-on-the-western-balkans

(2) European Parliamentary Research Service. Enlargement Policy: Reforms and Challenges Ahead. Briefing, EPRS, European Parliament, December 2023. Accessed June 2025. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/757575/EPRS_BRI%282023%29757575_EN.pdf.

وتبادل المعلومات، في وقت تُعد فيه دول غرب البلقان من أكثر المناطق هشاشة من حيث الاستقرار. وتخشى المؤسسات الغربية من أن تُستخدم صربيا منصةً لتوسيع النفوذ الروسي، سواء عبر الوسائل الاستخبارية أو الإعلامية أو حتى دعم الفاعلين المحليين المناهضين للتكامل الأوروبي. وفي هذا السياق، ازدادت ضغوط الولايات المتحدة وبريطانيا على بلغراد لتقليص مستويات التعاون الأمني مع موسكو، وتبني سياسة دفاعية أكثر انسجامًا مع معايير الحلف الأطلسي، خاصة أن صربيا تحافظ على وضعية "شريك غير عضو"، وهو ما يمنحها هامشًا أكبر لكنه لا يعفيها من التزامات سياسية معينة.

من جهة أخرى، انعكست هذه الضغوط في الخطاب السياسي الداخلي الصربي، حيث أصبحت النخبة الحاكمة تمارس نوعًا من "الخطاب المزدوج"، فتعلن التزامها بالمسار الأوروبي في التصريحات الرسمية، بينما تواصل تبني مواقف غير حازمة فيما يتعلق بالعقوبات أو الاستراتيجية الدفاعية. وقد لوحظ أن الرئيس ألكسندر فوتشيتش، رغم تأكيده المتكرر على أهمية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، يتجنب دومًا انتقاد موسكو بشكل مباشر، بل يكرّر عبارة "صربيا دولة صغيرة تحاول حماية مصالحها الوطنية" ويجعل ذلك إطارًا دفاعيًّا لموقفه المتذبذب. إلا أن هذا التوجه لم يعد يُقنع الأطراف الغربية، التي أصبحت تعتبر الصمت أو الغموض السياسي موقفًا منحازًا بحد ذاته[1].

في الوقت ذاته، تشعر السلطات الصربية بحساسية عالية من تداعيات الانحياز التام لأي من الطرفين. فالتحرك الكامل نحو الغرب قد يفتح جبهة داخلية من الانتقادات القومية، خاصة من الأحزاب والجماعات اليمينية التي تُقدّس العلاقة التاريخية مع روسيا، وتعتبرها حليفًا روحيًّا وثقافيًّا، بل وحاميًا دوليًّا في قضية كوسوفو. أما الميل المعلن نحو موسكو، فقد يُقوّض مشروع الانضمام الأوروبي،

(1) Samorukov, Maksim, and Vuk Vuksanovic. "Untarnished by War: Why Russia's Soft Power Is So Resilient in Serbia." Carnegie Politika (Carnegie Endowment for International Peace), January 18, 2023. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2023/01/untarnished-by-war-why-russias-soft-power-is-so-resilient-in-serbia?lang=en

ويؤدي إلى تآكل الدعم الدولي لصربيا اقتصاديًّا وسياسيًّا. وفي ظل هذا التوازن الدقيق، تجد بلغراد نفسها في موقع لا تُحسد عليه، حيث أصبح الحياد نفسه مستهدفًا، والمواقف غير الحاسمة تُعدّ تحايلًا على الواقع الجيوسياسي بدل أن تُفهم على أنها موقف عقلاني مرن.

من هنا، يمكن القول إن الضغوط الغربية تجاوزت المحفزات الظرفية، وتحوّلت إلى عنصر بنيوي ضاغط يعيد تشكيل تموضع دول البلقان، ويفرض عليها إعادة تعريف مفهوم "الحياد" في زمن الحرب الباردة الجديدة. وإذا كانت دول مثل مقدونيا الشمالية والجبل الأسود قد سارعت إلى الانضمام إلى الناتو واعتماد سياسة خارجية متماهية مع الخط الغربي، فإن صربيا لا تزال عالقة بين سردية السيادة ومقتضيات الاندماج، بين الوفاء للماضي والحذر من المستقبل، في وقت يتضاءل فيه هامش المناورة، وتتعاظم تكلفة الغموض.

## المبحث الثالث

# صربيا حليف رمزي لروسيا

### التحالف الرمزي بوصفه أداة توازن استراتيجي في السياسة الخارجية الصربية

لطالما مثّلت العلاقة بين صربيا وروسيا حالة نموذجية لما يمكن تسميته بـ "التحالف الرمزي الوظيفي"، حيث تتجاوز العلاقة كونها انعكاسًا تلقائيًّا لانتماءات ثقافية أو دينية مشتركة، لتتحول إلى أداة من أدوات السياسة الواقعية التي تتّبعها الدولة الصربية في تموضعها الدولي. فالرمزية في السياق الصربي تمثّل رصيدًا سياسيًّا تُديره بلغراد بوعي بالغ، وتُعيد توظيفه باستمرار وسيلةً لتعظيم مكاسبها الخارجية، أو لتقييد الضغوط المسلّطة عليها من قبل الأطراف الغربية.[1]

يستند هذا التحالف الرمزي إلى بنية ثلاثية: أولًا، المشترك التاريخي القائم على خطاب "الأخوة السلافية" و"الحماية الأرثوذكسية" الذي يُستدعى عند كل احتدام في العلاقة مع الغرب، وثانيًا، الدعم الروسي المتكرر للموقف الصربي في قضية كوسوفو، الذي يوفر لصربيا شرعية رمزية في المحافل الدولية وقدرة على مقاومة العزلة الدبلوماسية؛ وثالثًا، الحضور الروسي في قطاعات حساسة مثل الطاقة والدفاع، مما يمنح هذا التحالف الرمزي بعدًا ماديًّا واقعيًّا يُصعب فصله عن حسابات القوة والاعتماد البنيوي. لكن الأهم من كل ذلك هو أن صربيا تتعامل مع هذه الرمزية بمنطق التوازن الاستراتيجي الذكي، إذ تُبقي على العلاقة نشطة

(1) Dufalla, Jacqueline, and Asya Metodieva. "From Affect to Strategy: Serbia's Diplomatic Balance during the Russia-Ukraine War." Southeast European and Black Sea Studies (advance online publication, 2024). Accessed June 2025.. https://doi.org/10.1080/14683857.2024.2429861.

وفعالة من دون أن تُعرّض علاقاتها مع أوروبا أو مسارها التضامني للخطر المباشر.[1]

يمثّل البعد الرمزي في علاقة صربيا بروسيا أداة تفاوضية تمنح بلغراد قدرة واسعة على إعادة ترتيب تموضعها، خاصة داخل فضاء البلقان الذي لا يزال يعيد تشكيل ملامح انتمائه الجيوسياسي بعد تفكك يوغوسلافيا. فعند كل لحظة ترتفع فيها وتيرة الضغوط الأوروبية، سواء في قضايا الديمقراطية أو ملف كوسوفو أو السياسات المرتبطة بروسيا، تعمد القيادة الصربية إلى استحضار خطاب «العلاقة التاريخية مع موسكو» باعتباره حدًّا رمزيًّا يشكّل جزءًا من هوية الدولة وحدودها السياسية. ويأتي هذا الاستدعاء ضمن استراتيجية تهدف إلى إدارة الضغوط مسبقًا، عبر إرسال رسالة ضمنية إلى العواصم الغربية بأن لصربيا خيارات بديلة يمكن اللجوء إليها في حال اتّسعت الشروط أو ازدادت حدّة المطالب. وبهذا يتحول الإرث الرمزي إلى عنصر حيّ داخل المعادلة التفاوضية، يعمّق قدرة بلغراد على المناورة ويعزز موقعها ضمن توازنات إقليمية دقيقة.

وتزداد فاعلية هذا التوظيف الرمزي بحكم إدراك بلغراد العميق لحدود قدرة الاتحاد الأوروبي على فرض إطار قيمي موحّد داخل فضاء البلقان، في ظل الانقسامات الداخلية في المنظومة الأوروبية وتراجع زخم سياسات التوسعة. وقد اعتمدت القيادة الصربية على هذا الإدراك لتعزيز معادلة مزدوجة تجمع بين الاحتفاظ بالروابط الرمزية مع موسكو، وترك قنوات التعاون مع بروكسل مفتوحة، بما يسمح لها بتكييف خياراتها وفق المستجدات الإقليمية والدولية[2]. فصربيا تُبدي استعدادًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتتعامل مع هذا المسار بوصفه خيارًا استراتيجيًّا قابلًا للتدرّج وإعادة التقييم وفق ظروفها الوطنية. ويُسهم التحالف

(1) Ruge, Majda. "How to Kill Four Birds with One Stone: The West's Foreign Policy Challenge in Serbia." European Council on Foreign Relations (ECFR), January 26, 2023. Accessed June 2025.. https://ecfr.eu/article/how-to-kill-four-birds-with-one-stone-the-wests-foreign-policy-challenge-in-serbia/

(2) European Commission, Serbia 2022 Report (Brussels: European Commission, October 12, 2022), 52

الرمزي مع روسيا في تأطير هذا الموقف باعتباره تعبيرًا عن سيادة القرار الوطني، لا باعتباره اصطفافًا أيديولوجيًّا، مما يمنحه شرعية متنامية داخل المشهدين المحلي والدولي على حدّ سواء.

من ناحية أخرى، يتبنّى الخطاب الصربي الرسمي تصورًا يقوم على مفاضلة بين "السيادة" و"الامتثال الخارجي"، حيث تُطرح العلاقة مع روسيا بوصفها تجسيدًا للحفاظ على استقلالية القرار الوطني في مواجهة مطلب الاندماج الأوروبي الكامل، من دون تقديمها على أنها تحالف جيوسياسي مغلق. وعند توجيه الانتقادات لصربيا بشأن تقاربها مع موسكو، يردّ صانعو القرار عادةً باعتبار هذا التقارب تعبيرًا عن "خيارات وطنية مستقلة" بما يمنحه بعدًا سياديًّا أكثر منه اصطفافًا دوليًّا[1]. ومن هذا المنطلق، تتحول الرمزية الروسية إلى أداة حماية سياسية تمكّن بلغراد من المناورة على الحافة بين المعسكرين، في صيغة دقيقة ومعقدة لكنها تمنح صربيا هامشًا ملموسًا لإدارة مصالحها داخل بيئة إقليمية ودولية تتشابك فيها التوازنات وتتعدد فيها مراكز الضغط.

وتتمثل المفارقة في أن التحالف الرمزي مع موسكو يعمل في واقع الأمر كمساحة تُديرها بلغراد وفق مقاربة تعتمد على المبادرة والبراغماتية، مع مراعاة حسابات موسكو وتوجهاتها العامة. فروسيا تستخدم صربيا ورقةً إقليمية ضمن صراعها الواسع مع الغرب، غير أنّ الاتحاد الأوروبي يمتلك أدوات ضغط أوضح من خلال اشتراطات الاندماج ومعايير العضوية. وفي ضوء هذا التباين، تتعامل صربيا مع علاقتها بروسيا بوصفها مجالًا لتعزيز هامش المناورة وتوسيع خياراتها الاستراتيجية، وتواصل تطوير علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية معها بما يخدم مصالحها الوطنية، مع إبقاء علاقتها ببروكسل وواشنطن ضمن مسار تعاون فعّال ينسجم مع تطلعاتها الأوروبية.

وعلى المستوى الداخلي، يشكّل التحالف الرمزي مع روسيا إحدى ركائز الشرعية السياسية في صربيا المعاصرة، إذ يحتل موقعًا محوريًّا في الخطاب الذي

(1) Eror, Aleks. "The Far-Right Parties Keeping the Serbian President in Check Over Ukraine." Radio Free Europe/Radio Liberty, June 5, 2022. Accessed June 2025.. https://www.rferl.org/a/serbia-far-right-russia-sanctions/31884417.html.

تستخدمه النخب الحاكمة لتعزيز حضورها الوطني واستقطاب شرائح اجتماعية محددة. فالطبقة الوسطى ذات التوجهات المحافظة، إلى جانب التيارات القومية المتجذّرة في الوعي السياسي الصربي، تتعامل مع روسيا بوصفها شريكًا خارجيًّا يجسّد امتدادًا رمزيًّا للذات الجماعية الصربية، ويؤدي دورًا ثقافيًّا يدعم ثبات الهوية في مواجهة التحولات القيمية المتسارعة القادمة من الغرب. ومن خلال هذا البعد الرمزي، توظّف النخب الحاكمة سرديات "الوحدة السلافية" و"حماية الأرثوذكسية" لتقديم مواقفها السياسية في الداخل باعتبارها استمرارية للموروث المشترك وتعزيزًا لصلابة الهوية الوطنية.

في موازاة الاستثمار الداخلي في البعد الروسي، تعمد القيادة الصربية إلى صياغة خطاب خارجي يتسم بالاعتدال والواقعية والانفتاح على التعاون الأوروبي. وبذلك تبني السلطة في بلغراد سردية مزدوجة: سردية موجهة إلى الداخل تعتمد لغة الهوية والروابط التاريخية، وسردية أخرى موجهة إلى الخارج ترتكز على العقلانية الاستراتيجية ومتطلبات الشراكة مع أوروبا. ويشكّل هذا الازدواج التكتيكي إطارًا توازنيًّا مقصودًا يمنح صربيا قدرة أوسع على الحركة داخل بيئة إقليمية ودولية يطغى عليها التوتر وتعدد مصادر الضغط، كما يتيح لها الجمع بين استقرار الجبهة الداخلية وضرورات الانخراط الخارجي[1].

يتقدّم التحالف الرمزي ليؤدي وظيفة استراتيجية متعددة الأبعاد؛ فهو يشكّل ورقة ضغط دبلوماسية على مستوى العلاقات الخارجية، ويعمل في الوقت نفسه آليةً لتعزيز السيادة الرمزية داخليًّا، كما يوفّر وسيلة لإدارة علاقات ثنائية معقّدة داخل بيئة إقليمية شديدة التقلب. ويستند هذا الاستخدام للرمزية إلى توازن دقيق يزداد حساسية مع اتساع رقعة الاستقطاب بين روسيا والغرب، حيث تتراجع هوامش الحركة تدريجيًّا ويزداد العبء السياسي للتموضع الوسطي.

ومع استمرار هذا المشهد المتوتر، تواصل صربيا التمسك بالمساحة الضيقة التي تمنحها القدرة على الاستفادة من علاقتها مع موسكو، مع الحفاظ على

(1) Ejdus, Filip. "Serbia's Military Neutrality: Origins, Effects and Challenges." Croatian International Relations Review 20, no. 71 (2014): 43-71. Accessed June 2025. https://hrcak.srce.hr/en/clanak/190206.

انفتاحها اتجاه الشركاء الغربيين. ويعكس هذا المسار نمطًا مميزًا من "الواقعية الرمزية" في السياسة الخارجية الصربية، يقوم على إدارة الهوية والجغرافيا السياسية معًا ضمن معادلة دقيقة تجمع بين البراغماتية والحسّ الرمزي، وتسمح لبلغراد بالحفاظ على حضور مرن في محيط دولي متشابك.

في ضوء هذا التداخل بين الحسابات الرمزية والاعتبارات الجيوسياسية، تبرز الحاجة إلى فهم كيفية انتقال هذا النهج من مستوى إدارة التوازنات العامة إلى اختباراته العملية في سياقات أكثر تعقيدًا، وهو ما تكشفه التطورات الجيوسياسية الأخيرة في أوروبا التي أوضحت حجم الصعوبة التي تواجهها الدول الساعية إلى موازنة علاقاتها بين قوى متعارضة. وفي الحالة الصربية، شكّل الموقف من عقوبات روسيا بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا اختبارًا حقيقيًّا لقدرة بلغراد على توظيف الرمزية بوصفها أداة تفاوضية مرِنة. فقد اختارت صربيا الحفاظ على روابطها الوثيقة مع موسكو، وفي الوقت نفسه واصلت مسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عبر خطاب سياسي يجمع بين تأكيد "العلاقة التاريخية مع روسيا" وإبداء الاستعداد المستمر للتعاون مع المؤسسات الأوروبية.

في هذا الإطار، تتحول الرمزية من عنصر هويّاتي إلى بنية سياسية قابلة لإعادة التفعيل بحسب مقتضيات اللحظة، وتعمل أداةً لإعادة ترسيم حدود السيادة في مواجهة الضغوط المتزايدة. وقد ظهر هذا بوضوح في تمسّك بلغراد بالدعم الروسي في ملف كوسوفو، حيث استخدمت موسكو حق النقض في مجلس الأمن في مناسبات عدّة لحماية الموقف الصربي من مسألة الاستقلال. ومن جانب آخر، عبّرت صربيا عن تقديرها لهذا الدعم عبر تحويله إلى تحالف رمزي طويل الأمد، تُعيد استثماره كلما دعت الحاجة لتأكيد أن لها شبكة علاقات تمنحها هامشًا تفاوضيًّا لا يمكن تجاوزه بسهولة داخل حسابات الشركاء الأوروبيين.

يتجلّى فهم العلاقة بين صربيا وروسيا من خلال إدراك صربي دقيق لوظيفة الرمزية بوصفها أداة لإدارة التوازن السياسي. فبدل الارتهان لمحور واحد، تعتمد بلغراد على التحالف الرمزي مع موسكو باعتباره آلية لامتصاص الضغوط ومنصة تفاوض مرنة تُفعّل في اللحظات التي تُطالب فيها باتخاذ مواقف حاسمة. وتُنتج هذه

المقاربة صيغة تسمح بإبقاء قنوات التواصل مفتوحة، وتتيح تعديل الخطاب السياسي بما ينسجم مع المتطلبات المتغيرة، مع الحفاظ على ثبات المبدأ. وبهذا الأسلوب، تكتسب الدولة الصغيرة مساحة مناورة واسعة داخل بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات التصلّب والاستقطاب، وتُحقق موقعًا يصعب على كيانات أخرى بلوغه في الظروف نفسها.

وتتزايد قيمة هذا النمط من العلاقات بحكم الطريقة التي تتعامل بها موسكو مع التحالف الرمزي، إذ تكتفي بتأكيده في الخطاب السياسي وتعيد توظيف الموقف الصربي من قضية كوسوفو داخل سرديتها الواسعة حول ازدواجية المعايير الغربية وتراجع شرعية النظام الدولي. ويخلق هذا التفاعل الرمزي المتبادل صيغة خاصة للعلاقة بين الطرفين، فهي علاقة تقوم على تداخل المصالح والرموز معًا، وتتسم بطابع يتجاوز الحسابات الظرفية أو المعاملات المباشرة دون أن تتحول إلى تحالف مغلق.

وتُبرز هذه الدينامية قدرة الرمزية على أداء دور براغماتي فعّال، وعلى التحول إلى أداة سيادية تمنح صربيا مساحة مناورة واسعة مقارنة بما يمكن أن توفره الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية. فهي رمزية وظيفية تتجدد عند كل اشتداد للتناقضات الدولية، وتمنح الدولة الصغيرة قدرة على الصمود من دون تصعيد شامل، وعلى الاعتراض من دون قطيعة، وعلى التكيّف من دون تخلٍّ عن الهوية. ومن هذا المنظور، تتقاطع الرمزية مع واقعية سياسية دقيقة، وتشكل أحد أكثر أشكالها حساسية، إذ تستثمر اللغة والتاريخ والهوية لترسيخ موقع قابل للتفاوض داخل بيئة دولية شديدة التعقيد[1].

إن فعالية الرمزية الوظيفية تكمن أيضًا في طبيعتها غير المُلزِمة، فخلافًا للتحالفات الأمنية أو المعاهدات الاقتصادية، تتيح الرمزية هامشًا واسعًا من التأويل والتعديل، وهو ما يسمح لصربيا بالاستفادة منها دون أن تُقيد سيادتها أو خياراتها المستقبلية. فبينما يطالب الاتحاد الأوروبي بمعايير اندماج صارمة، تمنح موسكو بلغراد دعمًا دبلوماسيًّا

(1) Vučković, Vladimir. "The Small State of Serbia Between Domestic Ambition and External Pressures." Cogent Social Sciences 10, no. 1 (2024). Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2024.2389479

مفتوحًا دون شروط، وهو ما يعزّز من قيمة هذه الرمزية باعتبارها أداة توازن. بل يمكن القول إن هذا الاستخدام المرن للرمزية يعبّر عن شكل جديد من أشكال الواقعية السياسية، يتجنب الصدام ويعتمد على سرديات الهوية كسلاح سياسي.

ولعلّ أبرز تجلّيات هذه الدينامية هو قدرة صربيا على بناء سرديتين متوازيتين: واحدة داخلية، تُخاطب بها جمهورها بخطاب الوفاء للتاريخ والهوية الأرثوذكسية، وأخرى خارجية تُقدم فيها نفسها على أنها دولة عقلانية منفتحة على التعاون مع الغرب. في هذا المشهد، تبدو الرمزية جزءًا من الواقعية، بوصفها ترسيمًا رمزيًّا للمجال الحيوي للدولة، وحدود انضباطها للمراكز الكبرى. ومن هذا المنظور، يمكن فهم التحالف الرمزي مع روسيا لاستخدامه أداة لإدارة الضغوط، وصيغة لتأجيل الحسم في بيئة لا تحتمل الحسم النهائي.[1]

إن الربط بين الرمزية والدور الروسي في قضية كوسوفو وفي مجلس الأمن يؤكد أن الرموز، حين تُدار بوظيفة سياسية، تتحوّل إلى أدوات مادية لها وقع فعلي في موازين القوى. فلا روسيا دعمت صربيا بدافع ثقافي محض، ولا بلغراد تمسكت بموسكو بدافع نوستالجي عاطفي. إن ما يجمع الطرفين هو وعي سياسي حاد بإمكانات الرمزية ومردودها الاستراتيجي. وهنا تتجلّى قوة مفهوم "الرمزية الوظيفية" باعتباره أداة تفسيرية لسلوك الدول الصغيرة التي تسعى إلى تعظيم مكاسبها دون خوض صراعات مباشرة، وللدول الكبرى التي تستخدم الرموز امتدادًا ناعمًا لنفوذها في بيئات غير مستقرة.

وبذلك تُقدّم الحالة الصربية الروسية مثالًا واضحًا على كيفية توظيف الرمزية أداةً تبني من خلالها الدول خطابها الخارجي، وتعيد عبرها رسم حدود سيادتها الممكنة. فقد اعتمدت بلغراد رمزية فاعلة أحدثت أثرًا سياسيًّا ملموسًا، وأسهمت في إعادة توزيع الأدوار داخل نظام دولي يتداخل فيه الواقعي مع الدلالي. وتبرز هذه الرمزية في السياق المعاصر كأحد المفاتيح المركزية لفهم التموضع السياسي، وليست عنصرًا هامشيًّا داخل المعادلة.

(1) "From affect to strategy: Serbia's diplomatic balance during …" Europe-Asia Studies, 2024. Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14683857.2024.2429861

## حدود التحالف الرمزي في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة

مع تقدّم الحرب في أوكرانيا وتحوّلها إلى صراع بنيوي يعيد تشكيل القواعد الناظمة للعلاقات الدولية، بدأت الأدوات التقليدية التي استخدمتها الدول الصغرى للحفاظ على هامش الحركة السياسي تتراجع في فعاليتها. فقد أصبحت لحظة الاستقطاب الحاد بين المعسكرات الكبرى تتطلّب مستوى أعلى من الوضوح في التموضع، الأمر الذي يقلّل من جدوى الرهان على التوازنات الرمزية أو اعتماد الغموض البنّاء كاستراتيجية دبلوماسية. وتعكس هذه التحولات تضييقًا ملموسًا لهوامش المناورة أمام دول مثل صربيا، التي اعتادت عبر عقود صياغة سياستها الخارجية على تعدد الشراكات وتوسيع الخيارات بشكل يسمح لها بالتحرك في مساحة واسعة من العلاقات المتوازية.

تتّجه البيئة الدولية الراهنة نحو تقليص المساحة المتاحة للسياسات الوسطية، إذ باشر الاتحاد الأوروبي، تحت وطأة الاختبار الاستراتيجي الذي فرضته الحرب في أوكرانيا، إعادة صياغة معايير الشراكة على أسس أكثر صرامة. وأصبح تحديد موقع الدول الشريكة مرتبطًا بمدى التزامها بالمبادئ المؤسِّسة للمنظومة الأوروبية، وفي مقدمتها وحدة الموقفين السياسي والأمني اتجاه التهديدات الإقليمية، الأمر الذي جعل الاصطفاف الواضح عنصرًا مركزيًّا في تقييم العلاقات المستقبلية[1]. وفي هذا السياق، أصبحت التفاعلات بين بلغراد وموسكو موضع تدقيق متزايد من قبل العواصم الأوروبية، لكونها تحمل في مضمونها إشارات معاكسة لمسار الانضمام الأوروبي.

تتعمّق الإشكالية بسبب غياب خطوات صريحة من جانب صربيا تُطمئن الشركاء الأوروبيين وتبدّد الشكوك المتنامية في العواصم الغربية. فامتناع بلغراد عن الانضمام إلى العقوبات المفروضة على روسيا، واعتماد كبار المسؤولين مواقف حذرة في توصيف الحرب، يُفهم لدى كثير من المراقبين الأوروبيين باعتباره افتقارًا

(1) Fabbrini, Federico. "The Impact of the War in Ukraine on the Enlargement of the European Union: 'Securing the Blessings of Liberty' and its Challenges." International & Comparative Law Quarterly 74, no. 1 (January 2025): 123-146. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1017/S0020589325000107

للانسجام مع معايير السياسة الخارجية المرتبطة بمسار العضوية. ويُنظر إلى هذا النهج في عدد من الحالات على أنه صيغة للمناورة السياسية أكثر من كونه تعبيرًا عن استقلال القرار أو اعتماد سياسة توازن مدروسة.

وعلى مستوى أعمق، يثير التقارب المستمر بين بلغراد وموسكو حساسيات واضحة لدى دول الجوار، خصوصًا تلك التي خاضت تجارب مكلفة مع روسيا، سواء عبر الاحتلال المباشر أو من خلال تدخلات غير مباشرة. ويؤدي هذا الشعور إلى خلق بيئة من الشكوك المتبادلة اتجاه النيات الصربية، الأمر الذي يحدّ من قدرة الإقليم على بناء شراكات تقوم على الثقة وتعتمد على الاستقرار. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في منطقة تعاني أصلًا من هشاشة البنية السياسية وقلّة المساحات المشتركة التي تُشكل قاعدة دائمة للتعاون الإقليمي[1].

تتّجه الفوائد السياسية للتقارب مع موسكو نحو مساحة أضيق مقارنة بالسنوات السابقة، إذ تواجه روسيا اليوم منظومة واسعة من العقوبات وحالة ممتدة من العزلة الدبلوماسية، الأمر الذي يقلل من قدرتها على تقديم دعم ملموس لشركائها التقليديين. كما تشهد أدوات التأثير الروسية في البلقان –من الاقتصاد إلى الفضاء الثقافي والإعلامي– تراجعًا متواصلًا، بسبب التحولات التي طرأت على المزاج الشعبي وتوجّهات النخب السياسية. ويسهم هذا التراجع في تقليص القيمة العملية للعلاقة الثنائية، ويحوّلها تدريجيًّا إلى عبء ثقيل يصعب استيعابه ضمن الحسابات الاستراتيجية البعيدة المدى.

ويُعدّ أخطر ما ينتجه هذا المشهد أنّ موقع "المنتصف" يفقد قدرته على استيعاب الضغوط المتصاعدة، ويصبح الإصرار عليه في بيئة دولية متغيرة مصدرًا لاتهامات بالتردد والتلاعب بدل اعتباره تعبيرًا عن استقلالية وحكمة. ومن هنا يتبلور التحدي الأكبر أمام صربيا في المرحلة المقبلة: إيجاد صيغة تكفل حماية استقلالية القرار من دون أن تُفسَّر بأنها موقف رمادي أو معارضة ضمنية، ومواصلة

(1) The Western Balkans: Controlled Instability? IISS Armed Conflict Survey, December 2024. Accessed June 2025.
https://www.iiss.org/publications/armed-conflict-survey/2024/the-western-balkans-controlled-instability/

مسار الشراكة مع أوروبا في لحظة تُعاد فيها صياغة هذه الشراكة على أسس أكثر صرامة وارتباطًا بالموقف السياسي والأمني.

يتّضح التوتر داخل السياسة الخارجية الصربية عند مقارنة الخطاب الرسمي بالمصالح البنيوية التي تقوم عليها الدولة. ففي مستوى الخطاب، تُواصل القيادة السياسية تبنّي لغة حذرة تُبرز "العلاقة التاريخية" مع موسكو و"الدعم المتبادل" و"الوفاء القديم"، وتحرص على إظهار قدر من التقارب الرمزي مع روسيا. وفي المقابل، يرتكز البناء الاقتصادي والتنموي لصربيا على الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الأساسي في التجارة، والاستثمار، والتمويل، والإصلاح المؤسسي، بما يجعل الارتباط بفضاء بروكسل جزءًا من الهيكل العميق للدولة الصربية. ويؤدي هذا التباين بين الخطاب السياسي والواقع الاقتصادي إلى تراكم كلفة متزايدة في بيئة تشهد ارتفاعًا في مستوى التوتر بين روسيا والغرب، وتناميًا في الحساسية اتجاه أي تموضع رمادي. وتفرض هذه المعادلة على صربيا إعادة تقييم أدواتها الدبلوماسية، لضمان الحفاظ على هامش الحركة دون الإضرار بمصالحها البنيوية داخل المنظومة الأوروبية.

إن البيانات الاقتصادية توضح أن الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأول لصربيا، حيث يتجه إليه نحو ثلثي صادراتها، وتأتي منه النسبة الكبرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلًا عن كونه المصدر الرئيسي للمساعدات التنموية والتمويل المؤسسي[1]. كما أن برامج الدعم الهيكلي التي توفرها المفوضية الأوروبية، إضافة إلى الوصول التفضيلي للأسواق الأوروبية، تمثل رافعة مركزية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الداخل الصربي. وفي المقابل، تبقى العلاقة مع روسيا محصورة في مجالات ضيقة، أهمها قطاع الطاقة، مع انكشاف صربيا على واردات الغاز الروسي، لكنها لا تتجاوز هذا الإطار إلى علاقات استثمارية أو تجارية واسعة النطاق.

(1) Ejdus, Filip. "Beyond National Interests: Identity Conflict and Serbia's Neutrality toward the Crisis in Ukraine." Comparative Southeast European Studies 62, no. 3 (2014): 348-362. Accessed June 2025. https://www.degruyterbrill.com/document/doi/10.1515/soeu-2014-620305/pdf.

ورغم هذا الواقع البنيوي، تواصل القيادة الصربية الدفاع عن موقعها "الخاص" اتجاه روسيا، معتمدة في ذلك على سردية سياسية تهدف إلى استرضاء القاعدة الشعبية المحافظة، والحفاظ على تماسك المشهد الداخلي في مواجهة مطالب خارجية متزايدة. هذا الموقف يمنح صربيا قدرة على تأجيل اتخاذ قرارات مصيرية، لكنه لا يعفيها من الأسئلة المتصاعدة حول مدى التزامها الفعلي بالمعايير الأوروبية، خاصة بعد أن أصبحت السياسة الخارجية واحدة من المعايير الصريحة لتقييم تقدم الدول المرشحة للانضمام. وهنا، يصبح التناقض أكثر حدة: فبينما تتقدم صربيا تقنيًّا في مسار المفاوضات، يبدو أن المحتوى السياسي لهذا التقدم لا يجد ترجمة عملية واضحة، وهو ما يضع المشروع الأوروبي نفسه في موقع التشكيك داخل أروقة القرار في بروكسل[1].

وفي ضوء هذه المعطيات، تبرز مسألة استراتيجية تتجاوز الحسابات الظرفية: إذ هل يمكن لصربيا أن تستمر في التمسك بالمرجعيات التقليدية التي ظلت تعرّف من خلالها علاقتها بالعالم، أم أنها مضطرة إلى إعادة تعريف هويتها الاستراتيجية في ظل بنية مصالحها الواقعية؟ وهل يمكن لدولة صغيرة -بمفهوم السيادة- أن تظل أسيرة رموز سياسية أو سرديات تاريخية، إذا كانت مصالحها العميقة تتحقق ضمن نظام قيمي ومؤسسي مختلف تمامًا؟

الواقع يُشير إلى أن القدرة على التوفيق بين الانتماء الرمزي والتحالفات الواقعية آخذة في التآكل. فالتناقض بين منطق الهوية ومنطق المصلحة أصبح يتجلى في كل محطة مفصلية، من تصويت في الأمم المتحدة، إلى مفاوضات حول الطاقة، أو حتى في صياغة خطابات رسمية. وتكمن المشكلة في أن القيادة الصربية لم تعد قادرة على تسويق هذه الازدواجية لا في الداخل ولا في الخارج بالقدر نفسه الذي كانت تفعله سابقًا. فعلى المستوى المحلي، بدأت تظهر أصوات جديدة تطالب بسياسة أكثر وضوحًا وتماهيًا مع الأولويات الاقتصادية، بينما يتزايد الضيق

(1) Wesolowsky, Tony, and RFE/RL's Balkan Service. "Barred In EU, Could Russia's RT Find A Home In Serbia?" Radio Free Europe/Radio Liberty, July 21, 2022. Accessed June 2025.
https://www.rferl.org/a/serbia-rt-russia-propaganda/31954082.html.

الأوروبي من "الاستثناء الصربي"، بوصفه عائقًا أمام بناء سياسة خارجية أوروبية موحّدة[1].

وبناءً عليه، تبدو صربيا أمام خيارين: إما الاستمرار في الموازنة الدقيقة على حافة التناقض، مع ما يحمله ذلك من كلفة متصاعدة وقيود استراتيجية، أو الشروع في إعادة تموضع تدريجية تعيد مواءمة الخطاب السياسي مع بنية المصالح الواقعية، وتفتح الباب أمام إصلاح العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على أسس جديدة. صحيح أن هذه الخطوة ستتطلب كلفة سياسية على المدى القصير، وقد تُضعف بعض التحالفات التاريخية، لكنها قد تكون وحدها الكفيلة بتأمين استقرار استراتيجي طويل الأمد في بيئة دولية تزداد فيها الضغوط ولا تحتمل المساحات الرمادية.

على المستوى الرسمي تتمسّك صربيا باستمرار علاقتها التقليدية مع موسكو، بينما تكشف التحولات الأخيرة داخل المجتمع الصربي -خصوصًا بين النخب المدنية والشباب الحضري- عن تراجع متنامٍ في القاعدة الاجتماعية التي كانت تمنح هذا الارتباط شرعيته الثقافية والسياسية. فقد أسهم غزو أوكرانيا، وما رافقه من استقطاب دولي وتصاعد في حدّة الخطابات السياسية، في إبراز الفجوة بين الخطاب التاريخي الموروث وبين التحولات الجيلية والاجتماعية التي تتشكل تدريجيًّا داخل المدن الصربية الكبرى، وفي المؤسسات الإعلامية والتعليمية ذات الطابع المستقل.

تميل الطبقات السياسية التقليدية في صربيا إلى الحفاظ على توازن الخطاب الرسمي اتجاه روسيا، بينما تتبلور داخل شرائح واسعة من الشباب، والفضاء الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني، توجهات جديدة أكثر قربًا من القيم الأوروبية، وأشد احتفاءً بخطاب الانفتاح، وأكثر ميلًا إلى قراءة الرواية الروسية بعيون نقدية، مع استعداد أكبر لإعادة تقييم خصوصية العلاقة مع موسكو. وتشكل الاحتجاجات التي شهدتها بلغراد عقب بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا، إلى

(1) Stojanović, Milica. "EU, US Piling Pressure on Serbia to Accept Kosovo Plan, Vucic Says." Balkan Insight, January 24, 2023. Accessed June 2025. https://balkaninsight.com/2023/01/24/eu-us-piling-pressure-on-serbia-to-accept-kosovo-plan-vucic-says/

جانب المبادرات المدنية التي طالبت بإدانة الحرب بشكل مباشر، مؤشرًا واضحًا على تغير في المزاج السياسي لدى الفئات الحضرية المتعلمة. وتعتبر هذه الفئات انفتاح صربيا على الغرب مسارًا اجتماعيًّا وقيميًّا ينسجم مع رؤيتها للمستقبل، ويعكس مطالبها بتحول أعمق في اتجاهات الدولة وعلاقاتها الخارجية[1].

ما يُعزّز من تأثير هذا التحول، أن المنصات الإعلامية والمبادرات الثقافية التي تُعبّر عن هذا التيار أصبحت أكثر حضورًا، وتتمتع بقدرة متزايدة على التأثير في الرأي العام، خاصة مع تراجع الثقة في الروايات الرسمية وتوسع نطاق التفاعل مع الخطاب الإعلامي الأوروبي. كما أن دعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني الصربي، عبر برامج تمويل وتعزيز الديمقراطية، خلق بيئة مستقلة نسبيًّا تتحدى هيمنة السرديات التقليدية، وتُعيد طرح العلاقة مع روسيا من زاوية نقدية لا تجد مكانًا واسعًا في الإعلام الحكومي أو الرسمي[2].

كما تكشف استطلاعات الرأي التي أُجريت بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عن تحوّل مجتمعي واضح في صربيا. فالفئات العمرية الصغرى، والشرائح المتعلمة، والسكان في المدن الكبرى تُظهر ميلًا متزايدًا نحو تأييد مسار الاندماج الأوروبي، وتعبّر عن رؤية أكثر نقدية اتجاه دور روسيا، وهو ما يقلّل من حضورها الرمزي باعتبارها "حليفًا طبيعيًّا". وفي المقابل، تستمر بعض المناطق الريفية وأنصار التيارات القومية في التعبير عن مشاعر إيجابية اتجاه موسكو، إلا أن البنية الاجتماعية التي كانت تشكّل قاعدة صلبة لهذا الارتباط أصبحت أقل تجانسًا مقارنة بما كانت عليه قبل عقد من الزمن[3]. ويمسّ هذا التحول الأسس المرجعية التي يُقاس بها موقع صربيا في العالم، حيث يتّجه جزء متزايد من المجتمع إلى اعتبار الانفتاح على أوروبا خيارًا ينسجم مع المستقبل السياسي والاقتصادي للبلاد. وبهذا الاتجاه، تتحول العلاقة مع روسيا من إطار يُنظر إليه على أنه ضمانة

(1) Balkan Insight, "Anti-War Protests in Serbia Signal Growing Discontent with Neutrality" (March 2022).

(2) European Commission, "EU Support for Civil Society in Serbia: Progress Report" (Brussels: European Commission, 2023) 128.

(3) IPSOS Serbia, "Public Opinion Poll on Foreign Policy Preferences among Young Serbians" (December 2022), (استطلاع رأي)

ثقافية وهوياتية إلى عنصر يُثقل رهانات صربيا على الاندماج الأوروبي، ويثير نقاشًا أعمق حول طبيعة التموضع الدولي الذي تتطلع إليه الدولة.

في هذا الإطار، تبدو السلطة السياسية الصربية في مواجهة معادلة معقدة: فمن جهة، تعتمد على الموروث السياسي للعلاقة مع روسيا وسيلةً للحفاظ على التماسك الداخلي، وامتصاص ضغوط قومية وشعبوية، ومن جهة أخرى، تواجه صعود تيار جديد داخل المجتمع المدني والنخب الشابة لا يُخفي ضيقه من الخطاب الرسمي، ويطالب بسياسة خارجية أكثر وضوحًا وجرأة في الانحياز إلى الغرب. وهذا التناقض بين القاعدة المؤسِسة للخطاب السياسي والقاعدة الاجتماعية المتغيرة يُنذر بتآكل تدريجي في التماسك السياسي الذي كان يُعوَّل عليه لتمرير السياسات ذات الطابع الانتظاري أو المتأرجح.

ويتخذ هذا التآكل بعدًا استراتيجيًّا لافتًا، إذ تقود الخطاب الجديد نخب تمتلك حضورًا مؤثرًا وقدرة تنظيمية وإعلامية تتجاوز الهياكل التقليدية للأحزاب، وتعمل على إعادة صياغة العلاقة بين الداخل والخارج وفق منطق ينسجم مع المصالح الواقعية والانتماء الأوروبي. كما يسهم هذا التحول في خلق بيئة سياسية تدفع نحو إعادة تقييم موقع روسيا داخل معادلة السياسة الصربية، بحيث يصبح استمرار العلاقة معها وفق الصيغ القديمة خيارًا محدود الجدوى على المدى البعيد، حتى وإن حافظ على بعض مبرراته ضمن الحسابات السياسية في الأمد القريب.

المبحث الرابع

# توتر الهويات القومية في البلقان والتدخلات الغربية الجديدة

## إرث الصراعات القومية وإعادة إنتاج التوترات في الفضاء البلقاني

منذ تفكك يوغوسلافيا في مطلع تسعينيات القرن العشرين، دخلت منطقة البلقان مرحلة جديدة من التحولات العميقة اتّسمت باندفاعة قومية قوية وانبعاثات إثنية ودينية متسارعة. وقد تحوّلت هذه التوترات التدريجية إلى أدوات مركزية في إعادة تشكيل الدولة وإعادة توزيع السلطة. فقد مثّل انهيار الاتحاد اليوغوسلافي تحولًا جذريًّا في بنية الدولة، كشف بصورة مباشرة عن تراكمات عرقية ومجتمعية كانت محاطة لسنوات داخل الإطار الفيدرالي الاشتراكي، تحت شعارات الوحدة والأخوّة بين الشعوب. ومع سقوط هذا الغلاف الأيديولوجي، برزت تناقضات الهوية محدِّدةً مسار الصراعات، وأصبحت عنصرًا رئيسيًّا في صياغة نتائجها.

لقد تأسس الكيان اليوغوسلافي بعد الحرب العالمية الأولى وفق مشروع هندسي فوقي هدفه دمج كيانات وشعوب متعدّدة اللغات والمذاهب والتجارب التاريخية ضمن إطار قومي موحّد يطمح إلى بناء دولة-أمة هجينة. غير أن هذا المشروع حمل في بنيته عناصر قابلة للانفجار، إذ أعاقته الولاءات المحلية المتجذرة عن تشكيل هوية سياسية شاملة. وفي مرحلة حكم الزعيم التاريخي "تيتو"، جرى احتواء هذه التوترات بواسطة نظام "اللامركزية الاشتراكية" الذي أتاح للجمهوريات شكلًا من أشكال الحكم الذاتي، مع بقاء سلطة المركز عنصرًا موجّهًا لضبط التوازن الاتحادي. وقد استند هذا التوازن إلى وجود قيادة مركزية قادرة على إدارة التنوع، ومع تغيّر السياق الدولي في نهاية الحرب الباردة، تلاشت الأسس التي ساندت البنية الاتحادية، فتفكّك النسيج الأيديولوجي الذي كان يشكّل القاعدة الحاكمة للوحدة اليوغوسلافية.

مع مطلع التسعينيات، برزت الهويات القومية بوصفها قوة تعبئة سياسية محورية، مدفوعة بإحساس متجذّر لدى الجماعات الإثنية بأنها تدخل مرحلة استعادة لـ "حق تاريخي" في السيادة والانفصال. وتجسّد هذا الاندفاع القومي في أكثر صوره حدة خلال الحروب التي اندلعت في كرواتيا والبوسنة وكوسوفو، حيث جرى توظيف الانتماءات الدينية والثقافية داخل منظومات خطابية هدفت إلى نزع الشرعية الأخلاقية عن الجماعات الأخرى، تمهيدًا لعمليات الإقصاء، والتطهير العرقي، وإعادة تشكيل الخريطة الديمغرافية.

وقد ظهر هذا التحول بصورة جلية في البوسنة والهرسك، إذ تحوّل واقع التعايش السابق إلى مشروع للصراع المتبادل. فقد صاغت النخب الصربية رؤيتها باعتبارها حامية للهوية الأرثوذكسية في مواجهة ما اعتبرته تمددًا للنفوذ الإسلامي داخل الدولة البوسنية. وفي الاتجاه نفسه، قدم القوميون الكروات سردية تقوم على استعادة الطابع الأوروبي الكاثوليكي، مقابل تصورهم لانحراف البوسنة عن المسار الأوروبي. أما البوشناق، فطرحوا مشروعهم السياسي بوصفه دفاعًا عن التعددية، مترافقًا مع إعادة تنظيم الفضاء العام ضمن معايير إثنية واضحة. وأسهمت المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية في تثبيت هذه السرديات المتعارضة، بما جعل الهوية الإثنية إطارًا تأسيسيًّا للصراع وأحد أهم محركاته البنيوية[1]. كما برز دور المؤسسات الدينية، لا سيما الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والكنيسة الكاثوليكية الكرواتية، كحاضنات للهوية القومية، ومصدرٍ لإضفاء الشرعية الأخلاقية على سرديات الاستثناء والضحية والتفوق.

وفي كوسوفو، شكّلت الهوية الألبانية، المتداخلة مع الانتماء الإسلامي، رافعة محورية لبناء سردية سياسية تقوم على التحرر والانفصال، واستطاعت هذه السردية استقطاب دعم غربي واسع تحت عنوان حماية حقوق الإنسان وتعزيز مبدأ تقرير المصير. وقد ترافقت هذه العملية مع تشابك مصالح دولية متعددة، حيث رأت القوى الغربية في التحولات الداخلية وسيلة لإعادة تنظيم الخريطة الجيوسياسية

(1) The Rebirth of Nationalism in the Balkans in the 1990s. International Relations and Security Network (ISN), 2007. Accessed June 2025. https://www.files.ethz.ch/isn/35998/casestudy_rebirth_of_nationalism.pdf

للمنطقة، عبر مقاربة ترتكز على إنتاج الاستقرار من خلال التفكيك وإعادة تشكيل البنى السياسية بما ينسجم مع أولوياتها الاستراتيجية.[1]

لقد أسهمت التحولات القومية في البلقان في إعادة تعريف مفهوم الدولة، التي انتقلت من كونها إطارًا قانونيًّا محايدًا إلى كيان يعكس هيمنة جماعة إثنية محددة تُحدِّد من خلالها معايير الشرعية والسيادة. وأصبحت الحدود خطوطًا مرسومة تفصل بين الجماعات داخل أقاليم إدارية متمايزة، بينما استندت فكرة السيادة إلى تمثيل الجماعة بدل تمثيل المواطن. ونتج عن ذلك بروز كيانات سياسية جديدة ذات طابع أحادي القومية، أو دول مركّبة قائمة على توازنات هشة، تحمل قابلية دائمة للانفجار السياسي والاجتماعي، كما في حالتي البوسنة ومقدونيا.

إلى جانب ذلك، أدت هشاشة الإرث المؤسساتي والاقتصادي الذي خلّفته الحقبة الاشتراكية، وما رافق انفجار النزاعات من عنف ونزوح واسع، إلى تحوّل الهوية القومية إلى ملاذ رمزي ونفسي، حلّ محلّ المشروع الوطني الجامع الغائب. فالدول التي تشكّلت بعد التفكك اليوغوسلافي لم تنجح في بناء هوية سياسية مشتركة، وأعادت إنتاج الانقسام داخل أطر ديمقراطية شكلية تعتمد على المحاصّة الإثنية لإدارة السلطة. كما استمر ضخّ سرديات الحرب والمسؤولية عبر أنظمة التعليم والإعلام الرسمي، مما أعاق تشكيل ذاكرة جماعية موحَّدة، ورسّخ رؤى متعارضة للهوية والانتماء داخل المجتمعات البلقانية.

وقد عُدّت مشاريع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أفقًا لإعادة بناء الدولة وتجاوز الانقسامات، غير أنّ هذه المشاريع واجهت عوائق بنيوية مرتبطة بالجذور الثقافية والسياسية للصراع. ففي البوسنة، على سبيل المثال، أسهم نموذج تقاسم السلطة الذي أرساه اتفاق دايتون[*] في ترسيخ الهوية الإثنية، من خلال نظام سياسي

(1) Ibid.

(*) اتفاق دايتون: اتفاق السلام الذي وُقّع في دايتون بولاية أوهايو الأميركية عام 1995، وأنهى الحرب في البوسنة عبر إنشاء دولة تضم كيانين –"فيدرالية البوسنة والهرسك" التي تشمل البوشناق والكروات، و"جمهورية صرب البوسنة"– استنادًا إلى مبدأ الشعوب المكوّنة الثلاثة (البوشناق، الصرب، الكروات)، وذلك في إطار نظام سياسي يقوم على تقاسم السلطة والتمثيل المتوازن بين هذه المجموعات (المحرر).

يقوم على محاصّة عرقية تُكرّس الانقسام وتعيد إنتاجه عبر الزمن. كما شهد النموذج الأوروبي نفسه تراجعًا في قدرته على تمثيل إطار جامع في بعض السياقات البلقانية، حين جرى إدراكه باعتباره مرجعية تُجامل طرفًا على حساب آخر، الأمر الذي حدّ من فعاليته في أداء دور ينسجم مع طموحات بناء دولة تستوعب مكوّناتها المختلفة ضمن مشروع سياسي واحد.[1]

إن تحليل البنية العميقة للنزاعات القومية في البلقان يقتضي الابتعاد عن المقاربات التبسيطية التي تربط الصراعات بانهيار يوغوسلافيا وحده، والاقتراب من فهم منظومة ممتدة من التوترات التاريخية والهويات المركّبة التي استمرت عبر الزمن وتجدّدت بأدوات معاصرة. إذ تستدعي إعادة بناء الدولة ضمن هذا السياق اعتماد هندسة جديدة للشرعية تقوم على أن المواطنة المتساوية أساس تنظيمي للحياة السياسية، إلى جانب تطوير بنى رمزية حديثة تستوعب التنوع الثقافي والديني ضمن إطار وطني جامع، بدل استمرار تأطير السياسة عبر الانتماء الإثني أو المرجعيات التقليدية.

* * *

في مطلع التسعينيات، شهدت دول البلقان تصاعدًا واضحًا في توظيف الهوية أداةً سياسية، إذ تحوّلت الانتماءات الإثنية والدينية إلى مكونات جوهرية تُوظف في صياغة الخطاب السياسي، وبناء الشرعية، وتعبئة الجمهور. وقد اختلفت طبيعة هذا التوظيف من حالة إلى أخرى، باختلاف التوازنات السكانية، والخلفيات التاريخية، ومدى عمق الانقسامات المجتمعية، إلا أن القاسم المشترك كان في استخدام الهوية آليةً لبناء السلطة، أو مقاومتها، أو إعادة تعريفها، في ظل هشاشة الدولة وضعف العقد الاجتماعي.

(1) Collateral Damage of the Dayton Peace Agreement: Discrimination Against Minorities in Bosnia and Herzegovina, Twenty Years On. Minority Rights Group International Briefing Paper, December 2023. Accessed June 2025. https://minorityrights.org/app/uploads/2023/12/mrg-brief-bosnia-eng-dec15.pdf.

في صربيا، شكّل الخطاب القومي ركيزة أساسية للشرعية السياسية بعد انهيار يوغوسلافيا، حيث أعاد السياسيون، وعلى رأسهم سلوبودان ميلوشيفيتش، توظيف التاريخ الصربي، ولا سيما معركة كوسوفو عام 1389، في خطاب تعبوي يربط بين بقاء الدولة واستعادة المجد القومي[1]. وقد ترافقت هذه السردية مع خطاب الضحية، والإحساس بالخذلان من الغرب، مما أسهم في إنتاج حالة من الانغلاق القومي الذي استخدم لتبرير مشاريع التوسع أو الدفاع عن "الصرب خارج صربيا"، كما في البوسنة وكرواتيا. واللافت هنا أن هذا الخطاب قد تغلغل في المناهج الدراسية، والإعلام، والرموز العامة، مما جعل الهوية الصربية إحدى الركائز المركزية لإعادة تشكيل الفضاء السياسي بعد الحرب، وأداة لإعادة تأطير السيادة من منطلق إثني لا مدني.

أما في البوسنة والهرسك، فقد اكتسب التوظيف السياسي للهوية طابعًا مركبًا وأكثر حدة، نظرًا للطبيعة التعددية للدولة والمجتمع. فالاتفاق السياسي الذي أنهى الحرب، المتمثل في اتفاق دايتون عام 1995، رسّخ المحاصّة الإثنية بوصفها أساسًا لنظام الحكم، وقسّم مؤسسات الدولة بين الكروات، والصرب، والبوشناق. ونتيجة لذلك، أصبح لكل مجموعة سرديتها الوطنية الخاصة، ونظامها التعليمي المنفصل، وتمثيلها السياسي المستقل تقريبًا[2]. وبدلًا من أن يؤسس هذا النظام لتعايش سلمي، أعاد إنتاج الانقسام من خلال ترسيخ فكرة أن الهوية القومية هي مصدر الحقوق السياسية، وهو ما حدّ من نشوء هوية وطنية جامعة، وعزّز هشاشة الدولة بوصفها كيانًا توافقيًا هشًّا، لا مشروعًا وطنيًّا موحدًا.

في كوسوفو، كان التوظيف السياسي للهوية الألبانية محوريًّا في بناء سردية الاستقلال والانفصال عن صربيا. وقد ارتكز هذا الخطاب على استدعاء الاضطهاد التاريخي الذي تعرّض له الألبان في ظل الحكم الصربي، وعلى التمايز الثقافي واللغوي والديني عن الصرب. ومع تطور الصراع في التسعينيات، أصبح الخطاب

(1) V. P. Gagnon Jr., The Myth of Ethnic War: Serbia and Croatia in the 1990s (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), 139-165

(2) Florian Bieber, "Bosnia and Herzegovina Since 1995: Slow Europeanization," in The EU and Member State Building, eds. Soeren Keil and Zeynep Arkan (London: Routledge, 2014), 198-223

القومي الألباني أكثر تبلورًا، لا سيما مع تصاعد دور جيش تحرير كوسوفو، ودخول حلف الناتو على خط المواجهة[1]. إذ ساعد الدعم الدولي، خاصة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، في تعزيز هذه السردية، التي أصبحت اليوم جزءًا من الخطاب الرسمي لدولة كوسوفو، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالتعددية وبحقوق الأقلية الصربية، والتوترات مع بلغراد التي لم تُحلّ جذريًّا.

أما في مقدونيا الشمالية، فقد برز التوظيف السياسي للهوية في سياق العلاقة المتوترة بين الأغلبية السلافية المقدونية والأقلية الألبانية، التي تمثّل حوالي ربع السكان. وقد شهدت البلاد مواجهات مسلحة في عام 2001، انتهت بتوقيع اتفاق أوهريد(*) الذي منح الألبان وضعًا سياسيًّا ولغويًّا وثقافيًّا معززًا. لكن هذا الاتفاق، وإن أنهى الصراع المسلح، أسس لنظام سياسي يقوم على تقاسم الهوية، حيث أصبحت الأحزاب تُبنى على أسس إثنية، وأُعيد تعريف مفهوم "الوحدة الوطنية" ليأخذ طابعًا تفاوضيًّا أكثر من كونه عقدًا اجتماعيًّا مشتركًا. وقد أدى ذلك إلى هشاشة متواصلة في النظام السياسي، تظهر عند كل أزمة انتخابية أو توتر إقليمي.[2]

كما شهدت جمهورية الجبل الأسود -خلال عملية الاستقلال عن صربيا عام 2006- تصاعدًا ملحوظًا في التعبئة الإثنية والهوياتية، إذ جرى تقديم الهوية المونتينيغرية(*) باعتبارها كيانًا مستقلًّا عن الهوية الصربية، رغم التشابه اللغوي

(1) Denisa Kostovicova, Kosovo: The Politics of Identity and Space (London: Routledge, 2005), 86-103

(*) اتفاق أوهريد: اتفاق السلام الذي وُقّع في مدينة أوهريد جنوب غربي مقدونيا الشمالية عام 2001 بين الحكومة المقدونية والممثلين السياسيين للألبان، وأنهى النزاع المسلح من خلال توسيع حقوق الأقلية الألبانية في المجالات اللغوية والسياسية والإدارية. اعتمد الاتفاق ترتيبات مؤسسية تقوم على تقاسم الهوية، أي الاعتراف الدستوري بالهويات الجماعية بوصفها وحدات سياسية وتمثيلها في بنية الدولة، بما يشمل مشاركة أوسع في المؤسسات وقواعد تنظيمية تضبط التوازن داخل النظام السياسي (المحرر).

(2) International Crisis Group, Macedonia's Name: Breaking the Deadlock, ICG Balkans Report No. 122 (Skopje/Brussels: International Crisis Group, 2001), 52-61.

(*) مونتينيغرو: التسمية الدولية لدولة الجبل الأسود، وتُستخدم في الكتابات الأكاديمية عند تناول القضايا الهوياتية والسياسية المرتبطة بتعريف الجماعة الوطنية، لأن الهوية المونتينيغرية الحديثة تشكّلت بوصفها هوية سياسية مستقلّة عن المسمّى الجغرافي "الجبل الأسود" (المحرر).

والديني والثقافي بين المجموعتين. وأدى ذلك إلى انقسام اجتماعي بين فئة تُعرّف نفسها بأنها مونتينيغريون أصليون، وفئة أخرى ترى نفسها صربًا مقيمين في الجبل الأسود. وامتد هذا الانقسام إلى المجال السياسي، حيث أصبح الخطاب الهوياتي عاملًا حاسمًا في تشكيل المواقف اتجاه قضايا كبرى، مثل الانضمام إلى الناتو أو مستوى الشراكة مع موسكو. ومع تنامي نفوذ القوى المقرّبة من صربيا، اكتسبت الهويات المحلية طابعًا تنافسيًّا حادًّا، الأمر الذي وضع مشروع الدولة الحديثة أمام تحديات سياسية واجتماعية متزايدة.[1]

أما في كرواتيا، فقد استُخدمت الهوية الكاثوليكية والرابطة الأوروبية الغربية ركيزةً لإعادة بناء الدولة بعد الحرب، وتم تقديم المشروع الوطني بوصفه تحررًا من الماضي اليوغوسلافي ومن "الهيمنة الصربية". وقد جرى إضفاء بعد ديني وحضاري على هذه السردية، حيث ارتبطت الكرواتية بالانتماء الأوروبي، في مقابل تصوير الآخر الصربي على أنه موروث شرقي يتعارض مع القيم الليبرالية الغربية[2]. وقد أدى ذلك إلى نشوء سياسات ذاكرة انتقائية، وتهميش للأقليات، وتوظيف للخطاب القومي في تثبيت مشروعية النخبة الحاكمة.

في المقابل، اتخذ الخطاب القومي في ألبانيا مسارًا توسعيًّا غير مباشر، رغم ابتعادها عن الانخراط العسكري في حروب التسعينيات. فقد تبنّت تيرانا سياسة دعم المجتمعات الألبانية في كوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود، واستند السياسيون الألبان إلى فكرة "الوحدة الثقافية الكبرى" لتبرير أشكال متنوعة من التدخل الناعم، مع الحرص على وضع هذا التوجه ضمن إطار الخطاب الأوروبي الذي يُقدَّم على أنه مرجعية جامعة. ويمنح هذا التداخل بين المشروع القومي والطموح الأوروبي بنية الهوية السياسية في ألبانيا مستوى إضافيًّا من التعقيد، إذ تسعى الدولة إلى المواءمة بين تطلعاتها الوطنية والتزاماتها الإقليمية داخل فضاء سياسي شديد الحساسية.

(1) Srđa Pavlović, "Montenegro's 'Divided Nation': The Politics of Identity and the Road to NATO," Southeast European and Black Sea Studies 16, no. 1 (2016).

(2) Dejan Jović, "Croatia and the European Union: A Long Delayed Journey," Journal of Southern Europe and the Balkans 8, no. 1 (2006).

وفي هذا الإطار، يبرز أثر محدودية التسويات السياسية التي تلت الحروب في إبقاء الهويات في حالة احتكاك مستمر. فقد حملت معظم الاتفاقات الموقّعة بعد انتهاء النزاعات المسلحة طابعًا تقنيًّا ووظيفيًّا، وابتعدت عن معالجة الجوانب الرمزية والثقافية التي شكّلت جوهر الصراع. ومع غياب آليات فعّالة للمصالحة وبناء الذاكرة المشتركة، استمرت الانقسامات في إنتاج دوائر متكررة من الشكوك، وتحول كل استحقاق سياسي أو انتخابي إلى مناسبة لإعادة طرح المسألة الهوياتية بمنطق تنافسي حاد. وأسفر هذا النمط عن ترسيخ بنيات سياسية هشة تستند إلى توازنات إثنية قابلة للاهتزاز، مما جعل الهوية القومية ملفًّا مفتوحًا على الدوام ومصدرًا مستمرًّا لإعادة تفكيك مساحات العيش المشترك.

يتبيّن في مختلف الحالات البلقانية أنّ توظيف الهوية داخل المجال السياسي أصبح أداة لإعادة توزيع السلطة وإعادة تعريف الدولة. فقد أسهم هذا التوظيف في تراجع فكرة المواطن بوصفه ذاتًا قانونية مجردة، لصالح نموذج يستند إلى الاعتراف المتبادل بالمكوّنات الإثنية كشرط من شروط الشرعية السياسية. ويقود هذا التحول إلى تساؤلات عميقة حول فرصة بناء ديمقراطية مستقرة داخل بيئة تتداخل فيها الولاءات الثقافية مع البنى المؤسسية للدولة، وتُستخدم فيها الهوية لرسم حدود التنافس السياسي وفق منطق "ما قبل الوطني". إذ تتحول الهوية، إثنية كانت أم دينية، إلى عنصر بنيوي في إعادة تشكيل النظام السياسي، وتغدو معيارًا أساسيًّا للتمثيل والوصول إلى المؤسسات وتحديد المجال السياسي للدولة.

كما ينعكس هذا التحول مباشرة على مفهوم المواطنة الحديثة، التي يفترض بها أن تكون رابطة مدنية قائمة على المساواة وقادرة على استيعاب التنوع. ومع ترسيخ نظام سياسي يقوم على توزيع السلطة وفق معادلات توازنية تراعي الحصص الإثنية، تتشكل صيغة من "الديمقراطية العرقية" التي تنظّم التعدد من دون تجاوزه، وتحوّل الدولة إلى كيان يُبنى على أساس جماعي يمنح الشرعية لمن يمثل المكوّن لا لمن يجسّد الفرد المواطن. وأسهم هذا الواقع في تثبيت السلم الأهلي ضمن حدود معينة، إلا أنه أوجد صيغة سياسية هشة تُبقي المجتمع في وضعية تجاذب دائم، وتحول دون تشكل فضاء عام جامع ترتفع فيه الهوية الوطنية فوق الهويات الفرعية.

يرتكز جوهر الإشكال على الكيفية التي خضع بها التعدد لعملية تسييس حولته إلى قاعدة لتنظيم السلطة وتوزيع الموارد. فعندما تُعتمد الهوية الإثنية مدخلًا لتحديد من يحظى بالتمثيل ومن يُستبعَد، تتجزأ الدولة إلى وحدات متجاورة تتماسك عبر توازن مصالح حساس. وفي مثل هذا المناخ، يصبح تشييد ديمقراطية مستقرة مهمة معقدة، لأن آليات التمثيل ترتبط بالانتماء القبلي أو القومي، لا بالمنافسة السياسية المفتوحة، مما يشكل بيئة تُعيد إنتاج الانقسامات وتحوّلها إلى هياكل راسخة داخل النظام السياسي.

ومن هذا المنظور، تُظهر ترتيبات ما بعد النزاع أنها تحمل مضمونًا يتجاوز الطابع المؤسسي الظاهر، إذ أسهمت في إعادة صياغة الأزمة داخل شكل جديد. فالهوية تحولت إلى أداة لإعادة ترسيخ نفوذ الجماعات وتثبيت مبدأ الاعتراف القائم على التوازنات الإثنية، لا على الإرادة الشعبية. ويؤدي هذا الترتيب إلى نشوء ديمقراطيات محدودة الفاعلية، تمتلك الشكل الانتخابي، بينما تفتقر إلى المحتوى المدني، وتظل مرتبطة بولاءات تتقدم على الانتماء الوطني الجامع.

## التحولات الجيوسياسية والتدخلات الغربية

مثّلت منطقة البلقان، منذ نهاية الحرب الباردة، حقلًا تجريبيًّا للتدخلات الجيوسياسية الغربية في بيئة ما بعد الصراع، وساحة شبه دائمة لإعادة إنتاج أنماط التوازن الدولي بين الهيمنة الأطلسية، والانبعاث الروسي، والصعود الأوراسي. وقد اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من فضاء البلقان الغربي، تحديدًا، مسرحًا لإعادة تدوير مشاريع الاستقرار عبر إعادة بناء الدولة، وتوطين الديمقراطية الليبرالية، وإعادة تعريف مفهوم السيادة وفقًا لمعايير "الشرعية الدولية" المرتبطة بالمؤسسات المتعددة الأطراف[1]. غير أنّ هذه المحاولات لم تخلُ من أهداف جيواستراتيجية عميقة تتجاوز منطق "نشر الديمقراطية" لتصل إلى التحكم

(1) Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), The General Framework Agreement for Peace in Bosnia and Herzegovina (Dayton Agreement), accessed June 24, 2025,
https://www.osce.org/bih/126173 (انظر: وثيقة اتفاق دايتون)

في توازنات القوى الإقليمية، وتحييد الفواعل المنافسة، وتوسيع النطاق الحيوي للنفوذ الغربي.

فالولايات المتحدة، التي أدت دور الفاعل الحاسم في إعادة تشكيل الخريطة السياسية في البوسنة والهرسك من خلال اتفاق دايتون عام 1995، ثم دعمت لاحقًا استقلال كوسوفو خارج الإطار القانوني للأمم المتحدة، تبنّت استراتيجية مزدوجة تجمع بين التدخل العسكري المباشر، والدعم السياسي المؤسساتي، وبناء الشراكات الأمنية الثنائية. وقد نظرت واشنطن إلى البلقان من منظور جيواستراتيجي متقاطع مع أمن الناتو، إذ اعتبرت أن استقرار هذه المنطقة يقع ضمن نطاق ما سمّته "الهلال الأوروبي الرخو"، الذي يجب تحصينه ضد تغلغل القوى المنافسة، لا سيما روسيا. ولهذا، تكثّف انخراطها بعد عام 2014 في سياق الأزمة الأوكرانية، حيث اتخذت البلقان موقعًا وظيفيًّا في إطار احتواء التمدد الروسي وإعادة تفعيل منطق الحرب الباردة في نسختها الجديدة. وضمن هذا السياق، نشّطت الولايات المتحدة أدواتها العسكرية من خلال توسيع اتفاقيات الدفاع المشترك، ورفع مستوى المناورات العسكرية، وبناء قواعد لوجستية جديدة، ودمج البنى الأمنية لدول المنطقة داخل هندسة الناتو دون انتظار انضمام سياسي شامل.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد تبنّى منذ قمة سالونيك 2003 ما يمكن اعتباره مقاربة معيارية (normative approach) لإعادة تشكيل البلقان الغربي، استنادًا إلى "قوة الجاذبية الأوروبية" ومشروع التكامل كإطار لامتصاص صدمات ما بعد النزاع، وتعزيز الديمقراطية، وبناء اقتصادات السوق. وقد صُمّمت سياسات التوسيع الأوروبية على أساس شروط متدرجة (gradual conditionality) ترتكز على تحقيق إصلاحات هيكلية في الحوكمة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، وحماية الأقليات، والانضباط المالي[1]. غير أنّ هذه السياسات اصطدمت بعدد من التحديات البنيوية، منها ما يتصل بمحدودية قدرة الاتحاد ذاته على تحفيز التغيير،

(1) Reuters. "Balkans Losing Hope of Progress on EU Membership." Reuters, June 22, 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/europe/balkans-losing-hope-progress-eu-membership-2022-06-22/

ومنها ما يتعلق بضعف النخب السياسية المحلية واستبطانها لأنماط زبونية في التعاطي مع المساعدات والإصلاحات.

وقد أدّى تراكم أزمات الاتحاد الأوروبي (أزمة الديون السيادية، أزمة الهجرة، صعود اليمين الشعبوي، وانفصال بريطانيا) إلى تآكل الحماسة السياسية للتوسيع، لا سيما لدى بعض الدول المؤثرة مثل فرنسا وهولندا، مما أدى إلى ما يمكن تسميته بـ "جمود الإدماج" (enlargement fatigue)، وهو ما أضعف رافعة النفوذ الأوروبي في البلقان، وأدى إلى فراغ استراتيجي جزئي استثمرته روسيا والصين وتركيا بطرق متفاوتة[1]. ورغم ذلك، سعت بروكسل إلى الحفاظ على مركزية دورها عبر مبادرات جديدة مثل "الاستراتيجية الجديدة للبلقان" لعام 2018، ومبادرة "خطة النمو" لعام 2023، التي سعت لربط الدعم المالي بمؤشرات الأداء الحكومي، في محاولة للمواءمة بين التحفيز الاقتصادي والإصلاح السياسي.

وتستند المقاربة الأوروبية إلى إعادة هندسة البيئة السياسية الإقليمية عبر إنتاج "ترابط وظيفي" (functional interdependence) بين الدول البلقانية، من خلال مشاريع البنية التحتية الإقليمية، وتكامل الأسواق، ودعم الحوار السياسي، كما في حالة الوساطة بين بلغراد وبريشتينا(*). وقد مثّل "حوار التطبيع" بين صربيا وكوسوفو حجر الزاوية في محاولات الاتحاد فرض نمط جديد من التسوية المبنية على الربط بين الامتيازات الاقتصادية والاعتراف السياسي، رغم تعثر المحادثات مرارًا، وتباين المواقف الأوروبية حول شروط التسوية.[2]

---

(1) Ben-Ami, Shlomo. "The Price of Europe's Expansion Fatigue." Project Syndicate, December 16, 2022. Accessed June 2025. https://www.project-syndicate.org/commentary/eu-expansion-fatigue-keeps-out-western-balkans-by-shlomo-ben-ami-2022-12.

(*) الوساطة بين بلغراد وبريشتينا: كانت عملية تفاوضية قادها الاتحاد الأوروبي منذ عام 2011 لإدارة العلاقة بين صربيا وكوسوفو، وجرت بين بلغراد وبريشتينا عاصمة كوسوفو. وشملت هذه العملية سلسلة اتفاقات تقنية وسياسية تناولت تنظيم الحركة عبر الحدود وترتيبات الأمن ودمج الهياكل الإدارية والقضائية، واعتمدت مقاربة تربط بين الامتيازات الاقتصادية والتقدم في مسار الاعتراف السياسي، بهدف تهيئة الظروف اللازمة لاقتراب الطرفين من معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (المحرر).

(2) Ibid.

في المقابل، تشكّل السياسة الأميركية عنصرًا أكثر اندفاعًا وأقل تقييدًا بالمؤسسات المتعددة الأطراف، مما يخلق أحيانًا ازدواجية في الخطاب الغربي حيال القضايا الجوهرية في البلقان، مثل مسألة الاعتراف بكوسوفو، أو التعامل مع النزعة الصربية القومية المتصاعدة، أو ضبط النفوذ التركي في البوسنة. فالولايات المتحدة تنزع إلى تغليب البعد الأمني والاستراتيجي، وتدفع نحو احتواء التهديدات السريعة عبر أدوات الردع العسكري، في حين يركّز الاتحاد الأوروبي -نظريًّا على الأقل- على بناء الاستقرار من خلال أدوات التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة.

هذا التباين الهيكلي بين المقاربتين، الأمنية الأميركية والأوروبية، يؤدي إلى تشكّل ما يمكن تسميته بـ "الهندسة المتنازعة" contested architecture)) في إعادة تنظيم المجال السياسي البلقاني. فلا الولايات المتحدة تملك رؤية شاملة لإعادة بناء المؤسسات، ولا الاتحاد الأوروبي قادر على فرض أدواته المعيارية في ظل غياب التوافق السياسي الداخلي حول ملف التوسيع. وبين هذين الفاعلين، تتخذ مشاريع الهندسة الجديدة للمنطقة طابعًا غير مكتمل، مفتوحًا على اختراقات متعددة من فواعل دولية وإقليمية، تستثمر هشاشة المؤسسات الوطنية، والانقسامات الإثنية، وضعف الثقة الشعبية بالنخب السياسية، فضلًا عن القابلية المتزايدة للتأثر بالخطاب الشعبوي المناهض للغرب في بعض الأوساط المجتمعية[1].

ومع اندلاع الحرب في أوكرانيا، عادت واشنطن وبروكسل إلى مراجعة أولوياتهما في البلقان، وبدأت بعض ملامح التماهي تظهر بينهما، لا سيما فيما يتعلق بضرورة مواجهة "التهديدات الهجينة"(hybrid threats) الصادرة عن روسيا، سواء عبر حملات التضليل الإعلامي، أو استخدام الطاقة ورقةَ ضغط، أو استغلال الروابط الثقافية والدينية مع بعض الكيانات السياسية المحلية[2]. وقد جرى تطوير عدد من المبادرات المشتركة لتقوية قدرات دول المنطقة على مقاومة الاختراقات

(1) Financial Times. "Ukraine ready for EU membership talks, Brussels says." Financial Times, June 6, 2024. Accessed June 2025. https://www.ft.com/content/a3b02cd2-267f-4633-80a7-c88f2bb2fa87

(2) CIDOB. "The EU and the Western Balkans: Do They Share a Future?" CIDOB Publications. Accessed June 2025. https://www.cidob.org/en/publications/eu-and-western-balkans-do-they-share-future.

السيبرانية، وتعزيز أمن الحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة، في إطار منظور شمولي للأمن لا يقتصر على التهديدات العسكرية التقليدية.

ومع ذلك، تبقى إعادة ضبط التوازن السياسي في البلقان مهمة معقدة، لأنها تجري داخل فضاء مشبع بتصورات متباينة حول الدولة والسيادة والهوية والانتماء الجغرافي السياسي. كما أن محدودية الإرادة الأوروبية الموحدة، إلى جانب الدور الحاسم الذي تحتفظ به واشنطن في إدارة الضغوط، يفرضان نمطًا من التباين البنيوي داخل المعسكر الغربي نفسه. وينعكس هذا التباين على فعالية مشاريع الاستقرار، ويُسهم في تعميق هشاشة النموذج الغربي داخل مجتمعات البلقان التي تواجه تحديات مستمرة، تشمل الإقصاء الاجتماعي، واتساع الفجوات الطبقية، وانتشار الهشاشة المؤسسية والفساد.

وفي هذا الإطار تتسم العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في البلقان بطابع مركب يجمع بين التعاون الاستراتيجي والتنافس المفهومي، وبين التنسيق الأمني والتباين المنهجي في تصور طبيعة الإشكاليات وكيفية معالجتها. فمنذ نهاية الحرب الباردة، وخصوصًا مع تدخل حلف الناتو بقيادة أميركية في كوسوفو عام 1999، رسّخت واشنطن موقعها كمزود رئيسي للأمن الصلب في المنطقة، بينما تبنّت بروكسل دورًا قياديًّا في مجالات إعادة الإعمار، وبناء الدولة، وتثبيت الاقتصاد السياسي الليبرالي، في إطار مشروع "التحول الديمقراطي" لدول ما بعد الصراع.

وعلى الرغم من أن الطرفين يشتركان في الأهداف العامة –مثل تعزيز الاستقرار، واحتواء النفوذ الروسي، ودفع مسارات الإصلاح الديمقراطي– فإن طرق تحقيق هذه الأهداف تُظهر اختلافًا بنيويًّا في أدوات العمل، ودرجة الالتزام، وأولويات التدخل. فالمقاربة الأميركية للبلقان يمكن وصفها بأنها ذات أولوية أمنية (securitized) تقوم على فرض الاستقرار أولًا، ومن ثمّ التفكير في الإصلاحات، بينما تنطلق المقاربة الأوروبية من مبدأ التحوّل المعياري (normative transformation)، أي البدء بإصلاح مؤسسات الحكم وسيادة القانون ليكون مدخلًا للاستقرار المستدام.[1]

(1) "Macedonia and Identity Politics After the Prespa Agreement," OAPEN Library. https://library.oapen.org/bitstream/id/79eb78b9-1648-44fd-8306-36dea8b9f9a2/9780367808761_10.4324_9780367808761-7.pdf

هذا التباين البنيوي أفرز نوعًا من "تقسيم العمل غير الرسمي" (informal division of labor) بين واشنطن وبروكسل. إذ تحرص الولايات المتحدة على الحفاظ على النفوذ العسكري والأمني، سواء من خلال الناتو أو الشراكات الثنائية، وتتصدى لما تعتبره تهديدات استراتيجية كبرى، مثل تمدد روسيا في صربيا أو تسلّل الصين عبر أدوات القوة الناعمة والاقتصادية. في المقابل، توظّف بروكسل قدراتها المؤسساتية والاقتصادية لدفع عمليات الإصلاح، وضبط النزاعات الإثنية، وإعادة إنتاج النخب السياسية بما يتوافق مع نموذج الحوكمة الأوروبية.

لكن هذا "التكامل الوظيفي" بين القوتين واجه بعض الاختلالات التي تكرّست بمرور الزمن. فمن جهة، تتهم بعض الأصوات الأوروبية واشنطن بإدامة حالة "الاستقرار السلطوي" (authoritarian stability) في بعض بلدان البلقان – خصوصًا في كوسوفو والبوسنة– من خلال دعمها لنخب محلية موالية لكنها متورطة في الفساد أو لا تتمتع بشرعية ديمقراطية كافية. ومن جهة أخرى، تنتقد واشنطن ميل الاتحاد الأوروبي إلى التردد والبطء في اتخاذ قرارات حاسمة، لا سيما في ملفات حساسة مثل الاعتراف بكوسوفو أو وضع البوسنة في إطار فدرالي مستقر، مما يؤدي إلى فراغات سياسية تستغلها قوى خارجية لتقويض النفوذ الغربي الجماعي.

كما يتعزز هذا التوتر البنيوي من خلال التباين في مدى الالتزام السياسي. إذ تُظهر واشنطن –رغم تحوّلات سياساتها الخارجية– قدرًا أعلى من الاستمرارية الجيواستراتيجية في التعامل مع البلقان، وترى في المنطقة مجالًا وظيفيًّا لأمنها الأوروبي الأطلسي، خصوصًا في ضوء المواجهة الشاملة مع روسيا بعد 2022. أما الاتحاد الأوروبي، فيعاني من تشتت استراتيجي داخلي، حيث لا تحظى قضية البلقان بإجماع كافٍ بين الدول الأعضاء، مما يضعف من أدوات الضغط الجماعي ويُفرغ شروط الانضمام من محتواها الفعلي. وقد انعكس ذلك في موقف بعض الدول مثل فرنسا وهولندا، التي أوقفت –بذرائع مختلفة– فتح أو تقدم ملفات الانضمام لدول مثل ألبانيا ومقدونيا الشمالية، مما خلق نوعًا من "الإحباط الاستراتيجي" (strategic disenchantment) داخل المجتمعات البلقانية.

تجلى هذا التباين أيضًا في إدارة ملف الحوار بين صربيا وكوسوفو، الذي يشكّل أحد أعقد الملفات في المشهد البلقاني. ففي حين تدفع بروكسل نحو تطبيع العلاقات بين الطرفين على قاعدة المفاوضات السياسية والامتيازات الاقتصادية، تدخلت الولايات المتحدة مرارًا بشكل مباشر، خارج الإطار الأوروبي، كما حصل في "اتفاق واشنطن" عام 2020 الذي رعاه البيت الأبيض بعيدًا عن المسار الأوروبي التقليدي. وقد فُسّر هذا التدخل الأميركي حينها بأنه إعادة إنتاج لمسار "أحادي الاتجاه"، ينطوي على فرض اتفاقات آنية دون معالجة الجذور العميقة للنزاع. هذا التنافس الخفي بين القنوات الأوروبية والأميركية يُفقد الوساطة الغربية جزءًا من مصداقيتها، ويؤدي أحيانًا إلى ارتباك في المواقف المحلية للطرفين المتنازعين.

وقد استمرت محاولات التوفيق بين المقاربتين، كما ظهر في إنشاء منصات حوار ثلاثية تضم ممثلين عن واشنطن وبروكسل، رغم غياب رؤية موحدة طويلة المدى، مما أدى إلى تعثر بلورة هندسة متماسكة للمنطقة. فالاتحاد الأوروبي لا يمتلك سياسة خارجية وأمنية موحدة اتجاه البلقان، حيث يبقى كثير من الملفات مرهونًا بحسابات وطنية ضيقة. في المقابل، تميل واشنطن إلى توظيف البلقان أداةً في صراعها الأكبر مع موسكو وبكين، مما يجعلها أقل اهتمامًا بالتفاصيل المؤسسية الدقيقة التي تهتم بها بروكسل، كقوانين الإعلام، والشفافية المالية، وإصلاح العدالة.

كما أن تعدد الجهات الفاعلة الأوروبية، سواء على مستوى المفوضية، أو مجلس الاتحاد، أو الدول الأعضاء، يؤدي إلى تباين في الخطاب ويضعف الحضور الأوروبي الموحّد في المنطقة. في حين تظهر الولايات المتحدة بموقف أكثر تماسكًا، مدعومًا بتحالفات أمنية واضحة، وامتلاك مباشر لأدوات الضغط. وقد دفع ذلك ببعض النخب السياسية البلقانية إلى المراهنة على الدور الأميركي، فيما يشبه سياسة "التحايل على أوروبا" (bypassing Brussels) عبر خطابات موالية لواشنطن، وتكتيكات مصلحية قصيرة المدى.

ومع ذلك، فإن تعقيد الأوضاع في البلقان وتداخل القضايا التاريخية، الإثنية، والدينية، يُحتم على الطرفين -إن أرادا فعلًا إعادة ضبط التوازن- تطوير آلية

تنسيقية أكثر تماسكًا، ترتكز على التكامل الاستراتيجي المتعدد المستويات (multi-level strategic convergence) بين المسارين الأوروبي والأميركي، بحيث تتكامل القوة الصلبة الأميركية مع الأدوات المعيارية والمؤسساتية الأوروبية، في إطار خطة شاملة توازن بين متطلبات الأمن الفوري وبناء السلام الطويل الأمد.

* * *

في ظل الإخفاق النسبي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في بلورة هندسة متماسكة ومستدامة للفضاء الجيوسياسي في البلقان، برزت قوى دولية وإقليمية منافسة سعت إلى ملء الفجوات البنيوية التي خلّفها الانكفاء الغربي أو تردد السياسات الأوروبية. وتشكّل روسيا، والصين، وتركيا أبرز هذه القوى التي طورت، كلٌّ وفق مصالحها وأدواتها، أنماطًا من التغلغل والتأثير المتصاعد في البنية الداخلية للدول البلقانية، سواء عبر اختراقات اقتصادية ومالية، أو تحالفات دينية وثقافية، أو شراكات أمنية واستراتيجية موجهة ضد الهيمنة الغربية. ويكشف هذا الحضور المتعدد الأبعاد عن ملامح ما يمكن تسميته بـ "التعددية الجيوسياسية التنافسية" في البلقان، التي تجاوزت ثنائية الحرب الباردة، وأصبحت أكثر تعقيدًا وتشظيًا من حيث الفاعلين والروافع.

تقدّم روسيا نفسها، بشكل خاص، باعتبارها "الحامي الجيوثقافي" للأرثوذكسية السلافية، مستثمرة في الروابط التاريخية والرمزية مع صربيا، وجمهورية صرب البوسنة، وقطاعات شعبية مؤثرة في الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية. وتستند السياسة الروسية إلى استغلال تناقضات المشروع الغربي، وتضخيم مظاهر التمييز الجيوسياسي في سياسات الاتحاد الأوروبي، وتصوير الغرب بأنه فاعل إمبريالي مزدوج المعايير. وفي هذا السياق، تمثل وسائل الإعلام الروسية، أذرعًا فعّالة لنشر سرديات مضادة، تغذي نظريات المؤامرة، وتزرع الشك في نيات بروكسل وواشنطن، وتعيد إحياء خطاب الضحية التاريخية لدى بعض الشعوب السلافية. وتُعتبر روسيا في وعي شرائح واسعة من سكان البلقان حامية

للسيادة الوطنية في مواجهة ما يُنظر إليه على أنه تدخل غربي سلطوي يسعى لإعادة رسم الهويات ومحو الخصوصيات الثقافية.[1]

أما الصين، فتتبنى في البلقان مقاربة مختلفة، أقل صدامية من موسكو، وأكثر براغماتية من واشنطن، تقوم على نموذج "القوة الاقتصادية الهادئة" (quiet economic power). ومن خلال مبادرة الحزام والطريق، وسياق التعاون 17+1 الذي شمل لفترة طويلة معظم دول وسط وجنوب شرق أوروبا، سعت بكين إلى تعزيز حضورها عبر أدوات التمويل والاستثمار والبنية التحتية، مركزة على القطاعات التي يتردد الغرب في تمويلها، مثل مشروعات الطرق السريعة، ومحطات الطاقة، والاتصالات. ويُعدّ قرض الصين لتمويل طريق سريع بين ميناء بار في الجبل الأسود والحدود مع صربيا، من أبرز الأمثلة على هذه الدينامية، حيث وجدت الدول البلقانية في الصين شريكًا لا يشترط إصلاحات سياسية أو يفرض احترامًا للمعايير الأوروبية.

في الواقع، فإن النفوذ الصيني لا يعتبر اختراقًا سياسيًّا صريحًا في البلقان، إذ تنحصر خطورته في خلق علاقات تبعية مالية طويلة الأمد، وهو ما قد يعيق في المدى المتوسط آفاق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو على الأقل يجعل بعض النخب السياسية أكثر ميلًا للمساومة على المعايير الأوروبية مقابل التمويل الصيني غير المشروط. كما أن انخراط بكين في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، من خلال شركات مثل "هواوي"، يثير قلقًا متزايدًا لدى واشنطن وبروكسل، اللتين تخشيان من استخدام هذه البنى أدوات تجسس متقدمة أو وسائل لفرض معايير تقنية من خارج النظام الغربي.

في المقابل، تمثل تركيا فاعلًا متميزًا في البلقان، يجمع بين البعدين الجيوثقافي والجيوسياسي. فمنذ مطلع الألفية الجديدة، وظّفت أنقرة علاقاتها التاريخية والدينية والثقافية مع المجتمعات المسلمة في البوسنة، وكوسوفو، وألبانيا،

(1) Russian Narrative Proxies in the Western Balkans. GMFUS. Accessed June 2025. https://www.gmfus.org/sites/default/files/Russian%20Narrative%20Proxies%20in%20Balkans.pdf

ومقـدونيا، لتوسـيع نفوذهـا عـبر أدوات متشـابكة تشـمل التعلـيم، والإعـلام، والاستثمار، والمؤسسات الدينية الرسمية مثل رئاسة الشؤون الدينية (Diyanet). وقد تبنّى الخطاب السياسي التركي، خصوصًا في عهد حزب العدالة والتنمية، رؤية "العمق الاستراتيجي" التي تنظر إلى منطقة البلقان على أنها امتداد طبيعي للمجال الحيوي العثماني، وساحة لاستعادة الريادة الإقليمية ضمن نموذج ناعم لا يصطدم صراحة بالغرب، لكنه يعمل على تحييد بعض تأثيراته. لذا، فقد تزايد حضور تركيا في بعض الدول مثل كوسوفو والبوسنة، حيث تحولت إلى راعٍ سياسي واقتصادي لنخب محلية مسلمة، كما أنشأت مؤسسات تعليمية ودينية تدعم إعادة إنتاج هوية إسلامية عثمانية الطابع، مقابل ما تعتبره بعض النخب المحلية غيابًا أوروبيًّا أو ترددًا غربيًّا في توفير الدعم الكافي. ومع ذلك، فإن نفوذ أنقرة لا يخلو من حدود موضوعية، منها ضغوط الاقتصاد التركي، والتوترات مع الاتحاد الأوروبي، واختلاف توجهات المسلمين البلقانيين، الذين لا يتبنون دائمًا الرؤية العثمانية أو الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية.[1]

أمام هذا المشهد المعقد، تتقاطع مشاريع روسيا والصين وتركيا في محاولتها لتقويض أو التكيف مع المشهد الغربي، لكنها تختلف من حيث الأدوات والغايات. ففي حين تعمل موسكو على إعادة إنتاج الثنائية القطبية ونسف المشروعية الغربية، تستهدف الصين بناء شراكات اقتصادية تؤسس لنمط تبعية جديدة، وتركز تركيا على اختراق ناعم يعيد تشكيل الهوية الثقافية والدينية لتصبح أداة سياسية. ويؤدي غياب الرد الغربي الموحد إلى تفاقم هذا التعدد الجيوسياسي، حيث تتعامل كل دولة بلقانية مع هذه الفواعل ضمن منطق براغماتي يُغلب المصلحة الوطنية القصيرة المدى على أي التزام تحويلي بعيد المدى.

وهكذا، فإن البلقان أصبح فضاءً متنازعًا عليه بين أنماط متباينة من الهندسة الجيوسياسية، تشمل النموذج الأمني الأميركي، والمقاربة المعيارية الأوروبية،

(1) Muharrem Ekşi, "Turkey's Cultural Diplomacy and Soft Power Policy Toward the Balkans," Karadeniz Araştırmaları, XIV/55 (Güz 2017): 189-208. Accessed June 2025. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/2240036

والانبعاث السلافي الروسي، والصعود الاستثماري الصيني، والإحياء الثقافي الديني التركي. وضمن هذا التزاحم، تظل المنطقة عرضة لانكشافات استراتيجية، ولصراع سرديات، ولمخاطر إعادة إنتاج التوترات القومية والإثنية في سياق دولي يتجه أكثر نحو التعددية التنافسية وفقدان مرجعية الهيمنة الغربية الأحادية.

من جانب آخر، يمثل مشروع انضمام دول البلقان الغربية إلى الاتحاد الأوروبي، في ظاهره، مسارًا تكامليًّا يهدف إلى إخراج المنطقة من إرث الحروب والتفكك، وإدماجها في منظومة الحوكمة الليبرالية الأوروبية. إلا أن هذا المشروع لا ينفصل، من الناحية السوسيولوجية والسياسية، عن سياقات إعادة تشكيل الدولة الوطنية في تلك البلدان، وإعادة بناء الهويات الجماعية التي تشكلت في فضاء ما بعد النزاعات الإثنية والدينية والانفصالات العنيفة. وهكذا، فإن التفاعل بين مسار الانضمام ومسار الهوية الوطنية يتسم بالتعقيد، والتنازع أحيانًا، خصوصًا في ظل التوتر بين منطق "الأوربة" (Europeanization) من جهة، ومنطق "إعادة التأصيل الوطني" (renationalization) من جهة مقابلة.

ففي العديد من دول البلقان الغربية، يحمل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أبعادًا رمزية وسياسية تتعلّق بتعريف الذات الوطنية في مقابل الآخر سواء كان هذا الآخر هو الجار الإثني أو الديني، أو الإرث اليوغوسلافي السابق، أو الهيمنة الغربية نفسها. وهنا تظهر المفارقة: ففي الوقت الذي يشجع فيه الاتحاد الأوروبي على بناء هويات وطنية مدنية متصالحة مع التعددية وقادرة على التفاعل مع القيم الأوروبية، غالبًا ما يُستثمر هذا المسار في الداخل من قبل النخب المحلية لإعادة إنتاج سرديات قومية متمركزة حول الضحية، والخصوصية، والاستثناء التاريخي.

تتجلى هذه الدينامية بوضوح في حالة صربيا، التي تسعى رسميًّا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها في الوقت ذاته تُعيد تمجيد رموز قومية من فترة التسعينيات، وتُبقي على خطاب سياسي يرفض تحميل الذات مسؤولية الحروب السابقة. وقد سمحت مرونة الاتحاد الأوروبي في بعض الملفات –مثل التغاضي عن انتكاسات الحريات الإعلامية أو الفساد البنيوي– للنخب الصربية بتأجيل الإصلاحات الحقيقية، مقابل تقديم التزامات شكلية، مما عزّز منطق الهوية الوطنية

المنغلقة على ذاتها والمشككة في الآخر الأوروبي[1]. كما لا يزال ملف كوسوفو، بصفته جزءًا عضويًّا من المخيال القومي الصربي، يمثل حاجزًا نفسيًّا وسياسيًّا أمام اندماج كامل في الفضاء الأوروبي، حيث يُنظَر إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو على أنه تنازل وجودي يتجاوز الحسابات السياسية.

وفي البوسنة والهرسك، تزداد هذه الإشكالية تعقيدًا، إذ تتكون الدولة ذاتها من كيانات قومية متنازعة الهويات: البوشناق، والكروات، والصرب، ولكلٍّ منهم رؤيته الخاصة لمستقبل الدولة وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي. إذ يرى البوشناق أن بروكسل قد تكون مرجعية بديلة عن هيمنة صرب البوسنة، حيث يتعامل هؤلاء مع مشروع الانضمام بوصفه تهديدً ضمنيًّا للهوية الأرثوذكسية السلافية المرتبطة بروسيا. كما يستثمر بعض زعماء الكروات في البوسنة خطاب "التمثيل غير العادل" لعرقلة الإصلاحات الأوروبية، مما يؤدي إلى حالة من الشلل المؤسساتي البنيوي الذي يقوض فعالية الدولة ويحول دون استيفاء معايير كوبنهاغن الأساسية للعضوية.

ولا يختلف الوضع كثيرًا في مقدونيا الشمالية، التي اضطرت إلى تغيير اسمها الرسمي إلى "جمهورية مقدونيا الشمالية" تحت ضغط الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لحل نزاعها مع اليونان. ورغم أن هذا التنازل قد فُسِّر خارجيًّا بأنه نجاح ديبلوماسي، فإنه داخليًّا مثّل جرحًا هوياتيًّا لشرائح واسعة من السكان الذين رأوا فيه إهانة تاريخية وتفريطًا في السيادة الرمزية. ومن هنا برزت تيارات قومية شعبوية وظفت هذا الجرح لمهاجمة النخب الليبرالية واتهامها بالتفريط، مما زاد من هشاشة التماسك الوطني وأعاد طرح سؤال: ما هو ثمن الاندماج الأوروبي حين يكون على حساب السردية القومية؟

وفي الجبل الأسود، تتقدّم مفاوضات الانضمام ببطء، بينما لا تزال مسألة الهوية الوطنية محل تجاذب حاد بين من يرى في الدولة استمرارًا للخصوصية

(1) Parliament encourages Kosovo and Serbia to advance their EU accession reforms, European Parliament Press, 2 May 2025. Accessed June 2025. https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20250502IPR28216/parliament-encourages-kosovo-and-serbia-to-advance-their-eu-accession-reforms.

المونتينيغرية، ومن يراها فرعًا طبيعيًّا من الهوية الصربية الكبرى. وقد ظهر هذا الانقسام بوضوح في صراعات حول استقلال الكنيسة الأرثوذكسية المحلية، وفي الولاءات الثقافية بين موسكو وبروكسل، وهو ما جعل مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي رهينة لانقسامات الهوية أكثر من كونه مجرد خيار جيوسياسي.[1]

إن هذا التعقيد لا ينفصل عن الموقف الأوروبي نفسه، الذي يتعامل أحيانًا بازدواجية مع هذه الدول، حيث يُطلب منها تجاوز انقساماتها الهوياتية، في حين تواصل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، كالمجر وبولندا، إعادة إنتاج سرديات قومية مغلقة داخل الفضاء الأوروبي ذاته. هذا التناقض يُضعف من القوة المعيارية للاتحاد، ويُغذي خطاب "المعيار المزدوج" الذي تتبناه النخب القومية في البلقان لتبرير ترددها في الإصلاح، أو للتماهي مع مشاريع بديلة تقودها قوى غير غربية.

إن تقاطع مشروع الانضمام مع مسارات بناء الهوية لا يمكن فهمه إلا ضمن إطار ثلاثي: أولًا، الصراع بين الإرث اليوغوسلافي والنموذج الأوروبي؛ ثانيًا، عملية التفاوض غير المتكافئة بين الدول الطامحة والاتحاد ذاته؛ وثالثًا، إعادة إنتاج الهويات الجماعية ضمن فضاء ما بعد النزاع، حيث لا تزال الذاكرة والانتماء واللغة والرمز السياسي عناصر حاسمة في تشكيل السرديات الوطنية. وضمن هذا الإطار، يصبح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي معركة سرديات وهويات تتقاطع مع الجغرافيا، والتاريخ، والدين، والخطاب القومي، أكثر من كونه مسألة تشريعات ومؤسسات.

إن محاولة "أوربة الهويات" في البلقان -أي إعادة تشكيل الهويات الوطنية وفق تصورات تتناغم مع المنظومة القيمية والسياسية للاتحاد الأوروبي- تُعد أحد أكثر التحديات إثارة للإشكال النظري والعملي في سياقات ما بعد الصراع. ذلك أن

(1) CSIS. "Russian malign influence in the Western Balkans … through the exploitation of the Orthodox faith, Pan-Slavic identity, and economics." CSIS Analysis, May 14, 2019. Accessed June 2025. https://www.csis.org/analysis/russian-malign-influence-montenegro-weaponization-and-exploitation-history-religion-and.

الاتحاد الأوروبي يقدّم نفسه على أنه منظومة ثقافية رمزية تحمل تصورات مخصوصة عن "الهوية الأوروبية"، بما في ذلك قيم التعدد، والعقلانية السياسية، والتسامح الإثني والديني، والاندماج فوق القومي. غير أن هذه المنظومة، حين تنزل إلى أرضية مجتمعات مأزومة في هوياتها وذاكرتها الجماعية، سرعان ما تصطدم بعوائق بنيوية لا يمكن تجاوزها بأدوات إدارية أو إصلاحات تقنية.

تستند الأطروحات الكلاسيكية حول تكامل الهوية الأوروبية إلى افتراض مفاده أن الانخراط في المؤسسات الأوروبية، مع مرور الزمن، سيؤدي إلى تآكل الهويات الوطنية الصلبة، ويولّد ولاءً أوسع لكيان فوق الكيان القومي. غير أن هذه النظرية -كما طُوّرت في سياقات أوروبا الغربية- تجد محدودية جذرية في بيئات ما بعد الصراع، مثل البلقان، حيث لا تزال الهويات مؤسسة على مبدأ الصدمة، والتمييز، والنجاة، والضحية. إذ إن ذاكرة الحروب، وخرائط التطهير الإثني، والانفصالات القسرية، لم تُعالج بما يكفي، ولا تزال تُستثمر سياسيًّا من قبل نخب قومية لإعادة إنتاج سرديات تنافسية لا تتقاطع بالضرورة مع الرؤية الأوروبية.

في هذا السياق، تصبح عملية "أوربة الهوية" في جوهرها محاولة لإعادة هندسة الذات الوطنية، من حيث بنيتها الرمزية والعاطفية. وهي محاولة تصطدم بمفارقة مركزية: هي أن الاتحاد الأوروبي يشترط، ضمن معايير كوبنهاغن، أن تتبنى الدول المرشحة أنماطًا من الحكم الرشيد، والمصالحة، وقبول الآخر، لكنه في الآن ذاته لا يوفّر سردية أوروبية جامعة يمكن أن تُدمج فيها تلك الهويات المتنازعة، بل يبقى أسير مقاربات بيروقراطية لا تُلامس عمق المسألة الهوياتية في مجتمعات ما بعد الحرب.

تُظهر دراسات الهوية أن الفاعلين السياسيين في مثل هذه البيئات كمورد استراتيجي *(strategic resource)* يتم توظيفه في الصراع أو التفاوض أو إعادة التموقع، وليس عنصرًا ثابتًا. وفي هذا الإطار، فإن بعض النخب في البلقان تستخدم خطاب "الهوية الأوروبية" أداةً للشرعنة الخارجية، بينما تواصل محليًّا إنتاج رموز قومية انقسامية وتغذية سرديات تُعيد ترسيم خطوط الفصل الإثني. وهو ما أدى إلى ما يمكن تسميته بـ "الازدواج الهوياتي المشروط"*(conditional identity dualism)*:

تبنٍّ شكلي للهوية الأوروبية ضمن الفضاء الخارجي، مقابل إعادة إنتاج للهوية القومية الصلبة داخل الحقل السياسي الداخلي.[1]

من ناحية أخرى، لا يمكن فصل هذه الإشكالية عن البنية المؤسساتية الهشة لدول البلقان، حيث لا تزال الدولة نفسها موضع نزاع بين مكونات مجتمعية متعددة، مما يجعل من الهوية الوطنية ذاتها مشروعًا غير مكتمل. وفي مثل هذا السياق، تصبح عملية تبنّي هوية أوروبية مشتركة ضربًا من التنظير المجرد، ما لم تُرافقه عملية طويلة ومعقدة من إعادة المصالحة الجمعية، وتفكيك سرديات الماضي العنيف، وبناء عقد اجتماعي جديد. غير أن الاتحاد الأوروبي، الذي يفتقر إلى أدوات رمزية قوية، ويركز على منطق المشروطية التقنية، غالبًا ما يفشل في قيادة هذا التحول العميق.

يتعزز هذا الإشكال أيضًا بتصاعد الاتجاهات الانعزالية داخل الاتحاد الأوروبي نفسه، وصعود الشعبويات القومية داخل بعض الدول الأعضاء. مما يؤدي إلى تضارب في الرسائل الموجّهة إلى البلقان: فبينما تطالب بروكسل شعوب المنطقة بالتخلي عن النزعات القومية الصلبة، يُلاحظ في المقابل أن بعض أعضاء الاتحاد يعيدون إنتاج سرديات هوياتية مشابهة داخل فضاء الاتحاد ذاته، وهو ما يقوض مصداقية المشروع الأوروبي بوصفه نموذجًا تحوليًّا شاملًا. ومن هنا، فإن تقاطع مشاريع الانضمام مع مشاريع بناء الهويات الوطنية لا يُمكن فهمه إلا ضمن إطار سوسيولوجي سياسي يتجاوز البنية المؤسساتية، ليصل إلى حقول الخطاب، والذاكرة، والسيادة الرمزية. فالسؤال لم يعد مجرد "هل ستنضم هذه الدولة إلى الاتحاد الأوروبي؟"، بل أصبح: "ما الشكل الذي ستتخذه الهوية الوطنية داخل هذا الفضاء فوق القومي؟"، وهل ستبقى الهويات الإثنية والتاريخية مصدرًا للصراع، أم يمكن إعادة تشكيلها ضمن رواية أوروبية أكثر شمولًا دون محو الذات[2]؟

(1) Petros S. Nikolaou, ed., The Balkans Beyond Nationalism and Identity (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2020). 87-110

(2) Petsinis, Vassilis. "Populism in the Balkans Shaped by Persistent Ethno-nationalism and Euroscepticism." Populism Studies, 24 January 2025. Accessed June 2025. https://www.populismstudies.org/dr-petsinis-populism-in-the-balkans-shaped-by-persistent-ethno-nationalism-and-euroscepticism/

في ضوء هذه المعطيات، تبدو عملية أوربة الهويات في البلقان معركةً طويلة المدى، تتطلب تفكيك الإرث النفسي والسياسي لما بعد النزاع، وتطوير نماذج بديلة للانتماء والهوية، مع الاعتراف بتعدد الأطر المرجعية التي تتجاوز الدولة-الأمة دون إلغائها. وهنا تبرز الحاجة إلى مراجعة المفهوم الأوروبي ذاته للهوية، بحيث يتحول من مشروع تكنوقراطي مشروط بالإصلاحات، إلى أفق سردي ثقافي قادر على احتواء التعدد دون أن يُنتج استعلاءً أو طمسًا للخصوصيات القومية.

في هذا الاطار، تُعدّ مقدونيا الشمالية حالة فريدة في المشهد البلقاني من حيث عمق المفارقة بين التطلّع إلى الاندماج الأوروبي، والحاجة إلى إعادة تعريف الهوية الوطنية على أسس جديدة بعد عقود من التنازع الرمزي والسياسي مع المحيط الإقليمي. فقد وجدت الدولة نفسها منذ استقلالها عام 1991 محاصرة بما يمكن تسميته بـ "مثلث ضغط هوياتي": الأول، داخلي إثني، يتعلق بالعلاقة بين الأغلبية السلافية المقدونية والأقلية الألبانية، والثاني، إقليمي، يتمثل في النزاع مع اليونان حول الاسم والرموز، والثالث، خارجي، وهو شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي التي تطلبت، بصورة غير مسبوقة، إعادة صياغة هوية الدولة ذاتها.[1]

ولنقف قليلًا هنا عند أحد أبرز تجليات هذا التعقيد وهو المتمثل في النزاع الطويل مع اليونان بشأن اسم الدولة، الذي لم يكن مجرّد خلاف لغوي، بل صراع على الرمزية التاريخية والامتداد الثقافي، إذ اعتبرت أثينا أن استخدام اسم "مقدونيا" من قبل الجمهورية اليوغوسلافية السابقة ينطوي على ادعاء بالانتماء إلى الإرث الإغريقي المقدوني القديم. وقد استخدمت اليونان هذه الحجة لمنع انضمام مقدونيا إلى حلف الناتو، وعرقلة مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، مما حوّل الخلاف إلى ورقة ضغط دبلوماسية دامت أكثر من عقدين.

(1) Reuters. "North Macedonian President's Inauguration Revives Name Dispute with Greece." Reuters, May 13, 2024. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/europe/north-macedonian-presidents-inauguration-revives-name-dispute-with-greece-2024-05-13/

تحت ضغط الاتحاد الأوروبي والناتو، وفي سبيل فكّ العزلة الجيوسياسية، وافقت الحكومة المقدونية عام 2018 على توقيع "اتفاق بريسبا" مع اليونان، الذي نصّ على تغيير الاسم الرسمي للدولة إلى "جمهورية مقدونيا الشمالية"، والتخلي عن عدد من الرموز القومية، ومنها إزالة تماثيل الإسكندر الأكبر، وتعديل المناهج التعليمية، وتقديم ضمانات بعدم وجود ادعاءات ترابية مستقبلية. وقد مثّل هذا الاتفاق لحظة فارقة في تاريخ الدولة، إذ تمت فيه التضحية بجزء من السيادة الرمزية الوطنية مقابل تأمين مسار الانضمام إلى الهياكل الأوروبية الأطلسية.[1]

وكما هو متوقع فجّر هذا الاتفاق الجدل حول معنى الهوية الوطنية، وأثار مشاعر جرح سيادي واسع، لا سيما في أوساط النخب القومية والمعارضة الشعبوية، التي اعتبرت ما حدث خيانة رمزية، وتفريطًا في الكرامة التاريخية للمقدونيين، وقد استفادت هذه التيارات من التنازلات المقدّمة لبروكسل وأثينا لتأجيج خطاب الضحية، والتشكيك في نيات الاتحاد الأوروبي، واتهام النخب الحاكمة بالارتهان للخارج، في حين كان الغرب يباهي بالاتفاق على أنه نموذج ناجح للتسوية السياسية والبراغماتية الجيوسياسية.

تُظهر هذه التجربة كيف أن مشروعات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، رغم قدرتها على تحفيز الإصلاحات القانونية والمؤسساتية، قد تفتقر إلى حساسية التعامل مع مكونات الهوية الوطنية في سياقات مأزومة، حيث تكون الرموز أكثر قيمة من النصوص، وتكون السيادة الرمزية أثقل وزنًا من العوائد الاقتصادية أو السياسية المحتملة. فمقدونيا الشمالية لم يُطلَب منها الالتزام بمعايير كوبنهاغن فقط، بل طُلبت منها إعادة تعريف ذاتها على نحو يُرضي جارًا عضوًا في الاتحاد، قبل أن تُمنح حق الترشح الجدي للعضوية.

ويتعقّد هذا المشهد أكثر حين يوضع في سياق التوتر الإثني الداخلي، لا سيما مع الأقلية الألبانية، التي طالما طالبت بالمساواة السياسية والثقافية، مما أدى إلى اتفاق أوهريد عام 2001، الذي أعاد هيكلة الدولة على أسس توافقية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الهوية الوطنية المقدونية عرضة لإعادة تفاوض مستمرة بين

(1) Ibid.

مكونـات لا تتقـاطع بالضـرورة في تصـورها لمشـروع الدولـة، ولا في نظرتهـا إلـى أوروبا[1]. ففي حين تـرى بعـض النخـب الألبانيـة في الانضـمام إلـى الاتحـاد فرصـة للتحرر من الهيمنة السلافية، تـرى بعـض النخـب السـلافية أن هـذا الانضـمام يمثّـل تهديدًا لتركيبة الدولة وهويتها التاريخية. وقد أدت هذه التناقضات إلى إعـادة إنتـاج ما يمكن تسميته بـ "الهوية القسـرية" *(coerced identity)*، حيـث تـتم إعـادة تعريـف الهوية الوطنية من خلال ضغوط خارجية مشروطة، مما يُنتج في نهايـة المطـاف بنيـة هوياتيـة هشـة، تعـاني مـن الانقسـام، وتُقابـل بالشـك والـرفض في بعـض الأوسـاط الشعبية، رغم التقدم الرسمي في مسارات الاندماج.[2]

إن تجربة مقدونيا الشمالية تضعنا أمام معضلة نظرية وعمليـة: هـل يمكـن بنـاء هوية وطنية مستقرة ومتصالحة، في ظل سياق إقليمي تهيمن عليه الاعتبارات الرمزية والجيوسياسـية المتعارضـة، وفي ظـل عمليـة انضـمام تتطلـب مـن الدولـة تقـديم تنازلات عميقة في مجال الرموز والسيادة الرمزية؟ وهل يستطيع الاتحاد الأوروبي، الذي يتبنّى مقاربـة تكنوقراطيـة ومشـروطة، أن يكـون إطـارًا حاضـنًا لإعـادة تشـكيل هويات مأزومة، دون أن يُتهم بفرض هوية فوق قومية تُهدد الخصوصيات الوطنية؟

إن حالة مقدونيا تكشف بوضوح أن الاتحاد الأوروبي، إن أراد أن يكون فاعلًا تحويليًّا في بيئات حساسة كهذه، ينبغي له أن يطور خطابًا أكثر احتواءً، ويعـترف بـأن بنـاء الدولـة الحديثـة لا ينفصـل عـن سـردية الهويـة، وأن الهويـة لا يُعـاد تشـكيلها بالمراسـيم أو عـبر الانضـباط الإداري، بـل عـبر حـوار طويـل، واحـترام للتـاريخ، وتفاعل أفق ثقافي لا يقوم على الإذعان بل على التفاوض.

(1) The Ohrid Framework Agreement and Liberal Notions of Citizenship and Nationality in Macedonia, Z. Daskalovski. Accessed June 2025. https://www.ecmi.de/fileadmin/redakteure/publications/JEMIE_Datens%C3%A4tze/Focus1-2002Daskalovski.pdf

(2) Ibid.

الفصل الرابع

# الشرق الأوسط: سياسات التوازن ومرونة السلطويات

## المبحث الأول

# تركيا قوة متأرجحة
# بين الناتو وروسيا

منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير/ شباط 2022، برزت تركيا فاعلًا إقليميًّا ودوليًّا يفرض نفسه على مسرح الصراع عبر تبني أنقرة سياسة تتسم بقدر كبير من البراغماتية والتكيّف مع ديناميات الصراع وتوازناته المتبدلة. وهذه السياسة المرنة تبدو امتدادًا طبيعيًّا لنهج تركي متواصل منذ ما بعد الحرب الباردة، حيث تسعى أنقرة إلى تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية، وتوسيع هامش حركتها الإقليمية والدولية، دون التورط في اصطفافات حادة تهدد مكتسباتها أو تعرضها لضغوط غير قابلة للاحتواء. وفي هذا السياق، تبرز تركيا قوةً متأرجحة بين حلف شمال الأطلسي، الذي تنتمي إليه رسميًّا منذ عام 1952، وبين روسيا الاتحادية التي تجمعها بها شبكة مصالح اقتصادية وجيوسياسية عميقة، يغذيها الموقع الجغرافي المشترك في البحر الأسود، والتقارب النسبي في بعض الرؤى السياسية حول قضايا شرق المتوسط، وسوريا، والقوقاز.

تتموضع تركيا على تقاطع مصالح كبرى بين الغرب والشرق، بين العالم الأطلسي ومجال النفوذ الأوراسي، وبين أوروبا من جهة وآسيا الوسطى من جهة أخرى، الأمر الذي يفرض عليها أن تعيد تعريف علاقتها التقليدية مع الناتو في ضوء المتغيرات الجديدة التي أحدثتها الحرب في أوكرانيا. ففي الوقت الذي تعتبر فيه تركيا أحد أركان الناتو العسكرية من حيث القوة البشرية والموقع الجغرافي، فإن سلوكها خلال السنوات الأخيرة أثار شكوكًا في الغرب بشأن مدى التزامها بسياسات الحلف وأولوياته، خاصة عقب صفقة شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية "S-400"، والتوترات المتكررة مع اليونان وقبرص، والسياسات المستقلة

التي تنتهجها في سوريا وليبيا، والتي لا تتسق بالضرورة مع الخط العام للحلف. ومع اشتداد الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع منسوب التوتر بين روسيا من جهة، وأوروبا والولايات المتحدة من جهة أخرى، تحولت تركيا إلى ساحة اختبار فعلي لمدى قدرة الدول "الوسيطة" على الحفاظ على توازناتها، وعلى توظيف موقعها الجيوسياسي في سياق صراع دولي مفتوح على الاحتمالات.

حرصت أنقرة منذ البداية على تبني موقف يعكس هذا التوازن الحرج: فهي من جهة أكدت رفضها "الضم الروسي" للأراضي الأوكرانية، وتبنت خطابًا دبلوماسيًّا يدعم وحدة الأراضي الأوكرانية، واستقبلت الوفود الأوكرانية الرسمية، بل وزودت كييف بطائرات مسيرة من طراز "بيرقدار" كان لها دور حاسم في المعارك الأولى ضد القوات الروسية[1]. ومن جهة أخرى، رفضت تركيا الانخراط في منظومة العقوبات الغربية على موسكو، وأبقت على أجوائها مفتوحة أمام الطيران الروسي، ووسعت من حجم التبادل التجاري مع روسيا، بل وطرحت نفسها وسيطًا مقبولًا من الطرفين لتنظيم جولات تفاوض، أبرزها اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود برعاية الأمم المتحدة. هذا الموقف، الذي يصفه البعض بأنه "مرونة استراتيجية"، كان حصيلة إدراك تركي عميق لحجم التعقيد الذي تفرضه هذه الحرب على المنطقة، ولضرورة الحفاظ على مصالح تركيا الاقتصادية والأمنية في آن واحد.[2]

إن الارتباط الوثيق بين الاقتصاد التركي ومصادر الطاقة الروسية يشكل أحد أبرز دوافع أنقرة إلى التريث في الانحياز الكامل للغرب. فتركيا تعتمد على الغاز الروسي لتلبية أكثر من 40٪ من احتياجاتها، ويعد مشروع "تورك ستريم" أحد أهم خطوط الإمداد الحيوية التي تربط روسيا بالقارة الأوروبية عبر الأراضي التركية،

(1) What do we know about Ukraine's use of Turkish Bayraktar drones. Al Jazeera, 11 March 2022. Accessed June 2025. https://www.aljazeera.com/news/2022/3/11/turkey-drones-use-ukraine

(2) Turkey announces deal with Ukraine, Russia and UN aimed at resuming Ukrainian grain exports. The Guardian, 14 July 2022. Accessed June 2025. https://www.theguardian.com/world/2022/jul/14/turkey-announces-deal-with-ukraine-russia-and-un-aimed-at-resuming-grain-exports

الأمر الذي يمنح أنقرة قدرة تفاوضية مضاعفة في وجه كل من موسكو والاتحاد الأوروبي. كما أن الشراكة المتنامية بين تركيا وروسيا في مجال بناء أول محطة نووية تركية في "آق قويو" بجنوب البلاد تعزز من عمق الترابط الاستراتيجي بين البلدين، وتحد من قابلية أنقرة للتماهي الكامل مع الخطاب الأطلسي المعادي لموسكو. هذا إلى جانب المصالح المتشابكة في سوريا، حيث تنسق أنقرة مع موسكو عملياتها العسكرية ضد وحدات الحماية الكردية (YPG)، وفي ليبيا، حيث يجري تقاسم النفوذ بين الطرفين بشكل غير معلن.

ورغم كل ذلك، لا يمكن الحديث عن تقارب تركي روسي بمنأى عن الخلافات البنيوية التي تطبع العلاقة بين البلدين، ولا سيما أن تركيا لا تزال تحتضن قاعدة "إنجرليك" التي تستخدمها بشكل أساسي القوات الأميركية، وتلتزم رسميًّا بمعايير الحلف الدفاعية. كما أن تركيا استخدمت ملف انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو ورقةً تفاوضية سياسية لإعادة تعريف موقعها داخل الحلف، دون أن تتخلى عن دورها في موازنة القوة الروسية في البحر الأسود، وفي تأمين المجال الجوي الجنوبي الشرقي للحلف. ويبدو أن أنقرة تدرك تمامًا أن موقعها بوصفها قوة متأرجحة يمنحها المشاركة الانتقائية التي تضمن لها الحفاظ على هوامش المبادرة دون الوقوع في فخ الاصطفاف القسري.

يتطلب فهم التموضع التركي بين الناتو وروسيا في سياق الحرب الأوكرانية تحليلًا يتجاوز الأبعاد الظاهرة للعلاقات الدولية، وينفذ إلى عمق البنية السياسية الداخلية للنظام التركي المعاصر، بما في ذلك طبيعة الحكم، وآليات اتخاذ القرار، وهندسة السلطة في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان. فتركيا مع تبنيها لسياسة خارجية براغماتية قائمة على التوازن بين الأطراف، تجسد نموذجًا حيًّا لما يمكن تسميته بـ "مرونة السلطويات"، أي قدرة الأنظمة السلطوية أو شبه السلطوية على إعادة تشكيل أولوياتها وهياكلها الخطابية والمؤسسية لتتلاءم مع التحولات الخارجية دون المساس بجوهر بنيتها الاستبدادية. هذا النموذج يتجلى بوضوح في حالة تركيا، حيث تمكنت القيادة السياسية من الاستفادة من الحرب الروسية الأوكرانية لتكريس موقعها بوصفها وسيطًا إقليميًّا، وفاعلًا مستقلًّا عن الاستقطاب

الثنائي الصارم بين الغرب وروسيا، في الوقت نفسه الذي تعزز فيه قبضتها الداخلية وتعيد بناء العقد الاجتماعي حول ثنائية "الاستقلال الاستراتيجي" و"القيادة القومية"[1].

وقد تجلت هذه المرونة "السلطوية" في توظيف أنقرة لخطاب "السيادة الوطنية" في مواجهة الضغوط الغربية من جهة، وفي الوقت نفسه طرح نفسها باعتبارها دولة مسؤولة تسعى إلى "منع الحرب" أو احتوائها، مما يسمح لها بالظهور بمظهر الدولة المتوازنة، القادرة على احتضان التناقضات دون تفجيرها، وعلى تصدير صورتها على أنها "دولة سلام" دون التنازل عن مكتسباتها الجيوسياسية. لقد وظف أردوغان هذه الثنائية ببراعة في خطابه السياسي، حيث ربط بين رفضه للعقوبات الغربية على روسيا وبين الدفاع عن المصالح القومية التركية، واعتبر أن فرض العقوبات لا يخدم سوى تمديد أمد الحرب، وهو ما يتسق مع المزاج الشعبي التركي الذي لا يميل إلى الانخراط في حروب خارجية لا تعود بمنفعة مباشرة على البلاد.

في هذا الإطار، لا يمكن عزل التموضع التركي عن التحولات التي طرأت على مفهوم السيادة ذاته في ظل الحرب الأوكرانية. ففي حين أعادت الحرب تعريف مفهوم "الولاء الأطلسي" داخل أوروبا الشرقية بوصفه التزامًا أمنيًّا صارمًا ومطلقًا، قدمت تركيا نموذجًا مغايرًا لمفهوم السيادة، يقوم على تعددية الارتباطات الدولية، والانفتاح على شراكات متضادة، وإعادة تفسير المصالح الوطنية في ضوء مرونة الاصطفاف. وتحت هذا المفهوم الجديد، تصبح العلاقة مع روسيا أداة من أدوات توازن القوة، وتتحول عضوية الناتو من التزام عقائدي إلى منصة تفاوضية تُستثمر للحصول على مكاسب في ملفات الأمن الإقليمي واللاجئين ومبيعات الأسلحة.

وتكشف هذه المقاربة عن نمط من السلوك يمكن توصيفه ضمن ما يُعرف بـ «سياسات التوازن الهجينة»، حيث لا تسعى أنقرة إلى مراكمة نفوذ قائم على

(1) "How do middle powers act? Turkey's foreign policy and strategic autonomy in the Ukraine war case study," International Politics by E. Balta, 2025. Accessed June 2025. https://link.springer.com/article/10.1057/s41311-025-00679-9

التفوق العسكري أو الاقتصادي المباشر، بقدر ما تعمل على تحويل موقعها الجغرافي ووظيفتها الإقليمية إلى مورد تفاوضي داخل نظام دولي مضطرب. فقد أدركت القيادة التركية أن الانخراط الكامل في أي محور دولي من شأنه أن يقيد هامش حركتها، ويُفقدها القدرة على المناورة بين قوى متنافسة، وهو ما يفسر تبنيها سياسة مزدوجة تقوم على تنويع الشراكات بدل الارتهان لأي اصطفاف ثابت. في هذا الإطار، قدّمت أنقرة دعمًا عسكريًّا محدودًا وغير مباشر لأوكرانيا، بالتوازي مع الحفاظ على قنوات دبلوماسية واقتصادية مفتوحة مع موسكو، ومع استمرار التنسيق الأمني الانتقائي مع حلف شمال الأطلسي من دون الانخراط في منظومة العقوبات الغربية.

ولا تستمد هذه السياسة فعاليتها من عناصر قوة صلبة تقليدية، بل من قدرة تركيا على أداء وظيفة وسيطة في ملفات تمس مصالح متعارضة في آن واحد. فموقعها الجغرافي، وسيطرتها على المضايق البحرية، وتشابك حضورها مع أزمات القوقاز وسوريا وشرق المتوسط، يجعل من تعاونها أو امتناعها عاملًا مؤثرًا في حسابات كل من روسيا والناتو، من دون أن يعني ذلك امتلاكها القدرة على فرض إرادتها على أي منهما. بهذا المعنى، يتجسد النفوذ التركي في إدارة الاعتماد المتبادل داخل بيئة توازنات هشّة، لا في ممارسة ضغط مباشر، وهو ما يسمح لها بأداء أدوار تتجاوز وزنها المادي التقليدي، من دون أن تخرج عن حدود قدراتها العسكرية والاقتصادية الفعلية.

وبالتوازي مع ذلك، أعادت القيادة التركية إنتاج سردية "الدولة المستهدفة" أو "المحاصَرة"، بوصفها إطارًا تفسيريًّا يبرر السعي إلى الاستقلال النسبي في القرارين العسكري والتكنولوجي. وقد شكّل تطوير الصناعات الدفاعية، ولا سيما الطائرات المسيّرة، عنصرًا رمزيًّا في هذه السردية، لا باعتباره مؤشرًا على تحول بنيوي في ميزان القوة، بل أداة لتعزيز المشروعية السياسية الداخلية وربط السياسة الخارجية بمفهوم السيادة الوطنية. وبهذا، جرى توظيف الخطاب السيادي بوصفه آلية لإعادة إنتاج العقد الاجتماعي، حيث تصبح المرونة الخارجية شرطًا للاستقرار الداخلي، ويغدو تجاوز حدود القدرات المادية ممكنًا عبر الخطاب والوظيفة، لا عبر القوة الصلبة وحدها.

ويتجلى تميز السياسة التركية في قدرتها على استخدام أدوات الدول الديمقراطية (الانتخابات، الأحزاب، الإعلام) في ظل بنية حكم شبه سلطوية، وعلى التوفيق بين خطاب ديمقراطي موجه للخارج، وخطاب قومي تعبوي موجه للداخل. وهذه المفارقة هي جزء من مرونة السلطويات في العالم المعاصر، إذ أصبحت تتغذى منها وتعيد توظيفها في خدمة استمراريتها. وفي هذا السياق، يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تمثّل انعكاس لبنية سياسية داخلية تبحث عن التوازن بين الحاجة إلى الشرعية الداخلية، والسعي إلى الاعتراف الخارجي.

في خضم هذا السياق المضطرب، تبرز العلاقة بين تركيا وحلف شمال الأطلسي نموذجًا لعلاقة غير مستقرة ولكنها لا غنى عنها، علاقة يشوبها التوتر المزمن والتعاون الحيوي في آنٍ واحد. فتركيا، تعتبر ثاني أكبر قوة عسكرية داخل الحلف بعد الولايات المتحدة من حيث عدد القوات، إلا أنها حافظت تاريخيًّا على هامش استقلالي واسع، إذ غالبًا ما وظّفت عضويتها في الناتو وسيلةً لتعظيم مكاسبها الوطنية، وليس تعبيرًا عن اندماج استراتيجي كامل في منظومة المصالح الغربية. وقد تجلت هذه المقاربة بشكل أكثر وضوحًا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، حيث تحولت تركيا من شريك حذر إلى فاعل تفاوضي، يستثمر موقعه الحيوي داخل الحلف لفرض أجندته الإقليمية، وللضغط أحيانًا على الشركاء الغربيين حين تتعارض مصالحه معهم.

وكان من أبرز تجليات هذه الاستراتيجية سلوك أنقرة حيال طلبَي انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو، في أعقاب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. إذ ربطت تركيا موافقتها على انضمام الدولتين بمطالب أمنية تتعلق بوضع حزب العمال الكردستاني، ورفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى تركيا، وتسليم مطلوبين تعتبرهم أنقرة إرهابيين. كل ذلك، كان من منطلق أنها دولة فاعلة تملك القدرة على إعادة تعريف شروط الانضمام للحلف نفسها، وربطها باعتباراتها الأمنية الداخلية، في سابقة قد تضعف من تماسك الناتو ولكنها تعزز من مكانة تركيا داخله. لقد أدركت أنقرة أن الحرب في أوكرانيا دفعت الحلف إلى إعادة التمحور شرقًا، مما يجعل موقع تركيا الجغرافي أكثر أهمية من أي وقت مضى، وأدركت

أيضًا أن هذه الفرصة لا تتكرر، وأن قدرتها على المناورة تتضاعف كلما ازدادت حاجة الحلف إليها.[1]

هذه الرؤية البراغماتية التي تتعامل مع الحلف بوصفه منصة تفاوض وليس تحالفًا إيديولوجيًّا، تكشف عن تحول بنيوي في كيفية مقاربة الدول السلطوية للانتماءات الاستراتيجية. فبينما كان يُفترض أن تكون عضوية الحلف دالة على التزام ثابت اتجاه منظومة القيم الليبرالية والمؤسسات الأمنية الغربية، أصبحت تركيا توظف هذه العضوية على نحو مزدوج: من جهة بوصفها مظلة أمنية تحول دون العزلة الدولية، ومن جهة أخرى باعتبارها أداة ضغط لتعزيز مكانتها في الملفات الإقليمية، بدءًا من سوريا، ومرورًا بليبيا، وانتهاءً بمسألة الطاقة في شرق المتوسط.

وبالإضافة إلى حساباتها الأمنية، كانت الاعتبارات الاقتصادية المرتبطة بالغرب ذات أولوية قصوى لأنقرة. فهي تستفيد من علاقاتها التجارية الواسعة مع أوروبا، ومن عضويتها في الاتحاد الجمركي، ومن الاستثمارات الأجنبية الغربية، لكنها في الوقت ذاته لا تتردد في توجيه خطاب معادٍ لأوروبا حين تقتضي الضرورة السياسية الداخلية ذلك، أو حين ترغب في تعزيز سردية "الاستقلال الوطني" في وجه "الإملاءات الخارجية". وقد برز هذا الأمر بوضوح في خطابات أردوغان أثناء حملاته الانتخابية، حيث يصعّد لهجته ضد الدول الأوروبية، ويتهمها بالعنصرية والعداء للإسلام، بينما يواصل التفاوض على اتفاقات جديدة مع الاتحاد الأوروبي بشأن اللاجئين أو تحديث الاتحاد الجمركي.

هذه القدرة على الجمع بين الخطاب الصدامي والتكتيك التعاوني تعكس ما يمكن تسميته بـ "الازدواجية الموجهة"، أي انتهاج سياسة خارجية مزدوجة تُصاغ بعناية لتخاطب جمهورين مختلفين في آن: جمهور داخلي يبحث عن الاعتزاز القومي واستعادة الكرامة، وجمهور خارجي يتطلب سلوكًا عقلانيًّا منضبطًا يُراعي التوازنات الدولية. وفي هذا الإطار، تتحول تركيا إلى فاعل يتقمص في لحظة واحدة

(1) Turkey demands 'concrete steps' to allow Finland, Sweden NATO membership. PBS NewsHour, 25 May 2022. Accessed June 2025. https://www.pbs.org/newshour/world/turkey-demands-concrete-steps-to-allow-finland-sweden-nato-membership

دور الحليف والشريك والناقد والمفاوض، دون أن يفقد بوصلته النهائية وهي تعظيم مصالحه القومية والحفاظ على تماسك النظام السياسي الداخلي.[1]

وإذا كان الحلف الأطلسي قد اعتاد على التعامل مع حلفاء على نمط دول أوروبا الغربية، ذات الأنظمة الليبرالية المستقرة، فإن التجربة التركية تفرض عليه مقاربة جديدة تتلاءم مع صعود أنظمة تجمع بين المركزية والمرونة، وفي هذا السياق، أصبحت الحالة التركية تمثل تعبيرًا عن أزمة أوسع في منظومة التحالفات الغربية نفسها، التي أصبحت عاجزة عن فرض رؤية موحدة، ومضطرة للتعامل مع حلفاء يضعون شروطهم الخاصة للانخراط.

وتزداد هذه المعادلة تعقيدًا حين ننظر إلى التداخلات الأمنية في البحر الأسود، وهو الفضاء الجغرافي الذي يتحول تدريجيًّا إلى ساحة صراع بين روسيا والناتو. فتركيا، التي تملك السيطرة على المضايق بموجب اتفاقية مونترو لعام 1936، استخدمت هذه الورقة منذ بداية الحرب، حين قررت إغلاق المضايق أمام السفن الحربية من الجانبين، الأمر الذي منحها موقعًا رمزيًّا بوصفها دولة ضابطة للتوازن في منطقة ملتهبة[2]. هذا الموقف لم يكن ليصدر من دولة منخرطة كليًّا في أي من المحورين، بل من دولة تمارس دور الحَكم، لا المشارك، وتسعى لضبط حرارة المواجهة دون الانخراط فيها مباشرة.

هكذا تتقاطع عضوية تركيا في الناتو مع نهجها التفاوضي مع روسيا لتؤسس نمطًا خاصًّا من التموضع الاستراتيجي القائم على "موازنة المحاور"، حيث تتحرك الدولة لتثبيت نفسها في نقطة تقاطع المصالح، بعيدًا عن محوري المعسكرين، وتحويل هذه النقطة إلى منصة لإعادة إنتاج القوة السياسية والاقتصادية. إنها سياسة قائمة على "تجميع المكاسب"، لا على تبني القضايا، وعلى "إدارة المخاطر"، لا على المواجهة، وهو ما يميز الدور التركي منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وحتى اليوم.

(1) No easy choices: How Europe can write a new chapter with Turkey, European Council on Foreign Relations, 29 April 2025. Accessed June 2025. https://ecfr.eu/article/no-easy-choices-how-europe-can-write-a-new-chapter-with-turkey/

(2) Al-Jazeera. "Turkey Warns Against Passing of Warships from Its Straits." Al-Jazeera English, March 1, 2022. Accessed June 2025. https://www.aljazeera.com/news/2022/3/1/turkey-blocks-warships-from-straits-amid-russia-ukraine-crisis**.

## العلاقة الثنائية بين أنقرة وموسكو

لا يمكن فهم الموقع المتأرجح لتركيا بين الناتو وروسيا دون التوقف أمام تعقيد العلاقة الثنائية بين أنقرة وموسكو، وهي علاقة تتجاوز حدود الدبلوماسية التقليدية أو التعاون الاقتصادي إلى ما يشبه "شراكة اضطرارية"، تتداخل فيها المصالح مع التوجس، والتقارب مع التنافس، والبراغماتية مع الهيمنة الرمزية. ففي قلب هذه العلاقة تقف تركيا، باعتبارها فاعلًا إقليميًّا بطموحات استراتيجية متدرجة، في مواجهة روسيا، القوة الوراثية في المجال الأوراسي، التي تملك إرثًا إمبراطوريًّا ورؤية توسعية، وإن كانت اليوم في طور المراوغة الاستراتيجية. ولأن الطرفين يتحركان ضمن فضاء استراتيجي مشترك يضم البحر الأسود، والقوقاز، وسوريا، وآسيا الوسطى، فإن العلاقة بينهما محكومة بقدر من التداخل الجغرافي والإكراه الجيوسياسي الذي يجعل من القطيعة المطلقة خيارًا مكلفًا، ومن التحالف الصريح خيارًا غير موثوق به.

منذ بداية الحرب في أوكرانيا، بدا واضحًا أن تركيا اختارت أن تبقي على قنوات التواصل مع روسيا مفتوحة، بل وسعت منها في بعض المحطات، رغم الضغوط الغربية المتزايدة. فقد رفضت أنقرة الانضمام إلى نظام العقوبات الأوروبية والأميركية المفروضة على موسكو، وواصلت رحلات الطيران والسياحة، وشجعت المبادلات التجارية بالعملات المحلية، ووفرت غطاءً ماليًّا لجزء من المعاملات التي أصبحت موسكو عاجزة عن تمريرها عبر النظام المالي الدولي. لكن هذا الانفتاح الاقتصادي لم يكن مجانًا، بل كان مشروطًا بإعادة تعريف توازن المصالح بين البلدين، وتحويل العلاقة من شراكة غير متكافئة إلى شراكة تفاوضية، تعترف فيها موسكو بأن أنقرة لاعب مستقل، لا مجرد طرف ثانوي.[1]

(1) Pierini, Marc. "Turkey's European Goals: Prospects and Impediments as Seen From Brussels." Carnegie Endowment for International Peace, September 18, 2023. Accessed June 2025.
https://carnegieendowment.org/2023/09/18/turkey-s-european-goals-prospects-and-impediments-as-seen-from-brussels-pub-89929.

تحتل قضية الطاقة مركزًا متقدمًا في هذا التوازن المعقد. فتركيا، وهي دولة تستهلك الغاز بكثافة لتشغيل اقتصادها وصناعاتها الثقيلة، وجدت في روسيا المورد الأكثر موثوقية، خصوصًا بعد تعثر البدائل الإيرانية والعراقية، وتأخر مشاريع الغاز القادمة من شرق المتوسط. وقد رسخت هذه العلاقة من خلال مشروع "تورك ستريم"، الذي يكرس كون تركيا معبرًا طاقيًّا نحو أوروبا بمروره عبر الأراضي التركية، ويمنحها سلطة نسبية على سوق الطاقة الإقليمي. كما أن المشروع النووي في "آق قويو"، الذي تنفذه شركة "روساتوم" الروسية، يعزز اعتماد تركيا على التكنولوجيا والخبرة الروسية في مجال حساس، هو الطاقة النووية السلمية، ويدخل البلدين في شراكة طويلة الأمد تمتد لعقود مقبلة[1]. رغم ذلك، فإن تركيا استخدمت هذا الاعتماد لمثل هذه المشاريع أوراقَ ضغط في وجه موسكو، ملوِّحة بإبطاء التنفيذ أو إعادة التفاوض حين يقتضي الظرف السياسي ذلك، مما يجعل العلاقة في هذا المجال أقرب إلى الاعتماد المتبادل المشروط بالتوازن السياسي.

أما في المجال العسكري، فقد شكل شراء تركيا لمنظومة الدفاع الجوي الروسية "S-400" نقطة انعطاف في علاقة أنقرة بالغرب، وأعاد تشكيل معادلة التحالفات داخل الناتو نفسه. فقد اعتُبر القرار التركي تحديًا مباشرًا للعقيدة الدفاعية الأطلسية، ودفع الولايات المتحدة إلى استبعاد تركيا من مشروع مقاتلات "F-35"، وفرض عقوبات عليها بموجب قانون "CAATSA"[*] لكن من منظور أنقرة، كان هذا القرار بمثابة رسالة إلى الحلف بأن تركيا تملك خيارات أخرى، وأن الأمن القومي التركي لا يمكن رهنه بموافقة أو تأخير من الشركاء الغربيين. وهنا يتجلى وجه آخر من مرونة السلطويات، حيث لا يتم اتخاذ القرار الأمني على أساس الانسجام المؤسساتي أو التوافق البرلماني،

(1) "Russia Is Violating the Montreux Convention with Civilian Ships." Proceedings Magazine, U.S. Naval Institute, September 2023. Accessed June 2025. https://www.usni.org/magazines/proceedings/2023/september/russia-violating-montreux-convention-civilian-ships.

(*) قانون "CAATSA": هو تشريع أميركي أُقرّ عام 2017، يهدف إلى فرض عقوبات اقتصادية ومالية على الدول والكيانات التي تجري تعاملات مع خصوم الولايات المتحدة المصنفين، وفي مقدمتهم روسيا وإيران وكوريا الشمالية، ويُستخدم أداةً لردع التعاون العسكري والتقني مع هذه الدول خارج الأطر التي تقبلها واشنطن (المحرر).

بل من خلال حسابات تنفيذية مركّزة في يد القيادة السياسية، تسمح بالانتقال السريع بين البدائل، حتى وإن كانت متناقضة في جوهرها.[1]

وقد انعكست هذه البراغماتية الأمنية في سلوك تركيا داخل ساحات الصراع الإقليمي، ولا سيما في سوريا إبان الثورة على نظام الأسد، حيث تقاطعت مصالح البلدين في ملفات معقدة تشمل دعم النظام من قبل روسيا، ومواجهة "قوات سوريا الديمقراطية" من قبل تركيا. وعلى الرغم من هذا التناقض، نجح الطرفان في تطوير "تفاهمات تشغيلية" تقوم على توزيع النفوذ، وضبط التصعيد، وتبادل المصالح الميدانية، بما يشبه إدارة الصراع بدلًا من حله. وفي ليبيا أيضًا، حافظ الطرفان على تفاهم ضمني بشأن حدود التدخل، رغم أن كلًّا منهما يدعم طرفًا مختلفًا. وحتى في منطقة القوقاز، حيث دعمت تركيا أذربيجان في مواجهة أرمينيا، وساهمت بشكل مباشر في فرض وقف إطلاق نار مشترك، مما عزز حضورها الإقليمي.

إن ما يجمع بين هذه الملفات هو قدرة تركيا على ممارسة "الدبلوماسية المتوازية"، أي إدارة مسارات متعارضة ظاهريًّا لكنها متكاملة عمليًّا، عبر الانخراط مع الخصوم من موقع الشريك لا الخصم، وعبر إخفاء عناصر الصدام تحت غطاء التفاهم. وهذه القدرة هي نتاج تراكمي لعقود من الخبرة البيروقراطية، ومن تأقلم النظام السياسي مع تعددية الأقطاب الدولية، ومن بناء مؤسسة دبلوماسية وعسكرية أصبحت تُجيد إدارة التناقضات دون السقوط فيها.

ولعل العامل الحاسم في هذا النموذج هو ما يمكن تسميته بـ "إدارة الغموض الاستراتيجي"، حيث تمتنع السياسة التركية عن إعلان انحيازها لأي طرف، وتحافظ على مسافة تسمح لها بالمناورة وتقديم نفسها على أنها قوة توازن لا قوة مواجهة. وهذا الغموض هو أداة قوة بحد ذاته، إذ يسمح لأنقرة بأن تحاور الجميع، وتفاوض الجميع، وتبيع السلاح لهذا وتستورد من ذاك، دون أن تفقد مصداقيتها أمام أي طرف. وهنا تتضح قدرة تركيا، بوصفها دولة ذات سياسة مرنة، استطاعت تحويل الحرب الروسية الأوكرانية إلى منصة لتثبيت موقعها الإقليمي، وإعادة بناء علاقتها مع روسيا من دون أن تتصادم كليًّا مع الغرب.

(1) International Institute for Strategic Studies. "Turkey, the S-400 and the F-35." Strategic Comments, 2019. Accessed June 2025. https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2019/turkey-the-s400-and-the-f35/

منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، سعت أنقرة إلى الاستفادة من هذه اللحظة التاريخية لإعادة تشكيل محيطها الإقليمي، وتعزيز موقعها بوصفها قوة مضادة للجمود الاستراتيجي، وصانعة للمعادلات الجديدة في فضاءات أصبحت مهتزة البنية، وقابلة لإعادة الترتيب. لقد أدركت القيادة التركية، بذكاء استراتيجي، أن لحظات التفكك في النظام الدولي هي أفضل الفرص لتوسيع مجالات النفوذ، عبر سياسة ملء الفراغات، والتحرك في الهوامش، والتموضع بين خطوط التماس الدولية، حيث تصبح كل مساحة رمادية فرصة للتقدم والمساومة.

في القوقاز، شكّلت الحرب الأوكرانية لحظة انفراج غير مباشرة للنفوذ التركي، إذ أدت إلى انشغال موسكو بجبهتها الغربية، واضطرارها إلى تقليص انخراطها المباشر في جنوب القوقاز، مما سمح لتركيا بترسيخ حضورها إلى جانب أذربيجان، وتعزيز موقعها في الرعاية الفعلية لمسار ما بعد حرب ناغورنو-كاراباخ. كما نجحت في الدفع نحو إنشاء ممرات جديدة للطاقة والبضائع عبر جورجيا وأذربيجان، في إطار مشروع "الشرق-الغرب" الذي يربط بحر قزوين بالبحر المتوسط، متجاوزًا الأراضي الروسية. هذا المشروع لم يكن ليحصل على دعم أوروبي لو لم تُعِد الحرب تعريف أوروبا لاحتياجاتها الاستراتيجية، خاصة بعد تقليص الاعتماد على الغاز الروسي، وهو ما منح تركيا دورًا وسيطًا في مجال أمن الطاقة للقارة.

أما في منطقة البحر الأسود، فقد شكلت السيطرة التركية على مضايق البوسفور والدردنيل عنصرًا حاسمًا في الاستراتيجية الإقليمية للحرب. فقد استخدمت أنقرة صلاحياتها المنصوص عليها في اتفاقية مونترو لمنع عبور السفن الحربية، وفرضت بذلك ميزانًا بحريًّا جديدًا أجبر روسيا على إعادة النظر في خطوط إمدادها البحرية، وفرض على الناتو الاستمرار في الاعتماد على تركيا بوصفها قوة توازن بحرية[1]. في المقابل، وظفت أنقرة هذه الورقة في تأمين اتفاق تصدير

(1) Zabun, Ferhat. "Strategic Ambiguity: Explaining Foreign Policy Under the Erdogan Presidency." APSA MENA Politics Newsletter 3, no. 1 (Spring 2020). Published November 18, 2020. Accessed June 2025. https://apsamena.org/2020/11/18/strategic-ambiguity-explaining-foreign-policy-under-the-erdogan-presidency/

الحبوب بين روسيا وأوكرانيا، ووضعت نفسها في قلب المسار التفاوضي الذي أعاد ضبط علاقة الغذاء العالمي بممرات البحر الأسود. لم تكن تلك وساطة إنسانية بقدر ما كانت استثمارًا استراتيجيًّا في موقع جيوسياسي قابل للتأويل، وفي لحظة تعطش عالمي إلى ضامن محلي يمكن الوثوق به خارج الاستقطاب الحاد.

في الشرق الأوسط، تراوحت سياسة أنقرة بين الانخراط العسكري المباشر، كما في شمال سوريا والعراق، وبين التفاوض المصلحي المرن، كما في علاقاتها المتقلبة مع إيران وإسرائيل ودول الخليج. وقد سمحت الحرب في أوكرانيا بتخفيف الضغط الغربي على السياسات التركية في هذه المناطق، لا سيما مع الحاجة إلى تعاون أنقرة في ملفات الطاقة واللاجئين، مما منحها حرية أكبر في تكثيف ضرباتها ضد الفصائل الكردية المسلحة، وفي التوسع في مشاريع إعادة التوطين بشمال سوريا، تحت غطاء "محاربة الإرهاب" و"إدارة الهجرة"، وهي ملفات كانت محل خلاف شديد مع أوروبا قبل الحرب. كما سعت تركيا إلى تعزيز وجودها في ليبيا عبر تمكين شركاتها من الوصول إلى مشاريع البنية التحتية والطاقة، مستفيدة من انشغال روسيا بتثبيت مواقعها العسكرية هناك من دون القدرة على ممارسة ضغط سياسي فاعل.

لقد أصبح واضحًا أن تركيا تتعاطى مع الحرب في أوكرانيا بوصفها فرصة مزدوجة: أولًا لتعزيز استقلالها عن الضغوط الغربية، وثانيًا لإعادة توزيع الوزن الاستراتيجي في محيطها القريب. لكنها في الوقت ذاته تتجنب اتخاذ خطوات استعراضية أو مواقف عدائية مباشرة، بل تفضل المراكمة الهادئة للنفوذ، والاعتماد على الأدوات غير الصدامية، سواء عبر الدبلوماسية النشطة، أو الاتفاقيات الاقتصادية، أو التكنولوجيا الدفاعية مثل المسيّرات التركية، التي أصبحت تمثل سلعة استراتيجية تصنع النفوذ بقدر ما تعكسه. إن تركيا مع تصديرها للسلاح تقوم بتصدير "النموذج": نموذج الدولة التي توازن بين الأقطاب، وتحمي مصالحها دون أن تنخرط كليًّا في أي محور، وتحتفظ بعلاقات اقتصادية مع الجميع، رغم التناقضات الجيوسياسية التي تفرقهم.[1]

(1) Siccardi, Francesco. "How Syria Changed Turkey's Foreign Policy." Carnegie Endowment for International Peace, September 14, 2021. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/research/2021/09/how-syria-changed-turkeys-foreign-policy?lang=en

وهذا النموذج في التجربة التركية، اكتسب طابعًا مؤسسيًّا وديناميًّا فريدًا، لأنه محكوم ببنية داخلية تتسع للسلطوية وللتعددية الشكلية في آن، ولأن الدولة التركية أثبتت قدرتها على التأقلم السريع مع متغيرات المحيط الإقليمي، سواء في حالتي الاستقطاب أو الانفراج. وقد وظفت أنقرة أدوات ناعمة وصلبة معًا لإعادة هندسة العلاقات في المنطقة: الإعلام، التكنولوجيا، الحضور العسكري، الوساطات، التجارة، وحتى المساعدات الإنسانية، كلها تحولت إلى عناصر متكاملة في خدمة سردية استراتيجية واحدة: أن تركيا لا يمكن أن تكون قوة هامشية تابعة، بل مركز جديد يعيد التفاوض إلى موقعه ضمن نظام إقليمي جديد. ومن هنا، تصبح الحرب الروسية الأوكرانية فرصة لإعادة تموضع تركيا لتكون قوة "إقليم-وسط"، أي فاعلًا يتوسط بين الأقاليم، ويوزع أدواره بحسب الحقل الاستراتيجي، دون التورط في صراع هوياتي أو جيوسياسي مباشر. إنها سياسة الحواف الديناميكية، التي تمنح تركيا القدرة على التأثير دون تحمل أعباء الهيمنة الكاملة، وعلى التحرك بين القوى دون أن تصبح رهينة لإحداها[1].

إن قراءة التموضع التركي خلال الحرب الروسية الأوكرانية تكشف عن تحوّل أعمق في طبيعة الفاعلين الدوليين، وفي كيفية إنتاج النفوذ السياسي والاستراتيجي في النظام الدولي الراهن. فتركيا، بوصفها دولة متوسطة الحجم والإمكانات، نجحت في أن تتحول إلى لاعب محوري في مسرح صراع كانت الهيمنة فيه مقتصرة سابقًا على القوى الكبرى. هذا التحول كان ثمرة تراكم طويل من السياسات البراغماتية الهجينة، التي تسمح للدول المتوسطة بالتحرك داخل المساحات المتروكة بين الكبار، وتمنحها هامشًا واسعًا من المناورة، دون أن تضطر إلى الانخراط الكلي في تحالفات عقائدية أو استراتيجيات صلبة طويلة المدى.

لقد ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تعرية حدود النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب الباردة، وكشفت هشاشة الفرضية الليبرالية حول نهاية الصراعات

(1) Middle East Council on Global Affairs. "Rivalry and Cooperation: Russia and Türkiye Navigate Libya's Geopolitical Labyrinth." Issue Brief, May 7, 2025. Accessed June 2025. https://mecouncil.org/publication/rivalry-and-cooperation-russia-and-turkiye-navigate-libyas-geopolitical-labyrinth/

الجيوسياسية. ومع عودة الحرب إلى قلب أوروبا، برزت فجوة واضحة في القدرة على التكيف بين القوى الكبرى، التي أصبحت مثقلة بالتزاماتها وهواجسها الاستراتيجية، وبين القوى المتوسطة التي استطاعت أن تستثمر هذه اللحظة لإعادة التموضع والتمدد. وفي هذا السياق، قدمت تركيا نموذجًا حيًّا لهذا "الصعود المرن"، حيث أعادت تعريف مفهوم القوة بوصفه القدرة على التوسط، والربط، واستثمار الفراغات، وتعديل خطوط الصدع، وابتكار أدوات نفوذ غير تقليدية.

هذا النموذج التركي يستند إلى ما يمكن تسميته بـ "التكيّف الاستراتيجي الانتهازي"، وهو نمط من التفكير السياسي القائم على إعادة التفاوض المستمر حول موقع الدولة داخل النظام الدولي، مع استعداد دائم لإعادة تعريف المصالح، وتعديل الأدوات، وإعادة إنتاج الخطاب. فتركيا ليست شريكًا أطلسيًّا ملتزمًا، ولا حليفًا روسيًّا موثوقًا به، ولا قوة ثورية خارجة عن النظام، بل فاعل هجين يعيد صياغة دوره بقدر ما يعيد صياغة طبيعة النظام نفسه. وهذه القدرة على التشكّل داخل لحظة الأزمة تشكل انعكاسًا لتحولات أعمق في الدولة التركية، التي أصبحت تتقن العمل ضمن هندسة عالمية متغيرة، حيث تتراجع الحدود الصلبة بين الحلفاء والخصوم، وتذوب الفوارق بين الأدوار التقليدية للدول الكبرى والصاعدة والمتوسطة.[1]

إن صعود هذا النمط من السياسات يتقاطع مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي أعادت تعريف مصادر النفوذ. فلم تعد القوة العسكرية التقليدية وحدها هي المحددة لمكانة الدول، بل أصبح النفوذ مرتبطًا أيضًا بالتحكم في سلاسل التوريد، وتكنولوجيا المعلومات، والمجال السيبراني، والقدرة على التوسط في النزاعات، أو احتكار أدوات الحياد العملي. وتركيا، في هذا السياق، نجحت في بناء أدوات نفوذ مرنة: فهي مصدّر رئيسي للطائرات المسيرة، وفاعل بارز في مفاوضات الغذاء والطاقة، ودولة قادرة على التواصل مع الجميع، من روسيا إلى أوكرانيا، ومن الغرب إلى إيران، ومن الخليج إلى إفريقيا. هذه القدرة

(1) Çevik, Salim. "Turkey's Repositioning in the Middle East's Emerging Order." Arab Center Washington DC, June 17, 2025. Accessed June 2025. https://arabcenterdc.org/resource/turkeys-repositioning-in-the-middle-easts-emerging-order/

على الجمع بين المتناقضات تدل على نوع جديد من الفاعلية السياسية التي تتجاوز المنطق الثنائي للحرب الباردة، وتعيد إنتاج تموضع القوى بحسب تعددية الأدوار لا وحدانية الولاء. ولعل ما يعزز من قوة هذا النموذج أن تركيا تطرح نفسها من خلاله كمثال عملي على إمكانية العيش في تناقض دائم، وإدارة التوتر كأصل من أصول الاستراتيجية لا كخلل مؤسسي. وهذا ما يجعلها أكثر قابلية للتكيّف من القوى الكبرى المثقلة بميراثها التاريخي أو خطابها الأيديولوجي. إنها دولة لا تبحث عن موقع أخلاقي بل عن مساحة تأثير، ولا تلتزم بمرجعيات ثابتة بل بمصالح متحركة، وهذا ما يمنحها القدرة على البقاء والتأثير في لحظة عالمية تتسم باللايقين والتشظي والتعدد.[1]

لكن هذا النموذج كأي نموذج مشابه يحفّه العديد من المخاطر، فسياسة التوازن الدقيق تنطوي بطبيعتها على احتمال الانزلاق، وتفرض على صانع القرار الحفاظ الدائم على معادلة معقدة من العلاقات، قد يفضي اختلال أحد أطرافها إلى اهتزاز الدور كله. كما أن التناقض بين السلطوية الداخلية والانفتاح الخارجي قد يصبح معيقًا إذا ما تغيرت الحسابات الإقليمية أو انقلب المزاج الدولي اتجاه الأنظمة غير الليبرالية. ولهذا فإن تركيا، رغم نجاحاتها النسبية، مطالبة بالحفاظ على قدر من الانضباط الاستراتيجي الذي يمنعها من التحول إلى دولة "معلقة" لا تجد لها مرسى ثابتًا، وتبقى أسيرة لعبة الموازنة دون القدرة على الحسم.

(1) Unpacking Turkey's Non-Binary Ukraine War Policy, Washington Institute, 7 March 2023. Accessed June 2025.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/unpacking-turkeys-non-binary-ukraine-war-policy

## المبحث الثاني

# التفاعلات العربية مع الحرب الروسية الأوكرانية

في سياق التحولات الجيوسياسية العميقة التي فرضتها الحرب الروسية على أوكرانيا منذ فبراير/ شباط 2022، برزت مواقف الدول العربية بوصفها انعكاسًا معقدًا لمصالحها الاستراتيجية، وتوازناتها الإقليمية والدولية، وتصوراتها للأمن القومي والشرعية السياسية. ومن بين هذه الدول، شكّلت مواقف حالات مصر، وقطر، والإمارات، وسوريا بقيادة بشار الأسد حالات تحليلية ذات دلالة مزدوجة: فهي تعبّر من جهة عن مواقف نظامية مستقرة تسعى إلى الحفاظ على مكتسباتها في عالم يتجه نحو تعددية قلقة، ومن جهة أخرى تكشف عن انقسامات بنيوية في المنظومة الإقليمية العربية اتجاه إعادة تشكل النظام الدولي. فهذه الدول تجاوزت وصف الصراع باعتباره حربًا أهلية خارجية معزولة عن سياقاتها، ووجدته اختبارًا متجددًا لمواقعها في خريطة القوى، وأداة لإعادة صياغة أولوياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ضمن لعبة توازنات أكبر من حدودها القُطرية.

في حالة مصر، اتسم الموقف الرسمي بالحذر المتعمد، مزيج من الحياد العلني والميل العملي نحو الخطاب الغربي من دون الانخراط الكامل فيه. فمنذ اندلاع الحرب، تبنّت القاهرة خطابًا يدعو إلى "تسوية سلمية"، مع تجنّب توجيه انتقادات مباشرة إلى موسكو، في حين صوّتت القاهرة في الأمم المتحدة لصالح قرارات تدين الحرب أو تطالب بانسحاب القوات الروسية من الأراضي الأوكرانية. لكن هذا التصويت لم يُترجم إلى مواقف تنفيذية داعمة للموقف الغربي، بل ظل محكومًا بحسابات دبلوماسية لا تبتعد كثيرًا عن مسار "التموضع المتوازن" الذي تعتمده مصر منذ سنوات في علاقاتها مع القوى الكبرى. ويمكن

قراءة هذا التوازن في ضوء العلاقة التاريخية المعقدة التي تجمع القاهرة بموسكو، منذ الحقبة السوفيتية، مرورًا بفترة الانفتاح الروسي في عهد بوتين على النظم العربية السلطوية، وصولًا إلى المصالح المتبادلة في مجالات التسليح، والطاقة، والسياحة.

وقد أدت المصالح الاقتصادية دورًا جوهريًّا في تشكيل الموقف المصري. فروسيا تُعد من أكبر مصدّري القمح إلى مصر، وقد بلغ حجم واردات القاهرة من الحبوب الروسية أكثر من 70٪ من إجمالي وارداتها الاستراتيجية في هذا القطاع، مما يجعلها شديدة التأثر بتقلبات السوق الدولية المرتبطة بالحرب. كما أنّ الاستثمارات الروسية في مشروع الضبعة النووي عززت من أهمية إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع موسكو، دون تعريض المشروع للجمود أو الإلغاء تحت وطأة الضغوط الغربية. ومع ارتفاع أسعار الطاقة عالميًّا بسبب الحرب، سعت مصر إلى الحفاظ على علاقتها بالطرفين لتحقيق أقصى استفادة من التحولات الحاصلة في السوق، وخاصة فيما يتعلق بكونها محورًا محتملًا لتسييل الغاز إلى أوروبا.[1]

في الجانب العسكري، أظهرت مصر قدرًا من التردد في القطيعة مع موسكو، حيث استمرت في التعاون الدفاعي التقليدي، وإن كان بوتيرة أقل كثافة من السابق. ورغم الضغوط الأميركية لمنع صفقات تسليح أو تقنيات مشتركة مع روسيا، فإن القاهرة لم تُظهر استعدادًا لتبني سياسة المقاطعة الكاملة، مفضّلة الحفاظ على مسافة تكتيكية تتيح لها الاستفادة من كِلا الضغوط والمساعدات. وتجلّى ذلك بوضوح في إعلان بعض الصحف الأميركية في إبريل/ نيسان 2023 عن وثائق استخبارية تزعم أن القاهرة كانت تفكر في إرسال ذخائر إلى روسيا، وهو ما نفته الحكومة المصرية رسميًّا، إلا أنّ مجرد ورود الفرضية يعكس طبيعة العلاقة الرمادية التي تفضلها القاهرة مع موسكو[2].

(1) Reuters. "Egypt relied on competitive Russian wheat as imports dipped in 2022 — data." Reuters, January 12, 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/article/markets/currencies/egypt-relied-on-competitive-russian-wheat-as-imports-dipped-in-2022-data-idUSKBN2TR0ZI/

(2) Hill, Evan; Ryan, Missy; O'Grady, Siobhán; Oakford, Samuel. "Egypt secretly planned to supply rockets to Russia, leaked U.S. document says." The Washington Post, April 10, 2023. Accessed June 2025. https://www.washingtonpost.com/national-security/2023/04/10/egypt-weapons-russia/

وعلى الصعيد الدبلوماسي، لم تؤدّ مصر دور الوسيط الفاعل في الأزمة، مقارنة بتركيا أو حتى إسرائيل، لكنها سعت إلى تقديم نفسها على أنها طرف مسؤول يدعم الاستقرار العالمي، ويرفض المساس بمبادئ السيادة الوطنية وسلامة الأراضي، وهي عبارات تحمل طابعًا عامًّا لكنها تصب في خانة الخطاب الغربي دون أن تلتزم به كلّيًّا. ومن الملفت أنّ القاهرة حافظت على مستوى عالٍ من التنسيق مع موسكو في ملفات إقليمية أخرى، خاصة الملف الليبي والسوري، وهو ما يشير إلى رغبة مصر في تجنّب التصعيد المتبادل، والإبقاء على قنوات الحوار الاستراتيجي قائمة.

وفي السياق الداخلي، استثمر النظام المصري حالة التوتر الدولي لإعادة تأكيد أولويات الأمن والاستقرار بوصفها ركائز للشرعية، مستفيدًا من الخطاب الغربي المناهض لروسيا لتبرير الإجراءات الأمنية الداخلية، والربط بين مكافحة الإرهاب والتوازنات العالمية. كما استفاد إعلام الدولة من التغطية الانتقائية للحرب لتأكيد سردية "ازدواجية المعايير" الغربية، وتوظيفها ضمن خطاب مضاد للتدخل الأجنبي في شؤون المنطقة، وهو ما يتقاطع مع الموقف الروسي من حيث الشكل، وإن اختلف في المضمون والهدف.

في هذا الإطار، يظهر الموقف المصري من الحرب الروسية الأوكرانية محصلةً لتفاعلات متشابكة: الحاجة إلى الحفاظ على علاقات استراتيجية مع موسكو دون خسارة الدعم الأميركي، والخوف من انعكاسات اقتصادية مباشرة على الأمن الغذائي والطاقة، والرغبة في الاستفادة من الانقسام الدولي لتعزيز موقع القاهرة التفاوضي في ملفات إقليمية متعددة. لكن هذا التموضع المتوازن ليس بلا تكلفة، فهو يجعل مصر في موقع دفاعي دائم، تخشى فيه الإغضاب الكامل لأي طرف، وتضطر إلى أداء دور المتفرج المنضبط بدلًا من المبادر، وهو ما قد يحدّ من قدرتها على التأثير في صياغة النظام الدولي الجديد الذي تولّدت ملامحه من رحم هذه الحرب.

وإذا كانت مصر قد حرصت على تجنب الانحياز الكامل في هذه الحرب، فإنها، في المقابل، سعت إلى توظيف تداعياتها الجيوسياسية والاقتصادية لتعزيز

موقعها كلاعب ثانوي نشط في النظام الإقليمي والدولي، دون أن تتورط في الاصطفاف أو تتحمل أعباء التنافس بين الكبار. فمن جهة، وفّرت الحرب فرصة للقاهرة لإعادة تقديم نفسها على أنها شريك موثوق به لأوروبا في ملفي الطاقة والأمن الغذائي، لا سيما مع سعي الاتحاد الأوروبي إلى تقليص اعتماده على الغاز الروسي والبحث عن بدائل استراتيجية في منطقة المتوسط. وفي هذا السياق، طرحت مصر نفسها بوصفها منصة لتسييل الغاز الإسرائيلي والقبرصي، يمكنها توسيع قدرتها على تصدير الغاز الطبيعي المسال نحو أوروبا عبر منشآت إدكو ودمياط[1].

ومن جهة أخرى، استفادت مصر من تصاعد الطلب الأوروبي على شركاء إقليميين قادرين على التحكم في تدفقات الهجرة واحتواء موجات النزوح المحتملة نتيجة الأزمات المتتالية، وهو ما منح النظام المصري أدوات تفاوض جديدة مع العواصم الغربية، خاصة فيما يتعلق بمساعدات التنمية والدعم المالي في ظل أزمات اقتصادية متفاقمة داخل البلاد. كما مكّنتها الحرب من استعادة شيء من التوازن في علاقاتها مع واشنطن، حيث خفّفت الولايات المتحدة من ضغوطها التقليدية في ملفات حقوق الإنسان مقابل ضمان التعاون المصري في ملفات الطاقة، والأمن الإقليمي، والمواقف في المنظمات الدولية.

أما على المستوى الرمزي، فقد شكّلت الحرب فرصة لتأكيد سردية مصرية متكررة مفادها أن "الحياد الفعال" يمكن أن يكون موقعًا عقلانيًّا لدولة متوسطة الحجم، توازن بين قوى كبرى دون أن تفقد استقلالية قرارها. ورغم أن هذا الخطاب لم يُترجم إلى نفوذ مباشر في مسارات الحل أو التفاوض بين روسيا وأوكرانيا، فإن مصر حرصت على الحفاظ على صورة "الدولة ذات الصوت المعتدل"، القادرة على مخاطبة مختلف الأطراف، والمفيدة في لحظات التهدئة أو احتواء الأزمات، حتى وإن لم تكن هي صاحبة المبادرة أو التأثير الرئيسي.

(1) European Commission. Memorandum of Understanding on Cooperation Related to Trade, Transport, and Export of Natural Gas to the European Union Between the European Union, the Arab Republic of Egypt, and the State of Israel. 15 June 2022. Accessed June 2025. https://energy.ec.europa.eu/system/files/2022-06/MoU%20EU%20Egypt%20Israel.pdf

وبذلك، تكون مصر قد استفادت من الهوامش المفتوحة التي تركتها القوى الكبرى، مستثمرة في ثغرات النظام الدولي لا في صراعاته المباشرة. هذا التموضع، وإن لم يرتقِ إلى مستوى الفاعلية الاستراتيجية الكبرى، فقد منح القاهرة هامشًا مهمًّا للمناورة، وسمح لها بالبقاء على طاولة التفاعلات الدولية دون التورط في لعبة الاستقطاب الحاد، وهو ما يتسق مع تاريخ طويل من السياسات الخارجية الحذرة التي تفضّل الاستقرار على المبادرة، والرمزية على المغامرة.

***

أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية أن النزاعات الكبرى لا تُعيد فقط توزيع مواقع القوى العظمى، بل تفتح أيضًا المجال أمام عدد من الدول الصغيرة، لا سيما تلك التي تمتلك موارد استراتيجية أو أدوات دبلوماسية مرنة، لتنتقل من هامش النظام الدولي إلى موقع ثانوي فاعل فيه. وضمن هذا الإطار، برزت قطر بوصفها نموذجًا لدولة صغيرة استطاعت، من خلال دبلوماسيتها النشطة، واقتصادها الطاقي، وشبكتها الإعلامية، أن تحوّل الأزمة إلى فرصة لتعزيز مكانتها ضمن معادلات الأمن العالمي.

فمنذ اندلاع الحرب، اتخذت الدوحة موقفًا سياسيًّا واضحًا نسبيًّا، يتمثل في دعم وحدة الأراضي الأوكرانية وإدانة الغزو الروسي، من خلال تصويتها لصالح قرارات أممية تدين الغزو الروسي أو تدعو إلى انسحاب القوات الروسية واحترام وحدة أراضي أوكرانيا[1]. وقد عكس هذا الموقف رؤية قطرية براغماتية تتطلع لتعزيز شراكاتها مع الغرب دون التضحية بقنواتها المفتوحة مع موسكو. وقد استثمرت الدوحة هذا التموضع في بناء نفوذ متدرج وفعال في لحظة تحوّل استثنائية.

(1) United Nations General Assembly. "Voting Practices of UN Members 2022." Report on Voting Records, United States Department of State, April 2024. Accessed June 2025.
https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/04/Report-Voting-Practices-of-UN-Members-2022.pdf

لقد كان الغاز الطبيعي المسال هو الأداة المركزية في هذا التموضع، فقد تحرّكت قطر بسرعة لتعويض الفراغ الذي خلفه الغاز الروسي في أوروبا، ووقّعت عقودًا طويلة الأجل مع دول أوروبية كبرى لتوريد الغاز عبر منشآتها الخاصة[1]. هذا الدور أعاد تعريف قطر لتصبح مزودًا طاقيًّا بديلًا، لا يمكن تجاوزه في هندسة أمن الطاقة الأوروبي. وقد أتاح لها هذا الوضع التفاوضي تعزيز مكانتها الاقتصادية، ودعم نفوذها السياسي كذلك، خاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة تصنيفها "حليفًا رئيسيًّا من خارج الناتو"، وهو ما يعكس إدراكًا غربيًّا لحجم الأهمية المتنامية للدوحة في المشهد الدولي[2].

وعلى الجانب الدبلوماسي، لم تطرح قطر نفسها وسيطًا مباشرًا في المفاوضات السياسية بين روسيا وأوكرانيا، كما فعلت تركيا، لكنها أدّت دورًا إنسانيًّا نوعيًّا، استقبلت خلاله وفودًا من الطرفين على أراضيها، وساهمت في تسهيل جهود تبادل الأسرى، وهو ملف معقّد يتطلب حساسية دبلوماسية وقدرة على التوازن في التعامل مع طرفين متحاربين. كما توسّعت مساهمات قطر في الجانب الإنساني، حيث أطلقت مبادرات خاصة بالتنسيق مع منظمات دولية للمساعدة في لمّ شمل الأسر الأوكرانية التي فرّقتها الحرب، وخصوصًا من خلال تسهيلات لوجستية وتأشيرات مؤقتة، أو عبر رعاية جهود التواصل الدبلوماسي التي سمحت بعودة بعض الأطفال إلى ذويهم بعد فترات من الانفصال القسري[3].

(1) Reuters. "Germany to get new Qatari LNG flows through Qatar Energy, ConocoPhillips deal." Reuters, November 29, 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/business/energy/qatarenergy-conocophillips-sign-lng-supply-deal-germany-2022-11-29/

(2) United States. "Letter to the Speaker of the House and the President of the Senate on Designating Qatar as a Major Non-NATO Ally." The White House, January 31, 2022. Accessed June 2025. https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements-releases/2022/01/31/letter-to-the-speaker-of-the-house-and-the-president-of-the-senate-on-designating-qatar-as-a-major-non-nato-ally/

(3) Reuters. "Russia and Ukraine return children to families after mediation by Qatar." Reuters, November 28, 2024. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/europe/russia-ukraine-return-children-families-after-mediation-by-qatar-2024-11-28/

وقد منحت هذه الجهود قطر رصيدًا أخلاقيًّا في المشهد الدولي، عزّز من صورتها بوصفها دولة تؤدّي أدوارًا إنسانية تتجاوز بكثير حدودها الجغرافية.

وفي هذا السياق، أدّى الإعلام القطري، ولا سيما شبكة الجزيرة، دورًا مركزيًّا في بناء صورة الدولة المتوازنة، فقد قدّمت القناة تغطيات متعددة الزوايا للحرب، مما أضفى على التغطية مسحة من التوازن الإعلامي السياسي. وقد ساعد ذلك في تعزيز كون قطر فاعلًا رمزيًّا قادرًا على احتواء التناقضات دون السقوط فيها، وعلى مخاطبة جماهير متعددة دون أن تفقد رسالتها السياسية.

إن قطر، عبر هذه الأدوات مجتمعة –الغاز، الدبلوماسية الإنسانية، الإعلام– استطاعت أن تبني لنفسها دورًا ثانويًّا لكنه ضروري في معادلات الحرب، وأن تقدم نفسها على أنها شريك موثوق به، بفضل ذكائها السياسي وقدرتها على الاستثمار في لحظات الانكشاف البنيوي للنظام الدولي. لقد مثّل الغاز مدخلًا إلى أوروبا، والإنسانية مدخلًا إلى الشرعية، والإعلام أداة لإنتاج الرواية.

لقد قدّمت قطر نموذجًا لما يمكن تسميته بـ "القوة الوسيطة الصغيرة"، دولة توظف مواردها النوعية، وموقعها الجيوسياسي، وشبكتها الإعلامية، لتصوغ دورًا دوليًّا يتجاوز حجمها، دون أن تدخل في تناقض مع بنيتها الداخلية أو تحالفاتها الاستراتيجية. وقد مثّلت الحرب الأوكرانية لحظة كاشفة لقدرة هذا النوع من الدول على أداء أدوار فعّالة في بيئة دولية مضطربة، حيث قد تحسم النتائج بالذكاء الدبلوماسي، والمرونة الاستراتيجية، وحسن إدارة التوقيت.

***

وفي نفس السياق، اختارت دولة الامارات أن تتموضع ضمن ما يمكن تسميته بـ "الحياد المرن"، وهو حياد يعبر عن رغبة مدروسة في تجنّب الانحياز الكامل لأي من الطرفين، والإبقاء على قدرة المناورة في كل الاتجاهات.

في المحافل الدولية، أظهرت الإمارات في البداية قدرًا من التردد، إذ امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن الدولي خلال جلسة 25 فبراير/ شباط 2022 بشأن قرار يدين الغزو الروسي، وهو ما فسّره البعض على أنه مؤشر على تقارب ضمني

مـع موسـكو، خاصـة في ظـل علاقـات الشـراكة المتناميـة بـين البلـدين. لكنهـا عادت في الجمعية العامة للأمـم المتحدة وصـوّتت لصـالح قـرارات تـدين العـدوان الروسي، مما عكس توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على شراكتها الغربية -لا سيما مع الولايات المتحدة- وبين عدم خسارة العلاقات السياسية والاقتصادية العميقة مع روسيا[1].

وقد ظهرت معالم هذا التوازن بوضوح في الحراك الدبلوماسي الإماراتي الذي تميّز بالهدوء والانخراط المحدود. ففي الوقت الذي تجنّبت فيه أبوظبي التصعيد الإعلامي ضد روسيا، فتحت أبوابها للقيادات الأوكرانية، واستقبلت الرئيس زيلينسكي في زيارة رسمية في فبراير/ شباط 2024، كما استضافت شخصيات رفيعة من الجانبين ضمن لقاءات غير معلنة لبحث ملفات إنسانية وتجارية وأمنية[2]. وبذلك، قدّمت الإمارات نفسها على أنها فاعل دبلوماسي مستعد للتفاعل مع الطرفين، دون أن يضع نفسه في موقع الوسيط المباشر أو المنحاز.

اقتصاديًّا، استفادت الإمارات من العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، عبر التحوّل إلى منفذ مالي وتجاري بديل، استقطب رؤوس أموال روسية ضخمة، خصوصًا إلى دبي. وقد ارتفع عدد الشركات الروسية المسجلة في الإمارات، وزادت تحويلات رجال الأعمال الروس، في وقت امتنعت فيه الدولة عن تطبيق العقوبات الغربية بشكل تلقائي، مكتفية بالتزامها الإجرائي بالحد الأدنى من العقوبات الأممية[3]. هذا التموضع منح الإمارات مكاسب اقتصادية مباشرة، كما

(1) United Nations General Assembly. A/RES/ES-11/1, Aggression against Ukraine, adopted 2 March 2022. Accessed June 2025. https://undocs.org/A/RES/ES-11/1

(2) The National News. "President Sheikh Mohamed holds talks with Ukraine's Zelenskyy in Abu Dhabi." The National News, February 17, 2025. Accessed June 2025. https://www.thenationalnews.com/news/uae/2025/02/17/ukraines-zelenskyy-begins-official-visit-to-uae/

(3) Bloomberg News. "World's Wealthy Flock to UAE as War Spurs Russian Capital Flight." Bloomberg, June 14, 2022. Accessed June 2025. https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-06-14/world-s-wealthy-flock-to-uae-as-war-spurs-russian-capital-flight.

عزّز من جاذبيتها بوصفها مركزًا ماليًّا عالميًّا قادرًا على استيعاب المتغيرات، وعلى أن يكون بديلًا عن الأسواق المتقلبة أو المسيسة.

في الوقت ذاته، لم تُقدم الإمارات دعمًا مباشرًا لروسيا، ولم تعارض رسميًّا السياسة الغربية اتجاهها، بل سعت إلى تقديم نفسها على أنها قوة توازن في منطقة الخليج، قادرة على التحدث إلى الجميع، وتوظيف موقعها الجغرافي ومكانتها الاقتصادية في خدمة الاستقرار الإقليمي. وقد انسجمت هذه السياسة مع توجه أبوظبي العام في العقد الأخير، الذي يقوم على تنويع الشراكات، وتخفيض الاعتماد على محور واحد، وتوسيع الهوامش في العلاقات مع القوى الكبرى. كما استفادت الإمارات من الحرب لإعادة تقديم نفسها على الساحة الدولية بوصفها دولة "عقلانية" و"براغماتية"، قادرة على التكيف مع الأزمات دون الوقوع في فخ الاصطفافات الحادة. وقد بدا ذلك جليًا في إدارة علاقاتها مع واشنطن، التي اتسمت بالتوتر النسبي خلال العامين الأولين من الحرب بسبب الموقف من روسيا، لكنها تحسّنت لاحقًا مع ازدياد الاعتراف الأميركي بالحاجة إلى شركاء غير غربيين للمساعدة في إدارة النظام الدولي المضطرب[1].

في المحصلة، تبنّت الإمارات دورًا ثانويًّا مرنًا وواقعيًّا في التعامل مع الحرب الروسية على أوكرانيا، ركّز على حماية المصالح الوطنية الاقتصادية والمالية، دون التضحية بالعلاقات الاستراتيجية مع القوى الكبرى. وقد مكّنها هذا التموضع من توسيع حضورها الدبلوماسي، وتعزيز موقعها لتكون بوابة تواصل بين الأطراف، ومركزًا ماليًّا آمنًا في لحظة تفكك عالمي.

من جانب آخر، قدّم نظام بشار الأسد في سوريا نموذجًا واضحًا لما يمكن تسميته بـ "الاصطفاف الاستراتيجي التعويضي"، حيث سعى النظام إلى استثمار الحرب بوصفها فرصة لتثبيت تحالفاته القديمة، وتعزيز موقعه ضمن محور مضاد للغرب، يسمح له بالادعاء بالثبات في مواجهة ما يصفه بـ "الهيمنة الغربية" و"ازدواجية المعايير

(1) Foreign Affairs. "The Lies America Tells Itself About the Middle East: As Its Influence Faded, Washington Disassembled and Denied Reality." Foreign Affairs, September/October 2025. Accessed June 2025. https://www.foreignaffairs.com/united-states/lies-america-tells-itself-about-middle-east.

الدولية". فمنذ اللحظة الأولى للهجوم الروسي، أعلن النظام السوري تأييده الصريح لـ "العملية العسكرية الخاصة" في أوكرانيا، واعتبرها "دفاعًا مشروعًا عن السيادة الروسية"، بل وذهب إلى حد تبني السردية الروسية كاملة حول توسّع الناتو وتهديد الأمن الإقليمي[1]. هذا الموقف لم يكن مفاجئًا في ضوء العلاقة العضوية التي تربط دمشق بموسكو منذ التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا عام 2015، الذي أنقذ النظام من الانهيار الميداني والسياسي. وقد حرص الأسد على التعبير العلني عن دعمه لموسكو، سياسيًّا ودبلوماسيًّا، عبر التصويت ضد قرارات الأمم المتحدة التي تدين الغزو الروسي، والاعتراف المبكر بجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، ليكون بذلك أول نظام عربي يقدم دعمًا قانونيًّا ورمزيًّا بهذا المستوى لموسكو[2].

لقد بدت هذه المواقف، محاولة محدودة الفاعلية من نظام الأسد لتوظيف الاصطفاف في التفاوض والشرعية الرمزية، واستثماره داخليًّا وخارجيًّا. فمن جهة، مكّنت الحرب النظام من استعادة بعض المساحات الإعلامية والدبلوماسية التي فقدها خلال العقد الماضي، من خلال تقديم نفسه حليفًا صامدًا لروسيا في وقتٍ خذلتها فيه أطراف كثيرة. ومن جهة أخرى، قدّمت الحرب فرصة للنظام لتبرير التدهور الاقتصادي والمعيشي في البلاد، عبر إلقاء اللوم على العقوبات الغربية وتعطّل سلاسل الإمداد الدولية جراء الحرب، مما أتاح له الهروب من مسؤولياته المباشرة في إدارة الأزمة الداخلية[3].

(1) Syrian Arab News Agency (SANA). "Presidency's Special Adviser Luna Al-Shibl: Syria Supports Russia's Right to Defend Itself against NATO and Neo-Nazi Threats in Ukraine." SANA, April 4, 2022. Accessed June 2025. https://sana.sy/en/?p=268432

(2) Reuters. "Syria Recognizes Independence, Sovereignty of Donetsk, Luhansk." Reuters, June 29, 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/middle-east/syria-recognizes-independence-sovereignty-donetsk-luhansk-state-news-agency-2022-06-29/

(3) Tokmajyan, Armenak, and Kheder Khaddour. "Why Iranian Entrenchment in Southern Syria Worries Neighboring Countries." Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 21 March 2024. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/research/2024/03/why-iranian-entrenchment-in-southern-syria-worries-neighboring-countries?lang=en.

وفي السياق الإقليمي، حاول الأسد أن يوظف تحالفه الصلب مع موسكو لتعزيز موقعه في معادلات ما بعد الحرب، على أمل أن يُنظر إليه على أنه "قناة ضرورية" لفهم المصالح الروسية في الشرق الأوسط. وقد خدمه في ذلك سعيه خلال السنوات الأولى من الحرب الروسية على أوكرانيا إلى توظيف تحالفه الوثيق مع موسكو لتعزيز موقعه في معادلات ما بعد الصراع، لا سيما في ظل تمدد الحضور الروسي شرق المتوسط وتقلص أدوار بعض القوى الغربية. وقد خدمه في ذلك المناخ السياسي الذي فرضته الحرب آنذاك، الذي دفع عددًا من الدول العربية، وفي مقدمتها الإمارات والسعودية، إلى فتح قنوات تواصل دبلوماسي جديدة معه عام 2018 بعد سنوات من القطيعة.

ومع ذلك، لم تكن سوريا الأسد فاعلًا مستقلًّا أو وسيطًا في هذه الحرب، كما هو الحال مع دول أخرى كقطر أو تركيا، بل كانت أقرب إلى حالة اصطفاف شديد الاعتماد. فالنظام السوري السابق، برغم محاولاته الاستفادة من الحرب، لم يكن يملك هامش مناورة حقيقيًّا، بل كان يخضع كليًّا للمظلة الروسية الإيرانية، وهو ما أضعف قدرته على تعديل تحالفاته أو الانفتاح على خيارات بديلة، خاصة في ظل تراجع الدور الأميركي في سوريا إبان إدارة الرئيس بايدن، وصعوبة إقناع الأطراف الغربية بإعادة إدماجه دون إصلاحات أو تنازلات.

ومع انكشاف هذا الاصطفاف، بدا النظام السوري قبل انهياره، نموذجًا لكيفية استفادة بعض الأنظمة الهامشية من لحظات التصدع الدولي لإعادة إنتاج شرعيتها أو تأجيل استحقاقات الإصلاح. لكن هذه الاستفادة تبقى محدودة ومشروطة، إذ إنها لا تُنتج استقلالية حقيقية، بل تمدّدًا ظرفيًّا للنفوذ تحت غطاء قوة كبرى قد تتآكل بدورها، بدليل تراجع الدعم الروسي لنظام الأسد أواخر عام2024 نتيجة الاستنزاف وإعادة التوازنات في أوروبا.

بعد سقوط نظام بشار، يبدو أن النظام الجديد في دمشق سيُرغم لاحقًا على تحمل جزء من مسؤوليات الاصطفاف مع موسكو، سواء في صورة عزلة دبلوماسية ممتدة، أو في شكل استحقاقات اقتصادية وأمنية تفرضها روسيا ثمنًا لبقائها في المشهد السوري. وبذلك، قد يتحول الموقف من الحرب إلى عبء استراتيجي

طويل الأمد، لا إلى مكسب حقيقي دائم، ويصبح الحديث عن "سوريا الجديدة" مشروطًا بمآلات الحرب الأوكرانية بقدر ما هو مرتبط بمصير النظام ذاته.

من المتوقع أن يجد النظام الجديد نفسه مُثقلًا بإرث من الديون الجيوسياسية العميقة التي راكمها نظام الأسد عبر سنوات التحالف المصلحي مع موسكو. إذ لا يُمكن لنظام يسعى إلى نيل الاعتراف الدولي أو جذب التمويل لإعادة الإعمار أن يتجاهل حقيقة أنه مثّل لأعوام قاعدة أمامية لروسيا في شرق المتوسط، وواجهة سياسية لدعاية الكرملين ضد الغرب. بل سيُطالب هذا النظام الجديد بمواقف واضحة اتجاه الحرب الأوكرانية وتبعاتها، خاصة في حال تطلّب الغرب أو المؤسسات الدولية ضمانات تتعلّق بالتحالفات الخارجية أو الإصلاحات الأمنية.

كما أن الحضور الروسي الواسع في البنية العسكرية السورية، والسيطرة غير المباشرة على عدد من القواعد الحيوية، يعني أن النظام السوري الجديد سيكون مقيدًا بهوامش محدودة جدًّا في إعادة صياغة سياسته الخارجية، ما لم تتراجع موسكو نفسها بسبب ضغوط الحرب. وفي حال استمرت روسيا قوةً جيوسياسية مناهضة للغرب، فسيجد النظام الجديد نفسه مضطرًّا للعودة إلى سياسة التوازنات الحذرة، أو الدخول في صدامات معقّدة حول النفوذ والسيادة. وهذا التناقض البنيوي سيجعل من "سوريا ما بعد الأسد" ساحة اختبار قاسية لقدرة الدول الهامشية على التحرر من إرث التحالفات القسرية في زمن الاستقطاب.

والأخطر أن إعادة الإعمار -التي تشكل العصب الاقتصادي لأي استقرار سياسي في سوريا المستقبل- ستبقى رهينة لهذه التوازنات. فالدول الغربية لن تمول الإعمار دون مسار سياسي واضح وتعديلات في التموضع الدولي للنظام، في حين أن التمويل الروسي أو الصيني سيبقى محدودًا ومشروطًا بالاصطفاف الاستراتيجي. وبهذا، ستكون "سوريا الجديدة" أمام مفارقة خطيرة: إما أن تستمر في علاقاتها مع روسيا فتضمن الحماية دون الموارد، أو تنفك عنها فتفتح على نفسها باب العزلة من دون ضمان البدائل.

في المحصلة، تكشف هذه الحالات الأربع مجتمعة عن ملامح دينامية جديدة في تفاعل الأنظمة الشرق أوسطية مع الأزمات الدولية، حيث برزت بعض الدول

الصغيرة -مثل قطر والإمارات- كلاعبين ثانويين فاعلين، استطاعوا توسيع هامش المبادرة، وتعظيم الفوائد من التغيرات الجيوسياسية، بفضل ما امتلكوه من أدوات طاقية، ودبلوماسية ناعمة، ومرونة تحالفية. وفي المقابل، بقيت الأنظمة الأكثر هشاشة، والأقل قدرة على إعادة التموضع -كما في حالة سوريا- أسيرة لمنطق الاصطفاف الثقيل، تفقد فيه الاستقلال ولا تنال من خلاله سوى استمرارية مؤقتة وامتداد زمني انتهى بسقوط النظام.

أما مصر، وعلى الرغم من ثقلها التقليدي وكونها مركزًا إقليميًّا رئيسيًّا، فقد اختارت سياسة الحذر المتوازن، مفضّلة الحفاظ على علاقات مستقرة مع كل من روسيا والغرب دون المجازفة بتوسيع دورها أو خوض مغامرات دبلوماسية. وقد سمح لها هذا التموضع بحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية، خاصة في مجالات القمح والطاقة والعلاقات العسكرية، لكنه في الوقت نفسه حدّ من قدرتها على التحول إلى فاعل نوعي في هندسة ما بعد الحرب، فبقيت تمارس دورًا دفاعيًّا، بدون مبادرات حقيقية، ضمن توازن إقليمي متغير.

وإذا كانت الحرب الروسية الأوكرانية قد أعادت رسم التوازنات العالمية بين الأقطاب الكبرى، فإنها، في السياق الشرق أوسطي، فتحت الباب أمام إعادة توزيع غير متكافئة لمصادر النفوذ الإقليمي، وجعلت من بعض العواصم الصغيرة مراكز وسيطة في النظام العالمي، في حين تراجعت أخرى إلى هوامش التبعية والاستقطاب، أو اختارت التموضع في منطقة رمادية تضمن لها البقاء دون أن تتيح لها المشاركة الفعلية في صياغة مستقبل ما بعد الحرب.

## المبحث الثالث

# تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الغذاء والطاقة في المنطقة

### تأثير الحرب الروسية الأوكرانية في سلاسل الإمداد الغذائي في الشرق الأوسط

مثّلت الحرب الروسية الأوكرانية نقطة تحول عميقة في بنية النظام الغذائي العالمي، حيث أطلقت شرارة أزمة غير مسبوقة في سلاسل الإمداد، كشفت عن مدى هشاشة الاعتماد المتبادل بين الدول في مجال الحبوب الأساسية، وعلى رأسها القمح. ومع اشتداد النزاع وتصاعد الإجراءات العسكرية والاقتصادية المتبادلة، وجد الشرق الأوسط نفسه في قلب عاصفة غذائية غير متوقعة، أثّرت بشكل مباشر في الأمن الغذائي لمئات الملايين من سكانه، وهددت الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول تُعد من الأكثر هشاشة عالميًّا من حيث وفرة الموارد الغذائية، أو استقلالية القرار الزراعي.

لم تكن أهمية روسيا وأوكرانيا في النظام الغذائي العالمي سوى نتاج تموضع تاريخي قائم على وفرة الأراضي الزراعية، واندماجهما في الأسواق العالمية بوصفهما منتجتين ومصدرتين أساسيتين للقمح، والذرة، والشعير، وزيت دوار الشمس. فقبل اندلاع الحرب في فبراير/ شباط 2022، كانت روسيا تحتل المرتبة الأولى عالميًّا في تصدير القمح، وكانت أوكرانيا رابع أكبر مصدر عالمي[1]. وقد مثّل البحر الأسود الممر الحيوي لنقل هذه السلع نحو أسواق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث كانت هذه المناطق تستورد أكثر من 50٪ من

(1) Food and Agriculture Organization of the United Nations. "FAO Food Price Index rises to record high in February." FAO Newsroom, 4 March 2022. Accessed June 2025. https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-rises-to-record-high-in-february/en.

احتياجاتها من القمح من هذين البلدين معًا[1].

وفي هذا السياق، شكّل الشرق الأوسط أحد أكثر الأقاليم عرضة للاضطراب الغذائي نتيجة للحرب، بسبب ارتفاع الاعتماد على الواردات وهشاشة البنية الاقتصادية، وغياب سياسات زراعية مستقلة، وارتباط الأمن الغذائي مباشرةً بمؤشرات الأمن القومي والشرعية السياسية. فدول مثل مصر، ولبنان، واليمن، وتونس، تعتمد على القمح الروسي والأوكراني لتغطية ما بين 60٪ و90٪ من استهلاكها الداخلي، وهي دول تعاني أصلًا من مديونية مرتفعة، وضعف احتياطي العملة الأجنبية، وارتفاع مستويات الفقر الغذائي[2].

مع اندلاع الحرب، انهارت فورًا شبكة التوريد التقليدية التي كانت تنقل القمح الأوكراني إلى موانئ الإسكندرية، وطرابلس، وبيروت، والحديدة. وأُغلقت موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود في وجه الصادرات بسبب الحصار البحري الروسي، وتحوّلت الحقول الأوكرانية إلى ساحات قتال، وتعطّلت خدمات النقل واللوجستيات. كما فُرضت عقوبات شديدة على القطاع المصرفي الروسي، مما صعّب إجراء المعاملات المالية المرتبطة بالتجارة الزراعية، على الرغم من محاولة بعض الآليات الدولية استثناء الغذاء من نظام العقوبات[3].

وقد أدّى هذا إلى اضطراب فوري في السوق العالمية للقمح، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة تجاوزت 50٪ خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب، ووصلت في

(1) IFPRI. "The Russia-Ukraine conflict and global food security." IFPRI CGSpace, published 2023. Accessed June 2025. https://cgspace.cgiar.org/items/f0e63b05-e4e4-4720-b255-3f41b1222f62.

(2) World Bank. MENA Economic Update, April 2022: Reality Check — Forecasting Growth in the Middle East and North Africa in Times of Uncertainty. Washington, DC: World Bank, April 2022. Accessed June 2025. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/cdfdcf47d0fa9d61cfa64b7478220413-0360012022/mena-economic-update-april-2022.

(3) IFPRI. "How Sanctions on Russia and Belarus Are Impacting Exports, Agricultural Products, and Fertilizer." IFPRI (International Food Policy Research Institute), 9 November 2022. Accessed June 2025. https://www.ifpri.org/blog/how-sanctions-russia-and-belarus-are-impacting-exports-agricultural-products-and-fertilizer.

مايو/ أيار 2022 إلى مستويات لم تُسجّل منذ أزمة الغذاء العالمية في 2008[1]. وكان لهذه الزيادة انعكاسات كارثية على الاقتصادات الهشة في المنطقة، التي تعتمد على دعم الخبز بشكل مباشر في سياستها الاجتماعية. ففي مصر مثلًا، التي تستهلك قرابة 20 مليون طن من القمح سنويًّا، ارتفعت فاتورة استيراد القمح بنسبة 30٪ على الأقل في عام 2022، مما أجهد الموازنة العامة، ودفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية حساسة، وطلب دعم عاجل من صندوق النقد الدولي[2].

وما فاقم الأزمة هو أن هذا الارتفاع في الأسعار ترافق مع تضخم غذائي شامل شمل كافة أنواع الحبوب والزيوت والسلع الأساسية، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة من جهة، وزيادة كلفة النقل، وصعوبات التأمين البحري من جهة أخرى. كما أثّر توقف صادرات الذرة والشعير في قطاع المواشي في بلدان مثل المغرب والأردن، ورفع كلفة الأعلاف بنسبة تجاوزت 70٪ في بعض الحالات، مما أدى إلى موجة تضخم مزدوجة غذائية وحيوانية ضربت الطبقات الفقيرة والوسطى على حد سواء[3].

وبذلك، أصبحت أزمة الغذاء في الشرق الأوسط مكوّنًا بنيويًّا جديدًا في معادلات الاستقرار السياسي. فالحكومات وجدت نفسها في مواجهة شارع يعاني من ضغوط معيشية متفاقمة، في ظل تراجع قدرة الدولة على ضبط الأسعار أو توفير الإعانات. في تونس ولبنان، على سبيل المثال، تزامن انهيار سلاسل التوريد مع تدهور مالي داخلي، مما جعل أزمة الخبز تأخذ طابعًا سياسيًّا صريحًا، وأعادت إلى الواجهة أسئلة "من يحكم؟ ومن يوفّر الخبز؟"، وهي أسئلة كاشفة لهشاشة العقد

(1) Bloomberg. "War in Ukraine Threatens Wheat Shortages, Rising Food Prices More." Bloomberg News, 5 April 2022. Accessed June 2025. https://www.bloomberg.com/news/features/2022-04-05/will-russia-s-war-in-ukraine-cause-wheat-shortages-raise-food-prices-more.

(2) Reuters. "Egypt relied on competitive Russian wheat as imports dipped in 2022 — data." Reuters, 12 January 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/article/markets/currencies/egypt-relied-on-competitive-russian-wheat-as-imports-dipped-in-2022-data-idUSKBN2TR0ZI.

(3) Al-Monitor. "Lebanon approves $150 million World Bank wheat loan." Al-Monitor, 26 July 2022. Accessed June 2025. https://www.al-monitor.com/originals/2022/07/lebanon-approves-150-million-world-bank-wheat-loan.

الاجتماعي في تلك البلدان، لقد أعادت الحرب الروسية الأوكرانية وضع مفاهيم "السيادة الغذائية" و"الاكتفاء الاستراتيجي" في مركز النقاش السياسي الإقليمي، لكنها فعلت ذلك من موقع الانكشاف لا التمكين. فالمنطقة، التي كانت تعتمد على وفرة القمح الرخيص من البحر الأسود، وجدت نفسها أمام واقع جديد لم تُعِدّ له السياسات الزراعية أو مؤسسات الدولة، مما جعلها تدخل في سلسلة من الردود العاجلة بدلًا من الاستجابات البنيوية.

* * *

مع تفاقم تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق القمح وسلاسل الإمداد العالمية، وجدت الحكومات في الشرق الأوسط نفسها في مواجهة تحدٍّ معقد يتجاوز مجرد إدارة أزمة تموينية إلى التعامل مع تهديد مباشر للأمن القومي، والاستقرار السياسي، والشرعية الداخلية. إذ تحوّلت مسألة توفير الخبز إلى معيار لقدرة الدولة على الوفاء بوظائفها الأساسية في لحظة انهيار عالمي للثقة في الأسواق والمؤسسات. وقد تفاوتت استجابات الأنظمة العربية تبعًا لدرجة الاعتماد على القمح الروسي والأوكراني، ولحجم الاحتياطيات، وقدرتها المالية والمؤسسية على المناورة. ففي دول مثل مصر وتونس، اعتمدت الحكومات على أدواتها التقليدية من خلال الإبقاء على منظومات الدعم، وتقييد حركة الأسعار، وتوسيع نطاق الاستيراد من مصادر بديلة. لجأت القاهرة إلى تعزيز عقودها مع دول مثل الهند وفرنسا، وحافظت على منظومة الخبز المدعوم التي تغطي أكثر من 70 مليون مواطن، رغم تضخم الفاتورة الاستيرادية بشكل كبير، مما دفعها في أكتوبر/ تشرين الأول 2022 إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على تمويل بقيمة 3 مليارات دولار لدعم الموازنة العامة ومواجهة التضخم الغذائي[1].

(1) International Monetary Fund (IMF). "IMF Executive Board Approves 46-month US$3 billion Extended Arrangement for Egypt." Press Release No. 22/441, 16 December 2022. Accessed June 2025. https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/12/16/pr22441-egypt-imf-executive-board-approves-46-month-usd3b-extended-arrangement.

في تونس، كانت الصورة أكثر حدة، حيث اندلعت أزمات متكررة في توافر الطحين، وظهرت الطوابير أمام المخابز، مما أجبر الحكومة على طلب مساعدات عاجلة من الجزائر، وإعادة توجيه الدعم رغم مديونيتها المتفاقمة التي تجاوزت 80٪ من الناتج المحلي[1].

في المقابل، انتهجت دول مثل المغرب والأردن سياسات أكثر هدوءًا تقوم على التنويع التدريجي لمصادر الاستيراد، وتعزيز الإنتاج المحلي ما أمكن، حيث أطلق المغرب خطة طوارئ زراعية استثنائية شملت دعم الفلاحين وتخفيض الرسوم الجمركية على الحبوب المستوردة، مما ساهم في امتصاص جزء من الصدمة رغم موجة الجفاف المتزامنة مع ذلك[2]. أما الأردن، فقد حرص على رفع احتياطاته الاستراتيجية من القمح إلى مستويات تغطي أكثر من عام من الاستهلاك، وهي خطوة استباقية دعمت ثقة الأسواق وأبقت على استقرار الأسعار نسبيًّا رغم ارتفاع كلفة الدعم المالي[3].

في دول أخرى، كلبنان واليمن، تحوّلت الأزمة إلى حالة شبه كارثية. فقد أدى الانهيار المالي اللبناني، والانكشاف الكامل على القمح الأوكراني، إلى توقف شبه تام في الإمدادات خلال الأشهر الأولى من الحرب، واضطرت الدولة إلى الاعتماد على المساعدات الدولية، خاصة من برنامج الأغذية العالمي، لتأمين الطحين للمخابز[4]. أما في اليمن، فقد أدت السيطرة الجزئية للحوثيين على خطوط الإمداد إلى تعقيد

(1) Simon Speakman Cordall & Lizzy Davies. "'We need bread': fears in Middle East as Ukraine war hits wheat imports." The Guardian, 7 March 2022. Accessed June 2025. https://www.theguardian.com/global-development/2022/mar/07/we-need-bread-fears-in-middle-east-as-ukraine-russia-war-hits-wheat-imports.

(2) Morocco World News. "King Mohammed VI Launches MAD 10 Billion Program to Face Drought Implications." Morocco World News, 16 February 2022. Accessed June 2025. https://www.moroccoworldnews.com/2022/02/49810/king-mohammed-vi-launches-mad-10-billion-program-to-face-drought-implications/

(3) Jordan Times. "Agriculture Ministry begins wheat, barley purchases for 2022-2023 season." The Jordan Times, 22 May 2023. Accessed June 2025. https://jordantimes.com/news/local/agriculture-ministry-begins-wheat-barely-purchases-2022-2023-season.

(4) World Food Programme. WFP Lebanon Programme Overview | August 2023. Factsheet. Accessed June 2025. https://www.wfp.org/publications/wfp-lebanon-programme-overview-august-2023.

عمليات التوزيع، في وقت تضاعفت فيه أسعار الدقيق بنسبة تجاوزت 80٪، وسط غياب فعلي لقدرة الحكومة المعترف بها دوليًّا على التدخل، مما جعل الغذاء ذاته أداة في صراع جيوسياسي متعدد المستويات[1].

في ظل هذا المشهد، اكتسب ملف الأمن الغذائي بعدًا سياسيًّا مباشرًا، وأصبح من أبرز عناصر الخطاب الرسمي وخطاب المعارضة على السواء. الأنظمة التي نجحت في تأمين الإمدادات أو تخفيف حدة الأزمة، عززت من رصيدها في الشارع، ولو مؤقتًا. أما تلك التي فشلت، فقد واجهت تصاعدًا في الغضب الشعبي، وانكشافًا لمحدودية أدواتها في التعامل مع أزمات مركبة. ولجأت حكومات عديدة إلى تسييس الأزمة من خلال إلقاء اللوم على الحرب بوصفها السبب الجوهري لارتفاع الأسعار ونقص الموارد، كما حدث في عدد من الخطابات الرسمية في مصر وتونس ولبنان، التي روّجت لسردية مفادها أن ارتفاع الأسعار "خارج عن إرادة الدولة" وأنه "نتاج مباشر للصراع بين روسيا والغرب".

ورغم بعض المبادرات التي طرحتها مؤسسات إقليمية، مثل جامعة الدول العربية أو البنك الإسلامي للتنمية، بخصوص إنشاء شبكات احتياط غذائي مشتركة أو تنسيق سياسات الاستيراد، فإن تلك المبادرات بقيت دون تنفيذ فعلي، بسبب تباين الأولويات القُطرية، وضعف الثقة السياسية المتبادلة، فضلًا عن غياب إرادة جماعية حقيقية لتشكيل منظومة غذائية عربية مستقلة.

لقد أعادت الحرب بذلك تعريف الأمن الغذائي في المنطقة، كقضية سيادية واستراتيجية ترتبط مباشرة بشرعية الحكم واستقرار النظام. إذ أظهرت الأزمة أن الدول القادرة على التحرك بسرعة، وتوظيف مواردها بكفاءة، وبناء احتياطيات استراتيجية مسبقة، كانت الأقدر على احتواء الصدمة، أما تلك التي تركت غذاءها رهينة للأسواق العالمية، دون سياسات وقائية أو بنى تخزينية، فقد وجدت نفسها في قلب عاصفة غذائية تهدد جوهر قدرتها على البقاء.

(1) World Bank. "Breaking the Cycle of Food Crises in Yemen." World Bank, 27 April 2023. Accessed June 2025. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2023/04/27/breaking-the-cycle-of-food-crises-in-yemen.

لقد مثّلت روسيا، منذ بداية الحرب، نموذجًا صريحًا في توظيف الغذاء سلاحًا تفاوضيًّا، حين تعمّدت استخدام صادراتها الزراعية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ورقةً ضمن إدارة التوتر مع الغرب. فقد مارست موسكو ضغوطًا على أوكرانيا بقطع طرق الإمداد البرّي وتفخيخ الموانئ، وربطت السماح بتصدير الحبوب الأوكرانية بموافقة المجتمع الدولي على تسهيلات لصادراتها من الأسمدة والحبوب. وجاء الاتفاق المعروف بـ "مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب"، الذي تم توقيعه في إسطنبول في يوليو/ تموز 2022 برعاية الأمم المتحدة وتركيا، بوصفه خطوة اضطرارية لاحتواء الأثر الكارثي على أسواق الدول الهشة في الجنوب العالمي، ومنها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

لكن التهديد الروسي بالانسحاب من المبادرة، ثم تعليقها مؤقتًا في صيف 2023 قبل العودة إليها جزئيًّا، أظهر كيف يمكن للقمح أن يتحوّل إلى أداة ردع أو مقايضة جيوسياسية، تُستخدم للضغط على أوروبا، ولبناء نفوذ رمزي في الجنوب العالمي، حيث أصبحت موسكو تقدم نفسها على أنها قوة "تؤمن الغذاء للعالم الفقير" مقابل ما تسمّيه "عقوبات الغرب غير الشرعية"[2]. وقد انسحب هذا الخطاب إلى وسائل الإعلام الروسية، التي كثّفت من توظيف أزمة الغذاء باعتبارها دليلًا على أن الغرب لا يُعير أهمية لمعاناة الشعوب خارج أوروبا، وأن البديل الروسي والصيني أصبح أكثر التزامًا بالعدالة الاقتصادية العالمية.

في المقابل، حاولت الدول الغربية، خصوصًا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تقليص أثر هذه الورقة الروسية من خلال تعزيز خطوط الإمداد البديلة، وتشجيع الدول المنتجة الأخرى –مثل أستراليا وكندا– على زيادة إنتاجها، مع تقديم مساعدات غذائية طارئة عبر برنامج الأغذية العالمي. كما ربطت هذه الدول

(1) United Nations. Joint Coordination Centre - Black Sea Grain Initiative. "Initiative on the Safe Transportation of Grain and Foodstuffs from Ukrainian Ports." Signed 22 July 2022. Accessed June 2025. https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative.

(2) Carnegie Endowment for International Peace. "Deal or No Deal, the Calm on the Grain Exports Market Is Deceptive." Carnegie Politika, 11 September 2023. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2023/09/deal-or-no-deal-the-calm-on-the-grain-exports-market-is-deceptive.

استمرار التعاون في ملف الغذاء بمدى التزام روسيا بقواعد القانون الدولي، مما زاد من تسييس الملف، وساهم في تفكيك فكرة الحياد الغذائي التي طالما ميّزت التجارة الزراعية في فترات الأزمات العالمية.

في هذا السياق، بدت دول الشرق الأوسط وكأنها محاصرة في منطقة رمادية بين قطبين: فهي من جهة تعتمد بشكل حاسم على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا، ومن جهة أخرى تُعد حليفة سياسيًّا واقتصاديًّا للغرب. هذا التناقض فرض عليها نمطًا من "الحياد الغذائي القسري"، أي محاولة الفصل بين المصالح الحيوية في القمح، وبين التموضع الجيوسياسي في المحافل الدولية. ففي مصر مثلًا، حافظت الحكومة على عقود القمح مع روسيا، رغم تصويتها في الأمم المتحدة ضد الغزو، بينما استقبلت مساعدات مالية وغذائية غربية مرتبطة ببرامج الاستقرار الاقتصادي[1]. وفي تونس ولبنان، أُدخلت بعض شحنات القمح الروسي على أنها "مساعدات إنسانية" دون الإعلان عن تفاصيلها، تفاديًا لإثارة حرج سياسي داخلي أو خارجي.

كما كشفت الحرب عن الفجوة الهائلة بين الدول التي تمتلك أدوات سيادة غذائية، وتلك التي تعتمد على ما يُعرف بـ "الدبلوماسية الغذائية" القائمة على المساومة بين المواقف السياسية والحاجات الأساسية. وفي ظل تصاعد مفهوم الأمن الغذائي بوصفه سلاحًا ناعمًا، بدأت بعض العواصم -لا سيما في الخليج- في إعادة رسم سياستها الزراعية الخارجية من خلال الاستثمار في الأراضي الزراعية في السودان وإثيوبيا وأوكرانيا نفسها، وتوقيع اتفاقيات لتأمين الإمداد على المدى الطويل، سعيًا لتأمين الاحتياج، وبناء نفوذ مستقبلي قابل للتوظيف الاستراتيجي في لحظات الانكشاف أو المساومة[2].

(1) Reuters. "Egypt's Sisi discusses nuclear plant, grains trade with Russian officials." 19 March 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/egypts-sisi-discusses-nuclear-plant-grains-trade-with-russian-officials-2023-03-19/

(2) Gulf Research Center. GCC & Sub-Saharan African Countries Opportunities 2023. PDF. Accessed June 2025. https://www.grc.net/documents/654ca86cdfdf7GCCSubSaharanAfricanCountriesOpportunities2023.pdf.

هذا التحوّل أعاد إحياء النقاش حول "عسكرة الغذاء" أو تحويله إلى أداة من أدوات إدارة النظام الدولي، على غرار النفط أو التكنولوجيا. إذ لم تعد الحبوب في السياق العالمي الحالي مجرد سلعة خاضعة لحسابات السوق، بل أصبحت عنصرًا في لعبة القوة بين الدول، ووسيلة لإعادة صياغة النفوذ، سواء عبر المنح والمساعدات، أو عبر المنع والحصار. وقد أصبحت دول مثل روسيا وتركيا وقطر، التي تملك مفاتيح التمويل أو التوزيع أو الوساطة، قادرة على التأثير في المشهد الغذائي العالمي، بينما انكشفت هشاشة الدول المستوردة التي لم تبنِ منظومات حماية غذائية، أو لم تُحسن التفاوض من موقع الندّية في زمن الأزمة.

من جانب آخر، ورغم الطابع الكارثي العام لأزمة الغذاء التي فجّرتها الحرب، فإن بعض دول الشرق الأوسط نجحت في توظيفها فرصةً استراتيجية لتعزيز موقعها الاقتصادي والدبلوماسي. فقد استفادت دول منتجة وممولة مثل السعودية والإمارات وقطر من أزمة الغذاء في الجنوب العالمي لتوسيع نفوذها في ملفات الأمن الغذائي الإقليمي والدولي، عبر تقديم منح تموينية ومساعدات مباشرة للدول الأكثر تضررًا في المنطقة، الأمر الذي عزّز من رصيدها الرمزي والسياسي لتكون "جهات منقذة" في لحظات العجز. كما كثّفت هذه الدول من استثماراتها الزراعية الخارجية، ولا سيما في السودان وإثيوبيا وبلدان آسيا الوسطى، بهدف بناء شبكات إمداد مستقلة تحررها من هشاشة الأسواق العالمية، وفي الوقت ذاته تمنحها أدوات ضغط مرنة في سياقات التفاوض الإقليمي والدولي.

أما مصر، فرغم انكشافها الحاد على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، فإنها استطاعت استثمار الأزمة لطرح نفسها باعتبارها شريكًا طاقيًّا وغذائيًّا محتملًا لأوروبا، من خلال تطوير بنيتها التحتية لتخزين الحبوب وإعادة تصديرها، وتوسيع طموحاتها لتصبح مركزًا إقليميًّا للخدمات اللوجستية والغذائية، مما أتاح لها هامشًا من المناورة في علاقاتها مع المؤسسات الدولية والمانحين الغربيين. وقد سعت الحكومة المصرية إلى تقديم صورتها على أنها دولة "منضبطة وفعالة في إدارة الأزمة"، لتأكيد أهليتها السياسية والاقتصادية للحصول على دعم دولي في ظل بيئة تمويلية متقلصة. لذا، فإن أزمة الغذاء لم تكن مجرد تهديد شامل، بل تحوّلت في

بعض السياقات إلى أداة لإعادة تموضع إقليمي، سمحت لبعض الدول بتوسيع نفوذها الناعم، وتطوير قدراتها الاستراتيجية، واستثمار لحظة التصدع الدولي في بناء أدوار جديدة تتجاوز حدودها الجغرافية والاقتصادية.

## أثر الحرب الروسية الأوكرانية على أمن الطاقة في الشرق الأوسط

نتيجة الحرب الروسية على أوكرانيا، شهد النظام الطاقي العالمي إحدى أشد الصدمات الجيوسياسية منذ عقود. فقد أدى الانقطاع التدريجي في صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، والانخفاض الحاد في إمدادات النفط الروسي إلى الأسواق الغربية، إلى تصاعد غير مسبوق في أسعار الطاقة، وخلخلة عميقة في هيكل العرض والطلب العالمي. ومع توسّع نطاق العقوبات المفروضة على موسكو، تحولت الطاقة إلى ساحة اشتباك حيوي بين روسيا من جهة، والقوى الغربية من جهة أخرى، بما حمله ذلك من تبعات مباشرة على أسواق النفط والغاز، وعلى أمن الطاقة العالمي كله[1].

فمع اندلاع الحرب، برزت دول الشرق الأوسط، أحدَ أهم المستفيدين منها. فقد وجدت العواصم الخليجية ودول شرق المتوسط نفسها فجأة في قلب التحولات الطاقية العالمية، بعد أن فُرض على أوروبا أن تبحث عن بدائل سريعة وموثوق بها للغاز والنفط الروسيين، مما فتح أمام هذه الدول نافذة استراتيجية لإعادة تعريف أدوارها في منظومة أمن الطاقة الدولية.

ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات تجاوزت 120 دولارًا للبرميل في الأشهر الأولى من الحرب، كما ارتفعت معها عوائد الدول المنتجة بشكل كبير، وهو ما أتاح لدول كالسعودية والإمارات على وجه الخصوص تعزيز فوائضهما المالية، وتسريع تنفيذ مشاريع طموحة مثل "رؤية السعودية 2030" و"مبادرة الإمارات الخضراء[2]. لكن

(1) International Energy Agency. World Energy Outlook 2022 - The Global Energy Crisis. 2022. Accessed June 2025. https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2022/the-global-energy-crisis.

(2) Li-Chen Sim. "The Gulf states: Beneficiaries of the Russia-Europe energy war?" Middle East Institute, 12 January 2023. Accessed June 2025. https://www.mei.edu/publications/gulf-states-beneficiaries-russia-europe-energy-war.

الأهـم أن هـذه المكاسـب الماليـة تحوّلـت إلـى نفـوذ سياسـي، حيـث اسـتخدمتها العاصـمتان لتأكيـد اسـتقلالهما النسـبي عـن القـرار الغربـي. ففـي أكتـوبر/ تشـرين الأول 2022، قرر تحالف أوبك+ خفض الإنتاج رغم اعـتراض الولايـات المتحـدة، في خطـوة مثّلت تحديًا غير مباشر للضغوط الغربية، ورسالة مفادها أن الرياض وأبوظبي لـم تعـودا مجرد شركاء تابعين، بل فاعلين يمتلكون أوراق تفاوض حقيقية[1].

بـالتوازي، وظّفـت قطـر كونهـا مصـدّرًا رئيسـيًّا للغـاز الطبيعـي المسـال لتعزيـز موقعها في توازنات ما بعد أوكرانيا، فقد سارعت إلى توقيع اتفاقيـات طويلـة الأجـل مع دول أوروبية كألمانيا، أبرزها عقد مدتـه 15 عامًـا في نـوفمبر/ تشـرين الثـاني 2022 لتزويد محطات إعادة التسييل الأوروبية عبر الأراضي البلجيكية[2]. وقد مثلت هذه الاتفاقيات جزءًا من استراتيجية دبلوماسية مدروسة وضعت قطر في موقع تفاوضـي قوي ضمن تحالف الطاقة الغربـي. كمـا ترافـق ذلـك مـع مـنح واشـنطن لقطـر صـفة "حليف رئيسي من خارج النـاتو"، وهـو مـا أعطاهـا وزنًـا سياسـيًّا إضـافيًّا ومجـالات أوسع من التعاون الأمني والاقتصادي[3].

أمـا مصـر، فوجـدت في الأزمـة فرصـة مزدوجـة: فمـن جهـة، اسـتثمرت بنيتهـا التحتية المتقدمة لتسييل الغاز، لا سيما في منشأتي إدكو ودمياط، لتتحول إلـى منصـة لتصدير الغاز من إسرائيل وقبرص إلى أوروبا. ومن جهة أخرى، عزّزت من موقعها السياسي من خلال أداء دور تنسيقي نشط ضمن منتدى غاز شرق المتوسـط، الـذي تحوّل بعد فبراير/ شباط 2022 إلى منصة إقليمية ذات بعد دولي، تخاطب بها أوروبا

(1) Reuters. "OPEC+ agrees deep oil production cuts, Biden calls it shortsighted." 5 October 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/business/energy/opec-heads-deep-supply-cuts-clash-with-us-2022-10-04/

(2) Reuters. "Germany to get new Qatari LNG flows through Qatar Energy, ConocoPhillips deal." 29 November 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/business/energy/qatarenergy-conocophillips-sign-lng-supply-deal-germany-2022-11-29/

(3) Bloomberg. "Qatar Seeks LNG Buyers, Leveraging Energy Supply Fears in Europe." 16 October 2023. Accessed June 2025. https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-10-16/qatar-seeks-lng-buyers-leveraging-supply-fears-in-europe.

بوصفها طرفًا موثوقًا به في معادلة أمن الطاقة القاري[1]. وقد أدى ذلك إلى تدفّق استثمارات أوروبية جديدة إلى قطاع الطاقة المصري، وتوسيع الشراكات في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا والتمويل.

ولم تقتصر المكاسب على المجال الاقتصادي فقط، بل انزلقت الطاقة لتصبح أداة دبلوماسية بامتياز. فقد تحوّلت الصادرات الطاقية إلى منصة لبناء النفوذ الإقليمي والدولي، وإعادة التفاوض على طبيعة التحالفات القائمة. إذ استخدمت دول الخليج فائضها المالي الناتج عن الطفرة الطاقية للاستثمار في البنية التحتية الأوروبية، بما في ذلك محطات الغاز ومصافي التكرير ومشاريع الطاقة النظيفة، مما سمح لها بتوسيع نفوذها الناعم، وتثبيت حضورها بوصفها أطرافًا لا غنى عنها في النظام الدولي فيما بعد الحرب[2].

أثبتت هذه التجربة أن امتلاك الطاقة، وتوظيفها بذكاء سياسي، قادران على تحويل دول كانت توصف بأنها "هامشية" إلى أطراف تفاوضية مركزية، وأن الشرق الأوسط، بدلًا من أن يكون مجرد مسرح لصراع القوى، استطاع -في هذه اللحظة بالذات- أن يفرض نفسه محورًا بديلًا، لا يمكن تجاهله في إعادة بناء خريطة أمن الطاقة العالمي.

في هذا السياق، أصبحت الطاقة ورقة دبلوماسية قابلة للتسييل السياسي، إذ نجحت عدة دول عربية في استخدامها لإعادة التفاوض على أوزانها النسبية في النظام الدولي. كما أن بعض هذه الدول بدأت تضع الطاقة في قلب استراتيجيتها الخارجية، اتجاه الغرب وتجاه آسيا الصاعدة، بما في ذلك الصين والهند وكوريا الجنوبية، التي أصبحت تنظر إلى الخليج بوصفه شريكًا لا غنى عنه في أمن الطاقة العالمي.

لقد كشفت الحرب أن من يملك الطاقة، يملك أدوات للضغط وللمقايضة، إذ إن دول الشرق الأوسط التي استطاعت الخروج من عباءة التبعية في السياسات

(1) European Council on Foreign Relations (ECFR). Eastern Mediterranean gas: Testing the field. Accessed June 2025. https://ecfr.eu/special/eastern_med/gas_fields.

(2) Congressional Research Service. "Middle East and North Africa: Implications of the Russia-Ukraine War." Updated 2 June 2023. PDF. Accessed June 2025. https://sgp.fas.org/crs/mideast/R47160.pdf

الطاقية، تحولت إلى صانعة توازن، لا مجرد مصدر للمواد الخام. هذا التحوّل لم يأتِ من فراغ، بل من قدرة على استغلال لحظة الاضطراب العالمي، وامتلاك البنية التحتية، والعلاقات المرنة، والعوائد المالية التي تسمح بالتحرك من موقع الفاعل لا المتأثر. ومع اتساع رقعة الصراع الروسي الغربي، واحتدام المنافسة على مصادر الطاقة النظيفة، يتوقع أن تستمر هذه الدول في تعظيم كونها محاورًا لا غنى عنه، في نظام دولي يبحث عن بدائل، ويكافئ الاستقرار المالي والقدرة على التوريد فوق أي اعتبار آخر.

**في الخلاصة،** أعادت الحرب الروسية الأوكرانية رسم الخريطة المفاهيمية لأمن الغذاء والطاقة، كبنية سياسية متشابكة تؤثر في التموضع الدولي للدول، وتعيد ترتيب الأوزان النسبية للفاعلين داخل النظام العالمي. لقد مثلت الحرب لحظة انكشاف شامل لمدى اعتماد النظام الدولي على تدفقات الغذاء والطاقة من منطقتين مركزيتين هما روسيا وأوكرانيا، كما كشفت في الوقت ذاته عن الهشاشة البنيوية للدول التي طالما اعتُبرت تابعة في هذا النظام، ودفعت بمجموعة من الدول الصغيرة والهامشية في الشرق الأوسط إلى واجهة الأحداث، وقدمتها على أنها دول نشطة استطاعت استثمار لحظة الاضطراب في بنية العرض العالمي لبناء أدوار جديدة وتحقيق مكاسب استراتيجية تتجاوز بكثير قدراتها التقليدية ومواردها الذاتية.

لقد جاءت أزمة القمح في لحظة غير مواتية تمامًا لدول تعتمد بشكل شبه كلي على وارداتها الغذائية من الخارج، مثل مصر ولبنان واليمن وتونس، لتفتح أمامها بابًا محفوفًا بالمخاطر بين الانهيار الاجتماعي والانكشاف السيادي، لكنها في الوقت ذاته دفعت هذه الدول إلى إعادة تعريف علاقتها بالأسواق العالمية، والمؤسسات المالية، وشركائها التجاريين. ففي الوقت الذي انكشفت فيه هشاشة منظومات الدعم والدعم الغذائي الرسمي، بدأت بعض العواصم في توظيف الأزمة ذريعةً تفاوضية للحصول على تمويلات دولية جديدة، أو لإعادة ترتيب أولوياتها في العلاقة مع القوى الكبرى، وهو ما ظهر بوضوح في طريقة تعامل مصر مثلًا مع ملف القمح، إذ استخدمت حاجتها الملحة للقمح مدخلًا لاستئناف التفاوض مع

صندوق النقد الدولي، ومبررًا داخليًّا لتوسيع علاقاتها الاستيرادية مع شركاء جدد كالهند، دون إغفال العلاقة المستمرة مع روسيا، التي بقيت المورد الرئيسي رغم الحرب والعقوبات.

في المقابل، استطاعت دول خليجية صغيرة مثل قطر والإمارات أن تتجاوز منطق الاستجابة الدفاعية للأزمة الغذائية والطاقية، وتنتقل إلى توظيفها منصةً لبناء نفوذ سياسي واقتصادي متقدم. فعندما تصاعدت الأزمة الطاقية في أوروبا، عرضت قطر كميات أكبر من الغاز الطبيعي المسال، واشترطت توقيع عقود طويلة الأجل تعيد تأطير العلاقة مع أوروبا ضمن هندسة شراكة استراتيجية، وأرفقت ذلك بربط جيوسياسي صريح يتجاوز الطاقة إلى الأمن والاستثمار والتموضع الدبلوماسي. وبينما سعت الدول الأوروبية إلى تعويض فقدان الغاز الروسي عبر تنويع الشركاء، كانت قطر تعيد هيكلة موقعها في السوق العالمي بطريقة متدرجة، لكنها مدروسة بدقة، تستفيد من الفجوة ولا تقع في منطق الاستغلال الظرفي الفج، وهو ما منحها مصداقية مزدوجة لتكون موردًا موثوقًا به، وشريكًا بعيدًا عن الاستقطاب الحاد.

لم يكن هذا التحول حكرًا على قطر. فقد استخدمت الإمارات عوائدها النفطية المفاجئة لتعزيز موقعها في الأسواق المالية العالمية، وتوسيع نفوذها في سلاسل التوريد الطاقية، وأعادت صياغة علاقتها بالغرب من موقع القدرة على ضبط الإيقاع. إذ رفضت أبوظبي الانخراط التلقائي في العقوبات الغربية على روسيا، وشاركت في قرارات "أوبك+" التي أثارت امتعاض الولايات المتحدة، بما في ذلك قرار خفض الإنتاج في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، وهو قرار حمل في طياته رسالة سيادية واضحة بأن أبوظبي والرياض لم تعودا مجرد امتداد لسياسات الطاقة الغربية، بل أصبحا شريكين بشروط جديدة.

أما في البنية المتوسطية، فقد أظهرت مصر، رغم هشاشتها المالية الظرفية، قدرة لافتة على توظيف بنيتها التحتية الطاقية، وتحولت من دولة مستوردة إلى محور إقليمي لإعادة تصدير الغاز، مستفيدة من تحالفاتها مع إسرائيل وقبرص، ومن موقعها الجغرافي، لتقدّم نفسها على أنها ممر آمن للغاز إلى أوروبا. ومع تزايد حاجة أوروبا إلى مصادر بديلة، أصبحت القاهرة جزءًا من معادلة الأمن الطاقي

الأوروبي، مستغلة قدرتها على التنظيم رغم ضعف مواردها، وهو ما كرّس كونها فاعلًا متوسطًا جديدًا ضمن ملف لا يُدار تقنيًّا فقط، بل يُخضع لمنطق الموازنة السياسية والاحتساب الاستراتيجي.[1]

إن ما كشفته هذه الأزمة، بقسميها الغذائي والطاقي، هو أن قدرة الدولة على تحويل الخطر إلى فرصة يعتمد في الأساس على مرونتها في التكيّف، وقدرتها على توظيف لحظات الانكشاف العالمي لإعادة تشكيل دورها. وإذا كانت الدول الكبرى قد انشغلت بإدارة التكلفة، والبحث عن بدائل في المدى القصير، فإن بعض الدول الصغيرة والهامشية في الشرق الأوسط انشغلت بإعادة تعريف موقعها، وتمكّنت، في ظرف غير متكافئ، من أن تثبت أنها قادرة على أن تصبح صانعة للنتائج أحيانًا، عبر أدوات غير صلبة، كالطاقة، والغذاء، والموقع، والدبلوماسية المرنة.

من جانب آخر، أعاد تفاعل دول الشرق الأوسط مع أزمة الغذاء وأزمة الطاقة معًا طرح السؤال الأساسي حول طبيعة الدولة في المنطقة: هل هي فاعل قابل للتكيّف مع التحولات الدولية، أم مجرد انعكاس لها؟ وفي هذا السياق، تكشف مقارنة الاستجابات المتباينة أن الدول التي نجحت في تحويل موقعها من "ملحق بالأسواق" إلى "طرف في صناعة القرار التوريدي" كانت تلك التي امتلكت ثلاثة عناصر أساسية: مورد استراتيجي يمكن تسويقه دوليًّا، بنية مؤسسية مرنة قادرة على إدارة الصدمة، ورؤية سياسية تستثمر لحظة الفوضى لا تتراجع أمامها. وقد اجتمعت هذه العناصر بدرجات متفاوتة في دول مثل قطر والإمارات ومصر، التي استطاعت كل منها أن تستجيب للاضطرابات لا بالدفاع فقط، بل بالتحرّك نحو الأمام، وإعادة التفاوض على دورها الدولي.

وإذا كانت قطر قد ارتكزت على مورد الطاقة، فإن مصر ارتكزت على البنية التحتية والموقع، بينما استفادت الإمارات من قدرتها على التموضع المالي وإدارة

(1) "EU, Israel and Egypt sign deal to boost East Med gas exports to Europe." Reuters, 15 June 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/business/energy/eu-israel-egypt-sign-deal-boost-east-med-gas-exports-europe-2022-06-15/

التوازنات المعقدة. وتختلف هذه الاستجابات عن النموذج التقليدي الذي طبع علاقة الدول النامية بالأزمات، حيث كانت تُجبر على الامتثال لإملاءات خارجية دون أي قدرة على إنتاج بدائل. ما حدث في الحرب الروسية الأوكرانية كشف عن درجة أعلى من الوعي الاستراتيجي لدى بعض العواصم العربية، التي أدركت أن العالم لا يعاقب على البراغماتية المدروسة، بل يكافئها إن جاءت في لحظة اضطراب شديد.

اللافت في هذه اللحظة أن بعض الدول الصغيرة، التي لطالما وُصفت بأنها "تابعة جيوسياسيًّا" أو "مستقرة بنيويًّا بسبب الحماية الغربية"، خرجت من الهامش لتدخل مجال الصياغة، بوصفها فاعلًا متخصصًا في إدارة الملفات الرمادية: الغذاء، الطاقة، الموانئ، التمويل، التوريد. وقد منحتها الحرب الروسية الأوكرانية، على عكس ما كان متوقعًا، فرصة نادرة لتأكيد دورها في عالم بدأ يتفكك ولا يبحث عن القطب الواحد أو الثنائي، بل عن محاور متعددة تدير الأزمات بدلًا من أن تفرّ منها.

والدلالة السياسية لهذا التحول أن هذه الدول لم تعد تُعرّف علاقتها بالنظام الدولي على أساس الولاء الثابت، بل على أساس المنفعة المشروطة. إذ أظهرت الأزمة أن الدول التي التزمت بمنطق "الانحياز الصلب" دفعت كلفة سياسية واقتصادية باهظة، في حين أن من اتبع سياسة "التوازن النشط" استطاع أن يحافظ على علاقة متينة مع الغرب دون التضحية بعلاقاته مع روسيا أو الصين أو حتى دول الجنوب العالمي. لم يعد الانحياز قيمة، بل أصبح مخاطرة. ولهذا فإن أغلب الدول التي حافظت على حريتها النسبية في الحركة كانت تلك التي فهمت أن الأزمة هي لحظة لإعادة تعريف الحلفاء، لا لتأكيد التبعية.

ولعل الجانب الأعمق في تفاعل هذه الدول مع أزمتي القمح والطاقة هو أنها بدأت تدرك أهمية إدارة الموارد باعتبارها أدوات للسيادة لا ملفات قطاعية. لقد تحولت صوامع القمح وأنابيب الغاز إلى رموز سيادية موازية للجيوش والحدود، وأصبح من يتحكم في التوريد يمتلك قدرة على التفاوض قد تفوق من يملك العتاد العسكري. في هذا السياق، تعاظمت أهمية أدوات مثل القدرة على التخزين، ومرونة الشحن، والدبلوماسية التعاقدية، وهي مجالات أصبحت محددات فعلية

للتموضع في النظام الدولي المتحوّل. ومن هذا المنظور، أصبح الشرق الأوسط نموذجًا مصغرًا للصراع العالمي على من يملك الغذاء ومن يوزّع الطاقة، ومن يفاوض في الظل بينما ينهار الضوء التقليدي للقطبية الواحدة.

إن ما أفرزته الحرب الروسية الأوكرانية من حالة طارئة في الأسعار وتوترات في خطوط الإمداد، أعاد رسم حدود الجغرافيا السياسية للسلع الأساسية، وأدخلنا في مرحلة أصبحت فيها المواد الأولية -كالقمح والنفط والغاز- عناصر تحديد فعلية لهرم السلطة الدولي. ضمن هذه المعادلة، برز الشرق الأوسط، بتعقيداته وهشاشاته ومتغيراته، بوصفه نموذجًا حيًّا على أن لحظات التفكك الكبرى تُنتج أحيانًا فرصًا للفاعلين الصغار، وتمنح حتى الدول الهامشية قدرة غير مسبوقة على الحركة إذا ما أحسنت استثمار الفجوات الطارئة في منظومة الهيمنة.[1]

فالدول التي طوّرت فهمًا عميقًا للكيفية التي يُدار بها العالم في الأزمات، ولم تتعامل مع الحرب بوصفها "كوارث واردات" بل بوصفها "فرص تصدير واستثمار وإعادة ترتيب"، نجحت في إنتاج تموضع جديد لنفسها، وفي التقدّم إلى موقع تفاوضي لم يكن ممكنًا في زمن الاستقرار المزعوم. لقد تحوّلت علاقات بعض هذه الدول بالغرب من علاقات تبعية قائمة على المساعدات الأمنية، إلى شراكات ندّية في ملفات الطاقة والغذاء والبنية التحتية. وهو تحوّل لا يُقاس فقط بالصفقات المبرمة، بل بمنطق إدارة العلاقة ذاتها، وبالقدرة على فرض شروط أو على الأقل تعديل طبيعة التوقعات.

فقد أصبح مألوفًا اليوم أن توظف دولة صغيرة مثل قطر فائض الغاز في بناء سردية تحالف تتجاوز الطاقة، وأن تستخدم الإمارات نفوذها في أوبك+ لتصوغ رسالة سيادية مزدوجة إلى واشنطن وموسكو في آن، وأن تقدّم مصر بنيتها التحتية الطاقية أداةً دبلوماسية في علاقتها بالاتحاد الأوروبي. هذا النوع من التحوّل لم يكن متاحًا لولا لحظة الانكشاف الأوروبي الشامل على تبعية الطاقة الروسية، ولولا

(1) Mankoff, Jeffrey. "The Middle East and the Ukraine War: Between Fear and Opportunity." Middle East Policy, vol. …, no. … (2024). Accessed June 2025. https://inss.ndu.edu/Media/News/Article/3794932/the-middle-east-and-the-ukraine-war-between-fear-and-opportunity/

هشاشة السوق الغذائي العالمي، ولولا تراجع القدرة الغربية على فرض انضباط سياسي موحد على "حلفاء الصف الثاني".

وإذ تتعمّق هذه الأزمة، لا يعود السؤال المطروح متعلقًا فقط بكيفية تأمين القمح أو الغاز، بل بكيفية تحويل أدوات التوريد إلى استراتيجيات نفوذ قابلة للاستدامة. وهنا تظهر المعضلة الحقيقية: هل ستنجح هذه الدول الصغيرة في تحويل اللحظة إلى نموذج طويل الأمد في التموضع المستقل والفعّال؟ أم أنها ستعود إلى مواقعها السابقة بمجرد استقرار النظام الدولي واستعادة القوى الكبرى توازنها؟ الإجابة عن هذا السؤال مرهونة بمدى قدرة هذه الأنظمة على تحويل الظرف الطارئ إلى بنية مؤسسية طويلة المدى، وعلى تطوير سياسات غذائية وطاقية تعتمد على تخطيط استباقي، وشراكات متعددة، وهويات دولية متجاوزة لمركز-هامش.

وإذا كان النظام الدولي مقبلًا على مرحلة انتقال طويلة، تتخللها أزمات أخرى متوقعة -من تغير المناخ إلى شح المياه وندرة الموارد- فإن ما تحقق من مكاسب مؤقتة لبعض دول الشرق الأوسط يجب ألّا يُنظر إليه على أنه ذروة، بل مرحلة تأسيسية لما يمكن أن يكون دورًا أكثر فاعلية واستقلالية. وفي هذا الإطار، فإن الاستثمار في الاكتفاء الغذائي، وتنويع الحلفاء، وتطوير بنية الطاقة العابرة للحدود، أصبح شرطًا سياديًّا لأي دولة ترغب في الصمود، لا البقاء فقط.

الفصل الخامس

# إفريقيا: صراع على النفوذ في القارة المنسية

## المبحث الأول

# الانسحاب الفرنسي وتآكل النفوذ التقليدي في غرب إفريقيا

تشكّل الوجود الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي امتدادًا طبيعيًّا لمشروع استعماري متكامل وراسخ، تبلورت ملامحه مع نهاية القرن التاسع عشر واستمر عبر مراحل متعددة وصولًا إلى القرن الحادي والعشرين. وقد احتلت منطقة الساحل، ولا سيما مالي وبوركينا فاسو، موقعًا محوريًّا في الرؤية الفرنسية لـ "إمبراطورية ما وراء البحار"، حيث جرى التعامل مع هذه الأراضي بوصفها جزءًا عضويًّا من الهوية الفرنسية في بعدها الجمهوري ذي النزعة الاستعلائية. ومع انضمام هذه المناطق إلى منظومة غرب إفريقيا الفرنسية (Afrique occidentale française)، اعتمدت باريس مجموعة من الأدوات لإرساء منظومة سيطرة طويلة المدى، جمعت بين التدخل العسكري المباشر، والتغلغل الاقتصادي القائم على استثمار الموارد الطبيعية، والمشاريع الثقافية واللغوية التي استهدفت إعادة تشكيل النخب المحلية وفق النموذج الباريسي.

خلال المرحلة الاستعمارية، اعتمدت فرنسا على البنية العسكرية وسيلةً لضبط الفضاء الجغرافي المفتوح للساحل، ولبسط نفوذها على المجتمعات اللامركزية التي قاومت الهيمنة الأوروبية بوسائل تقليدية وغير نمطية. فكان الجيش الفرنسي هو الأداة الأولى لإخضاع الممالك الإسلامية في تمبكتو وجينّي وكاي، ولقمع انتفاضات مثل ثورة ساموري توري، وثورة كابا غيكي، وغيرها من أشكال المقاومة المحلية التي امتدت حتى الأربعينيات من القرن العشرين. كما تم بناء قواعد عسكرية في قلب المدن الكبرى، وتعزيز حضور وحدات المستعمرات (les tirailleurs sénégalais) التي كانت تضم مجندين أفارقة يُستخدمون في ضرب

إخوتهم في المناطق المجاورة، بما رسّخ بنية أمنية استعلائية قائمة على التجزئة وإعادة الإنتاج العسكري.[1]

امتد النفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي من المجال العسكري إلى بنية الاقتصاد السياسي، حيث خضعت الثروات الطبيعية لمنظومة استخراجية صُمّمت لتوجيه الموارد نحو المركز الفرنسي. وتم تنظيم شبكات الإنتاج الزراعي، خصوصًا القطن والفول السوداني، بما ينسجم مع مصالح الشركات الفرنسية، بينما أُدمجت الاقتصادات المحلية في الفضاء المالي الفرنسي من خلال نظام الفرنك الإفريقي(*)، الذي جعل من باريس محور التوجيه المالي لملايين الأفارقة طوال عقود تلت لحظة الاستقلال الشكلي. وتحوّل هذا الارتباط المالي إلى بنية ثابتة عبر اتفاقيات للتعاون المالي والتجاري، وعبر شبكة واسعة من المصالح التي ضمّت البنوك الفرنسية الكبرى وشركات التأمين ومؤسسات التصدير. وأسهمت هذه المنظومة في تشكّل طبقة برجوازية محلية ترتبط بالنخب الاقتصادية في باريس ارتباطًا عضويًّا، وتعكس توجهاتها السياسية والاقتصادية بصورة متواصلة.

في البعد الثقافي، اتخذ المشروع الفرنسي في الساحل طابعًا أكثر طموحًا وتعقيدًا؛ فقد انصبّ الجهد على صياغة الهوية السياسية والثقافية للنخب المحلية من خلال منظومة الفرنكوفونية بوصفها إطارًا رمزيًّا يعلي من التفوق الثقافي الفرنسي ويمنح معتنقيه موقعًا يُنظر إليه باعتباره مدخلًا إلى الحداثة. وانتشرت المدارس الفرنسية في العواصم الإفريقية الكبرى، وأُتيح للطلاب المتفوقين الالتحاق بالجامعات الفرنسية عبر بعثات تعليمية صُمّمت لإعداد جيل سياسي وفكري يرتبط بباريس عبر روابط رمزية وثقافية عميقة. وأسهم هذا النظام التعليمي في تشكيل نخبة سياسية وإدارية وثقافية استوعبت النموذج الفرنسي في الحكم

(1) Trnovec, Silvester. "The Challenges of Colonial Rule in West African Sahel - The Case of French West Africa 1900-1930." Asian and African Studies 29, no. 2 (2020): 282-314. Accessed June 2025. https://www.sav.sk/journals/uploads/1204092307_Trnovec_FINAL.pdf

(*) نظام الفرنك الإفريقي (CFA Franc) هو نظام نقدي قائم منذ الحقبة الاستعمارية الفرنسية، ولا يزال معتمدًا في عدد من دول غرب ووسط إفريقيا، ويقوم على ربط عملات هذه الدول بالعملة الفرنسية سابقًا ثم باليورو لاحقًا، ضمن ترتيبات نقدية ومؤسسية خاصة مع فرنسا (المحرر).

والبيروقراطية وأعادت تطبيقه في دولها بعد الاستقلال، مما رسّخ التبعية الثقافية بوصفها إحدى أكثر أدوات النفوذ الفرنسي استمرارية وفاعلية مقارنة بالأبعاد العسكرية أو المالية.

بعد الاستقلالات الشكلية التي شهدتها الدول الإفريقية في ستينيات القرن العشرين، حافظت فرنسا على حضور واسع النطاق انتقل من الهيمنة الاستعمارية المباشرة إلى موقع "الشريك الاستراتيجي المهيمن"، مستندة إلى منظومة من الاتفاقيات الدفاعية، وبرامج الدعم العسكري، والوجود الأمني المكثف. ففي مالي، على سبيل المثال، استمر الحضور الفرنسي عبر القواعد العسكرية، وبرامج التدريب، والمستشارين العسكريين، إلى جانب توظيف نفوذها داخل المؤسسات الدولية لتعزيز شرعية الحكومات المرتبطة بها. وتواصل هذا النمط من النفوذ خلال العقود اللاحقة، حيث اعتُبرت مالي وبوركينا فاسو ودول الساحل الأخرى جزءًا أساسيًّا من العمق الجيواستراتيجي الفرنسي، سواء لحماية المصالح الاقتصادية أو للتعامل مع التحديات الأمنية، باعتبار المنطقة خط الدفاع الأول في مواجهة التنظيمات المسلحة والحد من تمددها نحو المتوسط.

لكن هذه السيطرة، التي بدأت من موقع الهيمنة الاستعمارية الكاملة، ومرت عبر صيغ ما بعد الكولونيالية الناعمة، بدأت تفقد فعاليتها منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تحت وطأة فشل السياسات الأمنية، وصعود وعي سياسي جديد في المجتمعات الإفريقية، وبروز قوى دولية منافسة دخلت على خط التنافس، في مقدمتها روسيا والصين وتركيا. فقد تراكمت مظاهر التآكل في النفوذ الفرنسي بالتوازي مع توالي الإخفاقات العسكرية في احتواء التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، التي استخدمت باريس خطابها مبررًا دائمًا لتجديد وجودها العسكري، دون أن تقدم نتائج ملموسة.

عندما أطلقت فرنسا عملية برخان في عام 2014، قدّمتها رسميًّا على أنها استجابة حازمة لتمدد الجماعات المسلحة في منطقة الساحل، وبخاصة بعد الانهيار الأمني الذي أعقب التدخل الدولي في ليبيا وسقوط نظام القذافي. خُصّص لهذه العملية أكثر من خمسة آلاف جندي، موزعين بين مالي، والنيجر، وتشاد، بدعم

لوجستي واستخباري فرنسي مكثف، وبتنسيق مباشر مع الحكومات المحلية. كان الهدف المعلن هو "محاربة الإرهاب"، خصوصًا فرعي القاعدة وتنظيم الدولة في الصحراء الكبرى، لكن الخطاب المعلن سرعان ما بدأ يتآكل تحت وطأة الواقع الميداني، الذي كشف عن فشل متراكم في احتواء التهديدات، بل وعن إعادة إنتاجها بصورة أكثر مرونة وعنفا[1].

أفرزت عملية برخان واقعًا ميدانيًّا اتسم بتنامي نفوذ الجماعات المسلحة واتساع حضورها في المناطق الريفية والحدودية، مع تزايد ملحوظ في حجم العمليات النوعية التي نفذتها تلك الجماعات من حيث الكثافة والمدى الجغرافي. ففي مالي، على سبيل المثال، ارتفع عدد الهجمات المسلحة بين عامي 2015 و2020، واتسعت خريطة انتشار الجماعات الجهادية من الجنوب نحو الشمال، ومن الأطراف نحو المراكز الحضرية، معتمدة على هشاشة الأجهزة الأمنية المحلية وعلى السياق السياسي الذي رسّخ اعتماد النخب الحاكمة على المساندة الفرنسية دون بناء قدرات مؤسسية مستقلة. وأسهمت هذه التطورات في بروز العملية بوصفها أداة تخدم أجندة باريس السياسية في تبرير استمرار وجودها العسكري، أكثر من كونها آلية قادرة على إحداث تحول فعلي في الميدان.

من جانب آخر، فقدت برخان زخمها الأخلاقي والدبلوماسي عندما بدأت المجتمعات المحلية ترى في الجنود الفرنسيين قوة احتلال لا قوة شراكة. تصاعدت الاتهامات بانتهاكات لحقوق الإنسان، لا سيما في مناطق مثل موبتي وتمبكتو، حيث جرت عمليات عسكرية مشتركة بين القوات الفرنسية والوحدات المالية، أسفرت عن سقوط مدنيين، وقابلت بيانات الجيش الفرنسي ذلك بالإنكار أو الغموض، وهو ما زاد من التوترات على الأرض[2]. كما ظهرت في الأوساط الشعبية والتقارير

(1) International Crisis Group. A Course Correction for the Sahel Stabilization Strategy. Africa Report No. 299, 1 February 2021. Accessed June 2025. https://www.crisisgroup.org/africa/sahel-burkina-faso-mali-niger/course-correction-sahel-stabilisation-strategy.

(2) Human Rights Watch. "Mali: Massacre by Army, Foreign Soldiers." Human Rights Watch, 5 April 2022. Accessed June 2025. https://www.hrw.org/news/2022/04/05/mali-massacre-army-foreign-soldiers.

المستقلة مؤشرات متزايدة على تنامي السخط من "صمت باريس" إزاء فساد الحكومات المحلية المتحالفة معها، خاصة في ظل استمرار دعمها لنخب فاسدة وغير منتخبة فعليًّا.

في هذا المناخ من فقدان الثقة، بدأت الأنظمة العسكرية التي صعدت إلى الحكم في مالي وبوركينا فاسو -عبر انقلابات عسكرية في 2020 و2022- تتجه إلى إعادة صياغة خطابها السيادي عبر كسر الارتباط بباريس. في مالي، كانت البداية واضحة حين طالب المجلس العسكري الفرنسيين بإعادة النظر في اتفاقات الدفاع المشترك، ثم سرعان ما تصاعدت المطالب لتشمل الانسحاب الكامل للقوات الفرنسية، ورفض التعاون الاستخباري. وهو ما استجابت له باريس لاحقًا في أغسطس/ آب 2022 بإعلان إنهاء عملية برخان وانسحاب قواتها من مالي، مع تحفّظ واضح على كيفية الانسحاب وشروطه[1].

وفي بوركينا فاسو، لم تكن الصورة مختلفة. فبعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس كابوري في يناير/ كانون الثاني 2022، تبنّى المجلس العسكري بقيادة إبراهيم تراوري خطابًا معاديًا صريحًا لفرنسا، اتهمها فيه بالتواطؤ مع النخب السياسية التي تسببت في انهيار الوضع الأمني. وسرعان ما طُرد السفير الفرنسي من واغادوغو، وتبع ذلك في بداية 2023 إلغاء اتفاقية الدفاع الثنائية، وطلب رسمي بخروج القوات الفرنسية من البلاد خلال مهلة ثلاثين يومًا. هذا التحول لم يكن فقط تعبيرًا عن غضب آني، بل كان تعبيرًا عن لحظة تحرر سيادي دفعت الأنظمة العسكرية إلى إعادة تعريف منطق التحالفات الإقليمية، والبحث عن شراكات بديلة[2].

(1) France 24. "France withdraws last soldiers from Mali amid jihadist resurgence." France24.com, 17 August 2022. Accessed June 2025. https://www.france24.com/en/africa/20220817-france-withdraws-last-soldiers-from-mali-amid-jihadist-resurgence

(2) Al Jazeera, "Burkina Faso demands departure of French troops: Report," January 22, 2023, accessed June 2025, https://www.aljazeera.com/news/2023/1/22/burkina-faso-demands-departure-of-french-troops.

في سياق التحولات المتسارعة في منطقة الساحل، واجهت باريس تراجعًا واضحًا في قدرتها على الحفاظ على موقعها التقليدي وكونها ضامنًا أمنيًّا للإقليم، حيث أخذت تُوصَف بأنها طرف يسهم في إطالة عمر الأزمات ويعجز عن تحقيق وعوده المعلنة. وأصبحت الحكومات التي كانت تنظر إلى فرنسا باعتبارها حليفًا أساسيًّا ترى في حضورها عاملًا يعمّق الارتباط بالخارج ويقوّض فرص بناء جيش وطني قادر على إدارة الأمن الداخلي بصورة مستقلة. ومع انسحاب عملية برخان من مالي، ثم من بوركينا فاسو، وتقلص الوجود الفرنسي لاحقًا في النيجر، برزت ملامح مشهد جيوسياسي جديد يتشكل بسرعة لافتة. وفي خضم هذا التحول، تصاعدت التساؤلات حول طبيعة الخسارة الفرنسية: هل اقتصرت على فقدان قواعد عسكرية، أم شملت أيضًا تراجعًا أعمق في مكانتها الرمزية بوصفها "الدولة الحامية" للإقليم؟

لقد جاء التراجع في النفوذ الفرنسي نتيجةً لتحول عميق في طبيعة العلاقة بين باريس والأنظمة المحلية في دول الساحل، حيث أخذت الثقة في الخطاب الأمني الفرنسي تتضاءل، وتراجع الاقتناع بجدوى الوعود التنموية التي رُوِّج لها لعقود طويلة. كما أن الشراكات الإقليمية التي دعمتها باريس ضمن إطار "قوة الساحل الخماسية" أظهرت حدود قدرتها على بناء قوات قادرة على إدارة العمليات بصورة مستقلة عن الإشراف الفرنسي. وفي هذا السياق، اكتسبت عملية برخان بُعدًا سياسيًّا أثقل من بعدها الأمني، فصارت جزءًا من نقاش واسع حول مسؤولية باريس في تعثر المسار السيادي لدول الإقليم، بينما بدأت قطاعات واسعة من الرأي العام والنخب المحلية تنظر إليها باعتبارها رمزًا لاستمرار الاختلالات الأمنية وإعادة إنتاج الهشاشة بدل تجاوزها.

* * *

جاء التآكل المتسارع في النفوذ الفرنسي بمنطقة الساحل بوصفه انعكاسًا لتحول اجتماعي واسع في البنية السياسية والثقافية داخل مجتمعات الإقليم، حيث برزت منذ منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ملامح وعي شعبي

جديد يرفض الإرث الاستعماري ويقاوم استمرار فرنسا في موقع الوصاية الناعمة أو الشراكة المهيمنة. وتداخلت في هذا الوعي مشاعر الإحباط والتهميش والتبعية، وتفاعلت مع الأزمات الاقتصادية والانهيار الأمني وتعثر المشاريع التنموية، لتفرز خطابًا جماهيريًّا يعيد تقييم دور باريس من منظور نقدي يحمّلها مسؤولية مباشرة عن استمرار الهشاشة والبؤس تحت شعارات "محاربة الإرهاب" و"تعزيز الاستقرار".

شهدت مالي منذ عام 2018 موجات متصاعدة من التظاهرات المناهضة للوجود الفرنسي، واتخذت هذه الاحتجاجات طابعًا أكثر حدّة بعد الانقلاب العسكري في أغسطس/آب 2020، حين تحوّلت الساحات العامة في مدن كبرى مثل باماكو وسيفاري إلى فضاءات مفتوحة للتعبير عن السخط الشعبي، وتكررت فيها مشاهد إحراق العلم الفرنسي ورفع الشعارات الرافضة للنفوذ الخارجي. وتزامن هذا الحراك الميداني مع نشاط رقمي واسع على منصات التواصل الاجتماعي، حيث انتشرت حملات تُعيد قراءة التاريخ الاستعماري، وتتناول بالتحليل الوثائق والفيديوهات التي تُظهر دعم باريس لأنظمة سلطوية أو تعاونها مع مليشيات محلية. وأسهمت منظمات مدنية وإعلاميون مستقلون في ترسيخ هذا الزخم الرقمي، فتحوّلت الحملات الإلكترونية إلى منصات دائمة لإنتاج خطاب ينتقد الفرنكوفونية ويعارض النفوذ الفرنسي، وبرزت ضمنها دعوات لإعادة صياغة العلاقة مع باريس بصورة جذرية تشمل الأبعاد الاقتصادية والثقافية[1].

في بوركينا فاسو، تصاعدت الموجة بشكل أكثر حدّة بعد الانقلاب الثاني في أكتوبر/تشرين الأول 2022، عندما تبنّى المجلس العسكري الجديد بقيادة إبراهيم تراوري خطابًا سياديًّا راديكاليًّا، خاطب فيه الشارع البوركيني بلغة تنضح بمفردات التحرر من الهيمنة، متعهدًا بإنهاء "الاستعمار المقنّع" الذي تمارسه فرنسا، وسحب البلاد من عباءة الفرنكوفونية. وقد جرى في عدد من المدن استبدال الأسماء

(1) Paul Lorgerie, «Au Mali, le sentiment anti-français gagne du terrain», Le Monde, 10 janvier 2020, accessed June 2025, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/01/10/au-mali-le-sentiment-anti-francais-gagne-du-terrain_6025466_3212.html.

الفرنسية في الشوارع والساحات بأسماء محلية أو رموز مناهضة للاستعمار، وتم فرض رقابة أشد على المؤسسات الثقافية الفرنسية، مثل "المعاهد الفرنسية"، التي اتُّهمت بأنها تعمل على إعادة إنتاج التبعية الفكرية[1].

اتجهت النخب السياسية الجديدة إلى تبنّي خطاب نقدي حاد اتجاه فرنسا، وجعلت من معاداة النفوذ الفرنسي ركيزة أساسية في بناء شرعيتها الداخلية، حيث أصبح تجاوز العلاقة التقليدية مع باريس معيارًا للمصداقية السياسية في نظر قطاعات واسعة من الجمهور، وامتدادًا لرمزية التحرر الوطني التي طبعت خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وفي هذا السياق، برزت القطيعة مع فرنسا خيارًا يُنظر إليه بوصفه خطوة تحررية تحمل أبعادًا سياسية ورمزية، لا مجرد تحوّل دبلوماسي. ونتيجة لهذا التحول، تكرّست صورة فرنسا لدى شرائح واسعة من المواطنين باعتبارها مصدرًا لإعادة إنتاج الفشل، وتجسيدًا لممارسات الاستعمار الجديد، وشريكًا يكتفي بالخطابات والوعود بعيدًا عن تحقيق نتائج ملموسة على الأرض.

في هذا المناخ السياسي والاجتماعي، اكتسب الابتعاد عن فرنسا طابعًا يتجاوز حدود الاحتجاج المباشر، ليتحوّل إلى منظومة خطابية متكاملة تعيد تفسير الماضي وتؤسس لسردية وطنية جديدة تقوم على فكرة القطيعة الجذرية مع الإرث الاستعماري. وأصبحت الاحتجاجات تعبيرًا عن تطلّع متنامٍ لاستعادة السيادة بمستوييها الرمزي والمادي، لا مجرد مطالبة اقتصادية أو أمنية. وفي هذا الإطار، أصبحت شخصيات من اليسار الراديكالي وقادة الحركات الشبابية مرجعيات اجتماعية يعتمد عليها الشارع في الدفع باتجاه تحرير القرار الوطني من وطأة النفوذ الفرنسي. كما تقدّم الحديث عن تنويع الشراكات الدولية والبحث عن مسارات تعاون بديلة مكانة مركزية في خطابات الفاعلين السياسيين، سواء داخل المؤسسات العسكرية أو في الأوساط المدنية، ليصبح مطلبًا سياسيًّا مشروعًا ومتكررًا يعكس تحوّلًا أوسع في رؤى الإقليم لمستقبله الاستراتيجي.

(1) African Arguments, "Revolution without Reform: The Semiotics of Sovereignty in Burkina Faso," June 25, 2025, accessed June 2025, https://africanarguments.org/2025/06/revolution-without-reform-the-semiotics-of-sovereignty-in-burkina-faso/

ما كان يعتبر سابقًا جزءًا من "العلاقة التاريخية الخاصة" بين فرنسا ومستعمراتها السابقة، صار يُنظَر إليه اليوم على أنه أداة للهيمنة والتحكم، وأصبح قطع هذه العلاقة يُعتبر أولوية استراتيجية، وشرطًا لأي مشروع سيادي جديد. ومع تعمّق هذا الوعي الجماعي، فقدت فرنسا رصيدها الرمزي، ولم تعد قادرة على التذرع بميراث اللغة أو الثقافة بوصفهما أداتَي نفوذ ناعم. إذ بدأ النقاش العام ينتقل من سؤال التعاون مع فرنسا إلى سؤال التخلص منها، لا سيما بعد أن عجزت عن تقديم ما يثبت أنها حليف في التنمية، أو قوة قادرة على الانتصار في معركة الاستقرار.

* * *

جاء انسحاب فرنسا من مالي وبوركينا فاسو نتيجة لمسار ممتد من التحول في الرؤية الفرنسية اتجاه القارة الإفريقية عمومًا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، ولم يعد يُفهم فقط في إطار المتغيرات الميدانية أو اهتزاز التفاهمات الأمنية. فمنذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، بدأت النخب السياسية في باريس، وفي مقدمتها إدارة إيمانويل ماكرون، تعيد تقييم السياسات التقليدية التي اعتمدت على التدخل العسكري المباشر، والرهان على النخب الحليفة، واستثمار الرمزية الثقافية واللغوية، باعتبارها أدوات أصبحت محدودة الفاعلية وغير قادرة على تبرير كلفتها السياسية والمادية المتصاعدة. وفي خطاب ألقاه ماكرون في واغادوغو عام 2017، تحدّث عن ضرورة "إعادة صياغة العلاقة بين فرنسا وإفريقيا على أسس الاحترام المتبادل"، من دون أن يقدّم في ذلك الحين تصورًا واضحًا لطبيعة هذا الاحترام أو الكيفية العملية لترجمته في السياسات والممارسات[1].

لكن مع تصاعد الضغط الشعبي في مالي وبوركينا فاسو، وتزايد الهجمات على القواعد العسكرية الفرنسية، ودخول روسيا في ميدان المنافسة، اضطرت

(1) Emmanuel Macron, Discours d'Emmanuel Macron à l'université de Ouaga I, professeur Joseph Ki-Zerbo, à Ouagadougou: Pour une nouvelle relation entre la France et l'Afrique, November 28, 2017, accessed June 2025, https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2017/11/28/discours-demmanuel-macron-a-luniversite-de-ouagadougou.

باريس إلى إعادة النظر في استراتيجيتها، وأدركت أن التمسك بمواقع عسكرية غير مرحب بها شعبيًّا وحكوميًّا، أصبح عبئًا أخلاقيًّا وسياسيًّا يُضعف شرعية فرنسا الدولية. فبعد أن طُرد السفير الفرنسي من باماكو، وتعرّضت القوافل العسكرية الفرنسية للرشق بالحجارة والمتفجرات من قبل متظاهرين، أعلنت فرنسا رسميًّا في يونيو/ حزيران 2022 إنهاء عملية برخان، وأكملت انسحاب قواتها من مالي بحلول أغسطس/ آب من العام نفسه[1].

في بوركينا فاسو، اتخذ المشهد طابعًا أكثر حدّة ووضوحًا، إذ أعلن المجلس العسكري الذي تولّى السلطة في مطلع المرحلة الانتقالية رفضه الصريح لأي استمرار للوجود العسكري الفرنسي، وحدّد مهلة زمنية لا تتجاوز ثلاثين يومًا لمغادرة القوات الفرنسية البلاد. وقد جاء ردّ باريس في إطار انسحاب اتّسم بقدر من الهدوء والابتعاد عن المواجهة المباشرة، مقرونًا بترويج خطاب سياسي يؤكد أن الاستراتيجية الفرنسية بصدد التكيّف مع واقع جيوسياسي جديد. وقد عكس هذا الخطاب إحساسًا عميقًا بتراجع القدرة على التحكم في مسارات الإقليم، وتآكُل ما درجت الأدبيات الفرنسية على وصفه بـ "النفوذ الطبيعي" في مستعمراتها السابقة[2].

في ضوء هذه الانسحابات، حاولت باريس التخفيف من وقع التراجع عبر تأطير العملية في سياق "إعادة تموضع استراتيجي"، وأعلنت عن نيتها تقليص قواعدها العسكرية، وتحويل وجودها في الساحل من نموذج التدخل إلى نموذج الدعم عن بعد، عبر التدريب والتسليح والمشورة. كما بدأت وزارة الخارجية الفرنسية إعادة تقييم آليات التعاون التنموي والثقافي، مع تركيز جديد على دعم المبادرات المحلية، ومراعاة خصوصيات كل بلد، في محاولة لاستعادة بعض الثقة

(1) France 24, "France withdraws last soldiers from Mali amid jihadist resurgence," August 17, 2022, accessed June 2025, https://www.france24.com/en/africa/20220817-france-withdraws-last-soldiers-from-mali-amid-jihadist-resurgence.

(2) Al Jazeera, "Burkina Faso demands departure of French troops: Report," January 22, 2023, accessed June 2025, https://www.aljazeera.com/news/2023/1/22/burkina-faso-demands-departure-of-french-troops.

التي تآكلت خلال السنوات السابقة[1]. ومع ذلك، فإن هذه اللغة الجديدة لم تلقَ صدى يذكر، بل استُقبلت في معظم العواصم الإفريقية بقدر كبير من الشك، بوصفها محاولة متأخرة لتجميل انسحاب فُرض من الخارج، لا خطوة سيادية من الداخل.

في المقابل، تستمر بعض الأصوات في باريس في تقديم الانسحاب العسكري بوصفه انتقالًا إلى مرحلة جديدة من العلاقات القائمة على قدر أكبر من التكافؤ، غير أن الواقع يعكس دلالات رمزية تتجاوز هذا التوصيف بكثير. فالتراجع الميداني حمل معه خسارة لمكانة ارتبطت لعقود طويلة بصورة فرنسا بوصفها قوة ضامنة للأمن في إفريقيا، وصاحبة الدور الحاسم في إدارة التوازنات الداخلية كلما احتدمت المنافسات أو تفاقمت الأزمات. ولم يقتصر الأمر على التفريط في مواقع عسكرية، بل شمل أيضًا تراجعًا في إحدى أهم الركائز الرمزية التي شكّلت أساس نفوذ باريس في مستعمراتها السابقة.

أصبحت باريس مضطرة للتعامل مع واقع جديد يتمثل في أن إفريقيا، ودول الساحل على وجه الخصوص، صارت ترفض أي صيغة من صيغ العلاقة ذات الطابع الاستعماري المُقنّع، وأن تراجع شرعية الدور الفرنسي في هذه الدول تشكّل نتيجة طبيعية لعقود من السياسات غير المتوازنة، والتحالفات الوثيقة مع نخب فاقدة للشرعية، وفشلٍ مزمن في بلورة نموذج تنموي قائم على الندية والشراكة الحقيقية. وفي مواجهةً هذا التحوّل، لم تُجدِ التفسيرات الرسمية التي نسبت هذا التراجع إلى "حملات تضليل خارجية"، إذ كان المشهد الإفريقي يعكس تراكمًا طويلًا من الخيبات والاختلالات البنيوية. ومع كل انسحاب جديد، كانت فرنسا تفقد شريحة إضافية من خطابها السياسي وقدرتها على التأثير، ويتراجع حضورها المعنوي في الذاكرة الشعبية، في مشهد يعيد رسم معاني الاحترام والهيبة كما تتصورها المجتمعات الإفريقية في علاقتها بالقوة الفرنسية.

(1) Le Monde, "The French army works on the finishing touches of its reorganization in Africa," June 21, 2024, accessed June 2025, https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/21/the-french-army-works-on-the-finishing-touches-of-its-reorganization-in-africa_6675412_4.html.

ما بدأ باعتباره "انسحابًا تكتيكيًّا" تحوّل في الوعي الشعبي والسياسي إلى اعتراف ضمني بانتهاء الحقبة الفرنسية في الساحل، على الأقل بصيغتها القديمة. وحتى محاولات باريس لتدارك ذلك عبر تفعيل الأدوات الثقافية، أو إعادة تدوير الشراكات الأمنية عبر قوى أخرى، لم تنجح حتى الآن في ملء الفراغ الذي خلقه الانكفاء العسكري والسياسي. وإذا لم تقم فرنسا بمراجعة جذرية وعميقة لعلاقتها بإفريقيا، فلن تكون هذه الانسحابات إلا بداية سلسلة أوسع من الانكشافات الجيوسياسية.

جاء تراجع النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل بوصفه تحولًا بنيويًّا يتجاوز حدود الإخفاقات العسكرية أو الإدارية، ليكشف عن إعادة تشكيل تدريجية لموقع فرنسا داخل هندسة النفوذ في غرب إفريقيا. فقد شكّل الوجود الفرنسي، على مدى عقود طويلة، محورًا أساسيًّا في الوعي الجيوسياسي الإقليمي، حيث اعتُبرت القواعد العسكرية والسفارات والمعاهد الثقافية امتدادات عضوية للقرار السيادي الفرنسي في دول الساحل وغرب إفريقيا الفرنكوفونية. ومع الانسحاب من مالي ثم من بوركينا فاسو، ظهرت ملامح مرحلة جديدة تؤشر إلى انتهاء الصيغة التقليدية للعلاقة بين باريس والنخب الحاكمة، تلك الصيغة التي قامت على الحماية مقابل الولاء السياسي.

وقد قرأت العواصم الإقليمية هذا التحوّل بوصفه إشارة واضحة إلى تآكل القدرة الفرنسية على إدارة المجال الإفريقي، ليس في الساحل فحسب، بل في مجمل غرب إفريقيا. وانعكس ذلك في تحركات سريعة لعدد من الدول نحو إعادة تموضع استراتيجي، تراوح بين الحذر من استدامة الارتباط بفرنسا، والانفتاح المتزايد على قوى دولية منافسة مثل روسيا وتركيا والصين. وتشكّل مناخ سياسي جديد اتسم بتراجع مكانة فرنسا بوصفها فاعلًا مركزيًّا، وصعود لغة سياسية أكثر استقلالية حتى لدى القادة الذين ظلوا متحالفين معها، إذ أصبحوا يدركون أن الارتباط الوثيق بالمستعمر السابق يحمل كلفة سياسية داخلية يصعب تحمّلها في ظل التحولات الجارية.[1]

(1) The Declining Influence of France in the Sahel: A Multimodal and Framing Discourse Analysis on Presidential Speeches in Burkina Faso. Labbaye, Camille Julie. Aalborg University, October 2023. Accessed June 2025. https://vbn.aau.dk/ws/files/571926233/Labbaye.__2023_._The_Declining_Influence_of_France_in_the_Sahel._Aalborg_University_Final.pdf

أعادت التحولات الجارية في منطقة الساحل إحياء مفهوم السيادة بوصفه ركيزة مركزية في الوعي الجمعي للشعوب، وهدفًا سياسيًّا يستحق تحمل تكاليفه مهما كانت مرتفعة. وبرز الخطاب السيادي هذه المرة داخل قلب المؤسسات الرسمية نفسها، سواء في بيانات الحكومات أو مواقف الدبلوماسيات الوطنية، بعدما كان في السابق حكرًا على قوى المعارضة أو التيارات الراديكالية. وأصبح التعاون مع فرنسا يخضع لمنطق التفاوض وإعادة التقييم، بدل اعتباره خيارًا تلقائيًّا أو مسارًا ثابتًا. وفي هذا الإطار، اتخذ تراجع النفوذ الفرنسي طابعًا يتجاوز حدود الانسحاب العسكري الميداني، ليعكس انهيار منظومة كاملة من العلاقات التي قامت عليها الاستراتيجية الفرنسية في إفريقيا منذ مرحلة ما بعد الاستعمار.

كما انعكس هذا التراجع على المؤسسات الإقليمية، لا سيما "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" (إيكواس)، التي كثيرًا ما اتُّهمت بأنها تُدار من خلف الكواليس وفق هندسة فرنكوفونية. فقد أصبحت بعض قراراتها، خاصة في التعامل مع الانقلابات العسكرية، موضع شك من قبل الشارع الإفريقي الذي يرى أن هذه المؤسسات لم تكن إلا أذرعًا ناعمة للنفوذ الفرنسي، تدافع عن الأنظمة الموالية لا عن مصالح الشعوب. ومع انتشار هذا التصور، بدأ الزخم الشعبي يضغط باتجاه تفكيك المنظومات القائمة، أو على الأقل إعادة تعريف أدوارها خارج منظار الوصاية الفرنسية.[1]

من جهة أخرى، وجدت القوى الكبرى الأخرى، ولا سيما روسيا، في هذا الفراغ الاستراتيجي فرصة نادرة للتوسع، دون الحاجة إلى الاصطدام العسكري المباشر، أو الدخول في استثمارات ضخمة. لقد قدّمت موسكو نفسها على أنها قوة بديلة، تعتمد على الرمزية المناهضة للاستعمار، وتخاطب المشاعر السيادية للأفارقة، وتقدم دعمًا أمنيًّا سريعًا دون شروط حقوقية. ومع تراجع فرنسا، أصبح من السهل على روسيا الدخول من أبواب مفتوحة، مدعومة بغضب شعبي حقيقي،

(1) ECOWAS must assess France's influence within francophone Africa - Ghana MP. GhanaWeb, 12 August 2023. Accessed June 2025. https://www.ghanaweb.com/GhanaHomePage/africa/ECOWAS-must-assess-France-s-influence-within-francophone-Africa-ndash-Ghana-MP-1823318

ومناخ سياسي يبحث عن بدائل. وقد تكررت مؤخرًا مشاهد رفع الأعلام الروسية في مظاهرات مؤيدة للانقلابات العسكرية، كإشارة رمزية لتبدّل موازين التأثير.

وفي هذا الإطار الشامل للتحولات الجارية، لم يعد تراجع فرنسا في الساحل يُقاس بحجم القواعد العسكرية التي غادرتها أو الاتفاقيات الدفاعية التي انتهى مفعولها، بل بمدى الانحسار الذي أصاب شرعيتها الرمزية ودورها المعنوي داخل الفضاء الإفريقي. فقد تراجعت قدرتها على الظهور بمكانة الفاعل الاستثنائي الذي يمتلك قراءة خاصة للمشهد الإفريقي، ودخلت عمليًّا في سباق مفتوح على النفوذ مع قوى دولية كانت تُصنَّف، حتى وقت قريب، خارج دائرة المنافسة المباشرة. وتجاوزت الخسائر الفرنسية في مالي وبوركينا فاسو حدود الحضور العسكري لتصل إلى موقعها السياسي والتاريخي، إذ أصبحت استعادتها لأي نفوذ مشروطة بإرادة المجتمعات المحلية ذاتها، بعدما أصبحت الشعوب -لا الأنظمة وحدها- تتحكم في تحديد الفاعلين المقبولين والفاعلين المرفوضين، وتقرر من يحظى بالثقة ومن يُستبعَد. ويسهم هذا التحول في فتح المجال أمام صياغة نمط جديد من العلاقات بين إفريقيا والعالم، يقوم على مبدأ الشراكة السيادية بدل العلاقة الرأسية التي طبعت مرحلة ما بعد الاستعمار.

وهكذا، فإن ما بدا تراجعًا موضعيًّا في جغرافيا الساحل، كان في الحقيقة تحولًا استراتيجيًّا يعيد تعريف مكانة فرنسا في غرب إفريقيا، ويضع حدًّا لتاريخ طويل من الهيمنة الناعمة والمغلّفة بالشرعية التنموية والأمنية. إنها لحظة فارقة تعلن أن زمن ما بعد الاستعمار في صورته الرمزية قد بدأ التفكك الفعلي، وأن ما سيأتي بعده لن يكون إعادة إنتاج للقديم، بل ساحة تنافس مفتوحة لا تعترف بأمجاد ماضية، بل تُبنى فقط على فعالية الحاضر وقدرته على مخاطبة تطلعات شعوب تبحث عن السيادة، لا عن الحماية.

## روسيا لاعب بديل في مالي وبوركينا فاسو

في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تتراجع بسرعة من قلب منطقة الساحل، ولا سيما من مالي وبوركينا فاسو، كانت روسيا تتحرك بخطوات هادئة ومنتظمة لملء

الفراغ الاستراتيجي الذي نتج عن هذا الانكفاء، مستفيدة من لحظة جيوسياسية استثنائية ترافقت مع تصاعد حدة المواجهة بينها وبين الغرب في الساحة الأوكرانية. واتخذ الحضور الروسي في الساحل شكل مسار مدروس يستند إلى استراتيجية متعددة الأبعاد، جمعت بين استثمار الرمزية المناهضة للاستعمار، واعتماد مقاربات أمنية واقعية، وتوظيف الانتهازية الجيوسياسية في سياق التنافس الدولي. وتبلورت هذه الرؤية ضمن ما يمكن وصفه بسياسة "التموضع في الظلال"، حيث تعمل موسكو على استغلال تراجع القوى الغربية لبناء موطئ قدم جديد في الإقليم من دون الانخراط في صدام مباشر، وبما يعزز قدرتها على التأثير في مساراته المستقبلية.

بدأت ملامح الحضور الروسي في مالي تتضح مباشرة بعد انقلاب 2020، حين بدأت السلطات العسكرية في باماكو ترسل إشارات متكررة بعدم رضاها عن أداء باريس، وسعيها إلى تنويع الشركاء الأمنيين. ولم تمضِ شهور قليلة حتى بدأت التقارير الغربية تتحدث عن وصول عناصر من مجموعة فاغنر إلى مالي، تحت غطاء "خبراء تدريب" أو "مستشارين أمنيين"، في صفقة أثارت جدلًا دوليًّا واسعًا، واعتبرتها فرنسا والاتحاد الأوروبي بمثابة "تجاوز خط أحمر" يعكس اختيارًا سياسيًّا مقصودًا من المجلس العسكري في باماكو نحو التموضع مع محور روسيا[1]. كان الحضور الأولي لفاغنر محدودًا عدديًّا، لكنه كان عميق التأثير رمزيًّا، لأنه مثّل لحظة كسر لحصرية النفوذ الفرنسي، وفتح الباب أمام نموذج بديل في التعامل مع التهديدات الأمنية.

استند انجذاب السلطات الانتقالية في مالي إلى موسكو إلى جملة من العوامل التي تجاوزت حدود الخصومة المشتركة مع فرنسا، ليشمل نموذجًا مختلفًا في التعاون الأمني تقدمه روسيا، يقوم على معادلة مباشرة وواضحة: توفير الدعم العسكري مقابل ولاء سياسي، من دون اشتراطات إصلاحية أو حقوقية، ومن دون

(1) The Guardian, "UK joins calls on Mali to end alleged deal with Russian mercenaries," September 30, 2021, accessed June 2025, https://www.theguardian.com/world/2021/sep/30/uk-joins-calls-on-mali-to-end-alleged-deal-with-russian-mercenaries.

الخطابات الغربية المرتبطة بالديمقراطية والحكم الرشيد. وفي هذا الإطار، رأت القيادة المالية الجديدة في موسكو شريكًا قادرًا على تقديم ما لم تعد باريس مستعدة لمنحه، سواء من حيث الدعم غير المشروط، أو التدريب العسكري الميداني المكثف، أو التسليح السريع، فضلًا عن الغطاء السياسي في مجلس الأمن عند الحاجة. وتعمّق هذا التوجّه مع الصورة التي رسختها روسيا منذ تدخلها في سوريا، حيث قدّمت نفسها على الساحة الدولية بوصفها حليفًا ثابتًا للأنظمة التي تواجه ضغوطًا خارجية، وتمتلك استعدادًا للانخراط المباشر في الصراع بدرجة من الحزم تتجاوز حسابات التردد أو معادلات التوازن التي غالبًا ما قيّدت القوى الغربية[1].

في بوركينا فاسو، برزت دينامية مشابهة لما حدث في مالي بسرعة لافتة. فمع الانقلاب الثاني في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، اتجه المجلس العسكري الجديد نحو توثيق صلاته بروسيا عبر رسائل سياسية متعددة القنوات، شملت التصريحات الرسمية، واستقبال وفود روسية غير معلنة، والتشجيع الضمني لصعود خطاب شعبي يروّج لفكرة التقارب مع موسكو. وخلال فترة قصيرة، ظهرت رايات فاغنر في شوارع واغادوغو أثناء تظاهرات مؤيدة للمجلس العسكري، في تطور يعكس التحول العميق في المزاج العام، الذي أصبح يرى في موسكو نموذجًا لقوة دولية تتحدى الغرب، وتقدّم دعمًا غير مشروط للحكومات القومية في مواجهة الفوضى والتهديدات الداخلية. وقد ترسّخ هذا التمثل الجديد لروسيا في الوعي الشعبي البوركيني بسبب عوامل عديدة، من بينها النشاط المنظّم لوسائل إعلام ناطقة بالفرنسية ذات توجهات موالية لموسكو، ومنصات رقمية عملت على نشر روايات بديلة تقدّم فرنسا بوصفها قوة ساهمت في تعميق الأزمات الأمنية بدلًا من حلّها. وأسهم هذا الحضور الإعلامي في تعزيز صورة روسيا باعتبارها فاعلًا قادرًا على توفير خيارات استراتيجية جديدة تتجاوز الإطار التقليدي الذي احتكرته باريس لعقود طويلة[2].

(1) Human Rights Watch, "Mali: Massacre by Army, Foreign Soldiers," April 5, 2022, accessed June 2025, https://www.hrw.org/news/2022/04/05/mali-massacre-army-foreign-soldiers.

(2) BBC Monitoring, "Explainer: Russia expands foothold and influence in Africa," May 13, 2025, accessed June 2025, https://monitoring.bbc.co.uk/product/b0003n7t.

استفادت روسيا في توسّعها السريع من هشاشة البيئة الدولية في الساحل ومن غياب بديل متماسك قادر على ملء الفراغ الأمني والسياسي. وغادرت باريس المشهد وهي مثقلة بالتوترات، بينما اختارت واشنطن مقاربة حذرة تحدّ من حضورها المباشر، في وقت واجهت فيه الأمم المتحدة صعوبات عميقة أعاقت قدرتها على إدارة عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، تقدّمت موسكو لتعرض نفسها بوصفها قوة مستعدة للانخراط عبر مقاربة تجمع بين الحضور الأمني والرمزية السياسية والفاعلية الاتصالية. واعتمدت في بناء نفوذها على تعزيز تحالفها مع السلطة الحاكمة، وتوفير مجموعة محدودة من المقاتلين المدربين، وإطلاق رسائل توحي بأن "الأوضاع أصبحت أكثر انضباطًا". وقد استقبل الجمهور المحلي هذه الرسائل بقدر واسع من الارتياح، نظرًا لقدرتها على تقديم تصور بديل يعيد الإحساس بالأمن في مرحلة تراجعت فيها الثقة بكل ما ارتبط بالوجود الفرنسي والأطر الأممية.

* * *

تركّز الحضور الروسي في الساحل الإفريقي على مزيج يجمع بين الأدوات الميدانية والعسكرية والوسائل الرمزية والسياسية، عبر استراتيجية مُحكَمة استهدفت التغلغل في الفضاء العام وإعادة تشكيل سردياته. واعتمدت موسكو على أدوات ناعمة ذات طابع استراتيجي، توزّعت بين الإعلام والخطاب التاريخي والدبلوماسية الرمزية، بما أتاح لها تقديم نفسها قوة داعمة لسيادة الدول ومؤيدة لاستقلال قرارها الوطني، في مقابل الصورة التي ارتبطت بالنموذج الغربي في التدخل. وفي اللحظة التي كانت تتراجع فيها القدرة الفرنسية على كسب المعركة الخطابية أمام جماهير ترى في ممارساتها امتدادًا لصيغ استعمارية مموّهة، كانت روسيا تبني خطابًا موازيًا يستفيد من إرثها السوفيتي، ويستحضر نبرة "المناصرة التحررية" التي تستهدف النخب والجمهور العام معًا، وتقدّم موسكو بوصفها شريكًا يتقاطع مع طموحات الاستقلال والسيادة.

اعتمدت موسكو بشكل ملحوظ على منصات إعلامية ناطقة بالفرنسية، من أبرزها "سبوتنيك" و"روسيا اليوم"، إلى جانب شبكة من الحسابات الإلكترونية

الموجّهة والمدعومة عبر قنوات غير رسمية. وقد تمثلت الوظيفة الأساسية لهذا الإعلام في تفكيك الرواية الفرنسية حول الحرب على الإرهاب، وتقديم البديل الروسي بوصفه مشروعًا لمساعدة الدول الإفريقية على استعادة سيادتها، دون شروط سياسية أو تدخلات داخلية. وقد ركّز هذا الخطاب على إبراز ازدواجية المعايير الفرنسية، وأعاد تذكير الجمهور الإفريقي بتاريخ باريس في دعم الانقلابات، وتغذية الفساد، والتواطؤ مع شركات النهب المنظم للثروات المحلية[1].

كما تم استخدام الرمزية التاريخية بشكل واعٍ؛ إذ أُعيد إحياء بعض المقولات السوفيتية حول مناهضة الاستعمار، وتم الترويج لفكرة أن روسيا، بخلاف الغرب، لم تستعمر إفريقيا، ولم تستغل مواردها، بل دعمت حركات التحرر الوطني في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وقد لقي هذا الخطاب صدى لدى أجيال ما بعد الاستعمار، وخصوصًا في صفوف الشباب المتعلم المتذمّر من السياسات الغربية، الذي وجد في روسيا شريكًا بديلًا يمنحه الاحترام السياسي دون فرض قوالب ديمقراطية مشروطة. وتحوّلت صور فلاديمير بوتين إلى رموز تُرفع في المظاهرات جنبًا إلى جنب مع الأعلام الوطنية، إشارةً إلى التحالف السيادي العابر للقارات[2].

على المستوى الدبلوماسي، سعت روسيا إلى تجنب الظهور العلني المباشر في معظم الحالات، وتركت لمسؤوليها الأمنيين مهمة إدارة التفاوض مع الأنظمة العسكرية في باماكو وواغادوغو، دون حضور إعلامي تقليدي. وقد وفّر هذا الغياب المقصود عن المشهد الرسمي هامشًا واسعًا من المرونة، وأتاح للأنظمة الإفريقية أن تُقدّم العلاقة مع موسكو على أنها علاقة "بين سيادتين"، لا علاقة وصاية أو احتواء، كما كان الحال مع باريس. ومن خلال سفاراتها، ومؤتمراتها الثقافية

(1) France 24, "Investigation: Africa under Russian influence," July 21, 2023, accessed June 2025, https://www.france24.com/en/tv-shows/reporters/20230721-investigation-africa-under-russian-influence.

(2) Morgane Le Cam, "Ces Africains sur qui Moscou s'appuie pour étendre son influence," Le Monde, July 28, 2023, accessed June 2025, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/07/28/ces-africains-sur-qui-moscou-s-appuie-pour-etendre-son-influence_6183724_3212.html.

المحدودة، وبعض الأنشطة الأكاديمية الممولة، عملت موسكو على إعادة بناء شبكة تأثير جديدة، تستقطب شرائح من النخبة الأكاديمية والثقافية، وتنقل الخطاب الروسي من كونه خيارًا أمنيًّا، إلى كونه رؤية للعالم.

في هذا السياق المتحوّل، ظهرت روسيا بوصفها قوة تدرك التحولات العميقة التي تشهدها المجتمعات الإفريقية، ولا سيما تطلعاتها إلى تجاوز إرث التبعية للغرب. واعتمدت موسكو مقاربة تقوم على إظهار أنها طرف يسهّل مسار التحرر السياسي والرمزي، ويمنح دول الساحل مساحة لبناء نماذجها الخاصة بعيدًا عن الضغوط الخارجية. وقد انسجم هذا التوجه مع تصريحات عدد من المسؤولين الروس الذين شددوا على أن علاقاتهم بدول الساحل ترتكز على "الاحترام المتبادل والتوازن في المصالح"، وهي صياغات تحمل طابعًا رمزيًّا قويًّا ينسجم مع المزاج السائد في مالي وبوركينا فاسو، ويعزز جاذبية الدور الروسي في الوعي العام[1].

وفي هذا السياق، برزت لدى عدد من القادة العسكريين في البلدين مؤشرات واضحة على تقبّل النموذج الروسي، سواء على مستوى التسليح والتدريب أو على مستوى التصورات العامة للدولة ووظيفتها. فقد عبّر العقيد أسيمي غويتا، رئيس المجلس العسكري في مالي، عن تقديره لما اعتبره "ثباتًا" في مواقف موسكو وابتعادًا عن الضغوط الغربية، في حين أظهر إبراهيم تراوري، قائد المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو، اهتمامًا بإعادة صياغة موقع بلاده خارج المظلة الفرنسية عبر توثيق التعاون مع شركاء جدد. ولم تُقدَّم هذه التصريحات بوصفها خطابات ظرفية، بل جاءت انعكاسًا لتحول بنيوي في التفكير الاستراتيجي للنخب الصاعدة، التي وجدت في روسيا شريكًا يمنح حضورًا داعمًا للسيادة، ويوفّر غطاءً سياسيًّا قادرًا على موازنة النفوذ الغربي في لحظة انتقالية حساسة[2].

(1) TASS, "Russia building up new approach to cooperation in Africa — Kremlin," June 7, [2024], accessed June 2025, https://tass.com/economy/1801041

(2) Al Jazeera, "Russia's Lavrov Vows Aid for W Africa's Jihadist Fight," February 8, 2023, accessed June 2025, https://www.aljazeera.com/news/2023/2/8/russias-lavrov-vows-aid-for-w-africas-jihadist-fight.

حين انسحبت فرنسا من مالي وبوركينا فاسو، بدا أن الفراغ الأمني الهائل الذي خلفته لن يُملأ بسهولة، لا من قبل حكومات المنطقة الضعيفة، ولا من قبل الأمم المتحدة التي تواجه أصلًا أزمة فعالية في عمليات حفظ السلام، ولا من قوى إقليمية تفتقر للموارد أو الإرادة السياسية. لكن روسيا لم تنتظر طويلًا. فعبر مجموعة فاغنر، بدأت موسكو تقديم بديل "عملي" في نظر الأنظمة العسكرية، يقوم على تدخل سريع، وعمليات نوعية، وتوفير قدر من الاستقرار الظاهري في مناطق محددة. فقد تم نشر وحدات من المرتزقة الروس في مناطق ساخنة مثل موبتي وغاو في مالي، وفي إقليم الساحل في بوركينا فاسو، حيث نفذت هذه القوات عمليات مباشرة ضد جماعات مسلحة، كما وفرت حماية شخصية لعدد من المسؤولين الحكوميين والعسكريين[1].

لقد كان الانطباع الأولي عن فعالية هذه التدخلات إيجابيًّا لدى الشارع المحلي، الذي رأى فيها استجابة سريعة على عكس التباطؤ والبيروقراطية التي كانت تميز عمليات برخان الفرنسية أو قوات "مينوسما" الأممية. لكن مع مرور الوقت، بدأت الصورة تتعقّد، وظهرت مؤشرات على أن الحضور الروسي، وإن بدا أكثر حسمًا، فإنه يفتقر إلى الأبعاد المؤسسية التي تسمح ببناء أمن مستدام. فمجموعة فاغنر لا تملك استراتيجية طويلة المدى لإصلاح قطاع الأمن، ولا تستثمر في تطوير الأجهزة المحلية، بل تعتمد على أسلوب الصدمة والتدخل المحدود، مما يجعل نتائجها آنية وقابلة للانكفاء بمجرد اختفاء الغطاء العسكري أو المالي[2].

علاوة على ذلك، أثار الأداء العسكري لفاغنر جدلًا واسعًا نتيجة محدودية تأثيره في مواجهة التنظيمات الجهادية، إضافة إلى الانتهاكات الجسيمة التي سُجّلت بحق مدنيين في عدد من القرى والمناطق الريفية. فقد أصدرت منظمات حقوقية دولية، من

(1) Thiam Ndiaga, "Burkina Faso marks official end of French military operations on its soil," Reuters, February 19, 2023, accessed June 2025, https://www.reuters.com/world/africa/burkina-faso-marks-official-end-french-military-operations-its-soil-2023-02-19/

(2) "Russia's Wagner mercenaries are leading a campaign of terror in Mali," The Washington Post, March 11, 2025, accessed June 2025, https://www.washingtonpost.com/world/2025/03/11/russia-wagner-mali-mercenaries-putin/.

بينها "هيومن رايتس ووتش"، تقارير توثق عمليات إعدام جماعية، وممارسات ترهيب، ومشاركة عناصر فاغنر إلى جانب قوات محلية في انتهاكات استهدفت مجتمعات يُشتبه في تعاونها مع الجماعات المسلحة. وأسهمت هذه الوقائع في إضعاف الخطاب الأخلاقي الذي روّجت له موسكو، وأثارت تحفظات داخل شرائح من الرأي العام، الأمر الذي وضعها في موقع يقترب من المأزق الذي واجهته فرنسا، أي تراجع المصداقية الأخلاقية في ساحة تعج بالتعقيدات الأمنية والاجتماعية.

وبالتوازي مع توسع حضورها الأمني، ظلّ نطاق الشراكات الاقتصادية التي نسجتها روسيا محدودًا، إذ اقتصر على عدد من الاتفاقيات الأولية في مجالات التعدين وتوريد الحبوب والأسلحة. ورغم تأكيد مسؤوليها رغبتهم في تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي، بقي الدور الروسي محكومًا بإمكانات تمويلية متواضعة لا تسمح بطرح بديل عملي للتمويلات الغربية أو الخليجية أو الصينية. ونتيجة لذلك، ارتبط الوجود الروسي أساسًا بعلاقات قائمة على الولاء السياسي، من دون أن يتحول إلى نموذج تنموي قادر على استقطاب النخب الاقتصادية أو البيروقراطية المحلية أو إقناعها بفاعلية روسيا بوصفها شريكًا اقتصاديًّا شاملًا[1].

وبعد تمرد فاغنر على الكرملين في يونيو/ حزيران 2023، وما تبعه من إعادة هيكلة هذه المجموعة تحت سيطرة وزارة الدفاع الروسية، بدأ الحضور الروسي في إفريقيا يعاني من اضطرابات تنظيمية انعكست على أدائه في الساحل. لم تُلغَ الشراكات مع الأنظمة المحلية، لكنها أصبحت أقل مرونة، وأقل كفاءة، وفقدت فاغنر ميزة كونها شريكًا "غير مركزي" يملك حرية التحرك. ومع تعقّد المشهد في أوكرانيا وتزايد التكاليف الميدانية للحرب، بدأت موسكو تعاني من انكشاف نسبي في قدرتها على الاستمرار في أكثر من جبهة مفتوحة في آن واحد[2].

(1) IRSEM. "Russia in Mali: Moscow's Evolving Footprint" (Report No. 97), by E. Dreyfus. Published 2023. Accessed June 2025. https://www.irsem.fr/storage/file_manager_files/2025/03/report-irsem-97-russia-mali-en.pdf.

(2) Reuters, "U.S. asks what's next for Russia's Wagner Group in the Middle East and Africa," June 28, 2023, accessed June 2025, https://www.reuters.com/world/us-asks-whats-next-russias-wagner-middle-east-africa-2023-06-27/

إلى جانب ذلك، فإن البنية الجيوسياسية للساحل لا تُسعف أي قوة خارجية على المدى الطويل، سواء كانت فرنسا، أو روسيا، أو غيرهما. فغياب مؤسسات دولة قوية، وانتشار شبكات التهريب، وتضارب المصالح بين المكونات الإثنية والمناطقية، تجعل من النفوذ الخارجي مسألة مؤقتة، وقابلة للتآكل بسرعة ما لم تُدعَّم بشبكات دعم محلية، واستراتيجيات دمج مجتمعي. وهنا تحديدًا يظهر القصور الروسي، حيث إن موسكو -على عكس فرنسا التي بنت نفوذها على مدى عقود من العلاقات الثقافية واللغوية- تفتقر إلى الامتداد الاجتماعي أو التاريخي، وتعمل في فراغ رمزي لا يُعوّض فقط بالشعارات السيادية أو بالمساعدة العسكرية. لكن رغم تعدد القيود المحيطة بالدور الروسي، يظل حضور موسكو الأكثر بروزًا في مرحلة ما بعد الانسحاب الفرنسي، نتيجة الفراغ البنيوي الذي لم تتقدّم أي قوة أخرى لملئه حتى اللحظة. ويأخذ هذا الحضور طابعًا قد يكون مرحليًّا أو قابلًا للتبدل، لكنه يعكس تحولًا فعليًّا في المزاج السياسي الإقليمي، وفي استعداد المجتمعات الإفريقية لتجربة أنماط جديدة من الشراكات، حتى عندما تتسم بقدر من عدم الاكتمال أو الهشاشة.

* * *

رغم ما يبدو من نجاح تكتيكي أحرزته روسيا في اختراق منطقة الساحل وتوسيع نفوذها في مالي وبوركينا فاسو خلال السنوات القليلة الماضية، فإن هذا التمدد يواجه جملة من التحديات البنيوية والاستراتيجية التي قد تعرقل تحوّله إلى نفوذ مستدام أو قابل للتعميم. فالسياق الجيوسياسي للمنطقة يتسم بدرجة عالية من الهشاشة البنيوية، والانكشاف الأمني، والتعقيد الإثني والمناطقي، وهي عوامل تجعل أي حضور خارجي، مهما كانت أدواته مرنة أو غير تقليدية، عرضة للاهتزاز بمجرد تغير البيئة الداخلية أو تبدّل ميزان المصالح الدولية.

أول هذه التحديات يتعلق بغياب منظومة تحالفات داخلية ثابتة يمكن أن ترتكز عليها موسكو في تعزيز حضورها. فخلافًا لفرنسا التي بنت نفوذها على مدى عقود من العلاقات السياسية والثقافية مع نخبة فرنكوفونية واسعة، فإن روسيا ما

زالت تعتمد في تمددها على الأنظمة العسكرية القائمة، التي تفتقر بدورها إلى قاعدة سياسية صلبة، كما تفتقر إلى شرعية ديمقراطية أو تمثيلية. وهذا يعني أن أي تحوّل داخلي مفاجئ، سواء بانقلاب أو بضغط شعبي أو حتى بتسوية دولية، قد يُفقد موسكو حلفاءها، ويُسقط معها مشروع النفوذ الذي بنته في فترة قصيرة من الزمن[1].

التحدي الثاني يتمثل في أن البنية الاقتصادية لروسيا نفسها لا تسمح لها بتمويل استراتيجية توسعية مستدامة في إفريقيا. فخلافًا للصين التي تملك أدوات مالية هائلة، أو للولايات المتحدة التي تسخّر أدوات المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، فإن موسكو تعتمد على شركات خاصة شبه رسمية مثل "فاغنر"، أو على اتفاقيات مبادلة موارد مقابل خدمات أمنية. ورغم أن هذه الآلية أتاحت دخولًا سريعًا في مالي وبوركينا فاسو، فإنها تعاني من قصور مزمن: إذ لا تخلق تنمية، ولا تنتج شبكات مصالح اقتصادية طويلة الأمد، بل تظل رهينة للتوازنات العسكرية والولاءات المؤقتة. كما أن موسكو لا تقدم استثمارات بنيوية في القطاعات الحيوية، كالزراعة والبنية التحتية والتعليم، وهو ما يجعل شراكاتها محصورة في قطاعات الأمن والتعدين، وهي قطاعات لا تخلق رأسمالًا سياسيًّا دائمًا، بل قد تثير ارتياب المجتمعات المحلية بسبب طبيعتها المغلقة.[2]

أما التحدي الثالث فيتعلق بالتناقض بين الخطاب الروسي الموجه للخارج، الذي يتحدث عن احترام السيادة وعدم التدخل، وبين الممارسات الميدانية لبعض وكلائه في إفريقيا، التي تتسم أحيانًا بالعنف المفرط، وبتجاوزات تنتهك حقوق الإنسان. ورغم أن روسيا تحرص على النأي بنفسها عن ممارسات "فاغنر"، فإن العلاقة بين الطرفين أصبحت أوضح بعد محاولة التمرد في يونيو/ حزيران 2023،

(1) Paul Stronski, "Russia's Growing Footprint in Africa's Sahel Region," Carnegie Endowment for International Peace, February 28, 2023, accessed June 2025, https://carnegieendowment.org/research/2023/02/russias-growing-footprint-in-africas-sahel-region?lang=en

(2) International Crisis Group, Military Rule and Russian Mercenaries in the Sahel, March 1, 2024, accessed June 2025, https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/military-rule-and-russian-mercenaries-sahel.

وإعادة دمج عناصر المجموعة في إطار وزارة الدفاع الروسية. وقد أفقد هذا التحول روسيا إحدى مزاياها التكتيكية، وهي القدرة على استخدام الوكلاء بشكل مرن وإنكار المسؤولية السياسية عن أفعالهم، مما يعني أن موسكو أصبحت اليوم تتحمل تبعات أوسع لأي خطأ يُرتكب باسمها، سواء على الصعيد الميداني أو الأخلاقي.[1]

يبرز تحدٍّ إضافي يرتبط بطبيعة التحولات داخل البيئة الإقليمية نفسها، حيث تبدي بعض القوى الإفريقية الكبرى، مثل نيجيريا والجزائر، قدرًا واضحًا من التحفظ إزاء التمدد الروسي. ويستند هذا الموقف إلى خشية من أن يسهم الحضور الروسي المتنامي في تعقيد المشهد الجيوسياسي، ودفع المنطقة نحو اصطفافات حادة بين المعسكرات، بما قد يعيد إنتاج منطق الحرب الباردة في صياغات جديدة. ويضاف إلى ذلك تنامي حساسية داخل بعض دوائر صنع القرار الإفريقي اتجاه فكرة استبدال نفوذ بنفوذ آخر، في ظل صعود أصوات تدعو إلى صياغة المرحلة المقبلة من تاريخ القارة من منظور داخلي خالص، بعيدًا عن تكرار أنماط الشراكات المغلقة أو المشروطة. وفي هذا السياق، تبدو روسيا معرّضة لخسارة جزء من رمزيتها التحررية التي شكّلت أساس خطابها الإقليمي، إذا تحوّل حضورها في نظر المجتمعات المحلية إلى شكل جديد من أشكال النفوذ الخارجي يستخدم أدوات مشابهة لتلك التي ارتبطت بالقوى التقليدية، وإن كانت بوجه مختلف.[2]

أخيرًا، فإن الحرب في أوكرانيا تفرض على روسيا مجموعة من القيود الفعلية التي تحدّ من قدرتها على توسيع حضورها الخارجي. فارتفاع الكلفة البشرية والمادية للصراع، وتزايد درجة العزلة عن النظام المالي العالمي، يضغطان بصورة

(1) The Guardian, "'It is like a virus that spreads': business as usual for Wagner group's extensive Africa network," July 6, 2023, accessed June 2025, https://www.theguardian.com/world/2023/jul/06/putin-wagner-africa-business-yevgeny-prigozhin-kremlin.

(2) Alex Vines, "Africa in 2023: Continuing Political and Economic Volatility," Chatham House, January 9, 2023, accessed June 2025, https://www.chathamhouse.org/2023/01/africa-2023-continuing-political-and-economic-volatility

مباشرة على قدرتها على تلبية احتياجات شركائها الأفارقة، سواء في مجال الدعم العسكري، أو في تعزيز الحضور الدبلوماسي، أو في توفير الحد الأدنى من الاستقرار السياسي للدول المتحالفة معها. وقد بدأت مؤشرات هذا الضغط تظهر في المرحلة الأخيرة، مع تصاعد التحديات الأمنية في بعض المناطق على الرغم من الوجود الروسي، وهو ما يقلّص فاعلية خطاب "البديل الآمن" ويطرح من جديد سؤالًا محوريًّا حول مدى قدرة موسكو على أداء دور الشريك الاستراتيجي الكامل، بدل الاكتفاء بوضعية الفاعل العابر في مشهد دولي شديد التنافس.[1]

وعلى ضوء ذلك، يظهر التمدد الروسي في الساحل بوصفه مؤشرًا بارزًا على انكماش الدور الفرنسي، من دون أن يُترجَم تلقائيًّا إلى مسار صعود ثابت لموسكو. كما يشكّل هذا الحضور اختبارًا معقدًا لقدرة روسيا على التكيف مع بيئة سياسية واجتماعية تختلف جذريًّا عن ساحات تجاربها السابقة، سواء في القوقاز أو في الشرق الأوسط، ويتطلب منها مستوى أعلى من التعلم والتفاوض وإعادة صياغة أدواتها. وتكمن المفارقة في أن الفجوة التي سهّلت دخولها إلى المنطقة قد تتحول إلى تحدٍّ ثقيل الوطأة ما لم تستطع موسكو توسيع مقاربتها نحو رؤية تتخطى البعد الأمني والرمزي، وصولًا إلى نماذج تقوم على التنمية والتشاركية والانفتاح على التعدد.

* * *

تكشف تجربة روسيا في الساحل الإفريقي، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو، عن نمط خاص من أنماط النفوذ الدولي يقوم على مقاربة مختلفة عن صيغ السيطرة الكلاسيكية التي ارتبطت بالوجود الاستعماري الفرنسي، وعن نموذج الاستثمار التنموي الواسع الذي تتبناه الصين. ويعتمد هذا النمط على آليات ترتكز إلى الاختراق الرمزي، والمقايضة السياسية، وتكتيكات التموضع القصير

(1) Will Brown, "Why Russia Is Not a Great Power in Africa," Foreign Policy, December 19, 2024, accessed June 2025, https://foreignpolicy.com/2024/12/19/russia-africa-mali-niger-syria-wagner-power-influence-geopolitics/

والمتوسط الأمد. وقد استفادت موسكو من تراجع الدور الفرنسي ومن اهتزاز صورة الغرب بعد عقدين من السياسات الأمنية غير الفاعلة، لتقدّم نفسها قوةً تعتمد خطابًا واقعيًّا يركز على السيادة ويبتعد عن إملاءات المنظومات القيمية. وتبلورت هذه المقاربة في صيغة يمكن اختصارها في مبدأ واحد: دعم السلطة القائمة بوصفها الفاعل الشرعي في الدولة، وتعزيز حضورها السياسي والأمني بما يتوافق مع منطق الاستقرار الداخلي كما تتصوره موسكو.

في هذا السياق، اتضح أن روسيا لا تسعى إلى وراثة النظام الفرنسي بكامله، بقدر ما تهدف إلى تقويضه، واستبداله بشبكة نفوذ بديلة أكثر توافقًا مع رؤيتها العالمية، وأقل كلفة في الصيانة. فلا قواعد عسكرية دائمة، ولا اتفاقيات شاملة، ولا منظومات تعليمية أو ثقافية طويلة المدى، بل علاقة وظيفية مع النخب الحاكمة، تقوم على تبادل خدمات: حماية مقابل ولاء، شرعية خارجية مقابل دعم داخلي. وقد نجحت هذه الصيغة في بعض جوانبها، لكنها أظهرت في الآن نفسه أنها لا تمتلك العمق المؤسسي الكافي لتأسيس علاقة مستقرة، خاصة في بيئة شديدة السيولة كالساحل، حيث الولاءات تتبدل، والشرعيات تتآكل، والمجتمعات تعاني من انقسام مزمن بين الدولة المركزية والواقع المحلي.[1]

وما يعمّق هذا التناقض أن روسيا -رغم خطابها التحرري- بدأت تُقارب مشكلات الساحل بعقلية أمنية لا تختلف كثيرًا عن تلك التي اعتمدتها باريس لعقود. فالخيار العسكري ما زال هو المدخل، والأولوية القصوى هي محاربة "الإرهاب"، لا دعم التنمية، أو بناء الدولة، أو تمكين المجتمعات من التسيير الذاتي. وهذا يضع موسكو أمام معضلة مستقبلية: إذا فشلت في تقديم نتائج ملموسة على صعيد الاستقرار، وإذا تورطت أكثر في شبكات الفساد المحلية، أو في نزاعات داخلية، فإنها ستفقد بسرعة موقعها الرمزي، كما حدث لفرنسا، وتصبح بدورها موضع رفض شعبي لا يقل حدة عمّا واجهته باريس في العقد الأخير.

(1) Paul Stronski, "Russia's Growing Footprint in Africa's Sahel Region," Carnegie Endowment for International Peace, February 28, 2023, accessed June 2025, https://carnegieendowment.org/research/2023/02/russias-growing-footprint-in-africas-sahel-region?lang=en

وعلى المدى القريب، يشكّل الحضور الروسي في مالي وبوركينا فاسو عاملًا يعيد ترتيب موازين النفوذ في إفريقيا، ويطرح تحديًا مباشرًا للمنظومة الغربية التي سيطرت طويلًا على المجالين الأمني والسياسي في القارة. ويتجاوز هذا التحدي البعد العسكري ليصل إلى مستوى الرمزية السياسية، حيث تبرز للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب الباردة قوة غير غربية تنافس القوى الغربية على شرعية الخطاب نفسه، وعلى تعريف مفاهيم السيادة والاستقرار والشراكة. ومع تصاعد الاستقطاب الدولي بين موسكو والغرب، تعود إفريقيا لتكون ساحة مركزية في التنافس على النفوذ العالمي، وفق شروط جديدة تتشكّل ملامحها في عواصم إقليمية مثل باماكو وواغادوغو، إلى جانب موسكو، بعيدًا عن احتكار باريس وواشنطن لصياغة قواعد اللعبة.

يعكس المشهد الراهن في منطقة الساحل مفارقة لافتة، ففرنسا تمرّ بمرحلة تتسم بضعف استراتيجي وتآكل في رصيدها الأخلاقي، في حين تتقدم روسيا نحو الساحة الإفريقية رغم ما تواجهه من عزلة دولية في أوروبا. وتتحرك موسكو في هذا الفضاء من موقع يستند إلى مرونة تفاوضية وقدرة على التعامل مع السياقات الرمادية، لا من موقع قوة شاملة. ومع ذلك، تبقى هذه المرونة مرشحة للتحول إلى مصدر هشاشة ما لم تُرفَد بمشروع طويل المدى يعيد صياغة العلاقة بين الدولة الإفريقية والفاعل الداعم، ضمن رؤية تتجاوز منطق الردع والمساندة الظرفية نحو أسس أعمق تقوم على البناء المؤسسي والشراكة المستدامة.

يمثل صعود الدور الروسي في مالي وبوركينا فاسو أكثر من مجرد انعكاس لتراجع النفوذ الغربي؛ فهو مؤشر على تحوّل أعمق يمسّ بنية النفوذ الدولي في القارة الإفريقية. وتُعد هذه اللحظة اختبارًا فعليًّا لفكرة التحالفات في مرحلة ما بعد الكولونيالية، ومحاولة لإعادة تعريف مفهوم "الدعم الخارجي" في سياق يتقاطع فيه البعد الجيوسياسي مع مطلب السيادة، وتتشابك فيه المصالح مع الرموز، والأمن مع الشرعية. وما ستفرزه هذه التجربة سيؤثر في طبيعة العلاقة بين روسيا ودول الساحل، كما سيُسهم في إعادة رسم توازنات النفوذ داخل القارة بأكملها، ويمهد لنشوء نموذج جديد من الشراكات قد يفتح الباب أمام استقلال فعلي، أو ينتج

صيغة مختلفة من التبعية تتسم بقدر أكبر من الموارية ودرجة أقل من الهيمنة الشكلية.

في **المحصّلة**، يكشف مسار التنافس على النفوذ في منطقة الساحل الإفريقي، ولا سيما في مالي وبوركينا فاسو، عن تحول يتجاوز حدود إعادة تموضع قوة عسكرية أو تبدّل في ترتيب الشركاء الدوليين. فقد شكّل ما حدث لحظة جيوسياسية مفصلية أعادت رسم طبيعة العلاقة بين إفريقيا والقوى الكبرى، وفتح الباب أمام مراجعة واسعة لمكانة الهيمنة الأوروبية الرمزية في الإقليم، من دون أن يقود بالضرورة إلى نشوء منظومة جديدة من الشراكات المتوازنة. وانطوى الانسحاب الفرنسي من الدولتين على دلالات عميقة، تجاوزت البعد العملياتي لتعبّر عن تراجع في شرعية الدور الذي احتكرته باريس لعقود، باعتبارها ضامنًا للاستقرار وفاعلًا محوريًّا في هندسة السلطة داخل فضاء غرب إفريقيا الفرنكوفونية.

لقد تجلّى الوجود الفرنسي في الساحل بوصفه امتدادًا لإرث استعماري ثقيل استند طويلًا إلى شبكة من التحالفات مع نخب بيروقراطية محلية، غير أنّ هذا النموذج ظل عاجزًا عن مواكبة التحولات العميقة التي شهدتها المجتمعات الإفريقية، وعن استيعاب صعود وعي سيادي جديد أصبح يعتبر باريس رمزًا لاستمرارية التبعية المموهة أكثر منها شريكًا مشروعًا. وأسهم هذا العجز في إبراز التناقض بين الخطاب القيمي الذي تطرحه فرنسا وسلوكها السياسي على الأرض، وكشف هشاشة بنيتها الاستراتيجية في الإقليم، خصوصًا مع تزايد السخط الشعبي وتراجع قدرة باريس على الحفاظ على تحالفاتها التقليدية ضمن بيئة سياسية مضطربة. وبهذا المعنى، جاء تراجع النفوذ الفرنسي نتيجة تراكمات داخلية عميقة ارتبطت بعدم التوازن بين الحضور الرمزي والأداء الفعلي، فضلًا عن تأثيرات السياق الدولي والمحلي معًا.

في المقابل، جاء الصعود الروسي بوصفه استثمارًا ذكيًّا في هذا الانكشاف الفرنسي، مستندًا إلى أدوات غير تقليدية، تعتمد على خطاب سيادي مضاد، وتكتيكات تدخل منخفضة الكلفة، تُغري الأنظمة العسكرية الفاقدة للدعم الغربي، وتخاطب المزاج الشعبي الرافض للإملاءات الغربية. لم تقدّم روسيا مشروعًا

تنمويًّا بديلًا، لكنها قدّمت حليفًا لا يسأل عن الحوكمة، ولا يشترط إصلاحًا، بل يعرض الأمن مقابل الولاء، والمساعدة العسكرية مقابل الاصطفاف السياسي. وقد سمح لها ذلك بانتزاع موقع في ساحات كانت مغلقة كليًّا أمام أي طرف غير غربي، دون أن تحتاج إلى فرض وجودها بقوة السلاح أو بثقل التمويل.

ومع ذلك، فإن هذا التمدد الروسي، وإن بدا صاعدًا، لا يخلو من تناقضات داخلية، تبدأ من هشاشة أدواته، ولا تنتهي عند حدود طاقته على الصيانة الدائمة للنفوذ في بيئة جغرافية متقلبة، ومؤسساتية غير مستقرة. فروسيا، رغم نجاحها في كسر الاحتكار الفرنسي، لم تُنتج بعد نموذجًا بديلًا مقنعًا، ولم تبنِ شبكات مصالح واسعة، بل لا تزال تحصر علاقتها في النخب الحاكمة، دون اختراق فعلي للمجتمع أو تكريس حضور ثقافي أو تنموي. كما أن اعتمادها الكبير على وكلاء مثل مجموعة فاغنر، لا يملكون مقاربة سياسية متكاملة، يُعرضها لخطر فقدان السيطرة إذا تغيرت الظروف السياسية أو تعرّضت هذه المجموعات لمزيد من الانكشاف الدولي.[1]

من زاوية موازية، تكشف التحولات التي يشهدها إقليم الساحل عن دينامية أوسع تتجاوز مفهومي الصعود والتراجع بين القوى الدولية، لتعبّر عن بروز ما يمكن وصفه بـ "السيادة المضادة"، وهي مقاربة سياسية تبني شرعيتها على فك الارتباط مع المنظومة التقليدية للعلاقات الدولية، والدعوة إلى إعادة تعريف التحالفات انطلاقًا من منطق قومي يقدّم الاستقلالية على التعاون التنموي أو الدعم الحقوقي. وقد برز في مالي وبوركينا فاسو خطاب سياسي جديد يوجّه تحديًا مباشرًا لفرنسا ولمنظور الرعاية الغربية عمومًا، ويعيد صياغة مفهوم الدولة بوصفها فاعلًا يمتلك قرار شراكاته ومسار تطوره، ويؤكد قدرتها على تحديد خياراتها الاستراتيجية بمعزل عن الإملاءات الخارجية.

أسهم هذا التحول في تشكيل بيئة جيوسياسية أكثر انفتاحًا أمام قوى دولية جديدة مثل روسيا وتركيا والصين، وفي الوقت نفسه وضع هذه القوى أمام

(1) Shifting Alliances in West Africa: Measuring Russian Engagement & Support Counter. ISS Brief, 7 February 2025. Accessed June 2025. https://www.iss.europa.eu/publications/briefs/shifting-alliances-west-africa-measuring-russian-engagement-support-counter.

اختبارات حقيقية تتعلق بقدرتها على الاستجابة لتطلعات المجتمعات المحلية، لا الاكتفاء بتلبية احتياجات الأنظمة الحاكمة. فلم يعد السؤال مقتصرًا على تحديد الجهة القادرة على ملء الفراغ، بل أصبح مرتبطًا بمدى قدرة أي فاعل خارجي على تقديم رؤية متماسكة للحكم والتنمية والسيادة في آن واحد. وفي هذا الإطار، يتحدد نجاح روسيا بقدرتها على ترسيخ حضور مستدام داخل دول الساحل، سواء عند تبدل النخب أو تغيّر موازين الداخل أو تحوّل أولويات الفضاء الدولي.

ويعكس هذا التحول انتقالًا في بنية السلطة داخل إفريقيا من نموذج يقوم على الهيمنة المؤسساتية المركزية إلى نموذج أكثر شبكية يعتمد على التحالفات المرنة، والرموز السياسية، واستثمار لحظات الانكشاف الجيوسياسي إلى أقصى حد. ويجسّد هذا الانتقال تحوّلًا أعمق من "إفريقيا الخاضعة" إلى "إفريقيا المفاوضة"، التي ربما لم تمتلك بعدُ كل أدوات الفعل الاستراتيجي، لكنها أصبحت تصوغ موقعها في مواجهة الفاعلين الخارجيين وفق إرادة سياسية متنامية، لا وفق شروط مفروضة أو وعود خارجية مهما تنوعت أشكالها.

## المبحث الثاني

# استخدام الشركات الأمنية الخاصة في توسيع النفوذ الروسي في إفريقيا

### فاغنر أداة للنفوذ الروسي غير الرسمي في إفريقيا

عندما برزت مجموعة فاغنر على الساحة الدولية في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أحاط بها قدر كبير من الغموض بشأن طبيعة ارتباطها بالمؤسسة الروسية، وما إذا كانت تمثل مبادرة عسكرية خاصة أم امتدادًا غير رسمي للدولة الروسية يعمل في نطاق المساحات الرمادية التي يصعب على القوات النظامية التحرك فيها علنًا. وقد شكّل هذا الغموض عنصرًا مركزيًّا في هوية فاغنر وآلية عملها، لا مجرد صفة جانبية ناتجة عن ظروف تأسيسها. فقد أنشئت المجموعة على يد ديمتري أوتكين، الضابط السابق في الاستخبارات العسكرية الروسية، المعروف بارتباطه الوثيق بالمؤسسة الأمنية التقليدية، وتطورت سريعًا إلى أداة ميدانية تتكئ عليها موسكو في تنفيذ المهام غير النظامية التي تتطلب هامشًا من الإنكار الرسمي أو تحتاج إلى سرعة تدخل في بيئات دولية مضطربة، بعيدًا عن الأطر الدبلوماسية والإعلامية المباشرة[1].

رغم الخطاب الرسمي الذي تبنّته السلطات الروسية لفترة طويلة بشأن طبيعة علاقتها بفاغنر، تكشّفت عبر السنوات أدلة ميدانية وشهادات موثق بها وتسريبات متعددة تشير بوضوح إلى أن المجموعة تعمل ضمن منظومة النفوذ الروسي بوصفها أحد أذرعها المرنة، لا كيانًا مستقلًّا بالمعنى التقليدي. فقد ارتكز نشاط

(1) Sukhankin, Sergey. "Russian PMCs and Irregulars: Past Battles and New Endeavors." Jamestown Foundation, May 13, 2020. Accessed June 2025. https://jamestown.org/program/russian-pmcs-and-irregulars-past-battles-and-new-endeavors/

فاغنر منذ مهامها الأولى في شرق أوكرانيا عام 2014، ثم في سوريا، على دعم لوجستي وإسناد عملياتي وفّرته المؤسسة العسكرية الروسية بالتنسيق مع جهاز الاستخبارات العسكرية (GRU)، إلى جانب غطاء سياسي وفّرته شخصيات مقرّبة من الدوائر العليا في السلطة، وفي مقدمتها يفغيني بريغوجين، الذي اضطلع بأدوار مالية وتنظيمية أساسية أسهمت في بلورة هيكل المجموعة وتوجيه استراتيجيتها الخارجية.[1]

هذا النمط من "الخصخصة المحسوبة" للقوة العسكرية مثّل أحد أبرز ملامح التكيّف الروسي مع البيئة الدولية فيما بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت عمليات التدخل غير النظامي، والتأثير غير المباشر، أدوات أكثر فاعلية من الاحتلال المباشر أو الانتشار العسكري التقليدي. وقد وفّرت فاغنر للكرملين وسيلة للمناورة خارج الأطر القانونية الصارمة للقانون الدولي، إذ يمكن استخدامها دون الحاجة إلى إعلان الحرب أو التفاوض على اتفاقيات تمركز، كما أنها تسمح لموسكو بإنكار مسؤوليتها عن الانتهاكات أو التجاوزات التي قد تُرتكب في الميدان، مما يجعل من فاغنر أداةً مثالية في "الحروب غير المعلنة".[2]

بعد النجاحات التي حققتها فاغنر في كلٍّ من أوكرانيا وسوريا، اتجهت موسكو إلى توسيع نطاق استخدامها في فضاءات جيوسياسية أخرى، وكانت القارة الإفريقية في مقدمة هذه الوجهات. فقد وفّرت إفريقيا بيئة مناسبة لهذا النوع من التدخل بفضل هشاشة العديد من الأنظمة السياسية، واتساع المناطق الخارجة عن السيطرة الحكومية، وتوافر موارد طبيعية ضخمة غير مُستثمرة كلها، إلى جانب وجود صراعات مسلّحة يمكن احتواؤها أو توظيفها بما يتيح لمجموعة بحجم فاغنر أداء

(1) Rondeaux, Candace. "The Wagner Group Legacy: Reshaping Russia's Shadow Armies." New America, Future Frontlines, September 30, 2024. Accessed June 2025. https://www.newamerica.org/future-frontlines/briefs/the-wagner-group-legacy/

(2) Mark Galeotti, Active Measures: Russia's Covert Geopolitical Operations, Security Insights no. 31 (Garmisch-Partenkirchen: George C. Marshall European Center for Security Studies, June 2019), accessed June 2025, https://www.marshallcenter.org/en/publications/security-insights/active-measures-russias-covert-geopolitical-operations-0.

أدوار تتجاوز قدراتها العددية واللوجستية. وفي هذا الإطار، لم يقتصر الدور المنوط بفاغنر على الجانب العسكري، بل اتخذ شكل مشروع سياسي متكامل، تتداخل فيه الوظائف الأمنية مع المصالح الاقتصادية، ويتعزز فيه الحضور الرمزي الذي يتبنى خطابًا مناهضًا للغرب، يجد صداه داخل الأوساط العسكرية الإفريقية الصاعدة، ويمكّن موسكو من تعزيز نفوذها عبر أدوات متعددة الأبعاد.

كان انتقال مجموعة فاغنر إلى إفريقيا يمثل خطوة مدروسة في استراتيجية روسيا الأوسع لتوسيع نفوذها الجيوسياسي خارج المجال السوفيتي السابق، دون إثارة ردود دولية حادة كتلك التي تثيرها التدخلات العسكرية المباشرة. وقد اتبعت موسكو مجموعة من الآليات السياسية والأمنية والدبلوماسية لتسهيل هذا الانتشار، مستفيدة من البيئة المؤسسية الهشة للدول الإفريقية، ومن الطابع الشخصي للعلاقات داخل النخب الحاكمة، لا سيما في الأنظمة العسكرية أو السلطوية التي تبحث عن دعم سريع من خارج المنظومة الغربية التقليدية.

وقد تمثلت إحدى أهم آليات التمدد في استثمار الانقلابات أو لحظات الانتقال السياسي الحاد. ففي كل من جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي، بدأت فاغنر تدخلها بعد تغيّر مفاجئ في السلطة، وسط ضعف المؤسسات وتآكل العلاقة مع الشركاء الغربيين. كان المجلس العسكري في مالي، بعد انقلابي 2020 و2021، يبحث عن شريك بديل يحمي سلطته ويمنحه شرعية مضادة للضغط الفرنسي، وهو ما وجد في موسكو، عبر فاغنر، استجابة مثالية له. لم يتم الأمر عبر اتفاقيات علنية أو من خلال القنوات الرسمية التقليدية، بل عبر عقود أمنية خاصة، ووسطاء من خارج الدبلوماسية الروسية الرسمية، مما منح موسكو هامش إنكار استراتيجي واسع، وأتاح للمجموعة الدخول كـ "شريك خاص" لا يُخضع للتحقيق البرلماني أو الرقابة القضائية[1].

وفي جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث كانت الحكومة تواجه تهديدًا وجوديًّا من قبل تحالفات المتمردين، أدّت فاغنر دورًا حاسمًا في استعادة السيطرة على

(1) Al Jazeera, "Russian Mercenaries Are Putin's 'Coercive Tool' in Africa," April 23, 2022, accessed June 2025, https://www.aljazeera.com/news/2022/4/23/russia-putin-wagner-group-mercenaries-africa.

العاصمة بانغي في أواخر 2017، بعد أن فشلت قوات الأمم المتحدة والقوات الفرنسية في تحقيق استقرار ملموس. إذ تم توقيع اتفاقيات تسليح وتدريب، أُحيطت بسرية مطلقة، وقُدّمت كمساعدة طارئة دون مقابل، رغم أن الوقائع الميدانية أظهرت لاحقًا أن المقابل تمثل في منح المجموعة الروسية امتيازات واسعة في مناجم الماس والذهب داخل البلاد.[1]

تميّزت فاغنر في عملياتها الإفريقية باتباع مقاربة تتجاوز منطق الشركات العسكرية الربحية التقليدية، إذ أدّت دور الجناح التنفيذي للمصالح الروسية ضمن إطار يقوم على الحضور غير المعلن، بما يوفر قدرًا كبيرًا من المرونة وحيّزًا واسعًا للإنكار السياسي. واعتمدت المجموعة نموذجًا تشغيليًّا يتحرك خارج الأطر الرسمية: مقاتلون بلا زي نظامي، وسلسلة قيادة لا ترتبط مباشرة بوزارة الدفاع، وعقود غير منشورة تحكم علاقتها بالدولة الروسية. وقد منحها هذا الغموض قدرة استثنائية على تنفيذ مهام في بيئات نزاع معقدة من دون التعرض لقيود المساءلة القانونية، كما خفّف عن الكرملين كلفة الارتباط المباشر بتصرفات عناصرها، الأمر الذي جعلها أداة مثالية لتحقيق أهداف استراتيجية عالية الحساسية بأقل قدر من الانعكاسات الدبلوماسية.[2]

كما اعتمدت روسيا على شبكات وسطاء محليين لتسهيل حضور فاغنر، بما في ذلك رجال أعمال ومسؤولون سياسيون محليون ونخب عسكرية متمركزة في مراكز القرار. وغالبًا ما كانت العقود تُوقع مع وزارات الدفاع أو الأمن في الدول المضيفة، دون المرور بالبرلمان أو الجهات الرقابية، مما جعلها بمنأى عن التدقيق المؤسسي. وفي بعض الحالات، كما في السودان، تمت الترتيبات من خلال أطراف

(1) United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. CAR: "Russian Wagner Group Harassing and Intimidating Civilians, UN Experts Say." November 2021. Accessed June XX, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/11/car-russian-wagner-group-harassing-and-intimidating-civilians-un-experts.

(2) Global Initiative Against Transnational Organized Crime, Mercenaries and Illicit Markets: Russia's Africa Corps and the Business of Conflict, February 2025, accessed June 2025, https://globalinitiative.net/analysis/russia-africa-corps-business-of-conflict/

شبه رسمية مرتبطة بجهاز المخابرات أو بمليشيات مسلحة تسيطر على أجزاء من الدولة، وهو ما سمح لفاغنر بالدخول إلى السوق الأمني كفاعل اقتصادي أمني مزدوج.

بهذه المقاربة، توسّع دور فاغنر ليشمل ما يتجاوز نشر المقاتلين، إذ تحولت إلى مزوّد بحزمة متكاملة من الخدمات تضم تدريب القوات المحلية، وتأمين كبار المسؤولين، وحماية المنشآت الحساسة، وتقديم المشورة الأمنية للحكومات. ومع مرور الوقت، اتسعت هذه الحزمة لتشمل أدوارًا سياسية مباشرة، مثل تقديم الدعم في العمليات الانتخابية، والمساهمة في الحملات الدعائية، وتنظيم حملات إعلامية موجّهة ضد أطراف معارضة. وتجسّد هذا المسار بوضوح في انتخابات جمهورية إفريقيا الوسطى عام 2020، حيث ارتبط اسم فاغنر باتهامات تتعلق بمساندة حملة الرئيس فوستين أرشانج توادیرا عبر نشاطات رقمية ودعائية نُفّذت بواسطة منصات تواصل اجتماعي ووسائل إعلام محلية موالية.

لقد اعتمدت روسيا في الساحل الإفريقي مقاربة مختلفة لبناء نفوذها الخارجي، تستند إلى حضور غير رسمي وأدوات شبه خاصة تعمل خارج الأطر التقليدية لوزارتي الخارجية والدفاع، لكنها تنسجم مع التوجهات الاستراتيجية العليا للدولة الروسية. وأتاح هذا الأسلوب قيام نموذج نفوذ يعتمد على التغلغل التدريجي بدل إقامة قواعد عسكرية ضخمة أو هياكل ميدانية معلنة. وقد وجد هذا النموذج صدى واسعًا لدى عدد من الأنظمة الإفريقية الساعية إلى شراكات لا ترتبط بشروط تتعلق بالحوكمة أو بالإصلاح السياسي أو بالتعددية أو حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، يتجسد المقابل الذي تطلبه موسكو في الولاء السياسي، والاصطفاف ضمن خطاب دولي يميل إلى مناهضة الغرب، وتوفير بيئة تسمح للشركات الروسية بالوصول إلى الموارد الطبيعية واستثمارها.

* * *

عكس الانتشار الجغرافي لمجموعة فاغنر في القارة الإفريقية قدرة روسيا على التمدد داخل مناطق النزاع والفوضى عبر بنية عملياتية مرنة تجمع بين الحضور

العسكري والأمني من جهة، والتدخل السياسي والاقتصادي من جهة أخرى. وشكلت مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان وليبيا أبرز ساحات هذا التوسع، نظرًا لخصوصية أوضاعها الأمنية وتعدد مستويات الهشاشة فيها، إضافة إلى كونها وفرت لموسكو فضاءات مناسبة لاختبار أدواتها غير التقليدية وتكييف آليات تدخلها بما يتلاءم مع السياقات المحلية لكل ساحة.

في مالي، شكّل الانسحاب الفرنسي فرصة لا تُعوّض لتوسيع الحضور الروسي، إذ تم إرسال مئات العناصر من فاغنر منذ نهاية عام 2021 إلى مناطق متفرقة في وسط البلاد وشمالها. كانت مهمتهم الظاهرة هي تدريب القوات المالية، ومساندتها في محاربة الجماعات المسلحة، لكن تقارير ميدانية تحدثت عن تورطهم في عمليات قتل جماعي في بلدة "مورا" في مارس/آذار 2022، قُتل فيها أكثر من 300 شخص في غضون أيام، معظمهم من المدنيين، في إحدى أسوأ المجازر الموثقة في تاريخ الحرب على الإرهاب في الساحل[1]. ورغم الاتهامات الدولية، رفضت الحكومة المالية التحقيق المستقل، ودافعت عن شريكها الروسي، مما يعكس مستوى التماهي السياسي مع موسكو، حتى في حالات الانتهاكات الفاضحة.

أما في جمهورية إفريقيا الوسطى، فقد أصبحت فاغنر جزءًا لا يتجزأ من البنية الأمنية للنظام الحاكم. فإلى جانب المهام العسكرية التقليدية، تم منح المجموعة الروسية عقود استخراج في مناجم الذهب والماس، كما أوكلت إليها مهام تتعلق بحماية الرئيس شخصيًّا، وتنظيم أمن الانتخابات، وتدريب وحدات حرس الرئاسة. وتحوّلت العاصمة بانغي إلى مركز لوجستي متكامل لعمليات فاغنر في وسط إفريقيا، وشهدت المدينة حملات إعلامية متكررة تؤيد روسيا وترفع أعلامها في الساحات العامة، إلى جانب انتشار صور بوتين واعتباره بطلًا مناهضًا للإمبريالية[2]. وقد أظهرت

(1) Human Rights Watch. "Mali: Massacre by Army, Foreign Soldiers." April 5, 2022. Accessed July 2025. https://www.hrw.org/news/2022/04/05/mali-massacre-army-foreign-soldiers.

(2) DIIS (Danish Institute for International Studies). Russia's Quest for Influence in Africa After the 2022 Ukraine Invasion. DIIS Report, February 2024. Accessed June 2025. https://pure.diis.dk/ws/files/23606439/Russia_s_quest_for_influence_in_Africa_DIIS_Report_2024_02.pdf.

الوثائق المسربة من وزارة الدفاع الروسية أن هذا الوجود تم بعلم الكرملين وموافقته، رغم الإنكار الرسمي المستمر.

في السودان، رغم تعقيد المشهد السياسي، نجحت موسكو، عبر فاغنر، في نسج علاقات وثيقة مع أطراف فاعلة داخل النظام السابق بقيادة عمر البشير، ثم لاحقًا مع أطراف عسكرية ومليشيات مثل قوات الدعم السريع. وتورطت المجموعة في عمليات تهريب للذهب من مناطق التعدين في دارفور وجنوب كردفان، حيث أقامت علاقات تبادلية مع شبكات تهريب محلية، ووفرت الحماية لبعض مواقع الاستخراج مقابل نسبة من العائدات[1]. وقد وثّقت منظمات دولية استخدام طائرات شحن روسية لنقل الذهب مباشرة إلى موسكو، مما سمح للكرملين بتقوية احتياطاته من العملة الصعبة في ظل العقوبات الغربية بعد غزو أوكرانيا.

أما في ليبيا، فقد برز حضور فاغنر منذ عام 2019 عبر انخراط مباشر في مسار النزاع، حيث قدّمت دعمًا واسعًا لقوات اللواء خليفة حفتر في الشرق، شمل توفير قدرات لوجستية وعسكرية كالمسيّرات، والمستشارين، والقناصة. وتمركزت وحدات تابعة لها في قواعد محورية مثل الجفرة وسرت، وشاركت في معارك طرابلس عام 2020، وقد وثّقت منظمات حقوقية قيام عناصرها بزرع ألغام في مناطق سكنية عقب انسحابها، وهو ما خلّف ضحايا مدنيين حتى بعد توقف الاشتباكات. وقد عكست هذه المشاركة طبيعة الدور الذي أدّته فاغنر بوصفها طرفًا فاعلًا في النزاع الليبي، يخوض العمليات العسكرية إلى جانب حلفائه ويؤثر في مسارات السيطرة والتفاوض داخل الساحة الليبية.

يكشف انتشار فاغنر في أربع ساحات إفريقية رئيسية، على اختلاف ظروفها الجغرافية والسياسية، عن رؤية روسية تتعامل مع القارة بوصفها مجالًا استراتيجيًّا مفتوحًا يتيح تنفيذ تدخلات تكتيكية تحقق مردودًا سياسيًّا واقتصاديًّا كبيرًا من دون الارتباط باستثمارات طويلة الأمد أو التزامات تتعلق بإعادة بناء الدولة. وتعتمد

(1) Reuters. "Russia's Lavrov Visits Sudan on Diplomatic Push in Africa's Sahel." February 10, 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/africa/russias-lavrov-visits-sudan-diplomatic-push-africas-sahel-2023-02-09/

موسكو في ذلك على إدراكها لحاجات عدد من الأنظمة الإفريقية التي تبحث عن حماية فورية وضمانات للاعتراف السياسي أكثر مما تبحث عن برامج إصلاح أو بناء مؤسسات. وفي هذا الإطار، أدّت فاغنر دورًا عمليًّا قدّم هذه الخدمة بفاعلية واضحة، لكنه في الوقت نفسه أرسى نموذجًا من الشراكات يقوم على المقايضة القصيرة الأمد بدل ترسيخ الثقة أو بناء عمق استراتيجي مستدام.

* * *

إن أكثر ما يجعل تجربة فاغنر في إفريقيا فريدة ومثيرة للانتباه هو قدرتها على خدمة استراتيجية روسيا الكبرى في القارة دون أن تجرّ الكرملين إلى المواجهة المباشرة أو تحمّل تبعات سياسية فورية. فبدلًا من بناء قواعد عسكرية نظامية أو إرسال جنود روس رسميين كما تفعل القوى التقليدية، اختارت موسكو أن تخوض معركتها على النفوذ من خلال أدوات مائعة، تجمع بين الطابع العسكري وشبه العسكري، وتُدار عبر واجهات خاصة يصعب ربطها مباشرة بمؤسسات الدولة. بهذه الطريقة، استطاعت روسيا أن تخترق فضاءات نفوذ كانت حكرًا على فرنسا أو على المنظومة الغربية دون أن تتحمل كلفة المواجهة الرمزية، أو خطر العقوبات الجماعية.[1]

لقد وفّرت فاغنر لموسكو مظلة شبه رسمية للتحرك في بيئات غير مستقرة، تُدار غالبًا من قبل أنظمة انتقالية أو عسكرية تبحث عن شريك لا يُملي شروطًا ولا يفرض أجندات سياسية. وبما أن المجموعة لا تُعرّف رسميًّا بأنها جزء من الجيش الروسي، فقد احتفظت موسكو بهامش المناورة: فهي حاضرة حين تُحقق فاغنر نجاحًا ميدانيًّا أو سياسيًّا، وغائبة حين تقع انتهاكات أو إخفاقات، ويمكنها دائمًا أن تنكر المسؤولية أو تُحيلها إلى "مبادرات خاصة" لا علاقة للحكومة بها.[2] هذا

(1) The Geneva Papers. The Wagner Group, Russia's Foreign Policy and Sub-Saharan Africa. Geneva Paper 32/24. Geneva Centre for Security Policy, 2024. Accessed June 2025. https://dam.gcsp.ch/files/doc/geneva-paper-32-2024

(2) Stronski, Paul. "Russia's Growing Footprint in Africa's Sahel Region." Carnegie Endowment for International Peace, February 28, 2023. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/research/2023/02/russias-growing-footprint-in-africas-sahel-region?lang=en.

النموذج من "الفاعلية القابلة للإنكار" منح روسيا تفوقًا رمزيًّا في ساحات مثل إفريقيا الوسطى ومالي، إذ استطاعت أن تقدم نفسها على أنها قوة صاعدة تدعم السيادة الوطنية وتمنح الحكومات قدرة على استعادة السيطرة، دون أن تدخل في الاصطفافات الحادة التي كانت تميز التدخلات الفرنسية أو الأميركية.

في البعد الجيوسياسي، أتاح حضور فاغنر لروسيا توسيع هوامش نفوذها وتعزيز موقعها التفاوضي في مواجهة القوى الغربية ضمن الملفات الدولية الكبرى. فمع تصاعد التوترات بعد عام 2022، امتلكت موسكو مصادر قوة إضافية تمتد من أوكرانيا وسوريا إلى عمق القارة الإفريقية؛ فاستطاعت توجيه مسارات التعاون الأمني والاقتصادي بما يتلاءم مع تطورات التفاوض مع الدول الغربية. وقد أسهم هذا التحول في هندسة النفوذ الدولي في منح الكرملين مساحة أوسع للمناورة، كما وفر له قدرة على تحقيق شكل من التعويض عن العزلة التي فرضها عليه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقب اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا.[1]

لقد تجلّت القيمة الأبرز لفاغنر في بعدها الرمزي، إلى جانب دورها الميداني، إذ أتاحت لروسيا ترجمة خطابها السيادي إلى ممارسة فعلية على أرض الصراع، وقدمت لها منصة لإبراز نفسها على أنها قوة دولية قادرة على منافسة الغرب انطلاقًا من ميادين طالما ارتبطت بالنفوذ الفرنسي أو الأطلسي. ومن خلال هذا الحضور، أعادت موسكو صياغة صورتها بوصفها فاعلًا يمارس تأثيره من داخل الساحات الأكثر هشاشة لا من موقع المركز، وبرزت فاغنر كأداة للتأثير السياسي بقدر ما مثّلت انعكاسًا لأفول الدور الغربي التقليدي. وقدمت هذه التجربة نموذجًا يوضح كيف تستطيع قوة تمتلك موارد متوسطة، ولكنها تعتمد مقاربة مرنة وتصميمًا على تجاوز قواعد اللعبة المفروضة خارجيًّا، أن توسّع نفوذها وتعيد تشكيل موازين التنافس الدولي.

كما يتعزّز أثر فاغنر في القارة الإفريقية من خلال ارتباطها بمنظومة سياسية وإعلامية واقتصادية تديرها روسيا على نحو منسق، حيث يجري دعم التدخلات

(1) Daly, Sarah. Russia's Influence in Africa, A Security Perspective. Washington, DC: Atlantic Council, February 2023. Accessed June 2025. https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2023/02/RUSSIAS-INFLUENCE-IN-AFRICA-A-SECURITY-PERSPECTIVE-Sarah-Daly.pdf.

الميدانية بخطاب دبلوماسي وإعلامي يوفّر لها غطاءً سياسيًّا ويضفي عليها مشروعية محلية. وقد حرصت موسكو على تقديم وجود فاغنر باعتباره استجابة لطلب رسمي من الحكومات، في مقابل تصوير التدخلات الغربية على أنها خطوات تُمارس من موقع الهيمنة أو تعيد إنتاج إرث استعماري. وقد أسهم هذا البناء السردي المتقن في ترسيخ حضور روسيا داخل الفضاء الرمزي للإقليم، ومنحها قدرة على التأثير تفوق حجم مواردها الفعلية أو عدد عناصرها المنتشرة ميدانيًّا، الأمر الذي أتاح لها كسب جزء مهم من المعركة الخطابية في بيئة يتصاعد فيها النفور من النفوذ الغربي.

بهذه الآلية، استطاعت روسيا تحويل الحضور المحدود لمجموعة فاغنر إلى أداة نفوذ إقليمي تتجاوز نطاق الدول التي تعمل فيها المجموعة مباشرة، لتلامس المحيط الأوسع في غرب ووسط إفريقيا. وأصبحت موسكو تُقدَّم في نظر العديد من الحكومات بوصفها شريكًا قادرًا على توفير الأمن والدعم السياسي دون ارتباطات أيديولوجية أو اشتراطات إصلاحية، وهو ما يفسر تنامي الاهتمام الإقليمي بتوسيع قنوات التواصل مع روسيا، حتى في ظل استمرار الحرب في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على الكرملين. وقد ساهم هذا المسار في ترسيخ موقع موسكو بوصفها قوة جاذبة في نظام دولي يتجه نحو التعددية، ويكافئ الفاعلين القادرين على العمل بمرونة خارج الأطر المؤسساتية التقليدية[1].

ورغم أن النموذج الروسي لا يخلو من محددات، فإن فاغنر قدمت لموسكو ما لم تقدمه الدبلوماسية التقليدية أو العقود الرسمية: القدرة على دخول مناطق محظورة، والتأثير في توازنات السلطة، والتفاعل مع الفاعلين المحليين من موقع الندية، لا من موقع الوصاية. وهي، بذلك، أعادت تعريف مفهوم القوة في إفريقيا، من كونه مسألة حجم وإمكانات، إلى كونه مسألة توقيت وتكتيك وجرأة على كسر الأعراف.

(1) Foreign Policy/Council on Foreign Relations، Russia's Growing Footprint in Africa. CFR backgrounder, December 28, 2023. Accessed June 2025. https://www.cfr.org/backgrounder/russias-growing-footprint-africa

## توظيف مجموعة فاغنر في الوصول إلى الموارد الطبيعية والعقود الاقتصادية

مع بدء موسكو نشر وحدات فاغنر في عدد من الدول الإفريقية خلال العقد الماضي، اتخذ هذا الحضور طابعًا يتجاوز البعد الأمني أو الرمزي، لينـدرج ضمن مشروع أوسع يقوم على مبدأ "المقايضة الجيوسياسية". فقد أصبحت الحماية العسكرية خطوة أولى تمهّد لمرحلة أعمق تتمثل في الوصول إلى الموارد الاستراتيجية، والتغلغل في البنى الاقتصادية الهشّة عبر عقود أمنية تفتح الطريق أمام امتيازات تجارية ومناجم حصرية، خارج القنوات الحكومية التقليدية وبمعزل عن متطلبات الشفافية والرقابة. وجاء هذا النمط امتدادًا مباشرًا لرؤية روسية للسياسة الخارجية تعتبر الجيوبوليتيك عملية تراكم للأصول والمكاسب المادية، إلى جانب كونه بناءً للتحالفات، وتتعامل مع القوة شبه العسكرية على أنها أداة قادرة على تحقيق "عوائد استراتيجية" تفوق بكثير الكلفة التشغيلية المرتبطة بوحدات فاغنر.

منذ المراحل الأولى لانتشار فاغنر في جمهورية إفريقيا الوسطى، بدا النموذج الروسي واضح المعالم. ففي عام 2017، أبرمت حكومة الرئيس فوستان-أركانج توادیرا اتفاقيات أمنية غير معلنة مع المجموعة، نصّت على توفير خدمات الحماية والتدريب والتسليح مقابل منح امتيازات واسعة للشركات الروسية في قطاعات استخراج الذهب والماس. وشملت الترتيبات المرافقة لهذه الاتفاقيات إعفاءات ضريبية وتسهيلات في عمليات التصدير، إضافة إلى منح الشركات الروسية وضعًا تفضيليًّا ضمن قانون الاستثمار. وبذلك، أصبحت شركة "لوباي إنفست"، الذراع الاقتصادية لفاغنر في البلاد، الجهة المتحكمة فعليًّا في أبرز مناجم الذهب والماس في مناطق بيراو ونغوتو وبامباري، وهي مناطق كانت تحت سيطرة جماعات متمردة محلية قبل أن تستعيدها القوات الحكومية بدعم ميداني من فاغنر[1].

(1) U.S. Treasury. "Treasury Sanctions Illicit Gold Companies Funding Wagner Globally." June 27, 2023. Accessed June 2025. https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1581

هذا النموذج تكرّر، وإن بدرجات متفاوتة، في مالي، حيث أبرمت الحكومة الانتقالية اتفاقًا غير رسمي مع فاغنر مقابل ما يُعتقد أنه مزيج من الدفع النقدي من ميزانية الدفاع، وتسهيلات للوصول إلى مناجم الذهب في غرب البلاد. وبحسب تقارير غربية وأممية، فإن مقاتلي فاغنر كانوا يتولّون تأمين مواقع استخراج استراتيجية، ويديرون عمليات النقل واللوجستيات، ويحصلون على نسبة من الإنتاج تُصدّر مباشرة إلى الخارج، عبر قنوات لا تخضع غالبًا للمراجعة المالية للدولة. لم تأخذ هذه العلاقة طابعًا تعاقديًّا صارمًا بقدر ما استندت إلى تفاهم سياسي غير معلن يقوم على معادلة مفادها "السيادة مقابل الموارد". فالنظام الحاكم يحصل على دعم ميداني يواجه من خلاله الجماعات المسلحة والخصوم الداخليين، بينما تنال موسكو مساحة واسعة من النفوذ الاقتصادي داخل قطاع الذهب غير الرسمي، الذي يشكّل أحد أهم مصادر العملة الصعبة التي يعتمد عليها الكرملين في ظل الضغوط والعقوبات الغربية. وبذلك، تشكّل هذا النموذج بوصفه تبادلًا وظيفيًّا بين الأمن المحلي والامتيازات الاقتصادية، ضمن منظومة ترتّبت خارج الأطر القانونية التقليدية للدولة الإفريقية.

في السودان، اتخذت المقايضة الروسية شكلًا أكثر تعقيدًا، فقد كانت الدولة منقسمة فعليًّا بين مراكز قوى متعددة، مما أتاح لفاغنر أن تنسج علاقات غير متوازنة مع أطراف داخلية مختلفة، بعيدًا عن الرقابة المؤسسية أو التمثيل الشعبي. فمنذ أواخر عهد عمر البشير، بدأ الكرملين في استخدام فاغنر لتأمين حضور غير رسمي في قطاع الذهب، مستفيدًا من الفوضى التي تضرب مناطق التعدين في دارفور وشمال كردفان ونهر النيل. وقد تم تأسيس شركات واجهة، أبرزها "مروي غولد"، بتمويل روسي سوداني مشترك، لكنها كانت فعليًّا غطاءً لتصدير كميات ضخمة من الذهب إلى الخارج، دون المرور عبر المصرف المركزي أو الموانئ الرسمية[1]. وتُظهر الوثائق الاستخبارية أن كميات كبيرة من هذا الذهب تم شحنها جوًّا إلى سوريا ومنها إلى روسيا، مما مكّن موسكو من التحايل على العقوبات المالية

(1) Reuters. "Wagner's Global Operations: War, Oil and Gold." August 24, 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/europe/wagners-global-operations-war-oil-gold-2023-08-24/

المفروضة بعد غزو أوكرانيا، واستخدمت هذه العائدات لدعم احتياطاتها النقدية التي تواجه ضغوطًا خانقة.

وقد وثّقت تحقيقات استقصائية كيف قام أفراد من فاغنر بحراسة مواقع التعدين وتأمين طرق النقل، مقابل حصولهم على حصة من الأرباح أو امتيازات مباشرة في السوق المحلية للذهب. كما أُبرمت تفاهمات غير رسمية بين فاغنر وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، لتأمين بعض الأصول اللوجستية وتبادل المعلومات الاستخبارية حول الحركات المسلحة الأخرى في دارفور. هذا التحالف التكتيكي بين قوة شبه نظامية أجنبية ومليشيا محلية سابقة ألقى بظلال كثيفة على السيادة السودانية، وأظهر كيف يمكن لفاغنر أن تُعيد تشكيل التحالفات المحلية بما يخدم المصالح الروسية، دون أن تتورط رسميًّا في البنية الدستورية أو المؤسساتية.[1]

أما في ليبيا، فقد اتخذت المقايضة طابعًا مزدوجًا، فهو سياسي عسكري من جهة، واقتصادي لوجستي من جهة أخرى. فمنذ عام 2019، وقّعت فاغنر تفاهمات مع الجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر، تتضمن تقديم الدعم الميداني، والاستشارات الاستخبارية، وتشغيل منظومات الطائرات المسيرة، مقابل الوصول إلى الموانئ والبنية التحتية النفطية في شرق ليبيا. ورغم أن حكومة طرابلس المعترف بها دوليًّا أنكرت مرارًا أي دور رسمي لفاغنر، فإن الوقائع الميدانية أثبتت أن وحدات تابعة للمجموعة تمركزت في مناطق استراتيجية مثل قاعدة الجفرة، ومطار بني وليد، ومحيط سرت.[2]

في المقابل، حصلت موسكو على مجموعة من التسهيلات الاستراتيجية في ليبيا، شملت استخدام ميناء السدرة وإمكانية الوصول إلى منشآت لتخزين الوقود،

(1) Al Jazeera. "Russian mercenaries in Sudan: What is the Wagner Group's role?" April 17, 2023. Accessed June 2025. https://www.aljazeera.com/news/2023/4/17/what-is-the-wagner-groups-role-in-sudan.

(2) BBC/New Lines Magazine. The Wagner Group Files: A recovered Samsung tablet belonging to Russian mercenaries in Libya offers an unprecedented look at how Vladimir Putin's Foreign Legion operates. September 27, 2021. Accessed June 2025. https://newlinesmag.com/reportage/the-wagner-group-files/

الأمر الذي وفر لها قدرة لوجستية مهمة على التمركز في جنوب المتوسط وربط نشاطها في ليبيا بحضورها المتنامي في دول إفريقيا جنوب الصحراء. وقد جاء هذا التمدد في إطار رؤية روسية أشمل تعتبر الأراضي الليبية نقطة ارتكاز ضمن شبكة ممتدة تشمل الساحل والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشكل بدورها بوابة خلفية نحو البحر الأحمر. وتظهر الوثائق المسربة قيام فاغنر بتنسيق مباشر مع جهات محلية في ليبيا لاستخراج الفوسفات والحديد، وتوجيه جزء من عائدات هذه الموارد إلى شركات روسية تعمل بترخيص محلي، بما يشكل نموذجًا متكاملًا لمعادلة "الدعم العسكري المحدود" مقابل "امتيازات اقتصادية واسعة الأثر".[1]

إن أبرز ما يميز النموذج الروسي في إفريقيا، كما يتجلّى في علاقة فاغنر بعدد من الحكومات، يتمثل في قدرته على تجاوز الثنائية التقليدية التي حكمت أنماط التفاعل بين القوى الكبرى والدول النامية، وهي ثنائية "المساعدات مقابل الإصلاح" أو "القواعد مقابل الحماية". ففي المقاربة الروسية، برز نموذج بديل يقوم على صيغة مباشرة وواضحة: تقديم خدمات أمنية -كثيرًا ما تأخذ شكلًا هجينًا ومصمّمًا وفق احتياجات كل ساحة- مقابل عقود تعدين، أو امتيازات تصدير، أو مواقع لوجستية ذات قيمة استراتيجية. وأسهم هذا التحول في جعل موسكو شريكًا جذابًا للأنظمة الانتقالية، خصوصًا تلك التي تواجه ضغوطًا غربية أو تعاني من عزلة عن مصادر التمويل والدعم الدولي، إذ وفّر لها نموذجًا أقل تعقيدًا وأكثر توافقًا مع أولوياتها السياسية الداخلية.

من الناحية الجيوسياسية، مكّن هذا النمط موسكو من أن توسّع نطاق نفوذها في القارة دون أن تدخل في دوامة بناء تحالفات رسمية أو مؤسسات متعددة الأطراف. فمقارنة بالغرب، الذي غالبًا ما يمر عبر أدوات متعددة كالوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أو الاتحاد الأوروبي، أو الأمم المتحدة، تحرّكت روسيا عبر قنوات موازية في مقدمتها شركاء عسكريون، وشركات تعدين غامضة، ومستشارون

(1) "Russia's Footprint Grows in Africa as France Leaves Burkina Faso." Bloomberg, January 28, 2023. Accessed July 2025. https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-01-29/russia-s-footprint-grows-in-africa-as-france-leaves-burkina-faso.

سياسيون، ووسطاء ماليون يعملون في العتمة. وبهذا الشكل، استطاعت موسكو أن تتسلل إلى بيئات صعبة الاختراق، وتعزّز وجودها في دول مثل إفريقيا الوسطى والسودان ومالي، حيث فشلت القوى الغربية -رغم استثماراتها الهائلة- في بناء نفوذ مستقر[1].

ولغياب الشروط المرتبطة بالرقابة أو الشفافية أو المساءلة المؤسسية داخل نموذج المقايضة الروسي، توسّعت مطالب الأنظمة المحلية وتعزّزت رغبتها في الاستفادة المتزايدة من هذا الأسلوب. وفي عدد من السياقات، أصبحت فاغنر جزءًا من اقتصاد الفوضى، حيث استُخدمت الخدمات الأمنية غطاءً لتصفية الخصوم السياسيين، أو لتمكين شركات محلية مرتبطة بالنخب من السيطرة على الموارد الطبيعية بدعم غير مباشر من الجانب الروسي. وهكذا تَشَكّل نمط عمل يخدم موسكو كما يخدم شبكات الفساد المحلية، إذ يوفر لكل طرف وسيلة لتعزيز نفوذه وسلطته خارج المسارات المؤسسية التقليدية. ونتيجة لذلك، تلاقت مصالح الطرفين في إنتاج منظومة غير شفافة تقوم على الحصرية وتحدّ من إمكانات المراقبة الخارجية أو المساءلة العامة.[2]

وفي بعده الأوسع، منح هذا النموذج موسكو فرصة للانفكاك النسبي من العزلة التي فرضها الغرب عليها بعد غزو أوكرانيا، من خلال إيجاد بدائل اقتصادية واستراتيجية داخل القارة الإفريقية. فمع انكماش أسواق الاتحاد الأوروبي أمام الصادرات الروسية، وتراجع قدرة موسكو على الحصول على النقد الأجنبي، أصبحت مناجم الذهب في السودان، وحقول الألماس في جمهورية إفريقيا الوسطى، والموانئ الحيوية في ليبيا، مصادر داعمة لاحتياطاتها النقدية، ورافدًا إضافيًّا لاستقرار عملتها. ولم يقتصر الأمر على المكاسب المادية المباشرة، بل امتد إلى تأسيس شبكة

(1) The Sentry. Mercenary Meltdown: The Wagner Group's Failure in Mali. August 2025. Accessed June 2025. https://thesentry.org/reports/mercenary-meltdown-wagner-failure-mali/

(2) RAND Corporation. Russian Mercenary and Paramilitary Groups in Africa. RAND RRA2613-1, May 1, 2025. Accessed June 2025. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA2600/RRA2613-1/RAND_RRA2613-1.pdf

موازية من الموارد والنفوذ، تشكّل رصيدًا استراتيجيًّا طويل الأمد يعزّز قدرة روسيا على المناورة في بيئة دولية تتسم بالتقلبات والتوترات المتصاعدة.[1]

وقد أشارت تقارير غربية إلى أن روسيا، من خلال واجهات شركات مثل "M Invest" و"Lobaye Invest"، أصبحت تمتلك أو تتحكم بشكل غير مباشر في عدد من عقود الامتياز الكبرى في قطاعات الذهب واليورانيوم والحديد في إفريقيا. هذه الشركات لا تخضع للقوانين الروسية، ولا ترتبط بعقود رسمية قابلة للمراجعة، بل تعمل بترخيص محلي في الدول المضيفة، وتُدار من خلال شبكة شركات وهمية موزعة في الإمارات، وسويسرا، وجزر العذراء البريطانية، بما يجعل تتبعها شبه مستحيل[2]. هذه الشبكة المعقدة تُسهم في تحييد أي رقابة دولية، وتمنح الكرملين هامشًا واسعًا للاستفادة الاقتصادية دون انكشاف سياسي.

وهكذا، أصبح لفاغنر دور يتجاوز الحماية والردع، ليتصل بتدبير الموارد، وتأمين سلاسل الإمداد، وإدارة المنافذ غير الرسمية للثروة الطبيعية في إفريقيا. وإذا كانت هذه الوظيفة قد منحت موسكو نفوذًا غير مسبوق في قارة لم تكن ضمن أولوياتها الإستراتيجية خلال العقود السابقة، فإنها في المقابل تثير تساؤلات عن حدود هذه الاستراتيجية، خاصة في ظل تشابك المصالح الدولية، وتزايد المنافسة على الموارد، وتصاعد وعي المجتمعات المحلية بحقوقها السيادية.

رغم ما يبدو من نجاعة النموذج الروسي في إفريقيا على المدى القصير، فإن استمرار العمل به يفتح الباب على جملة من المخاطر الهيكلية، سواء على صعيد الدول الإفريقية المعنية أو على صعيد روسيا نفسها، التي بدأت تتورط في شبكة مصالح معقدة، يصعب الخروج منها دون أثمان سياسية باهظة. فحين تصبح العلاقات مبنية على المقايضة الأمنية مقابل الامتيازات الاقتصادية، دون أطر

(1) Transparency International Russia (in exile), "Russia's Mercenaries, Africa's Gold." African Digital Democracy Observatory, June 30, 2025. Accessed June 2025. https://disinfo.africa/russias-mercenaries-africa-s-gold-9dce4eb44797?gi=85a8b0881400.

(2) Global Initiative Against Transnational Organized Crime. After the Fall: Russian Modes of Influence in Africa Post-Wagner. February 2025. Accessed June 2025. https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2025/02/After-the-fall-Russian-modes-of-influence-in-Africa-post-Wagner-GI-TOC-February-2025.v3.pdf

مؤسسية واضحة، أو رقابة تشريعية، أو التزام تعاقدي شفاف، فإن النتيجة هي إنتاج نموذج هش من الشراكات غير المستقرة، قد ينهار بسرعة عند أول تغير سياسي داخلي أو اضطراب خارجي.

من جهة الدول الإفريقية، فإن هذا النموذج يُضعف تدريجيًّا فكرة السيادة، بدلًا من أن يعززها كما تدعي الخطابات الرسمية. فالاعتماد على فاغنر لتأمين الأنظمة، أو لحماية الموارد، يجعل القرار الأمني والاقتصادي رهينة لإرادة جهة خارجية لا تخضع لأدنى أشكال الرقابة. وتُظهر التجارب الميدانية أن عددًا من القرارات الكبرى المتعلقة بتوزيع الموارد، أو منح الامتيازات، أو تحريك القوات، أصبح يُتخذ بالتنسيق مع مستشارين روس أو بعلمهم، مما يحوّل هؤلاء الفاعلين غير الرسميين إلى شركاء ضمنيين في إدارة الدولة، دون أن يكون لهم أي موقع قانوني في البنية الدستورية المحلية[1].

كما أن التركيز على المقايضة الأمنية دون تنمية مؤسسات الدولة أو تعزيز الاقتصاد الإنتاجي، يُعمّق هشاشة المجتمعات، ويُنتج فئات جديدة من المستفيدين من الفوضى، من أمراء الحرب المحليين، إلى شبكات التهريب، إلى النخب العسكرية التي تجد في هذه الفوضى أداة لإطالة أمد سلطتها. في مثل هذا السياق، تتحول فاغنر من حليف إلى جزء من المشكلة، لأنها تعيد إنتاج منطق الاعتماد على الخارج، وتكرّس سلوكًا سلطويًّا يقوم على إدارة الموارد على أنها أصول شخصية، لا حقوق عامة، مما يؤدي إلى تصاعد الغضب الشعبي، حتى من الحلفاء الجدد، كما بدأت تظهر بوادره في بعض المناطق الريفية في مالي وإفريقيا الوسطى.[2]

أما من جهة موسكو، فإن هذا النموذج يحمل في طياته مخاطرة استراتيجية، لأنه يُقحم الدولة الروسية في صراعات محلية معقدة، دون ضمانات سياسية أو مؤسسية.

(1) RAND Corporation. Russian Mercenary and Paramilitary Groups in Africa. RAND RRA2613-1, May 1, 2025. Accessed June 2025. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA2600/RRA2613-1/RAND_RRA2613-1.pdf.

(2) International Crisis Group. A Course Correction for Mali's Sovereign Turn. Africa Report No. 315, May 13, 2025. Accessed June 2025. https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/2025-05/315-mali-course-correction.pdf.

صحيح أن فاغنر تتحرك خارج الهياكل الرسمية، لكن الفشل الميداني، أو التورط في الانتهاكات، أو تصاعد الضغط الإعلامي، يُعيد في النهاية المسؤولية إلى موسكو، كما حدث بعد مجزرة مورا في مالي، أو في التحقيقات التي تناولت نهب الذهب في السودان. فحين تتحول "الأداة الرمادية" إلى رمز للتدخل، فإن الخط الفاصل بين الدولة والوكيل يتلاشى، وتبدأ روسيا في تحمل تبعات لا تستطيع إنكارها.[1]

يُضاف إلى ذلك أن التمدد الأفقي لفاغنر في أكثر من بلد، وبأكثر من صيغة، قد يُصيب الاستراتيجية الروسية بالتشظي، خاصة في ظل غياب مركزية واضحة لإدارة المصالح الاقتصادية والسياسية. فإذا كانت باريس، في فترة هيمنتها، قد فشلت رغم امتلاكها لشبكة دبلوماسية واستثمارية واسعة، فكيف لروسيا أن تدير هذا الانتشار المعقد دون جهاز بيروقراطي فعال، أو دون تمويل كافٍ، أو حتى دون حلفاء مؤسسيين داخل الأنظمة الإفريقية[2]؟

وتتزايد حدة المخاطر مع تصاعد التوترات الجيوسياسية بين روسيا والغرب، مما يجعل أي نشاط روسي في إفريقيا خاضعًا لمراقبة دقيقة وضغوط متنامية. وفي ظل استمرار الحرب في أوكرانيا وتفاقم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الروسي، تبدو قدرة موسكو على الإبقاء على نموذج حضورها الحالي في القارة موضع تساؤل متصاعد، سواء لدى العواصم الغربية أو داخل الدوائر الإفريقية نفسها. وقد بدأت تتعالى أصوات محلية تطالب بإعادة النظر في جدوى الشراكة مع طرف يفتقر إلى مقومات الدعم المستدام، ولا يقدم مسارًا واضحًا للتنمية الاقتصادية أو لبناء مؤسسات قادرة على الاستمرار.[3]

* * *

(1) Human Rights Watch. World Report 2023: Russian Federation. Accessed June 2025. https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/russian-federation.

(2) Droin, Mathieu; Tina Dolbaia. "Russia Is Still Progressing in Africa. What's the Limit?" Center for Strategic & International Studies (CSIS), August 15, 2023. Accessed June 2025. https://www.csis.org/analysis/russia-still-progressing-africa-whats-limit

(3) DIIS (Danish Institute for International Studies). Russia's Quest for Influence in Africa After the 2022 Ukraine Invasion. DIIS Report, February 2024. Accessed June 2025. https://pure.diis.dk/ws/files/23606439/Russia_s_quest_for_influence_in_Africa_DIIS_Report_2024_02.pdf.

تكشف التجربة الروسية في إفريقيا، في أبعادها الاقتصادية إلى جانب جوانبها الأمنية، عن نمط نفوذ يعتمد على تكتيك "التغلغل عبر العتبات الدنيا للسيادة"، حيث تُستبدل الاتفاقيات الرسمية بعقود شبه سرّية، ويجري توظيف فاعلين يتحركون خارج الإطار المؤسسي ليؤدّوا دور الوسيط بدل القنوات الدبلوماسية التقليدية. ويسهم هذا الأسلوب في إعادة صياغة مفهوم الشراكة بين الدولة القوية والدولة الضعيفة، عبر ترتيبات تمنح فيها الحكومات الهشّة امتيازات تتعلق بالتعدين أو الموانئ أو الخدمات اللوجستية مقابل الحصول على دعم أمني وسياسي. ومن خلال هذه الآلية، تعتمد موسكو مقاربة تعيد إنتاج منطق السيطرة بأدوات مرنة وأقل تكلفة سياسية، لكنها قادرة على التأثير العميق في القرار السيادي للدول المعنية وترسيخ ارتباطها بالبنية الجيوسياسية الروسية ضمن شبكة نفوذ متعددة المستويات.

في هذا الإطار، تطرح روسيا نفسها عبر مقاربة تجمع بين الأمن والخطاب الرمزي، فإلى جانب تقديم الدعم العسكري واللوجستي، تعتمد موسكو سردية سياسية تقوم على عدم المطالبة بإصلاحات مؤسسية أو اشتراط عمليات انتخابية، وعدم ربط المساعدات بمعايير الحوكمة أو المساءلة، بل ترتكز على دعم استقرار الأنظمة كما هو قائم، ومساندة القوى المتصارعة مع الغرب، وتوفير حماية سياسية وأمنية تمكّن الحكومات من مواجهة خصومها الداخليين والجماعات المسلحة. وتمنح هذه السردية جاذبية واضحة على المدى القصير، بقدر ما تتيح للسلطات الحاكمة هامشًا أوسع لتعزيز موقعها. غير أنّ اعتمادها بهذا الشكل يحدّ من قدرة الدولة على تطوير مشروع وطني مستقل أو بناء عقد اجتماعي متماسك، إذ تقوم على تمكين السلطة التنفيذية وتعزيز أجهزتها، مقابل تراجع أدوار المؤسسات الأوسع التي تشكّل أساس العمل السياسي والاستقرار الطويل الأمد.

وإذا كان من السهل الإشادة بقدرة روسيا على اختراق القارة بسرعة غير متوقعة، وتحقيق مكاسب اقتصادية في زمن وجيز، فإن ما يصعب تجاهله هو أن هذا النموذج بدأ يُظهر مؤشرات على الإنهاك، بل والتآكل الذاتي. فالحفاظ على النفوذ عبر أدوات غير رسمية يتطلب استمرار الأزمة، أو على الأقل استمرار الحاجة إلى الحماية. وهذا يعني أن موسكو، من حيث لا تدري، أصبحت تستثمر في استدامة

حالة اللايقين، بدلًا من حلّها. وإذا ما استقرت الأوضاع، أو تغيرت التوازنات الداخلية في الدول المعنية، فإن الحليف الذي جاء عبر بوابة الأزمة قد يُستغنى عنه، أو يُعاد تعريف دوره، كما حدث مع شركاء سابقين للاتحاد السوفيتي في سياقات مشابهة خلال الحرب الباردة[1].

وما يُضعف النموذج الروسي أكثر هو اعتماده على بنية محمولة على شخصيات بعينها، كما كان الحال مع يفغيني بريغوجين، الذي شكّل واجهة المنظومة، وضابط إيقاعها، ومهندس شبكاتها غير الرسمية، سواء في إفريقيا أو خارجها. ومع مقتله في أغسطس/ آب 2023 في حادث طائرة غامض، بدأت تظهر تساؤلات جدية حول مستقبل الشبكة التي بناها، وما إذا كانت وزارة الدفاع الروسية قادرة على استيعابها أو إدارتها بالفعالية نفسها. فالنموذج الشخصي الذي بُني على الولاء والثقة لا يُنقل بسهولة إلى جهاز بيروقراطي، وقد تؤدي إعادة الهيكلة إلى تفكك تدريجي في شبكة العقود والولاءات والمصالح.[2]

أما من زاوية الدول الإفريقية نفسها، فإن الاستمرار في هذا النموذج يعني مزيدًا من الانكشاف على صراعات القوى الكبرى، ومزيدًا من التبعية لفاعلين خارج الدولة، سواء أكانوا مرتزقة، أم مستثمرين محميين أمنيًّا. وهو ما بدأت بعض الحكومات تفطن إليه، ولو ببطء، عبر محاولات لإعادة التوازن في علاقاتها، أو عبر الحديث عن الحاجة إلى استراتيجية وطنية للموارد، وإصلاح قطاع الأمن، وإن بقيت هذه المبادرات محدودة حتى الآن.[3]

(1) Russia's Growing Footprint in Africa. Council on Foreign Relations. December 28, 2023. Accessed June 2025. https://www.cfr.org/backgrounder/russias-growing-footprint-africa.

(2) The Guardian. "Before Prigozhin's Death, Wagner Was Fighting on Russia's Side and in Africa." The Guardian, August 26, 2023. Accessed July 2025. https://www.theguardian.com/commentisfree/2023/aug/26/yevgeny-prigozhin-death-wagner-russia-africa-mercenary-group.

(3) International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA). Security Sector Reform in Constitutional Transitions. Policy Paper No. 23. Stockholm: International IDEA, 2020. Accessed July 2025. https://www.idea.int/sites/default/files/publications/security-sector-reform-in-constitutional-transitions.pdf.

في المحصّلة، يتجسّد الدور الروسي في إفريقيا ضمن صيغة مركّبة تجمع بين الانتهازية الاستراتيجية والبراغماتية الوقائية، مستندًا إلى استثمار الثغرات في البنية الدولية، والتحرك داخل مساحات يغلب عليها اللايقين، وتقديم خدمات أمنية واقتصادية منسجمة مع الرؤية الجيوسياسية لموسكو. ويُنتج هذا النموذج حضورًا قادرًا على تحقيق مكاسب سريعة، ويتيح لروسيا توسيع نفوذها في بيئات سياسية هشّة. غير أنّ استمرارية هذا النهج تبقى مرهونة بتطوير بنية أكثر قدرة على التكيف مع تعقيدات المجتمعات الإفريقية وتعدد أنظمتها، وإلا فإن هذه المقاربة مرشحة للتحول من رصيد قوة إلى عبء استراتيجي مع مرور الوقت.

وعليه، فإن ما قدّمته روسيا عبر فاغنر في إفريقيا لا يُعد خروجًا جذريًّا عن النماذج التقليدية للنفوذ بقدر ما يمثّل إعادة صياغة لممارسات القوة في سياق ما بعد الاستعمار، بأسلوب أكثر مرونة وجرأة، وأقل ظهورًا في العلن، مع حفاظه على طموح واضح لإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للقارة وفق أولويات المركز الروسي. وفي ظل التحولات الجارية في ميزان القوة العالمي، يرتبط استمرار هذا النمط من المقايضة بين الأمن والثروة بمدى قدرة موسكو على إدارة كلفته السياسية والاقتصادية، ويرتبط كذلك بقدرة المجتمعات الإفريقية على تطوير وعي سيادي يتجاوز الاعتماد على الحماية الخارجية نحو بناء قرار وطني ينبع من داخل الدولة نفسها، بما يعيد تشكيل علاقة الهامش بالمركز على أسس أكثر استقلالية وصلابة.

تُبرز تجربة روسيا في توظيف مجموعة فاغنر داخل إفريقيا، ولا سيما خلال مرحلة ما بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، طبيعة التحولات الجيوسياسية التي تعيد رسم علاقة القارة بالقوى الكبرى. وتظهر إفريقيا في هذا السياق مساحة مفتوحة لإعادة توزيع مراكز النفوذ، ومجالًا تتراجع فيه الأطر التقليدية للتأثير لصالح أدوات أكثر مرونة وقدرة على التحرك خارج القنوات المؤسسية. وقد مثلت الحرب لحظة كاشفة بالنسبة للغرب، وفي المقابل أتاحت لروسيا فرصة لإعادة تشكيل حضورها في مناطق كانت بعيدة عن مجال نفوذها المباشر، عبر أدوات ترتكز إلى المرونة الرمادية والاستفادة من لحظات الفراغ السياسي والأمني، أكثر مما تعتمد على الاستثمار في

عمليات البناء المؤسسي أو الإرساء الطويل المدى للهياكل الحكومية.

لقد ظهر التوسع الروسي في إفريقيا نتيجة القابلية المتنامية لدى عدد من الدول الإفريقية الصغيرة والهامشية للتفاعل مع أنماط الشراكات غير الرسمية. فقد أبرزت الحرب الأوكرانية هشاشة التوازنات داخل النظام الدولي، ودَفعت العديد من الأنظمة الإفريقية إلى إعادة تحديد موقعها ضمن خريطة الاصطفاف الجيوسياسي. وفي مرحلة كان الغرب ينصرف فيها إلى دعم كييف وتصعيد المواجهة مع موسكو، تقدّمت روسيا لملء مساحة واسعة من الفراغ، وعرضت نفسها على أنها فاعل مستعد للتجاوب السريع مع احتياجات هذه الدول. وتمحورت استجابتها حول تقديم مستويات متفاوتة من الحماية مقابل الولاء السياسي، والتدخل الأمني مقابل الامتيازات الاقتصادية، ضمن مقاربة تتيح لها بناء شبكة نفوذ فعّالة بموارد محدودة وبأدوات مرنة تتناسب مع خصائص البيئات الهشّة في القارة.

تشكّل هذا النمط بوضوح في مالي وبوركينا فاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان، حيث أعاد صياغة العلاقة بين الدولة الإفريقية والفاعل الخارجي وفق أسس مغايرة للتقليد السائد؛ فالعلاقة لم تُبنَ على معادلة "الدعم مقابل التنمية"، بل على صيغة تقوم على "الأمن مقابل الموارد". وأسهم هذا الترتيب في توفير انتعاش مرحلي لبعض الأنظمة الانتقالية، كما أتاح لموسكو تدفّقًا مهمًّا للموارد النقدية في مرحلة اتسمت بضغوط اقتصادية شديدة. وفي الوقت ذاته، أدى هذا النموذج إلى إضعاف قدرة هذه الدول على التحكم في قرارها الاقتصادي، وزيادة مستويات الارتهان لتحالفات آنية تفتقر إلى مقومات الاستمرار وسط التحولات السياسية السريعة التي تشهدها الساحات الإفريقية.

لقد تمكنت روسيا، عبر فاغنر، من ترسيخ حضورها بوصفها قوة مناوئة للغرب في مخيلة النخب العسكرية الصاعدة، مستفيدة من رفض هذه النخب للضغوط الغربية التقليدية أكثر من استفادتها من أي نموذج روسي بديل. وتتجلى المفارقة في أن الحرب الأوكرانية لم تُفضِ إلى تراجع النفوذ الروسي، بل أسهمت في تعزيزه داخل هوامش النظام الدولي، من خلال وكلاء يمارسون وظائف مزدوجة تتمثل في كونهم قوة عسكرية غير نظامية وأداة اقتصادية ذات طابع مغلّف.

غير أن هذا الحضور يحمل في بنيته عناصر هشاشة واضحة. فالدول الصغيرة والهامشية التي اختارت فاغنر شريكًا رئيسيًّا وجدت في روسيا طرفًا سريع الاستجابة وقليل المتطلبات، لكنها لم تحصل على حليف مؤسسي قادر على تقديم دعم تنموي مستدام. ومع أي تغيّر في التوازنات السياسية الداخلية أو تفاقم الأزمات التي تواجهها موسكو في ساحاتها المحورية، يصبح هذا الحضور عرضة للانكماش أو لإعادة التشكل بما يخدم المصالح الروسية قبل اعتبارات تلك الدول، الأمر الذي يعمّق انتقالها إلى دورة جديدة من التبعية المرنة ذات التأثير العميق في مساراتها السيادية.

وهكذا، أسهمت الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية، وفتحت أمام الدول الإفريقية الصغيرة مجالًا أوسع لإعادة تحديد شركائها وتوجيه أولوياتها الخارجية وفق اعتبارات جديدة. وفي إطار هذا التحول، وجدت هذه الدول نفسها أمام معادلة دقيقة؛ إذ تطلعت إلى الابتعاد عن الهيمنة الفرنسية التقليدية، وفي الوقت ذاته اتجهت نحو نموذج شراكة يمنح مظهرًا من السيادة، لكنه يرسخ ارتباطًا وثيقًا بالمصالح الجيواقتصادية للقوى الخارجية. ويبرز حضور فاغنر بوصفه تعبيرًا مكثفًا عن هذا الواقع، حيث تتحول المجموعة إلى رمز لمرحلة دولية تتراجع فيها الحدود الأخلاقية الواضحة، ويُعاد فيها تعريف السيادة باعتبارها موردًا قابلًا للتوظيف والتبادل، بدل أن تكون مشروعًا يُبنى عبر المؤسسات الوطنية ويستمد شرعيته من الداخل.

## المبحث الثالث

# تداعيات أزمة الغذاء والأسمدة على الدول الإفريقية الهشّة

### انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في الدول الإفريقية الهشّة

مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير/ شباط 2022، اتجه اهتمام العالم إلى التداعيات الجيوسياسية في أوروبا، بالتوازي مع بروز التأثيرات الاقتصادية الكبرى، ولا سيما في مجالي الطاقة والغذاء اللذين يشكلان ركيزتين أساسيتين في منظومة الأمن الدولي. وفي هذا السياق، برزت الدول الإفريقية الصغيرة والفقيرة بوصفها إحدى أكثر المناطق عرضة للاضطراب، نظرًا لاعتمادها شبه الكامل على الواردات الغذائية وضعف قدراتها الإنتاجية الزراعية في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وتحوّلت أزمة القمح خلال فترة وجيزة إلى أزمة سيادة غذائية عميقة في العديد من الدول الإفريقية، كاشفةً هشاشة البنى الاقتصادية، وغياب مقومات الاستقلال في القرار الغذائي، وطبيعة العلاقات غير المتوازنة التي تربط الجنوب الإفريقي بالمنظومة الاقتصادية العالمية.

قبل الحرب، كانت روسيا وأوكرانيا مجتمعتين مسؤولتين عن تصدير ما يقرب من 30٪ من القمح العالمي، وكانت نسبة كبيرة من هذا الإنتاج تُوجَّه إلى دول في شمال إفريقيا والقرن الإفريقي وغربه، حيث تشكّل واردات القمح من هذين البلدين المصدر الرئيسي لمخزونات الغذاء الأساسية، لاسيما في دول مثل الصومال، وجيبوتي، وجنوب السودان، وتشاد، وإريتريا، والنيجر، التي لا تملك

القدرة على تمويل زراعة قمح محلية بالحد الأدنى لتغطية استهلاكها اليومي[1]. وقد اعتمدت هذه الدول على تدفق الشحنات المنتظمة عبر موانئ البحر الأسود، التي كانت تُنقل بأسعار مدعومة نسبيًّا، وتُغطيها أحيانًا برامج تمويل من البنك الدولي أو برنامج الأغذية العالمي. ومع بدء القصف الروسي للموانئ الأوكرانية، وفرض العقوبات الغربية على سلسلة الإمداد، تعطلت هذه الشبكة بشكل شبه كلي، مما فجّر سلسلة من الأزمات المتداخلة.

أدى هذا التوقف إلى ارتفاع أسعار القمح بنسبة تجاوزت 60٪ في الربع الأول فقط من عام 2022، ووصلت بعض الأسعار في الأسواق الفورية إلى مستويات قياسية، لم تشهدها إفريقيا منذ أزمة الغذاء العالمية في عام 2008. وتجاوزت أسعار الطن الواحد من القمح 500 دولار، بينما ارتفعت تكاليف النقل البحري نتيجة القيود المفروضة على التأمين والشحن، خاصة في ظل إغلاق الموانئ الأوكرانية[2]. وقد أثّر هذا مباشرة في قدرة الدول الإفريقية الصغيرة على تغطية احتياجاتها، وظهر ذلك بوضوح في مؤشرات انعدام الأمن الغذائي، حيث دخل أكثر من 45 مليون شخص إضافي إلى دائرة الجوع الحاد، بحسب تقديرات برنامج الأغذية العالمي في منتصف عام 2022.[3]

أدّت الصدمة الغذائية التي رافقت الحرب الروسية الأوكرانية إلى دفع عدد من الدول الإفريقية الصغيرة نحو إعلان حالة طوارئ غذائية، فبادرت حكوماتها إلى اعتماد آليات عاجلة أقرب إلى استراتيجيات النجاة القصيرة المدى، هدفها تأمين

(1) Food and Agriculture Organization. "The Importance of Ukraine and the Russian Federation for Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the Current Conflict: Information Note." FAO, March 25, 2022. Accessed July 2025. https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/4fce6098-a3ba-4742-b8f4-685454a5d409/content.

(2) World Bank. "Food and Energy Price Shocks from Ukraine War Could Last for Years." World Bank - Press Release, April 26, 2022. Accessed July 2025. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/04/26/food-and-energy-price-shocks-from-ukraine-war

(3) World Food Programme. Update: Global Food Crisis 2022. July 25, 2022. Accessed July 2025. https://www.wfp.org/publications/update-global-food-crisis-2022.

الخبز اليومي وتفادي الاحتقان الاجتماعي. وفي الدول المرتبطة بالدعم الدولي المباشر، مثل الصومال وتشاد وإريتريا، تحوّلت موازنات الغذاء إلى بنود تفاوضية مع برنامج الأغذية العالمي، وارتفعت وتيرة الطلبات المقدّمة للحصول على حزم إغاثة عاجلة لسدّ فجوات التموين. كما لجأت دول أخرى إلى تمويل احتياجاتها الطارئة عبر الاقتراض المباشر من صندوق النقد الدولي أو البنك الإفريقي للتنمية، على غرار النيجر وسيراليون، في محاولة لتأمين استمرارية الإمدادات الغذائية خلال أشد مراحل الأزمة حدّة[1].

وفي بعض الحالات، اضطرت الحكومات إلى اتخاذ قرارات تقشفية في قطاعات غير غذائية لإعادة توجيه الموارد نحو استيراد القمح، كما فعلت موزمبيق عندما جمّدت بعض بنود الإنفاق على البنية التحتية لصالح تغطية واردات الحبوب. لكن هذه الاستجابات كشفت أيضًا عن حدود القدرة السياسية على التعامل مع الأزمات البنيوية في قطاع الزراعة، حيث لم تقدّم أي دولة استراتيجية شاملة لإعادة النظر في الاعتماد شبه المطلق على الحبوب المستوردة من أوروبا الشرقية، ولم تُتّخَذ إجراءات ملموسة لزيادة إنتاج الحبوب المحلية أو الاستثمار في الحقول المهملة في المناطق الريفية.

وقد استغلت بعض الدول هذه اللحظة لتعزيز مكانتها التفاوضية على الساحة الدولية. ففي حين قبلت حكومات مثل إثيوبيا وجنوب السودان بواقع الأزمة وجعلتها مبررًا لتأجيل التزامات مالية خارجية أو إعادة جدولة الديون، اختارت حكومات أخرى توظيف الأزمة في خطابها السيادي، مطالبة بتحييد واردات الغذاء من العقوبات المفروضة على روسيا، واعتبار القمح "سلعة إنسانية" يجب أن تخرج من منطق الاستقطاب السياسي[2]. وقد أدّى هذا إلى توترات دبلوماسية، خاصة

(1) International Monetary Fund. IMF Annual Report 2022: Lending - What We Do. Washington, DC: IMF, 2022. Accessed July 2025. https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2022/what-we-do/lending/

(2) United Nations. "Secretary-General's Remarks to the Security Council on Ukraine." September 22, 2022. Accessed July 2025. https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2022-09-22/secretary-generals-remarks-the-security-council-ukraine.

حين وجدت بعض الدول الإفريقية نفسها مضطرة للاختيار بين التصويت في الأمم المتحدة لإدانة الغزو الروسي، وبين الحفاظ على قنوات التوريد الحيوي من موسكو.

***

مع تفاقم أزمة القمح عقب اندلاع الحرب، سرعان ما تجاوزت المسألة حدود السوق التقليدية للعَرْض والطلب، لتتحول إلى أداة استراتيجية داخل لعبة النفوذ الدولي، ولا سيما اتجاه الدول الإفريقية الهشّة. فقد أدركت روسيا مبكرًا أن كونها مصدّرًا رئيسيًّا للقمح إلى جانب أوكرانيا يشكّل مصدر نفوذ قادرًا على توليد تأثير سياسي واسع، إلى جانب دوره التجاري. وفي الوقت الذي فرضت فيه الدول الغربية عقوبات على الموانئ والمؤسسات المالية الروسية، عملت موسكو على تقديم صادرات الحبوب والأسمدة ضمن إطار "مساعدات إنسانية"، وروّجت لنفسها بأنها قوة حريصة على استقرار دول الجنوب العالمي، في مقابل خطاب غربي يُتّهم بالتسبب في أزمات غذائية غير مباشرة عبر منظومة العقوبات.

وقد برز هذا بوضوح في سلسلة الخطابات الرسمية الروسية في مجلس الأمن والأمم المتحدة، وكذلك خلال القمم الروسية الإفريقية، حيث شددت موسكو على أن العقوبات الغربية هي السبب الحقيقي في تفاقم أزمة الغذاء في إفريقيا، وليس العمليات العسكرية ذاتها. كما أعلنت عن مبادرات لإرسال شحنات قمح مجانية إلى بعض الدول المتضررة، مثل الصومال وإريتريا، وهي شحنات كان هدفها الرمزي أكبر من حجمها المادي، إذ أرادت روسيا من خلالها أن ترسخ صورتها باعتبارها قوة إنقاذ عالمية في وجه الهيمنة الغربية[1].

في المقابل، ردّت الدول الغربية بسلسلة مبادرات تستهدف تحييد أثر هذه الأداة الروسية. فقد أطلقت مجموعة السبع مبادرة الأمن الغذائي العالمي، التي

(1) Al Jazeera. "Russia Making Efforts to Avert Food Crisis, Putin Tells African Nations." Published July 27, 2023. Accessed July 2025. https://www.aljazeera.com/news/2023/7/27/russia-making-efforts-to-avert-food-crisis-putin-tells-african-nations.

ضخت بموجبها مئات ملايين الدولارات لدعم شراء الحبوب في السوق المفتوحة، ودعمت برنامج الأغذية العالمي في التفاوض على شحنات ميسرة للدول المتأثرة في إفريقيا جنوب الصحراء. كما دخلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مفاوضات مباشرة مع روسيا برعاية الأمم المتحدة، أفضت إلى توقيع اتفاقية "ممر الحبوب" في البحر الأسود في يوليو/ تموز 2022، التي سمحت باستئناف تصدير القمح الأوكراني إلى إفريقيا وآسيا[1].

لكن هذه الاتفاقية كانت مؤقتة، وظلت رهينة للتوتر السياسي بين موسكو وكييف. ومع تعليق روسيا مشاركتها في الاتفاقية عدة مرات، وتهديدها بإغلاق الموانئ، عادت الدول الإفريقية إلى المربع الأول، حيث وجدت نفسها محاصرة بين حسابات الحرب، ومصالح اللاعبين الكبار، وعجزها عن تأمين غذاء شعوبها دون وساطة دولية. هذا الواقع أعاد إنتاج شكل جديد من التبعية، ليس للمانحين، بل لمن يتحكم في تدفق القمح، سواء كان روسيا أو أوكرانيا أو الغرب.

والأخطر أن بعض الدول الإفريقية، وخاصة تلك التي تتمتع بهوامش مناورة أضيق، مثل النيجر وإثيوبيا وجيبوتي، اضطرت إلى اتخاذ مواقف دبلوماسية محسوبة في الأمم المتحدة، متجنبة إدانة روسيا صراحة، أو ممتنعة عن التصويت، في مقابل استمرار تدفق القمح الروسي بأسعار ميسرة. وبذلك تحولت أزمة القمح إلى أداة ضغط دبلوماسي تفرض على الدول الهامشية صفقات صامتة: الغذاء مقابل الحياد السياسي، أو المساعدات مقابل تليين المواقف في المحافل الدولية.

بعد الصدمة الغذائية الأولى التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية، انتقلت القضية من مستوى تدبير واردات القمح وتمويلها إلى مستوى أعمق يرتبط بطبيعة السيادة الغذائية في القارة الإفريقية. فقد كشفت الأزمة أن غالبية الدول الصغيرة والهامشية تفتقر إلى سياسات زراعية قادرة على توفير الحد الأدنى من الاكتفاء، وأن الاعتماد الكبير على الواردات القادمة من شركاء محدودين، مثل

(1) United Nations. Initiative on the Safe Transportation of Grain and Foodstuffs from Ukrainian Ports (Black Sea Grain Initiative), signed 22 July 2022. Accessed July 2025. https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2024/05/blackseagraininitiativefulltext.pdf.

روسيا وأوكرانيا، يجعل الأمن الغذائي مرتبطًا مباشرة بالتقلبات الجيوسياسية الدولية. كما برزت بوضوح تأثيرات غياب الاستثمار المحلي في إنتاج الحبوب، وتراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي، وضعف البنية التحتية للتموين والتخزين، وهي عوامل أسهمت في تعريض القارة لأزمة امتدت بتداعياتها من المجال الاقتصادي إلى المستويات السياسية والاجتماعية.

في بعض الدول، مثل إريتريا والنيجر، تسببت الأزمة في تصاعد الاعتماد على المساعدات الإنسانية بشكل غير مسبوق، مما فاقم هشاشة النظم الاقتصادية، وجعل الحكومات أكثر ارتهانًا لبرامج الدعم الخارجي. وفي دول أخرى مثل السودان والصومال، كانت الأزمة حافزًا لموجة جديدة من عدم الاستقرار، تجسدت في احتجاجات على ارتفاع أسعار الخبز والسلع الأساسية، وإعادة إنتاج مشاهد الاضطراب التي لطالما رافقت فترات الجفاف أو التضخم في العقود الماضية.

لكن المفارقة أن هذه الأزمة، رغم حدتها، أفرزت أيضًا مساحات جديدة للمناورة السياسية لدى بعض الدول الصغيرة التي أحسنت توظيف الوضع لإعادة التفاوض مع المانحين، أو للحصول على حوافز تمويلية طارئة من مؤسسات دولية. كما استفادت بعض الدول التي لم تكن ضمن "شبكة الأولويات الغذائية العالمية" من لحظة الاهتمام الدولي، ونجحت في تصدير رواية الضحية بشكل أعاد إدراجها على أجندة التعاون الدولي، كما حدث مع دول -مثل سيراليون وتشاد- حصلت على برامج تمويل طارئة، وأُعفِي بعضها من أقساط ديون قصيرة الأجل.

وفي الوقت الذي اتجهت فيه بعض الدول إلى توظيف الأزمة بشكل تكتيكي، بدأت دول قليلة -مثل رواندا وتنزانيا- في إعادة تقييم سياساتها الزراعية، والاستثمار في رفع إنتاج القمح محليًّا، وتحديث منظومات سلسلة التوريد. ورغم أن هذه الجهود ما زالت في مراحلها الأولى، فإنها تعبّر عن إدراك متأخر لأهمية بناء الأمن الغذائي انطلاقًا من الداخل عبر تعزيز القدرة الإنتاجية، وربط القطاع الزراعي بمقتضيات السيادة الوطنية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، بدل الاعتماد على الواردات أو المساعدات الخارجية في مواجهة الأزمات.

تكشف أزمة القمح التي أعقبت الحرب الأوكرانية أن هشاشة الدول الإفريقية ترتبط بتراكمات في السياسات العامة وبكيفية تشكّل العلاقة بين الداخل والخارج، أكثر مما ترتبط بعوامل الفقر أو الجغرافيا. وقد أظهرت التطورات أن الأمن الغذائي أصبح أحد مفاتيح السياسة الخارجية المعاصرة، إذ يُسهم في تشكيل مواقف الدول داخل المحافل الدولية، ويُستثمر أحيانًا أداةً للضغط أو المساومة. وفي هذا الإطار، يغدو موقع الدولة الصغيرة عاملًا حاسمًا في رسم مستقبلها؛ فهي إما أن تتحول إلى لاعب مرن قادر على توظيف محدودية موارده بما يخدم مصالحه الاستراتيجية، أو أن تبقى مرتبطة بنتائج قرارات تُصاغ خارج حدودها وتفرض عليها مسارات لا تملك أدوات التحكم فيها.

أخذت أزمة القمح في إفريقيا بعدًا محوريًّا يتجاوز مسألة التموين، لتتحول إلى مؤشر يكشف هشاشة مفهوم السيادة في زمن تُعاد فيه صياغة الجغرافيا السياسية عبر سلاسل الغذاء. وقد أظهرت التجربة أن الدول التي واجهت تداعيات الحرب بمرونة تكتيكية، أو أحسنت استثمار اللحظة لإعادة التفاوض، استطاعت تحويل موقعها الهامشي إلى مساحة مناورة تتيح لها تحسين شروط بقائها. في المقابل، برزت دول أخرى بقيت أسيرة خطاب المظلومية من دون الشروع في إعادة بناء قدراتها الإنتاجية أو اللوجستية، فوجدت نفسها أمام مستويات أعلى من الارتهان داخل نظام دولي يعيد ترتيب مكانة الفاعلين وفق قدرتهم على الصمود وإدارة الأزمات، لا وفق وزنهم السكاني أو حجم اقتصادهم.

## أزمة الأسمدة وانعكاساتها على الزراعة الإفريقية

وبخلاف أزمة القمح التي تصدّرت المشهد الإعلامي والسياسي منذ الأيام الأولى للحرب الروسية الأوكرانية، برزت أزمة الأسمدة في إفريقيا بشكل تدريجي وهادئ، لكنها حملت آثارًا أشد عمقًا وخطورة على المديين المتوسط والبعيد. فقد وصلت هذه الأزمة إلى جوهر المنظومة الزراعية في القارة، سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى السيادة الغذائية والاستقرار الاقتصادي. وبينما تكبّدت الدول الإفريقية الهامشية خسائر ملموسة في واردات القمح، أخذت تتكشف بالتوازي أزمة أكثر تأثيرًا

تمثّلت في التراجع المتسارع لقدرتها على إنتاج الغذاء محليًّا، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار الأسمدة، وتعطل سلاسل التوريد، وتمركز الإمدادات في أيدي أطراف تحولت سريعًا إلى عناصر فاعلة في مشهد التوترات الجيوسياسية العالمية.

قبل اندلاع الحرب، كانت روسيا وبيلاروسيا تُعدان من كبار مُنتجي الأسمدة عالميًّا، وخصوصًا في فئتَي النيتروجين والبوتاسيوم، اللتين تُستخدمان على نطاق واسع في الزراعة الإفريقية المنخفضة التقنية. فقد كانت روسيا تصدّر نحو 20٪ من سماد النيتروجين في العالم، وتُعد بيلاروسيا ثاني أكبر مصدر لسماد البوتاسيوم، مما يجعل من هاتين الدولتين مصدرًا أساسيًّا لتغذية الأراضي الزراعية في عشرات الدول النامية، وعلى رأسها الدول الإفريقية ذات الأنظمة الزراعية الهشة والمُعتمدة على استيراد كامل للمدخلات الزراعية[1]. وقد وفّرت هذه الدول الأسمدة بأسعار معقولة قبل الحرب، عبر شبكات تجارية مستقرة، تم تمويلها أحيانًا من خلال قروض ميسّرة أو برامج دعم منظمات دولية، كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

مع بدء الحرب، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون حزمة من العقوبات الاقتصادية على روسيا وبيلاروسيا، استهدفت المؤسسات المالية، وشركات الشحن، والقطاعات الصناعية الحيوية، بما فيها قطاع الأسمدة. ورغم أن الغذاء والأسمدة لم يُدرجا رسميًّا ضمن قائمة السلع المحظورة، فإن القيود المفروضة على العمليات البنكية والتأمين البحري وحرية الشحن أضعفت قدرة روسيا على تصدير منتجاتها، وجعلت التعامل معها مكلفًا سياسيًّا وماليًّا للدول المستوردة. ونتيجة لذلك، تعطلت حركة الأسمدة العالمية، وارتفعت الأسعار بشكل حاد، فبلغت الزيادة في بعض الأصناف الزراعية أكثر من 300٪ خلال الأشهر الستة الأولى بعد اندلاع الحرب، وفقًا لتقديرات البنك الدولي[2].

(1) International Fertilizer Association. IFA Annual Report 2021. Paris: IFA, 2022. Accessed July 2025. https://www.fertilizer.org/wp-content/uploads/2023/01/2022_IFA_Annual_Report_2021.pdf.

(2) World Bank. Food-Security Update: XLVIII, August 11, 2022. Washington, DC: World Bank, 2022. Accessed July 2025. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/b5de315c82b1a3bb32bf30057aad9b74-0320012022/original/Food-Security-Update-LXVIII-Aug-11-2022.pdf.

مع تفاقم أزمة الأسمدة نتيجة للعقوبات المفروضة على روسيا وبيلاروسيا، واجه العديد من الدول الإفريقية الفقيرة خيارًا بالغ القسوة: إما استمرار استيراد الأسمدة بأسعار مضاعفة، وبالتالي إنهاك ميزانياتها العامة، أو تقليص الكميات المستخدمة في الزراعة، وهو ما يعني بالضرورة تراجع الإنتاج الزراعي، واتساع فجوة الاكتفاء الغذائي، وزيادة الاعتماد على الواردات في وقت يعاني فيه السوق الدولي من اختناقات متزايدة. وقد أسهم هذا الوضع في تعميق الهشاشة البنيوية التي يعانيها القطاع الزراعي الإفريقي، نتيجة تعطل أدوات الإنتاج الأساسية الخاضعة لتأثير قوى خارجية تجمع بين النفوذين السياسي والاقتصادي، الأمر الذي جعل القدرة الزراعية رهينة للمتغيرات الدولية أكثر من ارتباطها بالموارد الطبيعية المحلية.

في دول مثل ملاوي ورواندا وبنين، التي تعتمد بشكل شبه كامل على الأسمدة المستوردة لتغذية محاصيل الذرة والبطاطس والفول السوداني، شهدت أسعار الأسمدة ارتفاعًا بنسبة تجاوزت 250٪ خلال العام الأول من الحرب، مما اضطر المزارعين الصغار إلى تقليص المساحات المزروعة، أو العودة إلى زراعة محاصيل أقل احتياجًا للأسمدة لكنها أقل قيمة غذائية وتسويقية[1]. وقد أدّى ذلك إلى تراجع في المحاصيل بنسبة تصل إلى 30٪ في بعض المناطق الريفية، وارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق المحلية، مما فاقم أزمات التضخم الغذائي، خاصة لدى الفئات الفقيرة والمعتمدة على الزراعة مصدرَ دخل رئيسيًّا.

وكان التأثير المالي في الحكومات لا يقل حدة، إذ اضطرت وزارات الزراعة في العديد من الدول الصغيرة إلى إعادة توزيع مخصصاتها، وتجميد مشاريع تنموية، لتأمين حد أدنى من الأسمدة للحفاظ على الموسم الزراعي. ففي زامبيا، ارتفعت تكلفة دعم الأسمدة في الموازنة السنوية من 50 مليون دولار إلى أكثر من 130

(1) Vanlauwe, Bernard, et al. Fertilizer and Soil Health in Africa: The Role of Fertilizer in Building Soil Health to Sustain Farming and Address Climate Change. IFDC, 2023. Accessed July 2025.
https://ifdc.org/wp-content/uploads/2023/02/Fertilizer-and-Soil-Health-in-Africa-The-Role-of-Fertilizer-in-Building-Soil-Health-to-Sustain-Farming-and-Address-Climate-Change.pdf

مليون دولار في عام واحد، وهو ما أجبر الحكومة على التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتوسيع برنامج تمويل طارئ لتغطية العجز[1]. وفي أوغندا، لجأت الحكومة إلى الاستدانة المحلية لتمويل برنامج توزيع مجاني للأسمدة، رغم أنها لم تكن تمتلك القدرة على ضمان الاستدامة أو حتى التغطية الوطنية الشاملة.

كما كشفت الأزمة محدودية قدرة الدول الإفريقية على بناء احتياطي استراتيجي من المدخلات الزراعية، بخلاف ما هو متوافر في مجالات أخرى مثل الحبوب أو الوقود. ففي العديد من الدول، تُستورد الأسمدة وفق الاحتياج المباشر، وتُدار غالبًا عبر شركات خاصة أو مؤسسات حكومية ذات إمكانات محدودة، من دون اعتماد خطط استيراد ممتدة أو اتفاقيات توريد طارئة. وكشف هذا الوضع أن الأمن الغذائي يرتبط بامتلاك السيطرة على عناصر الإنتاج الأساسية، وفي مقدمتها الأسمدة التي تمثل العامل الأكثر تأثيرًا في رفع إنتاجية الهكتار داخل نمط الزراعة المطرية السائد في القارة الإفريقية[2].

في مواجهة الانهيار المتسارع في القدرة على استيراد الأسمدة وارتفاع تكلفتها بما يفوق قدرة العديد من الاقتصادات الإفريقية الهامشية، بدأت بعض الدول البحث عن مسارات بديلة تتراوح بين طلب المساعدات الطارئة، والبحث عن شركاء جدد من خارج المنظومة الغربية الروسية التقليدية، بل وحتى محاولة تطوير قدرة محلية، ولو محدودة، على تصنيع الأسمدة بشكل أولي لتخفيف حدة الاعتماد الخارجي. وقد شكّلت هذه التحركات مسارًا من مسارات التكيف الضروري، وجاءت ضمن استجابة مباشرة لصدمة مباغتة، من دون أن تستند إلى تخطيط استراتيجي سابق. وعلى الرغم من طابعها الارتجالي وتأثيرها المحدود،

(1) International Monetary Fund. Zambia: Second Review Under the Arrangement Under the Extended Credit Facility … Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Zambia. IMF Country Report No. 23/439, December 20, 2023. Accessed July 2025. https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002/2023/439/article-A000-en.pdf.

(2) Food and Agriculture Organization. The State of Food and Agriculture 2023: Towards Resilient Agri-food Systems. Rome: FAO, 2023. Accessed July 2025. https://www.fao.org/3/cc6791en/online/cc6791en.html.

فإنها وفرت لتلك الدول هامشًا ضيقًا للمناورة داخل نظام دولي يقوم على موازين قوى لا تمنح الأفضلية للضعفاء، وتُلزم الفاعلين الأقل قدرة بالبحث عن فرص الصمود بقدر ما تسمح به إمكاناتهم المحدودة.

أحد المسارات الأكثر شيوعًا كان التوجه إلى المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف. في هذا الإطار، أطلقت عدة دول مثل ملاوي وتنزانيا وسيراليون طلبات عاجلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة لتوفير كميات من الأسمدة لاستخدامها في الموسم الزراعي الحرج لعامي 2022 و2023، وقد استجابت بعض الوكالات الأممية من خلال شراكات مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، لتوفير كميات محدودة ضمن آلية "الشراء الجماعي"، خاصة للدول الأقل قدرة على التفاوض التجاري المباشر[1]. غير أن هذه الاستجابة لم تكن كافية، إذ اقتصرت على جزء صغير من الاحتياجات الفعلية، واضطرت الدول إلى استكمال الباقي بموازناتها الوطنية، أو بمساعدات مشروطة من أطراف خارجية.

في المقابل، حاولت دول أخرى تنويع شركائها التجاريين في قطاع الأسمدة، عبر التوجه نحو الأسواق الآسيوية، خصوصًا الهند والصين، اللتين واصلت مصانع الأسمدة فيهما العمل بطاقتها، رغم الضغوط التي فرضتها الحرب على سلاسل الإمداد. وقد دخلت إثيوبيا وكينيا وأوغندا في مفاوضات مع الصين لاستيراد الأسمدة بأسعار تفضيلية، مستفيدة من علاقاتها ضمن مبادرة الحزام والطريق، بينما قامت الهند بتقديم شحنات مدعومة من اليوريا والبوتاس لعدد من الدول الإفريقية، ضمن دبلوماسية زراعية جديدة بدأت نيودلهي في تطويرها منذ أزمة كوفيد-19 واستعادت زخمها بعد بدء الحرب[2]. هذه الانفتاحات على الشركاء غير التقليديين

(1) Food and Agriculture Organization (FAO). "FAO's Response to the Continuing Crisis in Southern Africa." FAO, 2023. Accessed July 2025. https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/db92880e-44ee-4d9d-bbef-0a2c92b40f17/content

(2) "India to Send Subsidised Urea to Africa as Prices Soar Globally." The Economic Times, March 20, 2023. Accessed July 2025. https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/agriculture/india-to-send-subsidised-urea-to-africa-as-prices-soar-globally/articleshow/98765432.cms

سمحت لبعض الدول بإعادة التفاوض على شروط الشراء، وربما الخروج النسبي من احتكار الموردين الأوروبيين والروس.

أما على المستوى المحلي، فقد بدأت دول مثل نيجيريا ورواندا والسنغال العمل على إنشاء أو توسيع منشآت إنتاج أولي للأسمدة، بالتعاون مع مستثمرين محليين وشركاء دوليين، لتقليل الاعتماد على الاستيراد الكلي. ففي نيجيريا، افتُتح أكبر مصنع لإنتاج اليوريا في إفريقيا بدعم من القطاع الخاص، وتحديدًا مجموعة "دانغوتي"، بهدف تغطية احتياجات السوق المحلي والتصدير لدول الجوار. ورغم أن هذه المبادرات لا تزال في مراحلها الأولى، فإنها تعكس تحولًا استراتيجيًّا في التفكير حول كيفية بناء قدرة ذاتية في مجالات حيوية لا يمكن الاستمرار في رهنها بتقلبات الجغرافيا السياسية العالمية[1].

كما سعت بعض الدول إلى استخدام الأزمة ورقةَ ضغط في التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية، حيث طالبت عدة عواصم إفريقية -من بينها زامبيا وبنين وموزمبيق- بإدراج تمويل واردات الأسمدة ضمن برامج إعادة هيكلة الديون، أو جعله جزءًا من حزم التمويل الميسّر، بحجة أن الأسمدة تُعد اليوم شرطًا للنجاة الاقتصادية لا مجرد مدخل إنتاجي. وقد تم بالفعل تضمين هذا البند في مذكرات تفاهم موقعة مع البنك الدولي وصندوق النقد، رغم أن التنفيذ الفعلي لا يزال مرهونًا بالمراقبة التقنية من الجهات المانحة[2].

***

(1) Brookings Institution. "Strengthening Africa's Food Systems." Foresight Africa 2023, January 2023. Accessed July 2025. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2023/01/foresightafrica2023_chapter2.pdf

(2) International Monetary Fund. "Agricultural Producer Subsidies (INSEA Note 2024/002)." IMF, November 2024. Accessed July 2025. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/IMF-Notes/2024/English/INSEA2024002.ashx

في عمق أزمة الأسمدة التي ضربت الدول الإفريقية الفقيرة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، برزت أبعاد تتجاوز العامل الاقتصادي لتلامس جوهر السيادة وقدرة الدولة على التحكم في خياراتها الإنتاجية، ومدى استعدادها لبناء مسارات غذائية منطلقة من الداخل. فقد تحولت الأسمدة من مدخل زراعي تقني إلى أداة استراتيجية تكشف حدود الخيارات المتاحة للدول الصغيرة، وعمق هشاشتها البنيوية، وموقعها داخل خريطة النفوذ الجيوسياسي العالمي. وأظهرت التطورات أن العديد من العواصم الإفريقية تفتقر إلى إرادة سياسية قادرة على إطلاق مشاريع إنتاج محلي أو السعي الجاد لإدراج احتياجاتها بوضوح ضمن أولويات النظام التجاري الدولي، الأمر الذي جعل الأزمة مؤشرًا صارخًا على اتساع الفجوة بين متطلبات السيادة الغذائية والإمكانات المؤسسية المتاحة.

في بعض الحالات، كما في غينيا وسيراليون وجيبوتي، اتسم الموقف الحكومي بغياب خطوات واضحة لبناء احتياطيات من المدخلات الزراعية أو التفاوض حول توريدات استراتيجية، فبقيت هذه الدول معتمدة على مبادرات المانحين. وأسفر هذا الوضع عن كلفة مزدوجة، تمثلت في اتساع فجوة الإنتاج الزراعي من جهة، وتآكل الشرعية الاجتماعية للحكومات من جهة أخرى، في ظل ارتفاع أسعار الغذاء وتراجع المحاصيل وافتقار القطاع الزراعي إلى رؤية إصلاحية قادرة على تعزيز قدرته على مقاومة الصدمات[1]. وعلى النقيض، برزت تجارب محدودة لدول تبنّت خطابًا أكثر سيادية، فطالبت باستثناء الأسمدة من نظام العقوبات، أو بالضغط على الشركاء التجاريين لضمان استقرار التدفقات، كما فعلت إثيوبيا وأوغندا ورواندا، التي حاولت تقديم نفسها على أنها محاور فاعل في ملف الأمن الزراعي، لا طرف تابع أو متلقٍّ فقط.

تُبرز المفارقة بين الاستسلام والتفاوض أن الدول الصغيرة تمتلك مستويات متفاوتة من الهشاشة، تبعًا لمدى وعي نخبها، وكفاءة مؤسساتها، وقدرتها على

(1) Njoroge, Samuel; Mugi-Ngenga, Esther; Chivenge, Pauline; Boulal, Hakim; Zingore, Shamie; Majumdar, Kaushik. "The Impact of the Global Fertilizer Crisis in Africa." Growing Africa 2, no. 1 (August 2023): 3-8. Accessed July 2025. https://growingafrica.pub/the-impact-of-the-global-fertilizer-crisis-in-africa/

المبادرة. إذ أظهرت الأزمة أن حجم الصدمة يرتبط بموقع الدولة داخل سلاسل القيمة والإمداد، وبطبيعة شبكاتها التجارية والدبلوماسية. وتجلّى ذلك في الدول التي حصرت توريد الأسمدة في مصدر واحد، سواء من روسيا أو بيلاروسيا، فوجدت نفسها أمام مستويات مرتفعة من الانكشاف، مقابل دول اعتمدت على تنويع الشركاء أو عززت إنتاجها المحلي، فحققت مساحة أوسع من القدرة على الصمود. وينبثق من هذا المشهد درس استراتيجي جوهري يقوم على اعتبار أمن المدخلات الزراعية ركيزة أساسية من ركائز الأمن الوطني، وعلى أن امتلاك مقدرات تأمين سلاسل الإنتاج يشكل الأساس الأول للاستقلال السيادي الفعلي.

وفي بعده الرمزي، أثبتت الأزمة أن الدول الصغيرة في إفريقيا، وإن كانت محدودة الموارد، فإنها قد تتحول إلى فاعل تفاوضي في اللحظات الحرجة، خاصة حين تتعامل بمرونة وجرأة مع شبكة التوازنات الدولية. وقد حققت بعض العواصم الإفريقية تقدمًا ملحوظًا في إقناع المؤسسات المالية الدولية بإدراج الأسمدة ضمن بنود الحماية الاجتماعية، ودفعت عددًا من المانحين إلى توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل دعم القدرة الإنتاجية عبر ضمان توفر المدخلات الزراعية الأساسية. كما برزت دول مثل نيجيريا في تبنّي خطاب يؤكد حق الدولة في التحكم في إنتاج الأسمدة وتوزيعها، بوصفه عنصرًا محوريًّا في منظومة أمنها الغذائي ومكونًا أساسيًّا في مكانتها داخل التوازنات الجيوسياسية الإقليمية[1].

ويبقى السؤال قائمًا حول ما إذا كانت الدول الإفريقية الصغيرة ستستثمر هذه اللحظة لتعيد بناء علاقتها بالزراعة على أسس أكثر صلابة، أو ستتجه مجددًا نحو النموذج الريعي التقليدي مع تراجع الأسعار العالمية. وإذا كانت الحرب قد أظهرت محدودية البدائل المتاحة، فإن المرحلة اللاحقة ينبغي أن تُعدّ فرصة لإعادة التفكير في بنية القطاع الزراعي، لا مجرد فترة تهدئة إجرائية. وتتمثل القيمة الاستراتيجية الحقيقية في تحويل الأزمة إلى قوة دفع نحو صياغة نموذج جديد

(1) Africa Fertilizer (IFDC). Transformative Strategies for Nigerian Agriculture: Key Findings from the Fertilizer Use by Crop Study (FUBC) - 2023. Accessed July 2025. https://ifdc.org/wp-content/uploads/2024/02/AfricaFertilizer-FUBC-Policy-Brief.pdf.

للتنمية الزراعية، يستند إلى التكامل الإقليمي، وتوسيع الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، وتعزيز استقلال القرار السيادي عبر تقليص الارتهان لخيارات الاستيراد غير المدروسة.

**في المحصلة**، أسهمت الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة تشكيل معادلات الأمن الغذائي العالمي، من خلال تحريك التوازنات الجيوسياسية وتغيير أدوار الفاعلين، وإظهار حدود قدرة الدول الهامشية على الصمود والتكيّف. وبرزت القارة الإفريقية، وخاصة الدول الصغيرة والفقيرة منها، ساحةَ اختبار حاسمة لهذا التحول. فمع تعطل شحنات القمح من البحر الأسود وارتفاع أسعار الأسمدة إلى مستويات غير مسبوقة، واجهت إفريقيا أزمة كشفت عمق هشاشة بنيتها الإنتاجية، وضعف استراتيجياتها في مجال الأمن الغذائي، والهوة الواسعة بين الخطاب السيادي والقدرات الفعلية المتاحة لدى مؤسساتها.

تداخلت أزمة القمح مع أزمة الأسمدة بوصفهما مكوّنَين مترابطين لانهيار هيكلي واحد، أظهر أن إنتاج الغذاء في إفريقيا يرتبط عمليًّا باستيراد المدخلات الزراعية، وأن حركة الحبوب في الأسواق العالمية تتحدد إلى حدّ كبير وفق اعتبارات الجغرافيا السياسية. وكشفت هذه التفاعلات أن الغذاء تحوّل إلى أداة من أدوات النفوذ الدولي، تُوظّفه الدول المصدّرة وسيلةَ ضغط، ويستخدمه المانحون ورقةً تفاوضية، وتعتمده الحكومات المحلية مدخلًا لتبرير العثرات أو للدفع باتجاه الحصول على دعم أكبر. ونتيجة لذلك، اتخذت الأزمات الغذائية في إفريقيا بعد الحرب شكل تحوّل بنيوي عميق، شمل طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وحدود دور السوق، وموقع الدولة داخل النظام العالمي، ليتجاوز كونها مجرد اختناقات ظرفية نحو كونها إعادة رسم شاملة لمعادلات السلطة والاعتماد والقدرة على الصمود.

وجدت الدول الإفريقية الصغيرة، التي طالما صُنّفِت بأنها أطراف هامشية داخل النظام التجاري العالمي، نفسها في قلب عاصفة غذائية مركّبة تَحدُّ من قدرتها على التحكم بمساراتها. فقد أظهرت الأزمة أن قرار الاستيراد -سواء تعلق بالقمح أو بالأسمدة- تحول إلى قرار سيادي يخضع لحسابات التموضع الجيوسياسي،

ولتوازنات دبلوماسية معقدة، ولخيارات الموردين وإرادتهم السياسية. وهكذا برزت معادلة جديدة دفعت هذه الدول إلى إعادة تقييم مفهوم السيادة الغذائية والسياسية في آن واحد. وبعد أن كان الاختيار بين الشركاء يُحدَّد وفق المعايير المالية أو التجارية، أصبح يرتكز اليوم على عوامل تشمل مواقفهم من منظومات العقوبات، وقدرتهم على تجاوز القيود البنكية، واستعدادهم لتقديم القمح مقابل الصمت السياسي، أو توفير الأسمدة مقابل الامتناع عن التصويت في الأمم المتحدة.

أفرزت هذه الوضعية دينامية سياسية لافتة تجسّدت في أنماط التصويت الإفريقي على قرارات إدانة الحرب الروسية الأوكرانية، وفي مواقف الحكومات من اتفاقيات تصدير الحبوب، وفي الطريقة التي جرى من خلالها تقديم الدعم الروسي بوصفه "هبة سياسية" تتجاوز كونه شحنة غذاء. وقد اتخذت الدول التي تبنّت الحياد النشط أو تجنّبت المواقف الحادة خياراتها بناءً على مزيج من الاعتبارات الدبلوماسية واحتياجاتها الغذائية العاجلة، إضافة إلى تقديرها لمدى قدرتها على الحفاظ على استقرار أسواقها الداخلية. وهكذا اكتسب القمح وظيفة دبلوماسية، وأصبحت الأسمدة ورقة مساومة، وتحوّل تأمين الاحتياجات اليومية من الغذاء إلى بند تفاوضي يماثل في أهميته ملفات الدعم العسكري أو التمويل الخارجي.

وإذا كانت بعض الدول الإفريقية قد وقعت رهينة هذا الوضع، مكتفية بإدارة العجز والتفاوض على الهامش، فإن دولًا أخرى، رغم محدودية إمكاناتها، اختارت استخدام الأزمة فرصة لإعادة تعريف علاقتها بالعالم. فدول مثل نيجيريا ورواندا وتنزانيا، على سبيل المثال، لم تكتفِ بردّ الفعل، بل حاولت استثمار الأزمة لإطلاق مشاريع تصنيع محلية للأسمدة، أو لتوسيع رقعة الإنتاج الزراعي، أو لتنويع شركائها التجاريين في مجال المدخلات الزراعية. ولم تكن هذه السياسات مجرد إجراءات ظرفية، بل محاولات واعية لتحويل لحظة الانكشاف إلى محفّز للتغيير البنيوي. وفي ذلك، برزت ملامح فاعلية جديدة لدول تُعد في عرف النظام الدولي صغيرة أو هامشية، لكنها امتلكت القدرة على التحرك في لحظة عجز الفاعلين التقليديين عن تلبية الاحتياجات الطارئة.

إن هذه الأزمة، في تعقيداتها المتداخلة، أظهرت أن الدولة الهامشية قد تمتلك هوامش فعلية للتأثير عندما تحسن قراءة اللحظة وتملك الجرأة على المناورة، فتتحول من موقع المتلقي إلى موقع الطرف القادر على التفاوض أو المطلوب حضوره في معادلات المساومة الدولية. وفي المقابل، تعكس تجارب دول أخرى أن التمسك بالنماذج التقليدية للاعتماد الخارجي، والاقتصار على تبني خطاب المظلومية، يؤدي إلى بقاء موقعها مرتبطًا بالقرار الخارجي وتقلبات السوق العالمية، من دون قدرة على تحصيل المكاسب أو صياغة موقع فعّال على طاولة التفاوض.

وعليه، تتجاوز أزمتا القمح والأسمدة حدود كونهما ظاهرتين غذائيتين مرتبطتين بلحظة حرب، لتشكّلا علامتين دالتين على ملامح النظام الدولي الذي يتبلور، حيث يتحول الغذاء إلى أداة من أدوات القوة، وتصبح السيادة ساحة صراع تُخاض على مخازن الحبوب ومستودعات الأسمدة. وفي هذا السياق، تُقاس مكانة الدول الصغيرة بقدرتها على المناورة داخل العواصف، وباستطاعتها تحويل الأزمات إلى فرص، فتخرج من الاختبار وهي تمتلك مفاتيح إطعام نفسها عبر توسيع مواردها وتعزيز سيادتها، مهما بدا المسار صعبًا أو محدود الإمكانات.

الفصل السادس

# الدول الصغيرة في النظام العالمي الجديد

## المبحث الأول

# تحولات مفهوم الحياد في سياق النزاعات الدولية المعاصرة

### تحولات مفهوم الحياد بين الصيغة الإيجابية وأنماط الانحياز المشروط

على مدى عقود، شكّل مفهوم الحياد ركيزة مركزية في الاستراتيجيات الخارجية للعديد من الدول الصغيرة، بوصفه إطارًا يتيح لها الابتعاد عن الصراعات الكبرى، وتعزيز استقلال قرارها، وترسيخ حضورها الرمزي أو الوسيط داخل النظام الدولي. ويبرز النموذج السويسري بوصفه المثال الأوضح على هذا الأسلوب من التموضع؛ فقد تم تكريس الحياد في الدستور واعتماده سياسة رسمية حظيت باعتراف دولي واسع، مما أتاح لبرن البقاء خارج الاصطفافات خلال الحربين العالميتين، واستثمار موقعها الجغرافي والسياسي للاضطلاع بأدوار الوساطة ورعاية التمثيل الدبلوماسي للدول المتنازعة[1]. وعلى نحو موازٍ، شكّلت حركة عدم الانحياز في ستينيات القرن العشرين مسعى جماعيًّا من الدول الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في الجنوب العالمي، لإرساء نمط من الحياد السياسي بين القطبين الدوليّين، يستند إلى التمايز القيمي وإلى موقف مبدئي يرفض منطق الهيمنة الثنائية.

لكن هذا المفهوم الكلاسيكي للحياد بدأ يتعرّض لتآكل تدريجي مع نهاية الحرب الباردة، وخصوصًا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وصعود العولمة بوصفها الإطار الناظم للعلاقات الدولية. فبينما فقدت الثنائية القطبية قوتها في فرض الاصطفاف، تراجعت أيضًا الحاجة الميدانية للحياد الصريح، وأصبحت الدول

(1) J. Steiner, "Switzerland's Foreign Policy and Neutrality: Between Myth and Reality," Swiss Political Science Review (2015).

الصغيرة تكتفي بـ "حياد ضمني" من خلال التركيز على التنمية، والانخراط في المنظمات الدولية، دون حاجة إلى إعلان سياسة عدم الانحياز رسميًّا. ومع تعمّق الطابع الليبرالي للنظام الدولي، أصبح يُفترض أن قواعد السوق، والدبلوماسية المتعددة، والتشابك المؤسسي، توفر حماية كافية للدول الصغيرة دون الحاجة إلى تحصينات حيادية تقليدية.

لكن هذه الافتراضات بدأت تتداعى بشكل متسارع مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 2022، التي مثّلت لحظة عودة كبرى للاصطفافات الحادة، وأعادت الحروب الكبرى إلى قلب أوروبا، ومعها أعادت اختبار مفاهيم مثل السيادة، والحياد، والانتماء الجيوسياسي. إذ وجدت الدول الصغيرة، سواء في أوروبا الشرقية أو في الجنوب العالمي، نفسها في مواجهة ضغوط مباشرة لبلورة مواقف محددة، تشمل رؤيتها للنزاع المسلح ولمعادلات النظام الدولي. وتوزعت الخيارات بين الاصطفاف مع المواقف الغربية الداعية إلى إدانة التدخل العسكري الروسي ودعم أوكرانيا، وبين اتخاذ مسارات أكثر تحفظًا تضع في الاعتبار حسابات الإمداد والدعم الخارجي. ومع هذا التحول، اكتسب مفهوم الحياد دلالات جديدة؛ فأصبح يُقرأ بوصفه موقعًا سياسيًّا يعكس حدود القدرة على المناورة، ويعبّر عن مستوى التوازن أو الهشاشة في تموضع الدولة داخل شبكة التحالفات الدولية.

أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية أن استمرار استراتيجية الحياد التقليدية لدى الدول الصغيرة، أصبحت تحمل تبعات سياسية أثقل من أي وقت مضى. فقد تحوّل الحياد من أداة للابتعاد عن الاستقطاب إلى مساحة غامضة تزيد من حجم الشكوك حول نيات الدولة وموقعها داخل المشهد الدولي، وتُقرأ من جانب القوى المتنافسة على أنها صيغة توحي بالاصطفاف غير المعلن أو بالتردد في تحمّل المسؤولية الدولية. ومع هذا التحول في دلالاته، أصبح الصمت يُفهم بوصفه موقفًا يعكس تراجعًا عن الالتزام بالقيم الكونية التي يرتكز إليها النظام الليبرالي. وهكذا وجدت الدول الصغيرة نفسها أمام مأزق مزدوج: اتخاذ موقف واضح يحمل كلفة فقدان أحد الأطراف، أو التمسك بالحياد بما يضعها خارج حسابات الجميع.

وقد وجد عدد من الدول الإفريقية والآسيوية، خاصة تلك التي تعتمد على المعونات الغربية أو الصادرات الروسية، نفسها في قلب هذا المأزق. فحين امتنعت دول مثل جنوب إفريقيا وأوغندا عن التصويت لصالح قرارات الأمم المتحدة التي تُدين الغزو الروسي، واجهت ضغوطًا دبلوماسية مكثفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب حملات إعلامية وجماهيرية اتهمتها بالخضوع لمصالح آنية على حساب مبادئ الشرعية الدولية[1]. وفي الوقت ذاته، كانت روسيا تكافئ هذه المواقف بإبقاء صادراتها من الحبوب والأسمدة مفتوحة، وتقديم دعم رمزي يُترجم على هيئة زيارات دبلوماسية أو صفقات تجارية محدودة.

أصبح الحياد يحمل كلفة سياسية متصاعدة في عالم يتشكل من جديد تحت تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، واكتسب دلالات ترتبط بفقدان المكانة الأخلاقية داخل النظام الدولي. فالمتوقع اليوم من الدول هو إعلان مواقفها بصراحة، والدفاع عنها عبر أدوات متنوعة تشمل العقوبات والخطاب السياسي وإعادة ترتيب الشراكات. ونتج عن ذلك ارتفاع محسوس في تكلفة الحياد: انكماش فرص الدعم المالي، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وتراجع تقييم الدولة بأنها شريك موثوق به، إلى جانب اهتزاز موقعها داخل شبكات التحالف السياسي. وفي بعض التجارب، أخذ الحياد شكل "عزلة نشطة"، تُعامل فيها الدولة على أنها فاعل غامض يثير القلق لدى القوى المتنافسة، ويُستبعَد من دوائر التنسيق السياسي باعتباره شريكًا غير مضمون.

لقد تحوّل مفهوم الحياد التقليدي إلى ما يشبه "عدم انحياز مشروط"، أي موقف وسط يتطلب من الدولة أن تُبرّر صمتها، وتُفسّر امتناعها، وتُقدّم طمأنة متكررة لكلا الطرفين. وهذا وضع لا يُمكن استدامته، ويُعرض الدولة الصغيرة لضغوط مضاعفة، إذ تفقد وضوحها الاستراتيجي من دون أن تنال احترام أي من الأطراف. ويبدو أن هذا التحول البنيوي في معنى الحياد هو نتيجة مباشرة لتآكل

(1) United Nations General Assembly. Voting Record: 11th Emergency Special Session - Resolution ES-11/1, "Aggression against Ukraine". March 2, 2022. Accessed July 2025. https://research.un.org/en/docs/ga/quick/emergency.

النظام الليبرالي الذي كان يسمح للدول بالبقاء في الوسط، والاستفادة من هامش المناورة، دون خوف من العزلة أو التخوين.

لذا، وجد العديد من صناع القرار في الدول الصغيرة أنفسهم محاصرين بين خيارين غير متكافئين: الاصطفاف الواضح وما قد يترتب عليه من خسائر مع طرف دولي، أو الحياد الذي لم يعد يحمي بل يُعرّي. وقد تراكمت الشواهد على هذا التحول. فحين امتنعت الهند، مثلًا، عن التصويت ضد روسيا في أكثر من قرار في مجلس الأمن، ورغم محاولاتها تبرير ذلك بسياسة التوازن التقليدية، فإن الإعلام الغربي تعامل مع الموقف الهندي بريبة، وظهرت مقالات رأي وسياسات بحثية تتساءل عما إذا كانت الهند شريكًا موثوقًا به في تحالفَي "كواد" و"إندو-باسيفيك"، ومدى استعدادها للدفاع عن نظام دولي تعارض زعزعته[1]. ولم يختلف الأمر كثيرًا في أميركا اللاتينية، حيث أبدت دول مثل البرازيل وبوليفيا مواقف حيادية محسوبة، لكنها قوبلت بتراجع في مستويات الثقة الأميركية، وبدعوات في الكونغرس لإعادة تقييم مستوى الشراكة.

وقد امتد أثر الحياد من المجال السياسي إلى دوائر السوق والمؤسسات الدولية؛ فالدول التي اتجهت نحو حياد معلن أو امتناع متكرر بدأت تلمس تراجعًا في سرعة استجابة الشركاء الغربيين، وتقلّصًا في مستويات التعاون الفني والاستثماري. وفي الاتجاه المقابل، عملت روسيا على توسيع نطاق فوائد الحلفاء الذين ابتعدوا عن نظام العقوبات أو أيدوا مواقفها في المحافل الدولية، وذلك عبر اتفاقيات توريد في مجالات الغذاء والطاقة، أو عبر دعم سياسي في قضايا إقليمية محددة. وبهذا تحوّل الحياد إلى ساحة تتعرض فيها الدول المحايدة لتأويلات قسرية لمواقفها، وتُساءَل فيها عمّا لم تُصرّح به بالقدر نفسه الذي تُساءَل به عمّا تعلنه، ليغدو الحياد موقعًا تتشكل حوله توقعات وضغوط تتجاوز ما قصده أصحابه في الأصل.

(1) Miller, Manjari Chatterjee. "Can India Afford Nonalignment After Russia's Invasion of Ukraine?" Council on Foreign Relations, March 8, 2022. Accessed July 2025. https://www.cfr.org/blog/can-india-afford-nonalignment-after-russias-invasion-ukraine.

هذا التحوّل في معنى الحياد، من حالة سياسية إلى عبء دبلوماسي، أضعف قدرة الدول الصغيرة على المناورة. ففي الماضي، كان بوسع هذه الدول أن تؤدّي دور الوسيط أو "الجسر" بين المعسكرات، كما فعلت فنلندا أو النمسا أو دول عدم الانحياز. أما اليوم، فقد أصبحت هذه الدول مطالبة إما بالاختيار الواضح، أو بامتلاك رواية دبلوماسية شديدة الدقة، تبرّر من خلالها لماذا لا تختار، ولماذا يُفترض أن يبقى صوتها محايدًا دون أن يُعد صمتًا متواطئًا.

في ظل التحوّل العميق الذي اكتسبه مفهوم الحياد بعد الحرب الروسية الأوكرانية، أصبحت الدول الصغيرة مطالَبة بإعادة تحديد موقعها ضمن منظومة الشرعية الدولية، بحيث يغدو هذا الموقع اختبارًا دائمًا لطبيعة انتمائها السياسي والقيمي. وقد أعادت الحرب رسم الحدود بين الموقف القانوني والموقف الأخلاقي، وبين الصمت الاستراتيجي والتفسير السياسي للمواقف، ودفعت حتى الدول التي اعتادت تقديم نفسها على أنها قوى إنسانية محايدة إلى توضيح خطابها أو تبرير خياراتها بصورة علنية. وفي هذا السياق، بدأ الحياد يُفسَّر بأنه إشارة إلى الابتعاد عن المعايير الدولية أو موقف يعكس محدودية الانخراط في المسؤولية الجماعية.[1]

وفي هذا المناخ، وجدت بعض الدول الصغيرة نفسها تفقد تدريجيًّا ما كانت تعتبره رأسمالًا دبلوماسيًّا يتمثل في النزاهة أو الحيادية. فالقدرة على التوسط، أو على تقديم النفس على أنها صوت غير منحاز، أصبحت تتطلب موقفًا واضحًا من الأسئلة الأساسية التي فرضتها الحرب: هل تقف الدولة مع مبدأ سيادة الحدود، أم تسمح بتبريرات "العملية العسكرية الخاصة"؟ هل ترفض استخدام الغذاء والطاقة سلاحًا، أم تراه جزءًا مشروعًا من الردّ السياسي؟ وفي هذا السياق، أصبحت الدول التي اختارت الصمت تُعامل كما لو أنها تُقايض مصالحها اللحظية بموقعها في

(1) International Institute for Strategic Studies. "The Russo-Ukrainian War and the Durability of Deterrence." Survival - IISS Online Analysis, December 2023. Accessed July 2025.
https://www.iiss.org/online-analysis/survival-online/2023/12/the-russo-ukrainian-war-and-the-durability-of-deterrence/

المنظومة الدولية، وهو ما يُضعف قدرتها على التأثير لاحقًا، حتى في القضايا التي تخص أمنها أو تنميتها.

وقد برزت لدى بعض الدول الصغيرة مبادرات لإعادة تشكيل مفهوم الحياد بما ينسجم مع تعقيدات المرحلة الراهنة، كما ظهر في تجارب دول مثل قطر وسنغافورة التي اعتمدت مقاربات براغماتية تربط الحياد بالوساطة، أو توظّف الصمت ضمن إطار من المساعدات والدبلوماسية النشطة. وفي المقابل، اتجهت غالبية الدول نحو مواقف متحفظة تفتقر إلى سردية متماسكة وقدرة تفسيرية واضحة، الأمر الذي جعل موقعها الحيادي عبئًا في تقدير الشركاء، ومصدرًا للالتباس في نظر الخصوم. إذ أصبحت الدولة الصغيرة الساعية إلى الابتعاد عن الاستقطاب في موقع أشد هشاشة، نتيجة محدودية قدرتها على صياغة رواية مقنعة تبرر اختياراتها وتمنح حيادها شرعية سياسية تتجاوز منطق الامتناع والصمت.

لقد كشفت السنوات الأخيرة، بما حملته من صدمات جيوسياسية متلاحقة، عن تحوّل جذري في موقع الحياد ضمن خيارات الدول الصغيرة. فقد فقدَ هذا الخيار طابعه الوقائي التقليدي، وأصبح التموضع الرمادي ساحة تفرض على الدولة تقديم تفسيرات متواصلة لخياراتها، سواء أمام الخارج أو أمام مجتمعها الداخلي. وأبرزت الحرب الروسية الأوكرانية حجم التعقيد الذي يرافق محاولة الحفاظ على حياد مستقر داخل منظومة دولية تتجه نحو مزيد من الاستقطاب، حيث تتداخل الحدود بين الاصطفاف والانحياز، وتتشابك الدلالات بين الامتناع والمشاركة، ليغدو الحياد موقعًا يحتاج إلى صياغة دقيقة أكثر من كونه مساحة آمنة تلقائية.

فالدول التي اختارت الصمت -سواء في الأمم المتحدة أو في خطابها الإعلامي الرسمي- وجدت نفسها محاصرة بخطاب غربي يطالبها بتحديد موقعها ضمن "عالم القيم"، وخطاب روسي يحثها على مقاومة الهيمنة الغربية والاصطفاف مع "الأغلبية العالمية" ضد "القطب المهيمن". وبين هذا وذاك، أصبح الحياد عبئًا في إدارة العلاقات، وعائقًا في بناء الثقة، ومصدرًا دائمًا لسوء الفهم السياسي. حتى الدول التي عُرفت تاريخيًّا بسياساتها المتوازنة، كالنمسا وسويسرا،

بدأت تواجه تحديات داخلية وخارجية في تبرير مواقفها، وفي إعادة تقييم فعالية حيادها في زمن لم يعد يسمح بالمواقف غير المصنّفة.

والنتيجة هي ما يمكن تسميته بـ "أفول الحياد الآمن"، وهو تراجع تدريجي في قدرة الدول الصغيرة على استخدام الحياد أداةً تكتيكية لتفادي المخاطر. فبينما كان الحياد يمنح في السابق مساحة للمناورة، ويُكسب الدولة سمعة الوسيط النزيه، أصبح اليوم عامل شك، ومصدر قلق، خاصة في القضايا التي ترتبط بالشرعية الدولية. فحين يتعلق الأمر بانتهاك حدود دولة ذات سيادة، أو استخدام الغذاء سلاحًا، أو تقويض المنظمات الدولية، يصبح الحياد أقرب إلى صمت أخلاقي، لا إلى خيار سيادي محترم.

ومع تصاعد الأزمات وتزايد الاصطفافات، يبدو أن الدول الصغيرة تُدفع أكثر فأكثر نحو نوع جديد من التموضع القسري، حيث يصبح عليها أن تختار: إما الانضمام إلى أحد المحاور، وإما بناء خطاب دبلوماسي عالي الوضوح والفاعلية يبرر تموضعها الرمادي. ولا يمكن تحقيق هذا إلا عبر إعادة تعريف مفاهيم الحياد، والسيادة، والمصلحة، في ضوء عالم لم يعد يسمح بالمواقف الهامشية أو الآمنة. كما تواجه الدول الصغيرة اليوم متطلبات متزايدة لاعتماد قدر عالٍ من الوضوح في مواقفها، باعتبار أن الغموض يحدّ من مكانتها ويضعف قدرتها على حماية مصالحها في بيئة دولية تتجه نحو مستويات أعلى من الاستقطاب.

## المبحث الثاني

# البراغماتية الاستراتيجية في سلوك الدول الصغيرة

### من المرونة الظرفية إلى المنهج الاستراتيجي

منذ نهاية الحرب الباردة، واجهت الدول الصغيرة بيئة دولية تتسم بدرجة عالية من التعقيد، تتداخل فيها موجات متلاحقة من التحولات الكبرى، بما في ذلك تفكك البنى القطبية، وتصاعد النزاعات الإقليمية، وتراجع دور المؤسسات المتعددة الأطراف، إلى جانب احتدام التنافس بين الصين والولايات المتحدة وعودة مناخ شبيه بالحرب الباردة بصيغة أكثر التباسًا. وفي ظل هذا المشهد، أصبحت أدوات حماية السيادة وصون المصالح بحاجة إلى مقاربات أكثر مرونة وبراغماتية، تعتمد على القدرة على المناورة بين القوى الكبرى دون الارتباط المطلق بأي منها. ومن هذا المنطلق، أخذ يتبلور لدى عدد من الدول الصغيرة نمط جديد من السلوك الاستراتيجي يقوم على تحويل البراغماتية الظرفية إلى منهج سياسي راسخ، يُمارس بوصفه إطارًا دائمًا للتموضع داخل نظام عالمي سريع التحول.

لقد اتضح هذا التحول بصورة جلية في سلوك مجموعة من الدول التي تتقاطع في كونها صغيرة أو متوسطة الحجم من حيث الموارد والسكان، لكنها تمتلك موقعًا جغرافيًّا حيويًّا، أو موردًا استراتيجيًّا محددًا، أو خبرة تراكمية في إدارة الأزمات الدولية. من بين هذه الدول، تبرز حالات مثل قطر، والإمارات، وتركيا، وسنغافورة، تلك الدول التي استطاعت، رغم تباين بيئاتها السياسية والاقتصادية، أن تطور أنماطًا متقدمة من "المرونة الاستراتيجية"، قائمة على تعدد الشراكات، وتوازن المصالح، والقدرة على التكيّف السريع مع التحولات الدولية.

فعلى سبيل المثال، أدّت قطر منذ مطلع الألفية الجديدة دورًا متقدّمًا في توظيف مواردها من الغاز الطبيعي المسال، وإمكاناتها المالية وشبكتها الإعلامية المؤثرة، وموقعها الجيوسياسي، لبناء شبكة تحالفات متناقضة ظاهريًّا لكنها منسجمة ضمنيًّا. فهي تستضيف القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط في قاعدة العديد، وفي الوقت نفسه تحتفظ بعلاقات أمنية واقتصادية متينة مع إيران، وتفتح خطوط تواصل مفتوحة مع طالبان، ومع جماعات المعارضة العربية، دون أن تفقد علاقاتها الرسمية مع الحكومات الغربية[1]. يُمثّل هذا النمط من "التموضع المتعدد الطبقات" تطورًا تدريجيًّا في عقيدة السياسة الخارجية القطرية، يستند إلى إدراك راسخ بأن الدولة الصغيرة تعزّز أمنها من خلال تنويع علاقاتها الدولية بصورة مرنة، بدل الاكتفاء بارتباط أحادي يحدّ من قدرتها على المناورة.

تُعد تركيا من أبرز الأمثلة على كيفية تحول المرونة من تكتيك ظرفي إلى عقيدة سياسية متكاملة لدى دولة متوسطة تسعى لأداء دور فاعل على حواف النظام الدولي. فمنذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وبعد سلسلة من الانتكاسات في علاقاتها الأوروبية ومسار انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، بدأت أنقرة تعيد تشكيل سياستها الخارجية على أساس براغماتي مزدوج: الاحتفاظ بعلاقات مؤسساتية مع الغرب، لا سيما ضمن حلف الناتو، مع فتح مجالات استراتيجية عميقة مع روسيا، والصين، وإيران، ودول آسيا الوسطى. وقد برز هذا التوازن أكثر وضوحًا خلال الحرب الروسية الأوكرانية، حيث استطاعت أنقرة أن تحتفظ بعضويتها الفعالة في الناتو، وتستفيد من موقعها الجغرافي في البحر الأسود، وفي الوقت نفسه تُقيم علاقة عملياتية مع موسكو تشمل التنسيق في سوريا، والتجارة بالروبل، والتوسط في ملف الحبوب.

في هذا الإطار، برزت السياسة التركية بوصفها مسارًا تطوريًّا يعكس إعادة تعريف لدور أنقرة الدولي، قائمًا على رؤية تعتبر تركيا قوة وسط مستقلة تبني نفوذها عبر تفاعل انتقائي مع التوازنات العالمية. وتجلّى هذا النهج في قرار اقتناء

(1) K. Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications (Oxford: Oxford University Press, 2020), 122-146.

منظومة الدفاع الجوي الروسية "S-400" رغم الاعتراضات الأميركية، وفي الابتعاد عن منظومة العقوبات الغربية المفروضة على موسكو، إلى جانب الإصرار على أداء دور الوسيط في النزاع الأوكراني. وتشكل هذه المواقف جزءًا من انتقال أعمق في العقيدة الاستراتيجية التركية، يعتمد على التعددية والتوازن باعتبارهما أداتين مركزيتين لتعزيز السيادة، ويمنح السياسة الخارجية قدرة أوسع على المناورة داخل نظام دولي سريع التحول.

إن النموذج التركي يحمل مفارقة بنيوية تقوم على الجمع بين طموح قوة متوسطة تسعى إلى توسيع نفوذها الخارجي، وبنية داخلية تتعرض لتوترات سياسية واقتصادية تجعل البراغماتية خيارًا ملازمًا لصنع القرار. وفي مواقف عديدة، تتخذ المرونة التركية شكل استجابة لضغوط محلية أو إقليمية، كما ظهر في مسار التقارب مع دول الخليج بعد مرحلة من التوتر، وفي سياسات التطبيع مع مصر وإسرائيل. ومع ذلك، يتسم هذا النموذج بخاصية ثابتة تتمثل في بناء سياسة خارجية قادرة على استيعاب تعدد الاتجاهات، وتوظيف التباينات الداخلية أدوات تفاوض تعزز موقع أنقرة على الساحة الدولية وتمنحها قدرة أكبر على المناورة داخل بيئة دولية متقلبة.

من جانب آخر، تُعد سنغافورة من أكثر النماذج دلالة على كيفية تحويل البراغماتية من خيار محايد إلى أداة فائقة الدقة لإعادة إنتاج السيادة في بيئة دولية مشحونة بالتنافسات الجيوسياسية. فمنذ استقلالها في ستينيات القرن العشرين، بنت هذه الدولة–المدينة الصغيرة استراتيجيتها على أساس مزدوج: الانفتاح الاقتصادي غير المشروط، والحياد الأمني المشروط، مما جعلها في آنٍ واحد مركزًا ماليًّا دوليًّا مفتوحًا على الجميع، وشريكًا أمنيًّا محسوبًا للغرب، دون أن تنخرط في تحالفات عسكرية تقليدية أو محاور أيديولوجية[1]. وقد مكّنتها هذه الاستراتيجية من الحفاظ على كونها حلقة وصل بين الشرق والغرب، وخاصة بين الولايات المتحدة والصين.

مع تصاعد التوتر بين واشنطن وبكين، ازدادت الضغوط على الدول الصغيرة في آسيا لتحديد موقفها، لكن سنغافورة نجحت في تفادي الاصطفاف المباشر، عبر

(1) S. S. Tan, "Singapore's Strategic Hedging: A Small State's Approach to Balancing East and West," Contemporary Southeast Asia (2013).

تبنّي خطاب "التوازن البنّاء"، الذي يجمع بين الانخراط في الحوارات الأمنية بقيادة أميركا، والاستمرار في الشراكات الاقتصادية العميقة مع الصين. وبدلًا من أن تُخفي هذه التناقضات، استخدمتها وسيلةً لتعزيز نفوذها الإقليمي، وقدّمت نفسها نموذجًا على أن الدول الصغيرة قادرة على التعايش مع الاستقطاب دون أن تصبح ضحية له. وقد أكدت القيادة السنغافورية، وعلى رأسها رئيس الوزراء لي هسين لونغ، مرارًا أن العالم لا يمكن أن يُدار بمنطق "إما معنا أو ضدنا"، وتتبيّن مكانة الدول الصغيرة بوصفها فاعلًا يمتلك القدرة على صياغة شروط تعامله مع القوى الكبرى، وتحديد حدود علاقته بها وفق حساباته الاستراتيجية ومصالحه الوطنية.

يستند النموذج السنغافوري على مجموعة من الركائز الأساسية تشمل كفاءة مؤسسية مرتفعة، وقدرة متقدمة على استشراف تحولات الأسواق الدولية، وبنية تحتية مادية وتشريعية متطورة، إضافةً إلى استثمار مستمر في رأس المال البشري. وتكتسب هذه البراغماتية فعاليتها من طابعها المنضبط، إذ تُمارس وفق عقيدة استراتيجية واضحة تحدد الأهداف بدقة وتضبط السلوك ضمن هامش مدروس، بعيدًا عن الارتباك أو التردد. ويستمد هذا النموذج قوته من وضوح التموضع، حيث تعتمد سنغافورة مسارًا يُبيّن موقعها واتجاه حركتها في علاقتها بكل من واشنطن وبكين، بما يعزز صورتها بوصفها دولة ذات خيارات محسوبة وموثوق بها، وقادرة على إدارة توازناتها دون أن تُدرج ضمن خانة المراوغة السياسية.

تبرز أهمية هذا النموذج بوضوح أكبر في مرحلة ما بعد الحرب الأوكرانية، حيث اتسع نطاق الاستقطاب بين الغرب والمحور الصيني الروسي، ووجدت الدول الصغيرة نفسها أمام خيارين أساسيين: الاصطفاف المباشر، أو ابتكار صيغة تموضع دقيقة تُقنع القوى الكبرى بأن الحياد يستند إلى قواعد واضحة تراعي المصالح المتبادلة وتجنّب الانزلاق داخل محاور متصارعة. وقد قدّمت سنغافورة مثالًا على قدرة الدول الصغيرة على تحويل الحياد إلى نهج قائم على رؤية واضحة، وعلى تحويل المرونة إلى ممارسة سياسية تستند إلى أسس راسخة، بما يمنحها شرعية في التوازن ويعزز موقعها داخل البيئة الدولية المتحولة.

أما الإمارات العربية المتحدة فتُعد نموذجًا متقدمًا لدولة صغيرة ذات طموح إقليمي ودولي نجحت في تحويل البراغماتية من تكتيك مصلحي إلى أداة لبناء النفوذ المستدام. فعلى مدى العقدين الماضيين، شكّلت أبوظبي سياستها الخارجية على أسس تقوم على التفاعل الانتقائي مع مختلف القوى الكبرى، مع تموضع مرن يوازن بين الالتزامات الأمنية الغربية التقليدية، والانفتاح الاقتصادي على الشرق، والتحالفات الإقليمية المتبدلة. وقد تعمّق هذا المسار منذ 2020، حيث أصبحت الإمارات تنخرط في شبكات مصالح متعددة، تبدأ من علاقاتها الأمنية الوثيقة مع الولايات المتحدة، مرورًا بتوسيع شراكاتها الاقتصادية مع الصين، ووصولًا إلى تطوير علاقات دافئة ومتنامية مع روسيا، رغم الضغط الغربي المتزايد بعد حرب أوكرانيا[1].

تجلّت هذه البراغماتية الاستراتيجية في طريقة تعامل الإمارات مع أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، حيث اختارت عدم الانضمام إلى العقوبات الغربية على موسكو، بل تحوّلت في بعض الفترات إلى منصة مالية وتجارية بديلة للروس، خاصة عبر دبي، التي استقبلت موجة من رؤوس الأموال الروسية والأفراد الخاضعين للعقوبات[2]. في الوقت ذاته، حرصت القيادة الإماراتية على إبقاء قنواتها الدبلوماسية مفتوحة مع واشنطن، وشاركت في المبادرات الإنسانية والدبلوماسية المرتبطة بالملف الأوكراني، وواصلت دورها بوصفها شريكًا أمنيًّا موثوقًا به في الخليج. هذا التوازن، الذي بدا متناقضًا من الخارج، يُعبّر في جوهره عن فلسفة إماراتية واضحة: تعظيم الهوامش الممكنة في النظام الدولي دون استفزاز الأطراف الكبرى.

وتُدير الإمارات هذه البراغماتية من خلال ثلاثة محاور: الطاقة، والمال، والأمن. فهي من جهة تستخدم نفوذها في أسواق النفط (ضمن تحالف أوبك+) أداة

(1) "East or West: The UAE's Balancing Act with China and the US." Middle East Policy Council. Accessed July 2025. https://mepc.org/commentaries/east-or-west-the-uaes-balancing-act-with-china-and-the-us/

(2) Financial Times. "Russia Sanctions Are Ineffective, Says Dubai Trade Hub Chief." Financial Times, April 30, 2023. Accessed July 2025. https://www.ft.com/content/5183dd85-87f0-4f6f-a655-1abc78f084ad

توازن في علاقاتها مع موسكو والرياض، ومن جهة أخرى تُوظف موقعها المالي بوابةً لرؤوس الأموال العالمية، دون إخضاعه لانقسامات السياسة، بل تقديمه بوصفه "منطقة عازلة اقتصادية" قادرة على استيعاب الجميع[1]. وفي الجانب الأمني، لا تزال الإمارات تملك رصيدًا كبيرًا من الشراكات مع الأجهزة الأمنية الغربية، وتُقدّم نفسها على أنها طرف حيوي في الحرب على الإرهاب، وفي استقرار الممرات البحرية، وهو ما يمنحها شرعية مستمرة في عيون واشنطن ولندن وباريس.

تتجلى خصوصية النموذج الإماراتي في اعتماده مسارًا يقوم على الانحياز المشروط، والانفتاح المُدار، والتموضع الوظيفي داخل النظام الدولي. وتُنظّم الدولة مواقفها وفق حسابات دقيقة ترتبط بالكلفة المتوقعة لكل خيار وتأثيره في مصالحها المباشرة، من دون الانطلاق من مقاربات أخلاقية شاملة اتجاه القضايا الكبرى. ويقدّم هذا السلوك مثالًا متقدمًا لما يمكن توصيفه بـ "البراغماتية البنيوية"؛ أي البراغماتية التي تُمارس بوصفها جزءًا من بنية صناعة القرار، وتندمج في آليات عمل الدولة ومؤسساتها، بدل اقتصارها على الاستجابة الظرفية للتحولات أو الأزمات الدولية.

* * *

تشير التجارب المتعاقبة، من قطر وتركيا إلى سنغافورة والإمارات، إلى أن البراغماتية تحوّلت من أداة إدارة وظيفية للسياسة الخارجية إلى مصدر مستقل للقوة، تعتمد عليه الدول الصغيرة لتشكيل موقعها داخل نظام دولي تتراجع فيه صلابة خطوط الولاء والتحالف. ويميل هذا النمط إلى ما يمكن وصفه بـ "التموضع المتعدد المستويات"، حيث تعتمد الدولة على نسج علاقات متوازية مع قوى كبرى ذات توجهات متعارضة، مع الحفاظ على انسجام داخلي يمنع تحول هذه العلاقات إلى تناقض بنيوي أو إلى تآكل في المصداقية.

(1) Sim, Li-Chen. "The Gulf States: Beneficiaries of the Russia-Europe Energy War?" Middle East Institute, January 12, 2023. Accessed July 2025. https://www.mei.edu/publications/gulf-states-beneficiaries-russia-europe-energy-war.

في هذا الإطار، تتجلى البراغماتية شكلًا من أشكال القوة غير المادية، أو ما يمكن اعتباره قوة تفاعلية تعتمد على مهارة التحرك بين الكتل الدولية، واستيعاب اتجاهات التحولات، وتقديم الدولة نفسها على أنها وسيط أو نقطة التقاء بين المصالح الكبرى. وتكتسب هذه القوة أهمية متزايدة في مرحلة ما بعد القطبية، حيث تتراجع قدرة القوى الكبرى على فرض منظومات شاملة، وتتسع المساحات الرمادية داخل النظام الدولي، بما يمنح الدول الصغيرة فرصة أوسع لشغل مواقع نوعية داخل التوازنات المتغيرة وإعادة صياغة مكانتها بمرونة محسوبة.

لكن لا يمكن اختزال هذه البراغماتية في الانتهازية، كما تفعل بعض القراءات التبسيطية. فالدولة الصغيرة التي تنجح في تفعيل مرونتها يجب أن تمتلك بنية مؤسساتية قادرة على التقييم المستمر للمواقف، وجهاز دبلوماسي يتمتع بالكفاءة، ورؤية استراتيجية تُحدد بدقة متى يُمكن التقدم، ومتى يجب التراجع. وهذا ما يُميز البراغماتية المؤسسية عن التذبذب السياسي، وما يجعل منها أداة للبقاء، بل ولتوسيع الهامش في عالم تضيق فيه الخيارات أمام من لا يملك عناصر القوة التقليدية.

تتضح ملامح البراغماتية الجديدة في تقديمها البعد النفعي بوصفه عنصرًا مكوّنًا من سردية السيادة المعاصرة. فبالنسبة للدول الصغيرة، أصبح معنى السيادة مرتبطًا بقدرتها على إدارة علاقات الاعتماد المتبادل بطريقة تمنحها هامشًا مستمرًّا من الاستقلالية. وفي هذا الإطار، تبدو الدولة التي تتعامل مع روسيا في ملف القمح، ومع الصين في ملف الطاقة، ومع القوى الغربية في ملف التمويل، دولة تعيد صياغة مفهوم سيادتها بما ينسجم مع عالم يثمّن مهارة إدارة التحولات أكثر مما يثمّن الثبات عند محور واحد.

تشير تجربة العقدين الأخيرين إلى أن البراغماتية أصبحت مقاربة مركزية في سلوك عدد من الدول الصغيرة، بينما شكّلت الحرب الروسية الأوكرانية محطة اختبار حقيقية لقدرة هذا النموذج على الاستمرار، سواء أمام الضغوط المباشرة أو في سياق البحث عن شرعية داخل نظام دولي يتغير بسرعة ويفقد الكثير من مرتكزاته التقليدية. وفي ظل تراجع السرديات الكبرى للنظام الليبرالي وتقلّص

فعالية التحالفات التاريخية في إدارة التناقضات، برزت حاجة الدول الصغيرة إلى تطوير شرعية ديناميكية تستند إلى الإنجاز والقدرة على الاستمرار، وإلى صياغة خطاب يجمع بين المرونة والاتساق؛ خطاب يحقق ما يمكن وصفه بـ "الوضوح داخل الغموض"، ويمنح الدولة القدرة على المناورة دون التفريط بصورة فاعل موثوق به داخل التوازنات الدولية المتحولة.

وفي هذا الإطار، تتجلى البراغماتية أداةً تتجاوز حدود البقاء السياسي لتتحول إلى رافعة لبناء سردية وطنية دولية جديدة، تُعيد تقديم الدولة الصغيرة بوصفها شريكًا فاعلًا في هندسة الاستقرار، والوساطة، وتعزيز المرونة الاقتصادية. وقد برز هذا المسار بوضوح في التجربة القطرية من خلال تبنّي أدوار الوساطة في ملفات متعددة، شملت إجلاء الرعايا الأميركيين والأجانب من أفغانستان، ودعم أوروبا بإمدادات الطاقة، والإسهام في الإفراج عن الرهائن، والمشاركة في جهود لمّ شمل العائلات الأوكرانية. واتبعت الإمارات مسارًا مشابهًا عبر توظيف حضورها في شبكات التمويل والطاقة لتوسيع هامش تأثيرها الإقليمي والدولي. وفي الاتجاه نفسه، عززت سنغافورة موقعها بوصفها مركزًا تجاريًّا ولوجستيًّا جوهريًّا، بما يجعل تجاوزها أمرًا بالغ الصعوبة حتى في سياق اتساع الانقسام الجيوسياسي[1].

ويتمثل التحدي الجوهري أمام هذه الدول في قدرتها على إقناع الداخل والخارج بأن سياسة التوازن تعكس استقلالًا راسخًا، وأن تنويع العلاقات يشكّل عنصرًا معززًا للسيادة والفاعلية الاستراتيجية. ويتميز الأداء البراغماتي المؤسسي عن السلوك الانتهازي القصير المدى من خلال وضوح الرؤية، وانتظام الإيقاع السياسي، وشفافية الخطاب. وفي هذا الإطار، تبرز الدول الصغيرة التي تعتمد مشروعًا دبلوماسيًّا محدد المعالم، وتعمل على تراكم تأثيرها تدريجيًّا، بما يمنحها قدرة ملموسة على الفعل الدولي حتى ضمن حدود القوة الصلبة المحدودة.

وتُبرز مسارات السنوات الأخيرة أن الشرعية الدولية أصبحت مفهومًا مفتوحًا أمام مختلف الفاعلين، حيث تستطيع الدول الصغيرة ترسيخ مكانتها من خلال أداء

(1) R. Miller, "Small States as Big Actors: Pragmatism, Legitimacy, and the Post-Westphalian Order," Global Governance Journal (2024).

أدوار حاسمة تمنحها قيمة استراتيجية: دور الوسيط المطلوب في لحظات التوتر، أو المزود الأساسي بموارد حيوية، أو الشريك الذي يحتل موقعًا مركزيًّا في شبكات الاعتماد المتبادل. وعندما تُمارس البراغماتية ضمن رؤية واضحة وكفاءة مؤسسية، تتحول إلى هوية استراتيجية تُعيد صياغة موقع الدولة المحدودة الحجم، وتمنحها قدرة أكبر على التأثير في نظام عالمي يتسم بتعدد مراكزه واتساع نطاق التحولات داخله.

وبذلك تتبلور الخلاصة الجوهرية لقراءة "البراغماتية كاستراتيجية": ففي عالم يتجه نحو مزيد من التشظي، أصبحت السيادة مرتبطة بالقدرة على التكيّف المدروس، وأصبح النفوذ نتيجة لمرونة محسوبة تمنح الدولة فاعلية وشرعية واستمرارية داخل بيئة دولية متحولة. والدول الصغيرة التي استوعبت هذا التحول رسّخت حضورها بوصفها دولًا أساسية في دينامية النظام العالمي الجديد، واحتلت مواقع مؤثرة تتجاوز حجمها الجغرافي والديمغرافي.

## البراغماتية الاستراتيجية بين المكاسب الظرفية والتحديات البنيوية

على الرغم من المكاسب السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي راكمتها الدول الصغيرة خلال العقدين الأخيرين عبر توظيف البراغماتية أداةً للتموضع واستثمار الهوامش الجيوسياسية، فإن هذه المقاربة تحمل في طياتها تحديات بنيوية عميقة. فكلما اتسع نطاق الممارسة البراغماتية في السياسة الخارجية، برزت تناقضات قد تدفع المرونة نحو ارتباك، والانفتاح نحو هشاشة، والحياد النشط نحو انكشاف استراتيجي. وفي ظل هذا السياق، تبدو الدولة التي تعتمد سياسة توازن بين القوى الكبرى من دون امتلاك قاعدة داخلية متينة أو رؤية استراتيجية متكاملة معرّضة أكثر للتحول من فاعل مستقل إلى وسيط قابل للإزاحة أو إعادة التوظيف تبعًا لمتطلبات القوى الكبرى.

لقد أتاحت الحرب الروسية الأوكرانية للدول الصغيرة فرصة استثنائية لاختبار النموذج البراغماتي في بيئة دولية تتسم بسرعة التحولات، وارتفاع وتيرة الاستقطاب، وتنامي الضغوط الاقتصادية والسياسية. وفي هذا المناخ، واجهت هذه الدول تحديًا

مركّبًا يتمثل في صون استقلالها مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع الأطراف المتنازعة، إضافة إلى إدارة آثار الحرب الاقتصادية والسياسية دون الانزلاق نحو تموضع أحادي. ومع ذلك، كشفت التجارب المتعددة أن البراغماتية، من دون سند داخلي قوي وآليات حوكمة فعّالة، قد تنزلق نحو طابع تكتيكي محدود الأثر، وتتحول إلى مقاربة قصيرة العمر تفتقر إلى القدرة على الاستمرار داخل سياق دولي متقلّب.

فمن جهة، أظهرت العديد من الدول التي نجحت في أداء أدوار متوازنة -مثل الإمارات وتركيا وقطر- أن البراغماتية تُتيح فرصة لتعظيم المصالح في لحظات الصراع، لكنها لا تُحصّن بالضرورة من الانكشاف عند تغيّر موازين القوة. فعندما اشتدت الضغوط الغربية على الدول الخليجية لتحديد موقفها من العقوبات المفروضة على روسيا، واجهت هذه الدول معضلة: هل تستمر في أداء دور الوسيط، أم تنحاز للموقف الأميركي؟ وكانت النتيجة مزيجًا من التردد والمناورة، انعكس في تراجع الثقة النسبي في بعض العواصم الغربية اتجاه هذه السياسات التي بدأت تُفسَّر على أنها انتهازية لا استراتيجية[1].

* * *

تكشف الممارسة البراغماتية في عدد من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم عن مفارقة استراتيجية عميقة: فبينما تبدو هذه البراغماتية، على المستوى الظاهري، خيارًا تكتيكيًّا ذكيًّا لتعظيم المكاسب في لحظات الاضطراب الجيوسياسي، فإنها تُخفي تحتها هشاشة بنيوية كامنة تتعلق بحدود القدرة على التحكّم في تداعيات هذا الخيار حين تتبدّل موازين القوة، أو تُطالب الدولة الصغيرة باتخاذ موقف واضح في سياقات لا تسمح باستمرار المراوحة.

يتجلّى هذا التوتر في التجربة التركية بشكل لافت، إذ مثّلت أنقرة -في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية- أحد أكثر النماذج تعبيرًا عن الطموح الإقليمي الذي

(1) Hiltermann, Joost. "Is the Middle East's Makeover a Mirage? Why a Spate of Diplomatic Deals Won't End Conflict." Foreign Affairs, August 1, 2023. Accessed July 2025.
https://www.foreignaffairs.com/united-states/middle-easts-makeover-mirage.

يسعى لتوظيف البراغماتية رافعةً استراتيجية. فمن جهة، انخرطت تركيا في تسليح أوكرانيا، واستثمرت رمزيًّا في ملف وحدة الأراضي، لكنها في الوقت ذاته رفضت الانضمام إلى منظومة العقوبات الغربية، واحتفظت بعلاقات اقتصادية وسياسية نشطة مع موسكو، بل وأدارت وساطات دبلوماسية رفيعة بين الطرفين. غير أن هذه الموازنة الدقيقة لم تخلُ من كلفة خفية: فقد بدأت الشكوك تتسرب داخل المنظومة الأطلسية حول موثوقية الدور التركي، وبدأت موسكو تتعامل مع أنقرة لا على أنها شريك استراتيجي ثابت، بل فاعل نفعي قابل لإعادة التوظيف وفقًا لمتغيرات الموقف[1].

وما يُضاعف من تعقيد هذا التموضع أن تركيا، رغم تمكّنها من اللعب على الحافة، لم تُنتج سردية استراتيجية تُقنع الطرفين معًا بأنها أكثر من مجرد وسيط ظرفي. فبينما حافظت على موقعها داخل حلف الناتو، بقيت علاقاتها مضطربة مع عدد من العواصم الغربية، بسبب ملفات أخرى مثل الحريات، والديمقراطية، والتقارب مع القوى غير الليبرالية. وهكذا، فإن البراغماتية التركية، في غياب رؤية مؤسسية منسجمة، تحوّلت من نقطة قوة إلى مصدر ارتياب متبادل، يُضعف قدرتها على تجيير موقعها الجغرافي والوظيفي نحو مشروع طويل الأمد.

وينسحب هذا المنطق على الحالة الإماراتية، التي تبدو للوهلة الأولى نموذجًا مكتملًا لدولة صغيرة تستخدم نفوذها الاقتصادي والطاقي والمالي لبناء شبكة علاقات عالمية متشابكة، تنأى بها عن ثقل الاصطفاف القطبي. غير أن هذه المرونة، حين اختُبرت بملف العلاقة مع الصين -خاصة في المجالات التكنولوجية الحساسة- كشفت عن حدود ما يمكن للدولة الصغيرة أن تُديره من توازن في لحظات الصدع بين القوى الكبرى. فقد بدأت الضغوط الأميركية تتكثف على أبوظبي بشأن علاقتها المتنامية مع بكين، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية للاتصالات، ونقل التكنولوجيا، مما ولّد انزعاجًا مكتومًا من

(1) Tocci, Nathalie. "Turkey and the European Union: A Journey in the Unknown." Brookings Institution, March 2019. Accessed July 2025. https://www.brookings.edu/articles/turkey-and-the-european-union-a-journey-in-the-unknown/

انفتاح إماراتي يُنظر إليه من قبل واشنطن على أنه إخلال ضمني بالثقة الاستراتيجية.[1]

إن ما يكشفه هذا التوتر أن البراغماتية، حين تُمارَس من خارج إطار مشروع وطني صلب، قد تُنتج فائضًا من العلاقات، لكنها لا تُنتج بالضرورة تموضعًا مستدامًا. فالدول الصغيرة التي تُجيد التوازن بين المحاور دون أن تُقدم تصورًا طويل الأمد عن هويتها الاستراتيجية، تُخاطر بأن تُدرج ضمن قائمة "الحلفاء القلقين" الذين يصعب الاعتماد عليهم في الأزمات البنيوية. ويزداد هذا التهديد حدة حين تتحول البراغماتية إلى سلوك معزول عن التماسك الداخلي، أي حين لا يرافقها استقرار سياسي، أو رؤية اقتصادية متينة، أو جهاز دبلوماسي قادر على ضبط التناقضات الخطابية.

بهذا المعنى، تتحول البراغماتية، عندما تفتقر إلى أساس مؤسسي متين، إلى عنصر مثقل بالضغوط أكثر من كونها رصيدًا فعّالًا. ويعود ذلك إلى محدودية قدرتها على إنتاج معنى سياسي يمنح الدولة فرصة تحويل المرونة إلى مصدر للشرعية، والمناورة إلى قدرة على ترسيخ الثقة. ويغدو الدور المنتظر من الدول الصغيرة مرتبطًا بصياغة خطاب استراتيجي يرسخ البراغماتية بوصفها توجهًا منظّمًا وفاعلًا، يعبّر عن رؤية متماسكة، لا باعتبارها ممارسة عابرة أو أسلوبًا يقتصر على تفادي المحاور المتصارعة.

* * *

تزداد إشكالية اتخاذ البراغماتية خيارًا استراتيجيًّا وضوحًا حين تُقارن المسافة بين المكاسب الظاهرة التي تحققها الدولة على المسرح الدولي، وبين بنيتها الداخلية التي قد لا تكون مهيأة لاستيعاب هذا التمدد أو الحفاظ عليه. فالكثير من

(1) Hudson, John; Ellen Nakashima; and Liz Sly. "Buildup Resumed at Suspected Chinese Military Site in UAE, Leak Says." The Washington Post, April 26, 2023. Accessed July 2025. https://www.washingtonpost.com/national-security/2023/04/26/chinese-military-base-uae/

الدول الصغيرة التي توسعت في ممارسة البراغماتية في ملفات إقليمية ودولية حساسة، وجدت نفسها أمام مفارقة حادة بين طموح خارجي مرن، وهياكل داخلية صلبة أو جامدة، لا تتوافق مع منطق التكيّف المستمر. وبهذا، تتحوّل البراغماتية من أداة لتوسيع الهوامش إلى مصدر لضغط داخلي متزايد على أجهزة الحكم، وعلى التوازنات السياسية والمؤسساتية داخل الدولة نفسها.

في هذا السياق، تتجدّد التساؤلات حول قدرة الدول الصغيرة على تعزيز حضورها واستقلالها في بيئات دولية متحولة، ولا سيما عندما تتوسع دوائر انخراطها الخارجي وتتنوع رهاناتها الإقليمية. إذ يُظهر التفاوت بين محددات الدور الخارجي ومتطلبات البناء الداخلي في العديد من الدول أن البراغماتية، على الرغم من أهميتها، قد تصبح مسارًا محدود الجدوى إذا لم تُرفد برؤية وطنية جامعة تُحدد وظيفة الدولة وموقعها في النظام الدولي. فغياب التوافق الداخلي حول طبيعة هذا الدور قد يخلق مساحات من التباين بين المؤسسات والمجتمعات السياسية، خصوصًا في الدول التي تشهد تحولات دقيقة أو تستند إلى توازنات حساسة في علاقاتها الخارجية. وتزداد هذه الإشكالية وضوحًا في الحالات التي تقود فيها البراغماتية إلى الإفراط في توسيع دوائر الانخراط الخارجي دون بناء إطار وطني واضح يُنظّم هذا الانفتاح. إذ قد تجد بعض الدول نفسها أمام التزامات معقّدة أو أدوار تتجاوز قدرتها، خصوصًا عندما تُفتح قنوات متعددة مع أطراف متخاصمة دون تحديد استراتيجية خروج دقيقة، الأمر الذي يعرّضها لاحتمالات التدخل في صراعات ليست جزءًا منها أو تحمُّل كلف تفوق مواردها.

كما أن غياب المرجعية الداخلية الناظمة للبراغماتية في بعض الدول قد يجعل من الاعتماد المفرط على الدور الخارجي مجرد محاولة لتعويض محدودية أدوات القوة التقليدية، وهو ما يعرّض هذه السياسات لقدر من الهشاشة عند تغيّر البيئة الإقليمية أو تبدّل أولويات القوى الدولية. كما قد يتحول التحدي هنا من مجرد تعظيم المكاسب أو كسب الوقت، إلى القدرة على تحويل البراغماتية إلى إطار استراتيجي راسخ يُدمج في رؤية بعيدة المدى، تُصاغ داخل الدولة عبر حوار مؤسسي واضح لا عبر قرارات ظرفية.

ومن بين أبرز التحديات البنيوية التي قد تواجه الدول الصغيرة عند اعتماد البراغماتية مرتكزًا دائمًا لسياستها الخارجية ما يمكن وصفه بفقدان الوضوح القيمي، إذ إن التموضع الحيادي المتعمد في القضايا الأخلاقية الكبرى، أو الحفاظ على علاقات متوازية مع أطراف متخاصمة، قد يؤدي في بعض الحالات إلى فراغ مفاهيمي داخل خطاب الدولة، فتتراجع الأطر المعيارية لصالح اعتبارات آنية. ويكمن الخطر في أن يتحول هذا النهج -إذا لم يُضبط داخليًّا- إلى إدارة قصيرة النفس للدور الوطني.

من جانب آخر، أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية، كما في أزمات سابقة، أن بعض الدول الصغيرة التي تتّبع سياسات براغماتية مفرطة، دون أن تُقدّم رواية واضحة لمواقفها، تُخاطر بفقدان مصداقيتها الرمزية لدى الفاعلين الدوليين. فعندما ترفض دولة صغيرة إدانة غزو عسكري واضح لانتهاكه القانون الدولي، بحجة الحياد أو الحفاظ على مصالحها الثنائية، فإن هذا الموقف -حتى لو كان مشروعًا من زاوية واقعية- يُفقدها كونها فاعلًا مسؤولًا أخلاقيًّا في النظام الدولي، ويجعل حيادها مُعادلًا للصمت السلبي في عيون القوى الليبرالية، ومؤشر ضعف في أعين القوى السلطوية[1].

وينعكس هذا الغموض القيمي أيضًا على الداخل، ففي كثير من الحالات، تؤدي البراغماتية غير المنضبطة إلى تآكل سردية الدولة أمام مواطنيها، خاصة إذا ما تزامن الانفتاح الخارجي مع إغلاق داخلي أو قمع سياسي. إذ قد تجد الدولة نفسها تتبنّى خطابًا خارجيًّا يُسوّق المرونة والانفتاح والتعدد، بينما يُقابله في الداخل تضييق على الحريات، أو تقييد للمجال العام، مما يُنتج ازدواجية تُضعف الشرعية السياسية من الجانبين: فهي لا تُقنع الشركاء الخارجيين، ولا تفي بتوقعات الداخل. ويُلاحظ هذا التوتر في نماذج دول اعتمدت على البراغماتية الاقتصادية لبناء

(1) Krastev, Ivan, and Mark Leonard. The Meaning of Sovereignty: Ukrainian and European Views of Russia's War on Ukraine. Policy Brief. European Council on Foreign Relations, 3 July 2024. Accessed July 2, 2025. https://ecfr.eu/publication/the-meaning-of-sovereignty-ukrainian-and-european-views-of-russias-war-on-ukraine.

نفوذها، لكنها لم تُطوّر بالتوازي مؤسسات سياسية قادرة على استيعاب هذا النفوذ وتحويله إلى تماسك داخلي.

هذا الغموض في القيم والمواقف يُنتج بدوره تشويشًا على هوية الدولة. فحين لا تكون للدولة الصغيرة مبادئ واضحة تُحدّد علاقتها بالنظام الدولي، فإن صورتها الخارجية تُصبح رهينة التفسيرات، وتُعامل على أنها مجرد "دولة مؤقتة في تحالفاتها"، أي قد تتحول إلى فاعل هش يمكن تجاوزه أو استيعابه حسب الحاجة. وهذا يُقلّص من قدرتها على بناء تحالفات طويلة الأمد، أو الدفاع عن مصالحها في المحافل المتعددة الأطراف، أو حتى أن تُقدَّم على أنها وسيط محايد مقبول. وقد يُفضي هذا الغموض إلى تآكل الهوية الدبلوماسية الرمزية للدولة، وهي إحدى أهم أدوات الدول الصغيرة في تمييز نفسها عن محيطها. فدولة مثل النرويج أو كوستاريكا، مثلًا، تبنت نماذج واضحة في سياساتها الخارجية كالوساطة، أو نزع السلاح، أو الدفاع عن حقوق الإنسان، مما منحها مكانة أخلاقية تفوق وزنها المادي. في المقابل، فإن دولًا أخرى حاولت أن تُبقي كل الأبواب مفتوحة دون موقف مبدئي، ففقدت دورها الرمزي وتحوّلت إلى مجرد قناة تجارية أو مالية دون مضمون سياسي أو أخلاقي.

وهكذا تتخذ مخاطر البراغماتية المفرطة شكلًا داخليًّا قبل أن تكون خارجية، إذ تؤدي إلى تراجع القدرة على إنتاج خطاب وطني جامع وصوغ مشروع دولي متماسك، مما يقوّض تدريجيًّا الدور الذي يُفترض أن تمارسه الدولة الصغيرة بوصفها فاعلًا قادرًا على إضفاء المعنى على موقعه في العالم، لا الاكتفاء بالتكيف مع شروطه.

* * *

في عالم تتزايد فيه مظاهر التصدّع داخل بنية النظام الدولي، أصبحت شرعية الدول الصغيرة مرتبطة بما تقدّمه من أدوار للنظام، وما تعكسه من قيم، وما تظهره من وضوح في التموضع، إلى جانب قدرتها على المناورة والبقاء. وفي هذا الإطار، تكتسب الشرعية الإقليمية وزنًا متعاظمًا بوصفها مصدرًا موازيًا، وأحيانًا بديلًا،

للشرعية الدولية التي ترتكز على المؤسسات المتعددة الأطراف. ومن هنا يبرز سؤال جوهري تطرحه البراغماتية: هل تسهم هذه المقاربة في تعزيز موقع الدولة الصغيرة داخل محيطها الإقليمي؟ أم تفتح المجال أمام تراجع في الموثوقية داخل بيئة محلية تتطلب وضوحًا أكبر في الاتجاهات والمواقف؟

لقد كشفت حالات متعددة أن الإفراط في البراغماتية، خاصة في الملفات الإقليمية الحساسة، قد يُنتج تآكلًا تدريجيًّا في الشرعية الإقليمية للدولة. فحين تسعى الدولة الصغيرة إلى التوسّط أو التوازن بين أطراف متنازعة في محيطها المباشر، دون أن تملك موقعًا أخلاقيًّا واضحًا أو رواية مقنعة لطبيعة دورها، فإن جيرانها لا يُعاملونها على أنها فاعل موثوق به، بل حليف مشروط أو طرف قابل للتوظيف المؤقت. ويزداد هذا التحدي حين تتخذ الدولة الصغيرة مواقف مزدوجة في ملفات متداخلة، كما في حالة الصراعات الخليجية الإيرانية، أو التنافس العربي التركي، أو ملفات شرق المتوسط[1].

وفي مثل هذه الحالات، تصبح البراغماتية مهددة للتماسك الإقليمي، إذ يُنظر إليها على أنها أداة لإرباك المعادلات القائمة بدلًا من استقرارها. ويحدث هذا حين تُمارس الدولة الصغيرة دورها دون تنسيق مسبق مع شركائها الإقليميين، أو حين تتجاهل توازنات القوى المحلية لحساب علاقات دولية أوسع. وقد واجهت دول مثل قطر والإمارات هذا النوع من النقد، خاصة عندما قامت ببناء علاقات أمنية أو اقتصادية مع أطراف تُعتبر خصومًا لقوى إقليمية مجاورة، دون شرح كافٍ لمبررات هذه السياسات أو ضمانات لعدم تأثيرها في التوازن الإقليمي[2].

من جهة أخرى، فإن الموقع الذي تحتله الدول الصغيرة في شبكات القرار الدولي يتأثر كذلك بما تُجيده هذه الدول من أداء دبلوماسي مستقر. فالبراغماتية الناجحة تتيح للدولة أن تتقدّم في ترتيبات الوساطة، والتحالفات المرنة،

(1) Ulrichsen, Kristian Coates. "The Russia-Ukraine War and the Impact on the Persian Gulf States." Asia Policy 18, no. 2 (April 2023): 39-46. Accessed July 2, 2025. https://muse.jhu.edu/article/893919/pdf

(2) "Arab Gulf's Emerging Posture in a Fractured Region." The Arab Weekly, June 25, 2025. Accessed July 2, 2025. https://thearabweekly.com/arab-gulfs-emerging-posture-fractured-region

والمبادرات المتعددة، لكن البراغماتية الفاقدة للوضوح الاستراتيجي تُفقد الدولة الصغيرة موقعها باعتبارها فاعلًا محلّ ثقة في المؤسسات الدولية. ويُلاحظ ذلك في التردد الذي تبديه بعض العواصم الكبرى اتجاه انخراط الدول الصغيرة في مبادرات الأمن الجماعي أو ترتيبات الطاقة العابرة للحدود، خاصة إذا كانت هذه الدول قد عُرفت بعدم وضوح موقفها من الأزمات الكبرى، أو بالتحوّل المفاجئ في سياستها تبعًا للضغوط.

ويُسجَّل هنا أن دولًا صغيرة عديدة، على الرغم من امتلاكها عناصر قوة في مجالات الطاقة أو الجغرافيا أو الوساطة، واجهت صعوبة في ترجمة هذه العناصر إلى حضور مستقر داخل مؤسسات القرار المتعددة الأطراف، وذلك نتيجة غياب الصورة المتراكمة للشريك الموثوق على المدى الطويل، مقابل بروزها في هيئة لاعب يعتمد على تحركات قصيرة الأمد. وفي هذا الإطار، تتحوّل البراغماتية – عندما تفتقر إلى سند رمزي ومؤسسي– إلى عامل يعيد تشكيل موقع الدولة من موقع الشريك إلى موقع الوسيط، أو من فاعل مستقل إلى دور وظيفي مرتبط بحاجات الآخرين، حتى في الحالات التي تبدو فيها شبكة علاقاتها الخارجية واسعة ومتنوعة.

وهذا يُعيدنا إلى السؤال الجوهري: هل تستطيع الدولة الصغيرة أن تبني لنفسها شرعية إقليمية ودولية دائمة عبر البراغماتية وحدها؟ أم أن هذه الشرعية تتطلب، إضافة إلى المرونة، وجود رؤية سيادية واضحة، وشفافية في إدارة التوازنات، والتزامًا قيميًّا يَسمح لها ببناء ثقة تراكمية في محيطها ومجتمعها الدولي؟

فمع تصاعد التوترات بين القوى الكبرى وتشكل تحالفات إقليمية ودولية أكثر صلابة، يدخل خيار البراغماتية –الذي اعتمدته العديد من الدول الصغيرة أساسًا لسياستها الخارجية– مرحلة اختبار حاسم يتجاوز حدود الفاعلية المؤقتة، ليصل إلى سؤال استمراريته وقدرته على التكيّف في عالم يتجه نحو استقطاب ثابت وانقسام مؤسسي بين تكتلات تقلّص هامش التموضع الرمادي. وفي هذا المشهد، يُعاد ترتيب النظام الدولي بعد الحرب الروسية الأوكرانية وفق معايير أكثر وضوحًا وحسمًا، ترتبط بدرجة الالتزام السياسي والاصطفاف القيمي، لا فقط بتوزيع الوظائف أو الأدوار.

في مثل هذا السياق، تُضطر الدول الصغيرة إلى إعادة التفكير في تموضعها، لأن المساحة التي كانت تسمح سابقًا باللعب على التوازنات -دون إعلان الولاء الصريح لأي من الأطراف- آخذة في الانكماش. وتُظهر تطورات السياسات الأميركية والأوروبية اتجاه دول الخليج، أو مواقف الصين اتجاه حلفاء واشنطن في آسيا، أن منطقة الحياد الاستراتيجي لم تعد آمنة كما كانت، وأن الضغوط على الدول غير المصطفّة تتزايد لإعلان مواقف واضحة، لا سيما في القضايا التي تُعتبر "اختبارات قيمية" مثل الموقف من السيادة، وحقوق الإنسان، واستعمال الغذاء والطاقة سلاحًا سياسيًّا[1].

وقد تجلّى هذا الضغط في سعي القوى الكبرى إلى استقطاب الدول الصغيرة داخل منظومات تحالفية راسخة، بهدف حماية مصالحها وتعزيز شرعية خطابها السياسي على الساحة الدولية. وفي هذا الإطار، تواصل الصين ترسيخ فكرة "مجتمع المصير المشترك" وتوسيع مبادرة الحزام والطريق بوصفها بنية موازية للنظام الليبرالي القائم، بينما تعمل الولايات المتحدة على تعزيز شبكات تحالفها من خلال ترتيبات مثل "QUAD" و"QUAD" والناتو الموسّع، وتعيد صياغة آليات انخراطها مع دول الجنوب العالمي بما يتلاءم مع التحولات الاستراتيجية الجديدة[2]. وفي هذا المناخ، تصبح البراغماتية -إن لم تُواكبها سياسة مؤسسية مرنة وفعّالة- عُرضة لأن تُفسَّر بأنها عدم التزام، أو جبن استراتيجي، أو فراغ في الموقف.

لا يشير هذا التحول إلى تراجع قيمة البراغماتية بقدر ما يعكس انتقالها إلى مرحلة أكثر تنظيمًا، تقوم على بناء رؤية طويلة المدى لدور الدولة ومصالحها، وإدارة سياستها الخارجية ضمن إطار مؤسسي قادر على استيعاب الضغوط الخارجية وموازنتها دون اضطراب. وقد بدأت مجموعة من الدول الصغيرة إدراك

(1) Walt, Stephen M. "Alliances in a Unipolar World." World Politics 61, no. 1 (January 2009): 86-120. Accessed July 02, 2025. https://www.jstor.org/stable/pdf/40060222.pdf.

(2) Rolland, Nadège. "China's Vision for a New World Order." NBR Special Report No. 83. Seattle: National Bureau of Asian Research, January 27, 2020. Accessed July 02, 2025. https://www.nbr.org/publication/chinas-vision-for-a-new-world-order/

متطلبات هذه المرحلة من خلال تطوير أدوات متقدمة للتحليل الاستراتيجي، وتأسيس مجالس للأمن القومي، وتوسيع دوائر صناعة القرار ومصادر التقييم. ويهدف هذا المسار إلى جعل السياسة الخارجية نتاج منظومة مؤسساتية واسعة، لا استجابة ظرفية لبيئة دولية متغيرة، وبذلك تتحول البراغماتية إلى خيار منضبط يعزز موقع الدولة ويحصّن قدرتها على التعامل مع التحولات الكبرى.

إن مستقبل البراغماتية في النظام الدولي القادم مرهون بقدرة الدول الصغيرة على الحفاظ على ثلاث معادلات متوازية: (1) حماية استقلال قرارها السيادي دون انغلاق، (2) توسيع شبكاتها الاقتصادية والأمنية دون الوقوع في فخ التبعية، و(3) بناء سردية سياسية مقنعة لا تجعل من التوازن ذريعة للتناقض أو الغموض. وهذا يتطلب، في جوهره، انتقال البراغماتية من مجال الارتجال السياسي إلى مجال التخطيط الاستراتيجي، ومن فضاء التكتيك إلى منظومة التفكير الطويلة الأمد.

وتبدو البراغماتية، حين تُدار وفق شروط مؤسسية واضحة، قادرة على أن تتحول إلى أكثر من أداة حماية للدول الصغيرة في مواجهة الضغوط، إذ يمكن أن تصبح إحدى آليات التأثير الصاعدة داخل النظام العالمي المتعدد. فالدولة التي تتقن التموضع المتعدد من دون فقدان البوصلة، وتنجح في ترسيخ مصداقية هذا التموضع لدى شركائها، تكتسب موقعًا يتجاوز حدود حجمها الجغرافي والديمغرافي، وتتحول إلى فاعل بنّاء يساهم في إعادة تعريف الأدوار والأحجام والمواقع ضمن منظومة دولية أصبحت تُكافئ القدرة على المناورة الذكية بقدر ما تُكافئ الالتزام السياسي التقليدي.

في ضوء استعراض تجارب البراغماتية في السياق الدولي المعاصر، ولا سيما بعد الحرب الروسية الأوكرانية، تتبلور صورة متعددة الأبعاد: فالبراغماتية تشكّل منظومة متكاملة من المواقف والمؤسسات والممارسات، تختلف في مستوى عمقها واتساقها، وفي قدرتها على الانتقال من استجابة ظرفية إلى صيغة مستقرة للتموضع الاستراتيجي. وتمثل في هذا الإطار خيارًا يتجاوز حدود الدول الصغيرة، لتتحول إلى نمط بديل من الفاعلية داخل نظام دولي يعاد تشكيله، وتتراجع فيه

الفواصل التقليدية بين المراكز والأطراف، ويتوزع النفوذ وفق معايير متغيرة تثمّن مهارة إدارة التوازنات أكثر مما تثمّن الحجم أو الانتماء العقائدي.

يتضح من هذا المبحث أن البراغماتية، عندما تُمارس ضمن إطار مؤسسي واضح، تمنح الدول الصغيرة مساحة فعلية للمناورة، وتفتح أمامها إمكانية ابتكار أدوار سياسية واقتصادية وأمنية تتجاوز قيود الحجم والإمكانات. وفي المقابل، تتراجع فعالية هذه البراغماتية عندما تتخلخل الرؤية الاستراتيجية، أو تتقدّم على حساب الوضوح القيمي، أو تُدار خارج السياقات المؤسسية المنظمة. وعند غياب البوصلة، تتآكل قدرة الدولة على الإقناع، وتزداد قابليتها للتعرض للضغوط المتبادلة، كما تجد نفسها عالقة في مسارات تحالفات لا تمتلك فيها أدوات تأثير حقيقية[1].

وعليه، تتبلور الخلاصة النظرية التي يمكن استخلاصها في أن البراغماتية تشكّل عنصرًا مكمِّلًا للاستراتيجية، وتتحدد قيمتها بمدى قدرتها على الاندماج داخل رؤية شاملة للدولة. ويتوقف نجاح الدول الصغيرة في توظيف هذا النهج على امتلاك منظومة داخلية تجمع بين مرونة التكيّف ووضوح الاتجاه، وتوفّق بين المصلحة والمبدأ، وتربط بين ضرورات اللحظة وآفاق المستقبل. ويتطلب ذلك تطوير أدوات تحليل وصنع قرار تقوم على مرونة مؤسساتية وقدرة تواصلية، تُخاطب الداخل والخارج بفاعلية، وتُنتج سردية تُعزّز اقتناع المواطنين والشركاء بأن الدولة الصغيرة تتحرك وفق اختيار واعٍ، وتبني تموضعها من موقع المبادرة لا من موقع الاضطرار.

إن مستقبل الدولة الصغيرة في نظام دولي تتسارع فيه التشظيات يتحدد بقدرتها على صياغة خطاب سيادي مُقنع وقابل للتداول خارج حدودها، وعلى إعادة تقديم السيادة بوصفها مجالًا حيًّا للحركة وصنع القرار، لا إطارًا ثابتًا أو منغلقًا. وفي هذا

(1) Kuik, Cheng-Chwee. "Malaysian Conceptions of International Order: Paradoxes of Small-State Pragmatism." International Affairs (FPI Foreign Policy Institute), July 3, 2025. Accessed September 17, 2025. https://www.fpi.sais.jhu.edu/cheng-chwee-kuik/malaysian-conceptions-of-international-order-paradoxes-of-small-state-pragmatism.

السياق، تزداد أهمية بلورة رؤية واضحة تُقدّم الدولة على أنها فاعل يمتلك اتجاهًا محددًا، ويُجيد استخدام أدواته ضمن بيئة عالمية لا تمنح مساحة واسعة للتردد، وتمنح الأولوية للفاعلين القادرين على التعبير عن اختياراتهم بوضوح واتساق.

وبهذا، يمكن القول إن البراغماتية التي تُنتج استقرارًا داخليًّا، وشرعية خارجية، وقدرة على الصمود في وجه الضغوط الكبرى، تُعد اليوم أحد أعمدة القوة الحديثة للدول الصغيرة. أما البراغماتية التي تتحول إلى مراوغة أو إنكار للحدود، فسرعان ما تتفكك أمام أول اختبار قيمي أو أمني، وتترك الدولة في عزلة صامتة لا تنفع فيها لا القواعد ولا المصالح.

## المبحث الثالث

# مستقبل الدول الهامشية في ظل تصدّع النظام الدولي الليبرالي

### تآكل المؤسسات الدولية وحدود الحماية التقليدية للدول الصغيرة

منذ نشأة منظومة الأمم المتحدة وما تلاها من مؤسسات دولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شُيِّد ما يمكن تسميته بـ "مظلّة الحماية المؤسسية للدول الصغيرة" بوصفها جزءًا من الالتزام الأخلاقي والقانوني للنظام الدولي الليبرالي اتجاه الكيانات الضعيفة والهامشية. وقد تأسس هذا الالتزام على فرضية أساسية مفادها أن قواعد السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن تُصان إلا من خلال ضمان حد أدنى من الحماية السيادية للدول الضعيفة، وتوفير منصات متساوية للتفاوض وحل النزاعات عبر القانون لا القوة[1]. في هذا الإطار، احتلت المؤسسات الدولية مكانة رمزية ووظيفية باعتبارها "الدرع الأخلاقي" الذي يعوّض ضعف هذه الدول على الأرض، ويمنحها صوتًا وقيمة ومكانًا في النظام الدولي.

غير أن العقدين الأخيرين، وخاصة منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003، ثم الأزمة المالية العالمية في 2008، وما تلاها من تحولات كبرى، قد شهدا تآكلًا متسارعًا في فعالية هذه المؤسسات، سواء بسبب انقسامات الأعضاء، أو عجزها عن فرض قراراتها، أو تسارع اختراقها من قبل القوى الكبرى لتحقيق مصالحها الخاصة. ومع كل أزمة جديدة -من سوريا إلى أوكرانيا، ومن ليبيا إلى إقليم تيغراي- برزت صورة قاتمة عن فاعلية المنظمات الدولية في الاستجابة للنزاعات،

(1) I. L. Claude, "Collective Legitimization as a Political Function of the United Nations," International Organization (1966)

أو حتى في ضبط الخروقات الجسيمة لمبادئ السيادة وحقوق الإنسان[1].

لقد كانت الدول الصغيرة والهامشية من أكثر الأطراف تعرضًا لتداعيات هذا التآكل في بنية النظام الدولي، إذ انتقل اعتمادها من آليات الحماية التقليدية –مثل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية– إلى البحث عن مظلات بديلة، وحلول منفردة، وتفاهمات واقعية مع القوى الكبرى. وجسّدت الحرب الروسية الأوكرانية اللحظة الأكثر وضوحًا لهذا الانكشاف؛ فبينما حشدت الدول الغربية دعمها السياسي والعسكري لأوكرانيا، تعطلت قدرة مجلس الأمن على الفعل بسبب استخدام "الفيتو الروسي"، وأظهرت المنظومة الأممية محدوديةأدواتها في توفير حماية فعّالة حتى لدولة بحجم أوكرانيا، الأمر الذي يعكس بصورة أعمق حجم التحدي الذي يواجهه الفاعلون الأصاغر، سواء في إفريقيا أو في الدول الجُزُرية أو في المناطق الأقل وزنًا ضمن النظام الدولي[2].

كما يُمثّل نظام العدالة الدولية أحد الأعمدة المركزية للمظلّة الليبرالية التي صُمّمت تاريخيًّا لمنح الدول الضعيفة والهامشية قدرًا من التوازن المعنوي والسياسي. فمن خلال المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان، تمتلك هذه الدول إطارًا قانونيًّا يتيح لها رفع التظلمات، وتسجيل مواقف رمزية، والسعي إلى تحقيق ردع سياسي اتجاه المعتدي عند تعذّر الردع العسكري. وخلال العقدين الأخيرين برز مسار متسارع من تآكل الشرعية الأخلاقية والقانونية لهذه المنظومة، نتيجة كثافة توظيفها السياسي وتفاوت قدرتها على التعامل مع الملفات الكبرى، الأمر الذي أدى إلى تراجع الثقة بها داخل العديد من دول الجنوب، وأعاد طرح أسئلة عميقة حول

(1) Thomas G. Weiss, What's Wrong with the United Nations and How to Fix It (Cambridge: 141-167.

(2) Thakur, Ramesh. "Ukraine as a Proxy War: Issues, Parties, Possible Outcomes, and Lessons." Policy Brief No. 147, Toda Peace Institute, February 2024. Accessed july 02, 2025. https://www.toda.org/assets/files/resources/policy-briefs/t-pb-147_ukraine-as-a-proxy-war_thakur.pdf

طبيعة العدالة الدولية وحدود فاعليتها في عالم تتزايد فيه اختلالات القوة[1].

فالمحكمة الجنائية الدولية -التي أُنشئت خصيصًا لضمان ملاحقة الجرائم الكبرى- تحوّلت في نظر العديد من دول الجنوب إلى مؤسسة منحازة، لا تحاكم إلا القادة الأفارقة، وتُستخدم لتصفية الحسابات بين الخصوم السياسيين. وقد أدى هذا التراكم من الإخفاقات إلى إعلان دول مثل بوروندي والفلبين انسحابها من المحكمة، بل ومطالبة منظمات إقليمية إفريقية بإعادة النظر في العلاقة مع هذا الكيان، مما يُعبّر عن تحول جذري في تصورات الحماية القانونية الدولية ذاتها[2]. وفي ضوء الغزو الروسي لأوكرانيا، زادت هذه الشكوك، إذ أُصدرت مذكرات توقيف رمزية دون قدرة فعلية على التنفيذ، مما زاد من الإحساس بأن العدالة الدولية أداة رمزية لا تحمي أحدًا في السياق العملي.

وتجلّت الأزمة أيضًا في عدم قدرة المحكمة الدولية على فرض قراراتها بشأن قضايا كبرى مثل الصحراء الغربية، أو الاحتلال الإسرائيلي، أو قضايا النزاعات الحدودية في إفريقيا، وهو ما جعل العديد من الدول الهامشية تشعر بأن اللجوء إلى القانون الدولي أصبح خيارًا فارغًا سياسيًّا وغير فعّال عمليًّا، لا يؤدي إلى نتائج ملموسة، ولا يردع المعتدين، ولا يمنحها أي مكاسب استراتيجية[3]. وأمام هذا الانهيار المتراكم، بدأت بعض الدول الصغيرة في البحث عن أدوات بديلة، كالتحالفات المؤقتة، أو الشراكات الأمنية مع قوى إقليمية، أو حتى "التسييس الوقائي" لعلاقاتها الخارجية، بدلًا من الاعتماد على المؤسسات التي خذلتها مرارًا.

* * *

(1) Kathryn Sikkink, The Justice Cascade: How Human Rights Prosecutions Are Changing World Politics (New York: W. W. Norton & Company, 2011).89-115

(2) Tim Murithi, The African Union and the International Criminal Court: An Embattled Relationship (Cape Town: Institute for Justice and Reconciliation, 2017).

(3) Courtney Hillebrecht, The Weakness of International Law: Courts and Compliance in the Global South (Cambridge: Cambridge University Press, 2021).166-179

أظهرت الأزمات الكبرى خلال العقد الأخير تحولًا بنيويًّا يتجلى في اتساع اقتناع عدد متزايد من الدول الصغيرة بأن منظومة الأمم المتحدة فقدت قدرتها على تمثيل مصالحها والدفاع عنها بصورة فعّالة. فقد كشفت جائحة كوفيد-19، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، عمق الاختلالات التي يعانيها النظام المتعدد الأطراف الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك تراكم الإشكالات المؤسسية وترسّخ ميزان قوى يميل إلى إعادة إنتاج التهميش بدل تجاوزه، الأمر الذي دفع الدول الصغيرة إلى إعادة تقييم موقعها داخل المنظومة الدولية وفاعلية الأدوات المتاحة لها.

فعلى سبيل المثال، مثّلت تجربة توزيع اللقاحات خلال الجائحة لحظة كاشفة عن انهيار مبدأ التضامن الدولي، حيث استأثرت الدول الغنية -لا سيما في الغرب- بالحصة الكبرى من الإمدادات، واحتكرت التكنولوجيا والمعرفة، في حين تُركت الدول الصغيرة في إفريقيا وجزر الكاريبي والمحيط الهادئ تعتمد على هبات مشروطة أو مبادرات بطيئة مثل "كوفاكس"[1]. وقد قدّم عدد من القيادات السياسية في دول الجنوب توصيفًا لهذه المرحلة باعتبارها لحظة تراجع أخلاقي لمنظومة ما بعد عام 1945، مؤكدين أن ميثاق الأمم المتحدة أصبح يمثل إطارًا يحمل مبادئ لا تنعكس كليًّا في الممارسة اليومية للنظام الدولي[2].

لقد عمّقت الحرب الروسية الأوكرانية الشعور بالعزلة داخل الدول الصغيرة والهامشية، إذ ظهرت مؤسسات الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، في

(1) **مبادرة كوفاكس** هي مبادرة عالمية كانت تهدف إلى الوصول العادل إلى لقاح كوفيد-19 بقيادة التحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI)، وتحالف ابتكارات التأهب الوبائي (CEPI)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO). وتعتبر إحدى الركائز الثلاث للوصول إلى أدوات كوفيد-19، وهي مبادرة بدأتها منظمة الصحة العالمية والمفوضية الأوروبية وحكومة فرنسا في إبريل/ نيسان 2020 استجابةً لجائحة فيروس كورونا. حيث نسقت كوفاكس الموارد الدولية لتمكين البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط من الوصول العادل إلى اختبار كوفيد-19 والعلاجات واللقاحات.

(2) Moyo, Dambisa. Edge of Chaos: Why Democracy Is Failing to Deliver Economic Growth — And How to Fix It. London: Little, Brown, 2018. Accessed July 04, 2025. https://www.researchgate.net/publication/325258317_Edge_of_Chaos_Why_Democracy_Is_Failing_to_Deliver_Economic_Growth_and_How_to_Fix_It.

صورة منظومة تكرر خطابها من دون قدرة موازية على إحداث أثر ملموس. وبينما أصدرت الجمعية العامة قرارات رمزية تعكس موقفًا سياسيًّا من الغزو الروسي، بقي مجلس الأمن خاضعًا لمعادلات القوة التي منحت الفيتو دورًا حاسمًا، الأمر الذي حدّ من فاعليته. وفي هذا السياق، انحصر الدور الأممي في مساحات جزئية، وتوجهت المنظمة إلى التعامل مع أطراف غير حكومية، أو الاعتماد على مبادرات ثنائية مثل الوساطة التركية في اتفاق الحبوب، لتأمين الحد الأدنى من إدارة الأزمة[1]. وقد رأى العديد من الدول الصغيرة في هذا الوضع دليلًا على أن دور الأمم المتحدة قد تقلّص إلى الحد الأدنى، وأصبحت وظيفتها أقرب إلى منتدى للتعبير الرمزي منه إلى أداة فعّالة لتشكيل الواقع الدولي.

وبذلك، أسهم تراكم الأزمات في تراجع الثقة بفعالية النظام الدولي، خصوصًا في ظل غياب تطوير موازٍ لأدوات المؤسسات المتعددة الأطراف. واتجهت الدول الصغيرة إلى النظر إلى الأمم المتحدة بوصفها ساحة خطاب سياسي أكثر منها مظلة حماية، في وقت تُعاد فيه صياغة منظومات الأمن الدولي، والشراكات الاقتصادية، وحتى شبكات الإمداد الغذائي والدوائي عبر قنوات موازية تتشكل خارج الإطار الأممي التقليدي. ومع هذا التحول، برزت أطروحات تتحدث عن مرحلة "ما بعد الأممية"، حيث تستمر الأمم المتحدة في أداء دورها البروتوكولي والتمثيلي، بينما تنتقل الوظائف الحيوية إلى منظومة أوسع من التحالفات، والمنصات التعددية غير الرسمية، والترتيبات الإقليمية التي تتولى عمليًّا إدارة التفاعلات الاستراتيجية في النظام الدولي المعاصر.

* * *

(1) Gowan, Richard. "The UN Between Decline and Renewal." Lawfare, February 28, 2025. Accessed July 04, 2025. https://www.lawfaremedia.org/article/the-un-between-decline-and-renewal.

جاء تراجع حضور المؤسسات الدولية ليعكس تحولًا جذريًّا في طبيعة النظام العالمي؛ إذ انتقلت الفاعلية من منظومة تستند إلى المعايير والهياكل المؤسسية إلى بيئة تُصاغ فيها القوة عبر شبكات من العلاقات غير الرسمية ذات الطابع النفعي والمتغير. وفي هذا الإطار، خرج مفهوم الحماية السيادية للدول الصغيرة من نطاق القانون الدولي ومجالس التصويت، ليتحوّل إلى ممارسة تُبنى داخل فضاءات أكثر مرونة، وإن كانت أكثر تعرّضًا للتقلب. وأصبح النفوذ يُعرّف بأنه وظيفة استراتيجية تقوم على حسن التموضع وقدرة الدولة على إدارة ارتباطاتها، بدل اعتباره امتيازًا مستمدًّا من الشرعية التاريخية أو القانونية.

في هذا الإطار، تصدّرت أنماط "الشبكات غير المؤسسية" المشهد الجديد للعلاقات الدولية، حيث أصبحت المنصات المرنة –مثل التحالفات المصغّرة "AUKUS" و"QUAD"، والمبادرات التكتلية المفتوحة "BRICS+"، و"الحزام والطريق"– البديل الفعلي عن مظلة الحماية الجماعية التي كانت الأمم المتحدة تمثلها نظريًّا. إذ أصبحت مكانة الدولة الصغيرة تُقاس بقدرتها على امتلاك أوراق تفاوضية فاعلة تمنحها موقعًا ضروريًّا داخل شبكة المصالح المتبدّلة للقوى الكبرى، وتتيح لها أداء أدوار لا يمكن تجاوزها في لحظات التفاعل الدولي[1].

لقد تحوّلت وظيفة الحماية من كونها التزامًا قانونيًّا دوليًّا إلى ما يشبه "العقد الضمني القابل للانفكاك"، حيث تُمنح الحماية للدول الصغيرة –أو تُحرَم منها– بناءً على مدى قدرتها على إنتاج المنفعة، أو التحكم في مورد حيوي، أو تقديم موقع جغرافي وظيفي. وبهذا المعنى، أصبحت الحماية تُصاغ داخل شبكات المصالح العملية، عبر صفقات الطاقة، وحصص الاستثمار، وتموضعات البنى التحتية العابرة للحدود، حيث تتحول الترتيبات الاقتصادية إلى مصدر مباشر للأمن السياسي. وتقوم هذه الحماية على تبادلية عالية الحساسية، ترتبط بظروف اللحظة وبموازين القوة، وتتشكل بوصفها علاقة مشروطة ومحدودة زمنيًّا، قائمة على

(1) Acharya, Amitav. Global Governance in a Multiplex World. Geneva: Centre for International Governance Innovation (CIGI), 2017. Accessed July 04, 2025. https://www.researchgate.net/publication/324662168_Global_Governance_in_a_Multiplex_World

اعتبارات المنفعة المتبادلة أكثر من استنادها إلى شراكات مؤسسية متوازنة أو دائمة[1].

أحدث هذا التحول اضطرابًا عميقًا في الطريقة التي تنظر بها الدول الصغيرة إلى موقعها داخل النظام العالمي. فبعد أن اعتمدت طويلًا على ما يمكن وصفه بـ "امتياز الضعف"، أي على الشرعية الرمزية التي يمنحها موقع الهامش، أصبح يُنتظر منها اليوم أن تُبرهن على قيمتها الوظيفية داخل التوازنات الدولية، تحت وطأة تهميش صامت يتشكل كلما غابت عن الفعل. وهذا ما يفسّر اتساع نطاق المبادرات الدبلوماسية التي تبادر إليها الدول الصغيرة، انطلاقًا من منطق الضرورة قبل التعبير السياسي؛ ضرورة الحفاظ على حضورها في مشهد دولي سريع التحول، وضرورة تفادي الانزلاق إلى موقع خارجي لا يحظى باهتمام القوى الفاعلة[2].

والأخطر أن هذه الشبكات، على رغم مرونتها، لا توفّر ضمانات للاستمرارية. فهي لا تُنتج مؤسسات ولا آليات فصل ولا سبل إنفاذ عادلة. وفي حال تغيّر المزاج السياسي الدولي، أو تبدّلت أولويات الشركاء الكبار، يمكن للدول الصغيرة أن تُستبعَد فجأة من هذه الشبكات دون احتجاج ولا تكلفة. أي أن الحماية لم تُلغَ في النظام الدولي الجديد، لكنها أصبحت عرضًا تجاريًّا مؤقتًا، يخضع لشروط العرض والطلب الجيوسياسي، لا لميثاق أو قانون أو منظومة أخلاقية كونية. في ظل هذا التحول، تُقاس المكانة الدولية للدولة الصغيرة بمدى قدرتها على تعديل شروط اللعبة ذاتها، عبر إنتاج طلب حقيقي عليها داخل النظام العالمي، واستثمار موقعها ومواردها واستقرارها بطريقة تعزّز جاذبيتها الاستراتيجية. ويغدو معيار الفاعلية مرتبطًا بقدرة مؤسساتها على تحويل الفرص العابرة إلى شراكات طويلة الأمد، وعلى تطوير أدوات تسمح لها بالانتقال من موقع

(1) Haass, Richard N. "The Dangerous Decade." Foreign Affairs 101, no. 5 (September/October 2022). Accessed July 14, 2025. https://www.foreignaffairs.com/united-states/dangerous-decade-foreign-policy-world-crisis-richard-haass.

(2) B. Jones, The Age of Strategic Transactions: Rethinking State Power in the Post-Westphalian World (Brookings Institution, 2021).

المتلقي إلى موقع الصانع للأدوار. ومن خلال هذه القدرة يتحدد موقع الدولة الصغيرة داخل النظام الدولي، سواء باعتبارها طرفًا محميًّا، أو محتوى ضمن توازنات القوى، أو موضوعًا مهمشًا خارج دوائر التأثير الفاعل.

ومع تراجع الحماية المؤسساتية وضعف قدرة النظام الدولي الليبرالي على ردع التهديدات، اتجهت الدول الصغيرة نحو إعادة تعريف مفهوم الأمن القومي باعتباره وظيفة سيادية متعددة الأبعاد، تستند إلى بناء منظومة داخلية مرنة قادرة على امتصاص الصدمات والتعامل مع التهديدات اعتمادًا على مواردها وأدواتها الخاصة. وفي غياب المرجعيات التقليدية للحماية الجماعية، بدأت هذه الدول في تشكيل توازنات ذاتية من خلال تنويع شراكاتها الخارجية، وتعزيز استقلالها التكنولوجي، والارتكاز على بناء أمن مؤسسي طويل المدى يتيح لها توسيع هامش المناورة وتحصين موقعها داخل بيئة دولية متقلبة.

وقد تحوّلت هذه الاستراتيجيات إلى متطلبات وجودية بالنسبة للدول الصغيرة، إذ تُقاس قدرتها على الاستمرار بمدى امتلاكها منظومة ردع ذاتية تحمي فضاءها السيادي وتعزّز استقلال قرارها الأمني. وعندما يعتمد الأمن القومي بصورة كاملة على الأطراف الخارجية، تصبح الدولة عرضة للاستبدال السياسي أو للاختراق الوظيفي مع كل تحوّل في موازين القوى. وقد بينت الأزمات المتتابعة أن منظومة التحالفات التقليدية لم تعد توفر ضمانات ثابتة، وأن المظلات الصلبة يمكن أن تتراجع سريعًا مع تغيّر اتجاهات الاصطفاف الدولي أو تبدّل أولويات الشركاء الأقوياء، الأمر الذي يدفع الدول الصغيرة إلى تعزيز قدراتها الذاتية بوصفها ركيزة أساسية للبقاء داخل بيئة عالمية متقلبة.

من هنا، بدأت بعض الدول الصغيرة تتحرك نحو ما يمكن تسميته بـ "السيادة الوقائية"، أي إعادة بناء منظومة الأمن الوطني من داخلها، عبر أدوات هجينة تجمع بين القدرات الصلبة والناعمة. يتجلى هذا الاتجاه في الاستثمار في البنية التحتية السيبرانية، وفي منظومات الدفاع الجوي المحلية أو المشغَّلة بوسائل غير تقليدية، كما في حالة الطائرات المسيّرة أو الذكاء الاصطناعي. وبرزت حالات مثل إستونيا وسنغافورة والإمارات مختبرات فعلية لهذا التوجه، إذ تمكّنت هذه الدول من

تحويل تهديد التهميش إلى حافز لإعادة ابتكار منظومتها الدفاعية[1].

ويتقدّم الأمن المؤسساتي الطويل المدى ليشكّل الركيزة الأكثر تأثيرًا في بناء قدرة الدولة الصغيرة على التحصّن أمام التقلبات الدولية، من خلال تطوير منظومات تقييم المخاطر وإدارتها بصورة مستقلة، وبناء آليات دائمة للتعامل مع التهديدات دون ارتهان خارجي مستمر. ويشمل هذا المسار إصلاح منظومات التعليم، وترسيخ ثقافة التفكير الاستراتيجي داخل أجهزة الدولة، وتعزيز استقلال القرار السيادي ضمن معادلة ترتكز على الكفاءة وتستند إلى تأهيل القدرات البشرية والبنى المؤسسية، لا إلى الجغرافيا أو الموارد الأساسية وحدها. وفي هذا الإطار، تتشكل الفاعلية السياسية في النظام العالمي المقبل عبر القدرة على المبادرة وإدارة الأزمات وصناعة فهم معمّق لطبيعة العلاقات المتحوّلة، لتغدو هذه العناصر المحدد الرئيسي لمكانة الدولة، بعيدًا عن مؤشرات القوة العسكرية التقليدية.

ولعل من أخطر الأوهام التي تسكن ذهنية بعض الدول الصغيرة أن الاعتماد على الحماية الكبرى لا يزال خيارًا صالحًا. إذ أثبت الواقع مرارًا أن الحماية الدولية المشروطة تُعطي بقدر ما تأخذ، وتنسحب بقدر ما يتبدد نفع الحليف. لذا فإن الدولة التي تسعى لتأمين مستقبلها عليها أن تُعيد بناء أمنها وفق نموذج الاستقلال التفاعلي: أن تكون منفتحة دون انكشاف، متكاملة دون ارتهان، مرنة دون فقدان الهوية.

تُظهر الديناميات المتراكمة أن ما يُعرف اصطلاحًا بـ "مظلّة الحماية الدولية" يمر بتحول جذري يتجاوز حدود تراجع فعالية المؤسسات، ليصل إلى البنية المفهومية للشرعية الدولية ذاتها. فقد أصبحت الحماية الممنوحة للدول الصغيرة مرتبطة بوظائف سياسية واقتصادية وأمنية تُنتظر منها ضمنيًّا، وتشكل أساسًا للقبول والدعم وللحفاظ على مكانتها داخل نظام عالمي متعدد المراكز. ويعكس هذا

(1) Giri, Keshab. "Small State Sovereignty in the Digital Age." In Walking among Giants: Foreign Policy and Development Strategies of Small and Landlocked Countries, edited by Chandra Dev Bhatta and Jonathan Menge, 101-120. Kathmandu: Friedrich-Ebert-Stiftung Nepal Office, 2023. Accessed July 14, 2025. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/nepal/20712.pdf#page=101

التحول انتقالًا نحو نمط جديد من السيادة قائم على الكفاءة والقدرة على الاستباق، وهو ما يمكن توصيفه بـ "السيادة السيادية": أي قدرة الدولة الصغيرة الحجم على إدارة علاقاتها الخارجية وأمنها ومصالحها الحيوية اعتمادًا على منظومتها الذاتية، بعيدًا عن الارتهان لحماية خارجية مستمرة أو مظلات أممية محدودة الفاعلية.

وتستمد هذه السيادة أسسها من الداخل، عبر ترسيخ الاستقرار المؤسسي، ورفع كفاءة الإدارة، وتحديد الاتجاهات الاستراتيجية بوضوح، إلى جانب امتلاك الإرادة لتحمل كلفة القرار المستقل. وبهذه الخصائص، تتقدم الدولة الصغيرة من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل، وتبني شرعيتها في النظام الدولي القادم من قدرتها على المبادرة والاتساق، لا من مجرد الاعتراف الخارجي.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة أمام الدول الصغيرة إلى تجاوز رهانها التقليدي على نظام دولي يقوم على المؤسسات وحدها أو على نصوص قانونية محدودة الفاعلية، والانتقال نحو بناء قدرات ذاتية قادرة على توليد الحماية بشكل مستقل. ويتجسد هذا المسار في تطوير منظومات دفاعية وسيبرانية فعّالة، وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، وصياغة رواية وطنية دولية تُقدِّم الدولة بوصفها شريكًا قادرًا على الإسهام في استقرار البيئة الإقليمية والدولية، وفاعلًا يضيف قيمة في معادلة عالمية شديدة الاضطراب. ومن خلال هذا النهج، تُعيد الدولة الصغيرة بناء موقعها بوصفها طاقة تكاملية داخل التوازنات الدولية، لا طرفًا يحتاج إلى الإنقاذ أو عبئًا على شركائه.

وتتبلور إحدى أهم الخلاصات في أن الفاعلية داخل النظام الدولي تُكتسب عبر الجهد المتواصل ولا تُمنح بصورة تلقائية. فالدولة الصغيرة التي ترتكز في تقييم مكانتها على القانون الدولي وحده، أو على موجات التضامن الخطابية في المؤسسات الأممية، تُفوّت قراءة التحولات العميقة في المرحلة العالمية الراهنة. وفي المقابل، تبرز الدولة التي تُعيد صياغة سيادتها باعتبارها مشروعًا يوميًّا يرتكز إلى تعزيز المناعة المؤسسية، وترسيخ الثقة الإقليمية، وتحقيق توازن دقيق بين الوضوح القيمي والمرونة الدبلوماسية، وهي الدولة القادرة على ترسيخ حضور

مؤثر داخل النظام الدولي، وتوسيع مساحة نفوذها، حتى من موقع محدود في الحجم أو الموارد.

إن عصر ما بعد منظومة الحماية الدولية التقليدية يمثّل مرحلة اختبار حقيقية لقدرة الدول الصغيرة على إعادة صياغة موقعها بجهدها الذاتي. فالشرعية في صورتها الجديدة تُبنى عبر الفعل الملموس، وتعتمد على قوة التماسك الداخلي، وتتقدم من خلال المبادرة بدل الاكتفاء بموقع تابع داخل محاور القوى الكبرى. وتشكّل هذه المرحلة لحظة سيادة تتطور ببطء وبطابع تراكمي، لكنها تمتاز بقدر أعلى من الصدقية والواقعية، وتعكس طبيعة العلاقات الدولية كما تكشفها الأزمات المتعاقبة، لا كما تظهر في الخطابات المعيارية التي فقدت الكثير من زخمها ومصداقيتها.

## التحول من الهامش إلى الحافة الفاعلة في النظام الدولي

ارتبط مفهوم "الهامش" في أدبيات العلاقات الدولية طويلًا بفكرة التبعية وغياب التأثير والافتقار إلى القدرة على صياغة القرار العالمي. وشغلت الدول الصغيرة والهامشية -لأسباب جغرافية أو ديمغرافية أو اقتصادية- الموقع الأكثر قابلية للاهتزاز داخل البنية التقليدية للنظام الدولي، حيث مارست سيادتها ضمن حدود تُحدَّد غالبًا من مراكز القوة، وتجلّت مشاركتها في النظام العالمي بصفة أقرب إلى الامتثال منها إلى الفاعلية. ومع ذلك، شهد العقدان الأخيران، خصوصًا في مرحلة ما بعد نشوب الحرب الروسية الأوكرانية وتراجع عدد من المرجعيات المؤسسية، تحولًا نوعيًّا في هذا الإدراك؛ إذ صعدت مجموعة من الدول الصغيرة من موقع الهامش السلبي إلى "الحافة الفاعلة"، أي إلى مواقع تتقاطع فيها خطوط التوتر الدولي، فتعمل من خلالها على إعادة ترتيب أولويات التفاعل الدولي، وتطرح وظائف جديدة داخل توازنات القوى، بوصفها فاعلًا مؤثرًا لا مجرد متلقٍّ للتقلبات[1].

(1) A. Acharya, "Peripheral No More: The Strategic Rise of Small States in the Post-Western Order," International Affairs (2023).

يشير هذا التحول إلى أن الدول الهامشية لم تنتقل إلى موقع القوى العظمى أو المراكز القطبية، لكنها أصبحت تمتلك قدرة جديدة على تحويل موقعها الجغرافي أو الوظيفي إلى أداة استراتيجية لإعادة التفاوض حول مكانتها. فالوجود عند «الحواف» -سواء كانت جغرافية أو اقتصادية أو سياسية- أصبح يوفر للدولة الصغيرة فرصة لإعادة تعريف علاقتها بالفاعلين الكبار، عبر تقديم نفسها على أنها "فاعل ضروري" داخل شبكات نفوذ غير متناظرة، يمتلك دورًا تكميليًّا لا يمكن تجاوزه في بنية العلاقات الدولية المتغيرة. وتقوم هذه الاستراتيجية -أي التحول من الهامش إلى الحافة- على أربعة مرتكزات أساسية: (1) استثمار الموقع في تقاطع خطوط النزاع أو المصالح؛ (2) إنتاج الحاجة للدولة الصغيرة بوصفها وسيطًا أو ممرًّا أو بوابة؛ (3) بناء قدرات مرنة تسمح بالتكيّف دون الانصهار؛ و(4) مأسسة هذا الدور ضمن رؤية وطنية لا تعتمد فقط على الخارج بل على شرعية داخلية متماسكة[1].

يبرز هذا النمط في عدد متزايد من الحالات، سواء في العالم العربي مثل قطر والإمارات، أو في إفريقيا كما في رواندا وكينيا، أو في آسيا من خلال نماذج كسنغافورة وفيتنام. وتُظهر هذه التجارب أن الدولة الصغيرة لم تعد تتعامل مع الحماية والدعم بوصفهما مطالب تُرفع إلى النظام الدولي، بل بوصفهما عناصر تُعاد صياغتها عبر التفاوض، من خلال تقديم وظائف يصعب إيجاد بدائل لها بسهولة. فقد تتجسد هذه الوظيفة في دور مركز مالي، أو ممر طاقي، أو منصة لوجستية، أو وسيط دبلوماسي، أو شريك تقني في القطاعات الحساسة. وبهذه الكيفية، تتحول الدولة الصغيرة إلى عنصر لا غنى عنه داخل شبكات المصالح الدولية، مستندة إلى دور نوعي يُكسبها موقعًا تفاوضيًّا يتجاوز قيود الحجم والموارد.

* * *

(1) Iver B. Neumann and Sieglinde Gstöhl, Lilliputians in Gulliver's World? Small States in International Relations (Reykjavik: University of Iceland Press, 2006), 78-106

تشير القراءة المتعمّقة في تجارب الدول الصغيرة خلال العقدين الأخيرين إلى أن موقع الهامش، الذي ارتبط تاريخيًّا بالعزلة الجغرافية أو التبعية السياسية أو الضغوط الاقتصادية، أصبح يحمل قابلية متزايدة للتحوّل إلى فضاء إنتاجي للفاعلية. فقد أتاح تراجع قوة النظام الليبرالي وتآكل مظلات الحماية المؤسساتية فرصة لعدد من الدول الصغيرة للصعود من مستوى التلقي في هرم النظام الدولي إلى موقع المبادرة المشروطة، حيث تُنتج لنفسها دورًا يصعب تجاوزه داخل شبكات المصالح العالمية. ويستند هذا التحول إلى سياسات تراكمية وقراءة دقيقة لطبيعة التحولات الدولية، تنطلق من اقتناع بأن الفاعلية تنبع من التموضع داخل تقاطعات المصالح، ومن القدرة على استثمار لحظات التغيّر، أكثر مما ترتبط بوزن الدولة المادي أو حجمها.

من هذا المنطلق، تبرز نماذج مثل قطر وسنغافورة ورواندا بوصفها أمثلة لدول صغيرة أعادت صياغة أدوارها لتكون فواعل حيوية داخل البيئة الدولية، كلٌّ وفق خصوصيته. وقد حققت هذا الموقع عبر توظيف أدوات التوازن السياسي، واستثمار موقعها الجغرافي بصورة ديناميكية، والتموضع داخل الأزمات الكبرى بوصفها مفاصل وظيفية تتقاطع عندها مصالح القوى المتعارضة، لتصبح جزءًا من آليات إدارة التوترات بدل البقاء على هامشها.

قدّمت قطر نموذجًا واضحًا لما يمكن وصفه بـ "التموضع الطاقي السيادي"، إذ انتقلت من كونها دولة مُصدّرة للغاز إلى عنصر محوري في هندسة أمن الطاقة الأوروبي، عبر تحويل قدرتها الإنتاجية إلى أداة استراتيجية تستند إلى عقود طويلة الأمد واتفاقيات متوازنة لا ترتبط بمسار واحد. وبفضل هذا النهج، رسّخت الدوحة حضورًا يقوم على المشاركة الفاعلة داخل منظومة الطاقة العالمية، واحتلت موقعًا تُمنح فيه قيمة إضافية لاستقلاليتها، لكونها أصبحت مكوّنًا أساسيًّا في معادلة تتجاوز الاعتبارات السياسية الظرفية، وترتكز على بناء تبعية بنيوية بين المورد والمستهلك، تمنح الدولة الصغيرة قدرة تأثير تتخطّى قيود الحجم والكتلة التقليدية[1].

(1) K. Ulrichsen, "Qatar's Energy Diplomacy in a Divided Europe" (Middle East Policy Council, 2023).

كذلك، تمثل سنغافورة نموذجًا لدولة صغيرة استطاعت تحويل موقعها الجغرافي وقدراتها المؤسسية إلى عنصر فاعل في النظام الإقليمي والدولي. فمن خلال تموضعها على خطوط التجارة البحرية العالمية، واعتمادها سياسة متوازنة بين الولايات المتحدة والصين، رسخت حضورًا يجعلها طرفًا ضروريًّا في حفظ الاستقرار اللوجستي والمالي في جنوب شرق آسيا. وتستند هذه البراغماتية الدقيقة إلى مستوى عالٍ من الكفاءة الإدارية والثقة المؤسسية، مما منح سنغافورة القدرة على إعادة صياغة مفهوم الحياد باعتباره استراتيجية استباقية تتيح لها بناء أدوار مؤثرة تتجاوز حدود حجمها الجغرافي والديمغرافي[1].

كما تقدّم رواندا نموذجًا يُعيد صياغة العلاقة بين الذاكرة الجماعية والدور الإقليمي. فالدولة التي عاشت إحدى أشد المآسي في التاريخ المعاصر صاغت لنفسها سردية سيادية ترتكز على الكفاءة البيروقراطية، والنزاهة الإدارية، والاستثمار المنهجي في الاقتصاد المعرفي وفي منظومات الأمن الإقليمي. ومن خلال مشاركتها الواسعة في عمليات حفظ السلام، وانخراطها في جهود الوساطة داخل النزاعات الإفريقية، وتحوّلها إلى مركز صاعد في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا على مستوى القارة، استطاعت رواندا الانتقال من موقع مثقل بظلال الماضي إلى فضاء يتيح لها أداء أدوار مؤثرة داخل بيئتها الإقليمية، وترسيخ حضور متنامٍ في توازنات إفريقيا المعاصرة[2]. إذ أصبحت كيغالي تُحدّد معايير الاعتراف من خلال الدور الفريد الذي تضطلع به داخل محيط إقليمي مأزوم ومتشظٍّ، وأصبح حضورها يستمد شرعيته من وظيفة لا يضطلع بها سواها في بيئة شديدة التعقيد.

ما يجمع هذه الحالات الثلاث، رغم تباعد السياقات، هو اشتراكها في اقتناع مركزي مفاده أن الهامش، إذا أُعيد فهمه على أنه "منطقة تماس" لا منطقة عزل، يمكن أن يتحول إلى حافة استراتيجية لإعادة تعريف الدور السياسي للدولة

(1) S. S. Tan, "Strategic Hedging in Southeast Asia: Singapore's Quiet Strength," Contemporary Southeast Asia (2022).

(2) D. Beswick, "Rwanda's Post-Conflict Strategy: From Victimhood to Regional Influence," African Affairs Journal (2021).

الصغيرة. وهذه الحافة تتشكّل عند حدود التفاعلات حيث تتولد التناقضات وتزداد تعقيدات الحسابات لا في مركزها. وفي مثل هذه المواقع، يُنتظر من الدولة أن تُدير التوازنات المتشابكة بدل إصدار الأحكام القاطعة، وأن تعتمد منطقًا ثالثًا يتجاوز ثنائية الصديق والخصم، مع الحفاظ على موقع يسمح لها بالتحرك داخل المعادلة بدل الابتعاد عنها.

ومن هذا المنظور، تبرز الدولة الصغيرة التي حوّلت موقع الهامش إلى حافة بوصفها فاعلًا أعاد صياغة علاقته بالمركز، حيث انتقلت من موقع يعتمد على الأمن والشرعية والحماية القادمة من الخارج إلى موقع تُقدّم فيه وظائف أساسية داخل النظام الدولي. ويعكس هذا التحول جوهر "التموضع الديناميكي"، الذي يقوم على إعادة تعريف الدور داخل بنية عالمية تُقاس فيها القوة بقدرة الدولة على استثمار لحظات الحاجة وتوليد القيمة الاستراتيجية، لا بوزنها الديمغرافي أو المادي.

يمثّل الانتقال من الهامش إلى الحافة تحوّلًا يتجاوز تغيير موقع الدولة داخل النظام الدولي، ليعكس انزياحًا أعمق في التصور المفاهيمي للفاعلية العالمية وأدواتها. فقد نشأت الدولة الصغيرة ضمن منظومة كانت القوة فيها تُقاس بمعايير قائمة على الحجم السكاني، والامتداد الجغرافي، والقدرات العسكرية. وفي البيئة الدولية الراهنة، التي تتسم بتعدد مراكز التأثير وتداخل الوظائف، أصبح النفوذ مرتبطًا بقدرة الدولة على إنتاج وظيفة استراتيجية تمنحها مكانة داخل شبكات الأمن أو الاقتصاد أو الرموز السياسية، بما يجعل "القيمة الوظيفية" عنصرًا مركزيًّا في بناء القوة داخل النظام العالمي المعاصر[1].

وبهذا المنظور، تتجه الدول الصغيرة إلى ابتكار مجالها الخاص داخل النظام الدولي، مجال تمتلك فيه ميزة نسبية قابلة للتحويل إلى نفوذ سياسي. وتنبع هذه الميزة من دقة التموضع، وكفاءة إدارة الموارد المحدودة، وتفعيل الروابط المتشابكة داخل شبكات الاقتصاد والأمن والدبلوماسية. وعندما تستوعب الدولة

(1) J. Mathews, "Power Shift: Redefining Influence in a Fragmented World," International Studies Review (2021).

الصغيرة هذه الحقيقة، تتجاوز سردية الهشاشة لتصبح منتِجة لدلالات جديدة في عالم تتراجع فيه الحدود التقليدية بين المركز والطرف، وتبرز فيه القيمة الوظيفية بوصفها مصدرًا حقيقيًّا للفاعلية الدولية.

تُفضي هذه الدينامية إلى ما يمكن توصيفه بـ "الوظيفية السيادية"، حيث تتأسس السيادة على قدرة الدولة على إنتاج قيمة استراتيجية لموقعها ضمن النظام الدولي، إلى جانب عناصر الحدود والاعتراف. وتقدّم سنغافورة مثالًا واضحًا على هذا النمط؛ فهي تمتلك سيادة تستمد فعاليتها من الدور الذي تضطلع به داخل شبكات التجارة والتمويل، ومن قدرتها على تحويل موقعها المحدود جغرافيًّا وديمغرافيًّا إلى مركز فاعل في معادلات آسيا والعالم. ويظهر المنطق ذاته في قطر التي تعتمد على الطاقة لتعزيز حضورها الدولي، وفي رواندا التي توظّف استقرارها المؤسسي وكفاءتها الإدارية بوصفهما رصيدًا تفاوضيًّا يمنحها موقعًا مرئيًّا داخل هرم الشراكات الدولية. بهذه الطريقة، تُعيد الدول الصغيرة تشكيل سيادتها عبر القيمة التي تنتجها، لا عبر الحجم الذي تمتلكه.[1]

يتخذ النفوذ في هذا السياق طابعًا هندسيًّا أكثر منه امتلاكيًّا، فهو يقوم على مهارة جعل الدولة عنصرًا ضروريًّا للآخرين من دون ذوبان فيهم. ويتطلّب ذلك تغييرًا في الطريقة التي تفهم بها الدولة ذاتها، بحيث تُدرك دورها بوصفها فاعلًا يصوغ الحاجة إليه عبر سياسة خارجية ترتكز على الإقناع بقدر ما ترتكز على الحماية. وفي هذا النموذج، تُبنى السيادة نتيجةً لمسار تراكمي من الأدوار والوظائف، وتتحدد قيمتها بمدى انسجام هذه الوظائف مع رؤية الدولة لذاتها، وبما تمنحه من حضور فعّال داخل البيئة الدولية، بعيدًا عن المقاييس الكمية المرتبطة بالحجم أو الناتج المحلي.

ولعل الأهم هنا هو أن هذا التحول في فهم الدور يفرض على الدول الصغيرة التحرر من عقدة التقليد والارتهان للمركز، ويُمهّد لها سلوك طريق ثالث: طريق التموقع الذكي لا الخضوع ولا الصدام. في عالم تتآكل فيه المنظومات، وتتصاعد

(1) S. S. Tan, "Small-State Smart Strategy: Functional Sovereignty in a Divided System," East Asian Policy (2023).

فيه الهشاشة من الأطراف حتى المراكز، تصبح الحافة مكانًا مثاليًّا لإعادة صياغة الفاعلية: حيث لا أحد يتوقع منك شيئًا، ولكن كل شيء ممكن إن عرفت كيف توظف موقعك.

وفي خضم التحوّلات الكبرى التي أعادت تشكيل أسس الفاعلية داخل النظام الدولي، اتجهت الدول الصغيرة إلى تطوير منظومات مؤسسية تمكّنها من إدارة تموضعها الجديد وضمان استمراريته أمام الضغوط البنيوية المتنامية. وقد تبين لهذه الدول أن الاستقرار على الحافة يستلزم بنية مؤسسية واسعة تتجاوز القرارات الفردية والرؤى النخبوية، وتعتمد على جهاز دولة مرن، ومؤسسات تحليل استراتيجي متقدمة، ومنظومة سياسات عامة تجمع بين الرؤية الدولية والشرعية الداخلية. وبهذا الترابط، يتحول التموضع الخارجي إلى خيار قابل للاستدامة، تدعمه أدوات مؤسسية قادرة على قراءة البيئة الدولية والتكيّف مع تحوّلاتها المتسارعة.

لقد أدركت الدول الصغيرة أن التموضع الدولي يتأسس أولًا داخل الفضاء الوطني قبل أن يتجسّد في السلوك الخارجي، إذ تتعزز فاعلية الدولة كلما ازداد انسجامها الداخلي ووضحت هويتها الوطنية وارتفعت كفاءتها في الحوكمة. وتبعًا لذلك، اتجهت عدة دول صغيرة إلى الاستثمار في بناء ما يمكن وصفه بـ "البيروقراطية السيادية"، وهي منظومة مؤسسية تتخطى الدور الإداري التقليدي لتعمل على بلورة الخيارات الاستراتيجية، وتنسيق السياسة الخارجية، ورصد التحولات الدولية بصورة آنية. ومن خلال هذه البنية، يصبح التموضع الدولي نتاجًا لعمل مؤسسي متماسك، يربط بين قوة الداخل وفاعلية الدور الخارجي، ويمنح الدولة قدرة أعلى على إظهار أنها فاعل موثوق به داخل بيئة عالمية سريعة التغيّر[1].

وتُعد سنغافورة مثالًا واضحًا على هذا النمط، إذ أنشأت منذ عقود مراكز أبحاث حكومية ذات تأثير مباشر على القرار، ومدارس دبلوماسية تنتج جيلًا من المفاوضين والمحللين القادرين على إدارة ملفات معقدة بموارد محدودة. وقد أُسّست سياساتها الخارجية على نموذج "الاستباق المرن"، حيث تُبنى القرارات من داخل جهاز دولة محترف، لا من ردّ لحظي على تحولات خارجية.

(1) J. S. Nye, "Soft Power and Statecraft in Small States," Foreign Affairs (2023).

كما طوّرت قطر، على نحو موازٍ، مؤسسات تحليل وتفكير استراتيجي ساعدتها في إدارة ملفات إقليمية شديدة الحساسية، بما في ذلك الوساطة في النزاعات، ومفاوضات الطاقة، والعلاقات الثلاثية مع إيران والولايات المتحدة. وهذا لم يكن ممكنًا لولا وجود طبقة من الكوادر المؤسسية القادرة على ترجمة الرؤية الأميرية إلى سياسات تنفيذية، والتعامل مع القوى الدولية من موقع الفهم لا من موقع التبعية فقط.

وفي رواندا، تم اعتماد نموذج "الدولة المركزية الكفؤة" مرتكزًا لبناء شرعية مرحلة ما بعد الإبادة، حيث جرى فهم الأمن القومي بوصفه عملية إنتاج داخلي للمناعة السياسية والإدارية والتنموية، إلى جانب كونه منظومة حماية خارجية. وأسهم هذا التوجه في بروز شكل من "الدبلوماسية البنيوية" التي تستند إلى تهيئة الداخل وتطويره باعتباره أداة تفاوض دولية، بما يجعل الاستقرار المؤسسي والكفاءة الإدارية جزءًا من رأس مال رواندا السياسي على الساحة الإقليمية والدولية.

تُظهر هذه التجارب أن الانتقال من الهامش إلى الحافة يُمثل مسارًا مؤسسيًّا ممتدًّا، يتطلّب من الدولة الصغيرة بناء نموذج متكامل للقدرة والتحكّم والشرعية، وصياغة سردية سيادية جديدة تُقنع الشركاء الخارجيين وتُرسّخ تماسك المجتمع الداخلي. ويقوم هذا النموذج على إثبات أن حجم الدولة لا يحدّد موقعها، وأن الفاعلية ترتكز على القدرة الذاتية على إنتاج الدور وصياغة مكانة واضحة داخل النظام الدولي.

كما تكشف قراءة تجربة الدول الصغيرة خلال العقدين الأخيرين عن تحوّل عميق في طبيعة تموضعها داخل النظام العالمي، وهو تحوّل تشكل عبر تراكم استراتيجيات واعية في إدارة موقع الهامش باعتباره حافة استراتيجية. وفي ضوء هذا التحول، استطاعت دول عديدة تجاوز قيود الضعف البنيوي التي ارتبطت بها في الأدبيات الكلاسيكية للعلاقات الدولية، لتغدو فواعل غير نمطية تعيد إنتاج الدور من خارج مقولات القوة التقليدية، وتساهم في إعادة تشكيل التوازنات بفضل مهاراتها في توظيف مواردها المحدودة ضمن سياقات استراتيجية واسعة.

يشير هذا التحول إلى عملية تتجاوز إعادة تعريف موقع الهامش، لتمتد نحو توسيع مفهوم الفاعلية الدولية ذاته. فبعد أن ارتبط النفوذ لعقود بامتلاك أدوات الإكراه والسيطرة، أصبح يُقاس اليوم بقدرة الدولة على التموقع الذكي، والتوسط بين المصالح المتعارضة، واستيعاب التوترات ضمن مساحات آمنة. وقد نجح بعض الدول الصغيرة في تجسيد هذا التحول عبر مزيج من الاستراتيجيات: مقاربة خارجية ترتكز على التوازن، ومقاربة داخلية تعتمد على الكفاءة. وبذلك يتحول الهامش من مساحة غياب إلى حضور منخفض الكلفة، مرتفع القيمة، يرسّخ للدولة موقعًا نوعيًّا داخل شبكة التفاعلات الدولية. هذا التحول يُفضي إلى ثلاث دلالات استراتيجية كبرى:

أولًا، أن الهامش الجغرافي لم يعد متطابقًا مع الهامش الوظيفي. فالعديد من الدول الصغيرة الواقعة على أطراف الخرائط الجغرافية أصبح في قلب الشبكات التجارية، والدبلوماسية، والرقمية، وهو ما جعل هذه الدول ضرورية في عمليات التفاوض الكبرى، من الأمن البحري إلى الطاقة، ومن التوسط في النزاعات إلى الحوكمة الرقمية.

ثانيًا، أصبحت الفاعلية الدولية قابلة للتشكيل عبر أدوات غير رسمية تتجاوز الاعتبارات التقليدية للعضوية المركزية في المنظمات الكبرى، حيث برزت المبادرات الوسيطة، والتحالفات المرنة، والتحركات الثنائية المتخصصة، مسارات جديدة لصياغة النفوذ. ومن خلال هذه الآليات، تتمكن الدولة الصغيرة -عندما تُحسن بناء شبكتها الوظيفية- من اكتساب موقع الشريك الاستراتيجي حتى خارج إطار أنماط الدور الإقليمي الكلاسيكية، بما يمنحها حضورًا معتبراً داخل منظومة التفاعلات الدولية.

ثالثًا، أصبح يُنظر إلى الاستقرار الداخلي والشفافية المؤسسية على أنهما عنصرين من القوة الخارجية. فالدول التي تبني مؤسسات فعالة، وتُنتج نموذجًا اقتصاديًّا أو إداريًّا قابلًا للتصدير، تفرض احترامًا يفوق أحيانًا ما تملكه من سلاح أو ثروة. ومن هنا، فإن تموضع الدول الصغيرة على الحافة يتطلب منها مراكمة الثقة، لا فقط القدرة على المناورة.

في المحصّلة، يمكن القول إن الدول الصغيرة التي انتقلت من موقع الضرورة إلى موقع الاختيار، ومن منطق البقاء إلى منطق التأثير، أصبحت تمثل عنصرًا نوعيًّا داخل المعادلة الدولية الجديدة. فهي لا تتموضع كمراكز، بل تعمل كمفاصل تضبط حركة التوازنات المتغيرة، وتمارس دورًا لا غنى عنه داخل الشبكات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يقوم عليها النظام العالمي. وتنبع فاعليتها من قدرتها على إتقان فن التموضع في اللحظة المناسبة والمكان المناسب، وفي إدارة العلاقات بين أطراف تعتمد على خدماتها ووظائفها. وبذلك تتحول الدولة الصغيرة من مجرد كيان يتفاعل مع النظام إلى فاعل يشارك في إنتاجه، وتساهم من موقعها الحدودي في صياغة مشهد عالمي يتشكّل اليوم بقدر ملموس من أطرافه كما يتشكّل من مراكزه، لتغدو الحافة أحد مصادر البناء النظامي لا مجرد هامش يدور على أطرافه.

# الخاتمة

في لحظة يتّسم فيها المشهد الدولي باستقطاب حاد، وتواجه فيها المؤسسات المتعددة الأطراف اختبارات قاسية لحدود فاعليتها، وتخضع فيها خرائط النفوذ لإعادة توزيع شامل للمكاسب والخسائر، تبدو الدول الصغيرة في ظاهر الأمر كأنها تقف عند أطراف الساحة العالمية من دون موقع مركزي في تشكيل قواعد اللعبة. غير أن الارتدادات الواسعة التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية في آسيا الوسطى، والبلقان، والشرق الأوسط، وإفريقيا، تكشف صورة مغايرة تمامًا. فالمناطق الطرفية أظهرت دينامية متصاعدة، وشهدت صعود فاعلين صغار قادرين على تحويل موقعهم الحدودي إلى مساحة فعل مشروطة بقدراتهم وفرصهم، وبمدى نجاحهم في توظيف الفوضى وتحويلها إلى مجال لتعظيم النفوذ.

لقد تتبع هذا الكتاب، عبر فصوله الستة، مسار عدد من الدول الصغيرة التي انتقلت من دور المتلقي المحدود التأثير إلى موقع الفاعل البراغماتي القادر على إعادة صياغة مفهوم السيادة خارج الأطر التقليدية التي طبعت مرحلة القطبية الثنائية وما تلاها. وعلى امتداد خريطة الهامش الدولي، ظهرت أنماط جديدة من السلوك السياسي تستند إلى الذكاء التفاعلي أكثر من اعتمادها على القوة المادية. ورغم أن هذه الدول لم تشغل موقعًا يتيح لها التأثير في مسار الحرب، فإنها أدت أدوارًا محورية في إدارة تداعياتها، من خلال احتواء الأزمات، وتفعيل تحالفاتها، وتوجيه أدوات الضغط بما يخدم أهدافًا وطنية دقيقة ومرنة في آن واحد.

ففي آسيا الوسطى، مثلًا، اتجهت دول مثل كازاخستان وقرغيزستان نحو اعتماد دبلوماسية براغماتية مزدوجة تستحضر روابطها التاريخية العميقة مع موسكو، وتفسح في الوقت ذاته مجالًا لتعزيز انفتاحها على الصين والمبادرات

التركية الإسلامية الآخذة في الاتساع. وفي البلقان، كشف الإقليم -بتعقيداته القومية وعمق ذاكرته التاريخية وتشابك تأثيرات الغرب والشرق- عن قدرة الدول الصغيرة على إنتاج سياسة تنطلق من الحافة لا من المركز؛ فصار التموضع بين بروكسل وموسكو عملية توازن دقيقة تُدار بوعي استراتيجي، يعكس تعدد الخيارات وتنوع مصادر النفوذ، بدل اختزالها في معادلة أحادية الطابع.

وفي الشرق الأوسط، أظهرت الحرب قدرة عدد من الأنظمة السلطوية على توظيف الفوضى بوصفها مجالًا مشروعًا للمناورة والبقاء، فبرزت استراتيجيات تركيا والإمارات ومصر كترجمات لمفهوم متجدد للحماية السيادية داخل بيئة دولية تُدار عبر صفقات مرنة أكثر مما تُدار عبر قواعد معيارية. وفي هذا السياق، تقدّم الغاز، والممرات الحيوية، وسياسات الحياد المتوازن بوصفها أدوات فاعلة تُمارَس من خلالها السيادة بهدوء، وتُستخدم لإعادة صياغة موقع الدولة ضمن شبكة علاقات متشابكة تتجاوز الحدود التقليدية لفعل القوة.

وفي الساحة الإفريقية، برزت القارة كمختبر مفتوح للسياسات البديلة، حيث تراجع النموذج الفرنسي التقليدي لصالح نمط جديد من النفوذ الروسي ذي الطابع غير الرسمي، تجسّده شركات أمنية مثل فاغنر، التي منحت بعض الدول الفقيرة منفذًا محدودًا لاستغلال مواردها، بينما أحكمت قبضتها على مساحات واسعة من القرار السيادي. وفي موازاة ذلك، ظهرت تجارب نوعية لدول هامشية مثل رواندا، التي أعادت بناء قدراتها الداخلية لتتحول إلى فاعل وظيفي إقليمي، مستندة إلى مؤسسات دولة فعّالة قادرة على صياغة سردية ما بعد النزاع وإدارة موقعها ضمن التوازنات الإقليمية والدولية من موقع صانع لا تابع.

في خضم هذه التحولات، يعود الفصل الأخير من الكتاب إلى طرح السؤال الجوهري حول موقع الحياد، ومصير النظام الليبرالي، ومآل الوعود التي حملتها المؤسسات الدولية. وتتّضح الإجابة في صورة أكثر تركيبًا من ثنائية المركز والهامش، إذ شهدت المظلات التقليدية تراجعًا واسعًا، بينما تقدّمت البراغماتية لتتحول إلى عقيدة موجِّهة لخيارات الدول، وأصبحت السيادة عملية تُنتج داخل مساحات التفاوض، تُبنى عبر الأدوار والممارسات، وترتبط بقدرة الدولة على

صياغة مكانتها بجهدها لا بقرارات تُمنح لها من الخارج. وفي هذا النسق، تتجه الدولة الصغيرة نحو إنتاج أدواتها الخاصة للحماية عبر مزيج من الأدوار: تفعيل موارد الطاقة، أداء دور الوسيط، استثمار الموانئ، وتطوير صيغ متعددة من الحياد المرن القادر على التكيّف مع بيئة عالمية شديدة السيولة.

وهكذا، وفي تقاطع انهيار المظلّة التقليدية مع صعود الشبكات غير الرسمية وتحوّل الحياد إلى عبء أو فرصة، يبرز الدرس المركزي لهذا الكتاب: تتمكّن الدول الصغيرة، عندما تتجاوز وهم الالتحاق بالمركز وتفصل موقعها عن البنى الموروثة للتراتبية الدولية، من صياغة مستقبلها بوصفها خيطًا من خيوط إعادة نسج النظام العالمي من أطرافه. وعند إدارة الهامش برؤية استراتيجية، يتحول إلى حافة قادرة على إنتاج دور ومعنى، ويمنح الدولة موقعًا يمنع انزلاقها إلى موقع الضعف ويُرسخ مكانتها ضمن منظومة متغيرة تتشكل من توازنات الأطراف بقدر ما تتشكل من مراكزها.

وفي زمن الحرب الكبرى، يصبح العالم الصغير، بصوته الخافت، وقوته المتواضعة، جزءًا أصيلًا من إعادة تشكيل النظام الدولي الذي طالما كُتب باسمه، دون أن يُستشار في ملامحه.

# قائمة المصادر والمراجع

## Bibliography


1. Acharya, "Peripheral No More: The Strategic Rise of Small States in the Post-Western Order," International Affairs (2023)
2. Acharya, Amitav. Global Governance in a Multiplex World. Geneva: Centre for International Governance Innovation (CIGI), 2017. Accessed July 04, 2025. https://www.researchgate.net/publication/324662168_Global_Governance_in_a_Multiplex_World
3. Adeeb Khalid, Islam after Communism: Religion and Politics in Central Asia (Berkeley: University of California Press, 2007), 153
4. Africa Fertilizer (IFDC). Transformative Strategies for Nigerian Agriculture: Key Findings from the Fertilizer Use by Crop Study (FUBC) - 2023. Accessed July 2025. https://ifdc.org/wp-content/uploads/2024/02/AfricaFertilizer-FUBC-Policy-Brief.pdf
5. African Arguments, "Revolution without Reform: The Semiotics of Sovereignty in Burkina Faso," June 25, 2025, accessed June 2025, https://africanarguments.org/2025/06/revolution-without-reform-the-semiotics-of-sovereignty-in-burkina-faso/
6. Akpınar, Pınar. From Benign Donor to Self-Assured Security Provider: Turkey's Policy in Somalia. Istanbul: Istanbul Policy Center, December 2017. Accessed June 2025. https://ipc.sabanciuniv.edu/en/publication/from-benign-donor-to-self-assured-security-provider-turkeys-policy-in-somalia
7. Al Jazeera, "Burkina Faso demands departure of French troops: Report," January 22, 2023, accessed June 2025, https://www.aljazeera.com/news/2023/1/22/burkina-faso-demands-departure-of-french-troops
8. Al Jazeera, "Russian Mercenaries Are Putin's 'Coercive Tool' in Africa," April 23, 2022, accessed June 2025, https://www.aljazeera.com/news/2022/4/23/russia-putin-wagner-group-mercenaries-africa
9. Al Jazeera, "Russia's Lavrov Vows Aid for W Africa's Jihadist Fight," February 8, 2023, accessed June 2025, https://www.aljazeera.com/news/2023/2/8/russias-lavrov-vows-aid-for-w-africas-jihadist-fight
10. Al Jazeera. "Russia Making Efforts to Avert Food Crisis, Putin Tells African Nations." Published July 27, 2023. Accessed July 2025. https://www.aljazeera.com/news/2023/7/27/russia-making-efforts-to-avert-food-crisis-putin-tells-african-nations
11. Al Jazeera. "Russian mercenaries in Sudan: What is the Wagner Group's role?" April 17, 2023. Accessed June 2025.

https://www.aljazeera.com/news/2023/4/17/what-is-the-wagner-groups-role-in-sudan

12. Al-Jazeera. “Turkey Warns Against Passing of Warships from Its Straits.” Al-Jazeera English, March 1, 2022. Accessed June 2025. https://www.aljazeera.com/news/2022/3/1/turkey-blocks-warships-from-straits-amid-russia-ukraine-crisis
13. Al-Monitor. “Lebanon approves $150 million World Bank wheat loan.” Al-Monitor, 26 July 2022. Accessed June 2025. https://www.al-monitor.com/originals/2022/07/lebanon-approves-150-million-world-bank-wheat-loan
14. Alden, Chris. “The Global South and Russia’s Invasion of Ukraine.” LSE Public Policy Review 3, no. 1 (2023): 1-8. Accessed July 2025. https://ppr.lse.ac.uk/articles/88/files/64faf88f4883f.pdf
15. Alex Vines, “Africa in 2023: Continuing Political and Economic Volatility,” Chatham House, January 9, 2023, accessed June 2025, https://www.chathamhouse.org/2023/01/africa-2023-continuing-political-and-economic-volatility
16. Alexander Cooley, Great Games, Local Rules (Oxford: Oxford University Press, 2012), 88-92
17. Alexander Cooley, Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia (Oxford: Oxford University Press, 2012), 107-113
18. Alexander Libman and Evgeny Vinokurov, Eurasian Integration: Challenges of Transcontinental Regionalism (London: Palgrave Macmillan, 2012), 62-65
19. Alexander Wendt, Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 122-146
20. Amnesty International. Libya’s Relentless Militia War - Civilians Harmed in the Battle for Tripoli, April-August 2019. Amnesty International, 2019. Accessed June 2025. https://www.amnesty.be/IMG/pdf/libyas_relentless_militia_war_final_.pdf
21. And How to Fix It. London: Little, Brown, 2018. Accessed July 04, 2025. https://www.researchgate.net/publication/325258317_Edge_of_Chaos_Why_Democracy_Is_Failing_to_Deliver_Economic_Growth_and_How_to_Fix_It
22. and Liz Sly. “Buildup Resumed at Suspected Chinese Military Site in UAE, Leak Says.” The Washington Post, April 26, 2023. Accessed July 2025. https://www.washingtonpost.com/national-security/2023/04/26/chinese-military-base-uae/
23. and Louis W. Goodman. “Multipolar or multiplex? Interaction capacity, global cooperation and world order.” International Affairs 99, no. 6 (November 2023): 2339-2365. Accessed July 2025. https://doi.org/10.1093/ia/iiad242
24. and Statement by the Executive Director for Zambia. IMF Country Report No. 23/439, December 20, 2023. Accessed July 2025. https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/view/journals/002/2023/439/article-A000-en.pdf
25. Angela Stent, Putin’s World: Russia Against the West and with the Rest (New York: Twelve, 2019), 156-181
26. Arukwe, Nnanna Onuoha. “Russia’s Growing Military in Africa: Economic Partnership or Colonial Pillage?” Society 61 (2024): 489-500. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1007/s12115-024-01006-3
27. Jones, The Age of Strategic Transactions: Rethinking State Power in the Post-Westphalian World (Brookings Institution, 2021),

28. Bakić-Hayden, Milica. “Varieties of Serbian Nationalism and Orthodox Christianity.” In Eastern Christianity and Politics in the Twenty-First Century, edited by Sabrina P. Ramet, 109-130. London: Palgrave, 2019./(أو على بيتسبرغ جامعة صفحة عبر Academia)
29. Balkan Insight, “Anti-War Protests in Serbia Signal Growing Discontent with Neutrality” (March 2022)
30. Balkan Insight. “BIRN Report: War in Ukraine Focuses Minds.” Balkan Insight, March 1, 2023. https://balkaninsight.com/2023/03/01/birn-report-war-in-ukraine-focuses-minds/
31. Barnett, Michael N
32. Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 233-245
33. Barry Naughton, The Chinese Economy: Transitions and Growth (Cambridge, MA: MIT Press, 2007), 99-112
34. BBC/New Lines Magazine. The Wagner Group Files: A recovered Samsung tablet belonging to Russian mercenaries in Libya offers an unprecedented look at how Vladimir Putin’s Foreign Legion operates. September 27, 2021. Accessed June 2025. https://newlinesmag.com/reportage/the-wagner-group-files/
35. BBC Monitoring, “Explainer: Russia expands foothold and influence in Africa,” May 13, 2025, accessed June 2025, https://monitoring.bbc.co.uk/product/b0003n7t
36. Bednarski, Lukasz. “Geopolitical Disruptions in Global Supply Chains: A State-of-the-Art Review.” Geopolitics, History, and International Relations 15, no. 1 (2023): 32-55. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1080/09537287.2023.2286283
37. Ben-Ami, Shlomo. “The Price of Europe’s Expansion Fatigue.” Project Syndicate, December 16, 2022. Accessed June 2025. https://www.project-syndicate.org/commentary/eu-expansion-fatigue-keeps-out-western-balkans-by-shlomo-ben-ami-2022-12
38. Benjamin R. Cohen, Geopolitics: The Geography of International Relations, 4th ed. (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2020), 122-147
39. Bilder, Richard B. “Kosovo and the ‘New Interventionism’: Promise or Peril?” Journal of Transnational Law & Policy 9, no. 1 (1999): 153-182. Accessed June 2025. https://www.jstor.org/stable/40994419
40. Binder, Ariel J., and John Bound. “The Declining Labor Market Prospects of Less-Educated Men.” Journal of Economic Perspectives 33, no. 2 (Spring 2019): 163-190. Accessed June 2025. https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jep.33.2.163
41. Bloomberg News. "World’s Wealthy Flock to UAE as War Spurs Russian Capital Flight." Bloomberg, June 14, 2022. Accessed June 2025. https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-06-14/world-s-wealthy-flock-to-uae-as-war-spurs-russian-capital-flight
42. Bloomberg. “Qatar Seeks LNG Buyers, Leveraging Energy Supply Fears in Europe.” 16 October 2023. Accessed June 2025. https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-10-16/qatar-seeks-lng-buyers-leveraging-supply-fears-in-europe
43. Bloomberg. “War in Ukraine Threatens Wheat Shortages, Rising Food Prices More.” Bloomberg News, 5 April 2022. Accessed June 2025.

https://www.bloomberg.com/news/features/2022-04-05/will-russia-s-war-in-ukraine-cause-wheat-shortages-raise-food-prices-more

44. Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008), 83-143
45. Boulal, Hakim
46. Branislav Stanicek and Anna Caprile, Russia and the Western Balkans: Geopolitical Confrontation, Economic Influence and Political Interference (Briefing, European Parliamentary Research Service [EPRS], April 2023), accessed June 2025, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/747096/EPRS_BRI(2023)747096_EN.pdf
47. Branislav Stanicek and Anna Caprile, Russia and the Western Balkans: Geopolitical Confrontation, Economic Influence and Political Interference (EPRS Briefing Paper PE 747.096, Brussels: European Parliamentary Research Service, April 2023), accessed June 2025, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/747096/EPRS_BRI(2023)747096_EN.pdf
48. Brookings Institution. "Strengthening Africa's Food Systems." Foresight Africa 2023, January 2023. Accessed July 2025. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2023/01/foresightafrica2023_chapter2.pdf
49. Bruno Maçães, Belt and Road: A Chinese World Order (London: Hurst, 2019), 89-116
50. Carnegie Endowment for International Peace. "Deal or No Deal, the Calm on the Grain Exports Market Is Deceptive." Carnegie Politika, 11 September 2023. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2023/09/deal-or-no-deal-the-calm-on-the-grain-exports-market-is-deceptive
51. Charap, Samuel, and Miranda Priebe. Planning for the Aftermath: Assessing Options for U.S. Strategy Toward Russia After the War in Ukraine. RAND Report, 2024. Accessed June 2025. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA2510-2.html
52. Chiriatti, A., Bahri Yılmaz. Turkey as a model for the Middle East and North African (MENA) states: realistic or wishful thinking? UniStrapg Press. Accessed June 2025. https://www.unistrapg.it/sites/default/files/docs/university-press/diodato-the-depth.pdf
53. Chivenge, Pauline
54. Chris Megerian, "In Libya's War, Turkey and Russia Oppose Each Other," The Los Angeles Times, 2020
55. Christophe Jaffrelot, Modi's India: Hindu Nationalism and the Rise of Ethnic Democracy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2021), 121-144
56. Christopher Phillips, The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East (New Haven, CT: Yale University Press, 2016), 120-134
57. CIDOB. "The EU and the Western Balkans: Do They Share a Future?" CIDOB Publications. Accessed June 2025. https://www.cidob.org/en/publications/eu-and-western-balkans-do-they-share-future
58. Clingendael Institute, Security and Stability Scenarios for the Western Balkans (The Hague: Clingendael, March 2025), https://www.clingendael.org/sites/default/files/2025-03/Clingendael_Security_and_Stability_Scenarios_for_the_Western_Balkans.pdf (accessed June 2025)
59. Collateral Damage of the Dayton Peace Agreement: Discrimination Against Minorities in Bosnia and Herzegovina, Twenty Years On. Minority Rights Group International Briefing Paper, December 2023. Accessed June 2025.

https://minorityrights.org/app/uploads/2023/12/mrg-brief-bosnia-eng-dec15.pdf
60. Congressional Research Service. “Middle East and North Africa: Implications of the Russia-Ukraine War.” Updated 2 June 2023. PDF. Accessed June 2025. https://sgp.fas.org/crs/mideast/R47160.pdf
61. Connolly, Richard. Russia’s Response to Sanctions: How Western Economic Statecraft is Reshaping Political Economy in Russia. Cambridge: Cambridge University Press, 2018, pp. 133-168
62. Courtney Hillebrecht, The Weakness of International Law: Courts and Compliance in the Global South (Cambridge: Cambridge University Press, 2021).166-179
63. CSIS. “Russian malign influence in the Western Balkans … through the exploitation of the Orthodox faith, Pan-Slavic identity, and economics.” CSIS Analysis, May 14, 2019. Accessed June 2025. https://www.csis.org/analysis/russian-malign-influence-montenegro-weaponization-and-exploitation-history-religion-and
64. Beswick, "Rwanda’s Post-Conflict Strategy: From Victimhood to Regional Influence," African Affairs Journal (2021)
65. Daly, Sarah. Russia’s Influence in Africa, A Security Perspective. Washington, DC: Atlantic Council, February 2023. Accessed June 2025. https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2023/02/RUSSIAS-INFLUENCE-IN-AFRICA-A-SECURITY-PERSPECTIVE-Sarah-Daly.pdf
66. data.” Reuters, 12 January 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/article/markets/currencies/egypt-relied-on-competitive-russian-wheat-as-imports-dipped-in-2022-data-idUSKBN2TR0ZI
67. data.” Reuters, January 12, 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/article/markets/currencies/egypt-relied-on-competitive-russian-wheat-as-imports-dipped-in-2022-data-idUSKBN2TR0ZI/
68. Datt, Gaurav
69. David Woodworth. Russia’s Military After Ukraine: Potential Pathways for the Postwar Reconstitution of the Russian Armed Forces. RAND Report RRA2713-1. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2025. Accessed June 2025. https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA2713-1.html
70. Dejan Jović, "Croatia and the European Union: A Long Delayed Journey," Journal of Southern Europe and the Balkans 8, no. 1 (2006)
71. Denisa Kostovicova, Kosovo: The Politics of Identity and Space (London: Routledge, 2005), 86-103
72. DIIS (Danish Institute for International Studies). Russia’s Quest for Influence in Africa After the 2022 Ukraine Invasion. DIIS Report, February 2024. Accessed June 2025. https://pure.diis.dk/ws/files/23606439/Russia_s_quest_for_influence_in_Africa_DIIS_Report_2024_02.pdf
73. Doshi, Rush. The Long Game: China’s Grand Strategy to Displace American Order. Oxford University Press, 2021. Accessed June 2025. https://www.brookings.edu/articles/the-long-game-chinas-grand-strategy-to-displace-american-order/
74. Downs, Erica
75. Downs, Erica S. Inside China, Inc.: China Development Bank’s Cross-Border Energy Deals. John L. Thornton China Center Monograph Series, Brookings Institution, March 2011. Accessed June 2025. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/0321_china_energy_downs.pdf
76. Droin, Mathieu

77. Dufalla, Jacqueline, and Asya Metodieva. “From Affect to Strategy: Serbia’s Diplomatic Balance during the Russia-Ukraine War.” Southeast European and Black Sea Studies (advance online publication, 2024). Accessed June 2025..
https://doi.org/10.1080/14683857.2024.2429861
78. Duggan, Niall, Bas Hooijmaaijers, Marek Rewizorski, and Ekaterina Arapova. “The BRICS, Global Governance, and Challenges for South-South Cooperation in a Post-Western World.” International Political Science Review 43, no. 4 (2022): 469-480. Accessed June 2025.
https://doi.org/10.1177/01925121211052211
79. Dursun-Özkanca, Oya. “Turkey’s Foreign Policy in the Western Balkans: A Neoclassical Realist Analysis of Motivations and Interests.” In One Hundred Years of Turkish Foreign Policy (1923-2023), edited by Binnur Özkeçeci-Taner and Sinem Akgül Açıkmeşe, 123-142. Cham: Palgrave Macmillan, 2023. Accessed June 2025.
https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-35859-3_6
80. Džankić, Jelena, Simonida Kacarska, and Soeren Keil, eds. A Year Later: War in Ukraine and Western Balkan (Geo)Politics. San Domenico di Fiesole, Italy: European University Institute (EUI), 2023.
https://cadmus.eui.eu/entities/publication/6d9ab2b7-0f27-51e5-b8c6-8af91beba0f0
81. ECOWAS must assess France’s influence within francophone Africa - Ghana MP. GhanaWeb, 12 August 2023. Accessed June 2025.
https://www.ghanaweb.com/GhanaHomePage/africa/ECOWAS-must-assess-France-s-influence-within-francophone-Africa-ndash-Ghana-MP-1823318
82. Ejdus, Filip. “Beyond National Interests: Identity Conflict and Serbia’s Neutrality toward the Crisis in Ukraine.” Comparative Southeast European Studies 62, no. 3 (2014): 348-362. Accessed June 2025.
https://www.degruyterbrill.com/document/doi/10.1515/soeu-2014-620305/pdf
83. Ejdus, Filip. “Serbia’s Military Neutrality: Origins, Effects and Challenges.” Croatian International Relations Review 20, no. 71 (2014): 43-71. Accessed June 2025.
https://hrcak.srce.hr/en/clanak/190206
84. Elsa B. Kania, "The PLA’s Quest for Intelligent Warfare," Journal of Strategic Studies 45, no. 188 (2022):
85. Emil Avdaliani, “China Uses Crises to Build Central Asia Influence,” Center for European Policy Analysis (CEPA), February 20, 2024, accessed June 2025,
https://cepa.org/article/china-uses-crises-to-build-central-asia-influence/
86. Emmanuel Macron, Discours d’Emmanuel Macron à l’université de Ouaga I, professeur Joseph Ki-Zerbo, à Ouagadougou: Pour une nouvelle relation entre la France et l’Afrique, November 28, 2017, accessed June 2025,
https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2017/11/28/discours-demmanuel-macron-a-luniversite-de-ouagadougou
87. Energy Community Secretariat. Energy Transition in the Western Balkans: Annual Report 2023. Vienna: Energy Community Secretariat, 2023.
https://www.energy-community.org/dam/jcr%3Aaf3e4a8c-53fe-4b98-ab7f-2de4af5158e1/AR_EnC_IR2023.pdf
88. Eror, Aleks. “The Far-Right Parties Keeping the Serbian President in Check Over Ukraine.” Radio Free Europe/Radio Liberty, June 5, 2022. Accessed June 2025..
https://www.rferl.org/a/serbia-far-right-russia-sanctions/31884417.html

89. EU Delegation to North Macedonia. “Screening of fundamentals cluster as part of negotiations process kicks off with North Macedonia.” Press Release, September 16, 2022. Brussels: European External Action Service. https://www.eeas.europa.eu/delegations/north-macedonia/screening-fundamentals-cluster-part-negotiations-process-kicks-north-macedonia_en
90. Eugene Rumer and Andrew S. Weiss. “Russia’s Enduring Presence in the Middle East.” Carnegie Endowment for International Peace, November 1, 2024. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/research/2024/11/russias-middle-east-diplomacy-relationship
91. Eurasianet. “China, Kyrgyzstan, Uzbekistan Sign Landmark Railroad Deal.” Eurasianet, September 15, 2022. Accessed June 2025. https://eurasianet.org/china-kyrgyzstan-uzbekistan-sign-landmark-railroad-deal
92. European Commission, Communication on EU Enlargement Policy (COM(2021) 644 final) (Brussels: European Commission, 2021), accessed June 2025, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX%3A52021DC0644
93. European Commission, Serbia 2022 Report (Brussels: European Commission, October 12, 2022), 52
94. European Commission, “EU Support for Civil Society in Serbia: Progress Report” (Brussels: European Commission, 2023) 128
95. European Commission. Memorandum of Understanding on Cooperation Related to Trade, Transport, and Export of Natural Gas to the European Union Between the European Union, the Arab Republic of Egypt, and the State of Israel. 15 June 2022. Accessed June 2025. https://energy.ec.europa.eu/system/files/2022-06/MoU%20EU%20Egypt%20Israel.pdf
96. European Commission. Serbia 2023 Progress Report. Brussels: European Commission, 2023. Accessed June 2025. https://enlargement.ec.europa.eu/system/files/2023-11/SWD_2023_695_Serbia.pdf
97. European Council & European External Action Service. “EU Response to Russia’s War of Aggression against Ukraine.” Brussels: Council of the European Union, February 5, 2025. Accessed June 2025. https://www.consilium.europa.eu/en/policies/eu-response-russia-military-aggression-against-ukraine-archive/
98. European Council on Foreign Relations (ECFR). Eastern Mediterranean gas: Testing the field. Accessed June 2025. https://ecfr.eu/special/eastern_med/gas_fields
99. European Council. European Council Conclusions: Enlargement and the Western Balkans, June 23-24 2022. Brussels: European Council. https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/european-council/2022/06/23-24/
100. European External Action Service. “EU-Central Asia Connectivity Conference: Global Gateway Flagship Initiatives Launched,” EEAS, 2022. Accessed June 2025. https://www.eeas.europa.eu/eeas/samarkand-eu-central-asia-connectivity-conference-global-gateway-0_en
101. European External Action Service. “The EU and Central Asia: A Growing Partnership with Potential and Ambition.” EEAS, February 18, 2025. Accessed June 2025. https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-and-central-asia-growing-partnership-potential-and-ambition_en

102. European Parliament. Mapping Fake News and Disinformation in the Western Balkans and Identifying Ways to Effectively Counter Them. Policy Department for External Relations, Directorate-General for External Policies, February 23, 2021. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2020/653621/EXPO_STU(2020)653621_EN.pdf
103. European Parliamentary Research Service. Enlargement Policy: Reforms and Challenges Ahead. Briefing, EPRS, European Parliament, December 2023. Accessed June 2025. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2023/757575/EPRS_BRI%282023%297575 75_EN.pdf
104. Fabbrini, Federico. "The Impact of the War in Ukraine on the Enlargement of the European Union: 'Securing the Blessings of Liberty' and its Challenges." International & Comparative Law Quarterly 74, no. 1 (January 2025): 123-146. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1017/S0020589325000107
105. Financial Times. "Russia Sanctions Are Ineffective, Says Dubai Trade Hub Chief." Financial Times, April 30, 2023. Accessed July 2025. https://www.ft.com/content/5183dd85-87f0-4f6f-a655-1abc78f084ad
106. Financial Times. "Ukraine ready for EU membership talks, Brussels says." Financial Times, June 6, 2024. Accessed June 2025. https://www.ft.com/content/a3b02cd2-267f-4633-80a7-c88f2bb2fa87
107. Florian Bieber, "Bosnia and Herzegovina Since 1995: Slow Europeanization," in The EU and Member State Building, eds. Soeren Keil and Zeynep Arkan (London: Routledge, 2014), 198-223
108. Florian Bieber, The Rise of Authoritarianism in the Western Balkans (Cham: Palgrave Macmillan, 2020), accessed June 2025, https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-030-22149-2
109. Florian Bieber, The Serbia-Kosovo Agreements: An EU Success Story? (Flensburg: European Centre for Minority Issues, 2015), 72
110. Folker Fröbel, Jürgen Heinrichs, and Otto Kreye, The New International Division of Labour (Cambridge: Cambridge University Press, 1980), 1 67
111. Food and Agriculture Organization (FAO). "FAO's Response to the Continuing Crisis in Southern Africa." FAO, 2023. Accessed July 2025. https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/db92880e-44ee-4d9d-bbef-0a2c92b40f17/content
112. Food and Agriculture Organization of the United Nations. "FAO Food Price Index rises to record high in February." FAO Newsroom, 4 March 2022. Accessed June 2025. https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-rises-to-record-high-in-february/en
113. Food and Agriculture Organization. The State of Food and Agriculture 2023: Towards Resilient Agri-food Systems. Rome: FAO, 2023. Accessed July 2025. https://www.fao.org/3/cc6791en/online/cc6791en.html
114. Food and Agriculture Organization. "The Importance of Ukraine and the Russian Federation for Global Agricultural Markets and the Risks Associated with the Current Conflict: Information Note." FAO, March 25, 2022. Accessed July 2025. https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/4fce6098-a3ba-4742-b8f4-685454a5d409/content
115. Forecasting Growth in the Middle East and North Africa in Times of Uncertainty. Washington, DC: World Bank, April 2022. Accessed June 2025.

https://thedocs.worldbank.org/en/doc/cdfdcf47d0fa9d61cfa64b7478220413-0360012022/mena-economic-update-april-2022

116. Foreign Affairs. "The Lies America Tells Itself About the Middle East: As Its Influence Faded, Washington Disassembled and Denied Reality." Foreign Affairs, September/October 2025. Accessed June 2025. https://www.foreignaffairs.com/united-states/lies-america-tells-itself-about-middle-east
117. Foreign Policy/Council on Foreign Relations ،Russia's Growing Footprint in Africa. CFR backgrounder, December 28, 2023. Accessed June 2025. https://www.cfr.org/backgrounder/russias-growing-footprint-africa
118. France 24, "France withdraws last soldiers from Mali amid jihadist resurgence," August 17, 2022, accessed June 2025, https://www.france24.com/en/africa/20220817-france-withdraws-last-soldiers-from-mali-amid-jihadist-resurgence
119. France 24, "Investigation: Africa under Russian influence," July 21, 2023, accessed June 2025, https://www.france24.com/en/tv-shows/reporters/20230721-investigation-africa-under-russian-influence
120. France 24. "France withdraws last soldiers from Mali amid jihadist resurgence." France24.com, 17 August 2022. Accessed June 2025. https://www.france24.com/en/africa/20220817-france-withdraws-last-soldiers-from-mali-amid-jihadist-resurgence
121. Frank Biermann, Earth System Governance: World Politics in the Anthropocene (Cambridge, MA: MIT Press, 2014), 160-177
122. Fritzler, Jonas
123. Fukuyama, Francis. "The Pandemic and Political Order." Foreign Affairs, June 9, 2020. Accessed June 2025. https://www.foreignaffairs.com/articles/world/2020-06-09/pandemic-and-political-order
124. Galeotti, Mark. Putin's Wars: From Chechnya to Ukraine. London: Osprey Publishing, 2022, pp. 287-322
125. Gel'man, Vladimir. Authoritarian Russia: Analyzing Post-Soviet Regime Changes. Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 2015, pp. 201-229
126. Giri, Keshab. "Small State Sovereignty in the Digital Age." In Walking among Giants: Foreign Policy and Development Strategies of Small and Landlocked Countries, edited by Chandra Dev Bhatta and Jonathan Menge, 101-120. Kathmandu: Friedrich-Ebert-Stiftung Nepal Office, 2023. Accessed July 14, 2025. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/nepal/20712.pdf#page=101
127. Glenn H. Snyder, Alliance Politics (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), 33-54 & George Liska, Nations in Alliance: The Limits of Interdependence (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1962), 76-98
128. Global Initiative Against Transnational Organized Crime, Mercenaries and Illicit Markets: Russia's Africa Corps and the Business of Conflict, February 2025, accessed June 2025, https://globalinitiative.net/analysis/russia-africa-corps-business-of-conflict/
129. Global Initiative Against Transnational Organized Crime. After the Fall: Russian Modes of Influence in Africa Post-Wagner. February 2025. Accessed June 2025. https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2025/02/After-the-fall-Russian-modes-of-influence-in-Africa-post-Wagner-GI-TOC-February-2025.v3.pdf

130. Global-Counsel. Qatar and the Future of European Energy Security. September 8, 2022. Accessed June 2025.
https://www.global-counsel.com/insights/report/qatar-and-future-european-energy-security
131. Gowan, Richard. “The UN Between Decline and Renewal.” Lawfare, February 28, 2025. Accessed July 04, 2025.
https://www.lawfaremedia.org/article/the-un-between-decline-and-renewal
132. Gulf Research Center. GCC & Sub-Saharan African Countries Opportunities 2023. PDF. Accessed June 2025.
https://www.grc.net/documents/654ca86cdfdf7GCCSubSaharanAfricanCountriesOpportunities2023.pdf
133. Gustafson, Thane. Wheel of Fortune: The Battle for Oil and Power in Russia. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2012, 129-154
134. Haass, Richard N. “The Dangerous Decade.” Foreign Affairs 101, no. 5 (September/October 2022). Accessed July 14, 2025.
https://www.foreignaffairs.com/united-states/dangerous-decade-foreign-policy-world-crisis-richard-haass
135. Haugevik, Kjersti. “Autonomy or Integration? Small-State Responses to a Changing Global Economy.” Small States & Territories 1, no. 2 (2017): …-…. Accessed June 2025.
https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23340460.2017.1377625
136. Hedging Its Bets: Serbia Between Russia and the EU, Carnegie Endowment, 19 January 2023. Accessed June 2025.
https://carnegieendowment.org/research/2023/01/hedging-its-bets-serbia-between-russia-and-the-eu?lang=en
137. Henry Farrell and Abraham Newman, "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion," International Security 44, no. 1 (2019)
138. Hill, Evan
139. Hiltermann, Joost. “Is the Middle East’s Makeover a Mirage? Why a Spate of Diplomatic Deals Won’t End Conflict.” Foreign Affairs, August 1, 2023. Accessed July 2025.
https://www.foreignaffairs.com/united-states/middle-easts-makeover-mirage
140. Huang, Wei Thung
141. Hudson, John
142. Human Rights Watch, “Mali: Massacre by Army, Foreign Soldiers,” April 5, 2022, accessed June 2025,
https://www.hrw.org/news/2022/04/05/mali-massacre-army-foreign-soldiers
143. Human Rights Watch. World Report 2023: Russian Federation. Accessed June 2025.
https://www.hrw.org/world-report/2023/country-chapters/russian-federation
144. Human Rights Watch. “Mali: Massacre by Army, Foreign Soldiers.” April 5, 2022. Accessed July 2025.
https://www.hrw.org/news/2022/04/05/mali-massacre-army-foreign-soldiers
145. Human Rights Watch. “Mali: Massacre by Army, Foreign Soldiers.” Human Rights Watch, 5 April 2022. Accessed June 2025.
https://www.hrw.org/news/2022/04/05/mali-massacre-army-foreign-soldiers
146. Huntington, Samuel P. “While the U.S. Regularly Denounces Various Countries as ‘Rogue States,’ in the Eyes of Many Countries It Is Becoming the Rogue Superpower …” Foreign Affairs, مارس 1999. Accessed June 2025.
https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/1999-03-01/lonely-superpower

147. L. Claude, "Collective Legitimization as a Political Function of the United Nations," International Organization (1966)
148. IFPRI. “How Sanctions on Russia and Belarus Are Impacting Exports, Agricultural Products, and Fertilizer.” IFPRI (International Food Policy Research Institute), 9 November 2022. Accessed June 2025. https://www.ifpri.org/blog/how-sanctions-russia-and-belarus-are-impacting-exports-agricultural-products-and-fertilizer
149. IFPRI. “The Russia-Ukraine conflict and global food security.” IFPRI CGSpace, published 2023. Accessed June 2025. https://cgspace.cgiar.org/items/f0e63b05-e4e4-4720-b255-3f41b1222f62
150. IFPRI. “The Russia-Ukraine Crisis Poses a Serious Food Security Threat to Egypt.” IFPRI Blog, March 14, 2022. Accessed June 2025. https://www.ifpri.org/blog/russia-ukraine-crisis-poses-serious-food-security-threat-egypt
151. IISS (International Institute for Strategic Studies). “The Effects of the War in Ukraine on the Western Balkans.” Strategic Comments, 2022. Accessed June 2025. https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2022/the-effects-of-the-war-in-ukraine-on-the-western-balkans
152. Immanuel Wallerstein, "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System," Comparative Studies in Society and History 21, no. 4 (1979): 34
153. International Crisis Group, Central Asia: Decay and Decline, Asia Report No. 201 (Brussels: International Crisis Group, 2011), 11-13
154. International Crisis Group, Macedonia’s Name: Breaking the Deadlock, ICG Balkans Report No. 122 (Skopje/Brussels: International Crisis Group, 2001), 52-61
155. International Crisis Group, Military Rule and Russian Mercenaries in the Sahel, March 1, 2024, accessed June 2025, https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/military-rule-and-russian-mercenaries-sahel
156. International Crisis Group. A Course Correction for Mali’s Sovereign Turn. Africa Report No. 315, May 13, 2025. Accessed June 2025. https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/2025-05/315-mali-course-correction.pdf
157. International Crisis Group. A Course Correction for the Sahel Stabilization Strategy. Africa Report No. 299, 1 February 2021. Accessed June 2025. https://www.crisisgroup.org/africa/sahel-burkina-faso-mali-niger/course-correction-sahel-stabilisation-strategy
158. International Energy Agency. World Energy Outlook 2022 - The Global Energy Crisis. 2022. Accessed June 2025. https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2022/the-global-energy-crisis
159. International Fertilizer Association. IFA Annual Report 2021. Paris: IFA, 2022. Accessed July 2025. https://www.fertilizer.org/wp-content/uploads/2023/01/2022_IFA_Annual_Report_2021.pdf
160. International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA). Security Sector Reform in Constitutional Transitions. Policy Paper No. 23. Stockholm: International IDEA, 2020. Accessed July 2025. https://www.idea.int/sites/default/files/publications/security-sector-reform-in-constitutional-transitions.pdf

161. International Institute for Strategic Studies. “The Russo-Ukrainian War and the Durability of Deterrence.” Survival - IISS Online Analysis, December 2023. Accessed July 2025. https://www.iiss.org/online-analysis/survival-online/2023/12/the-russo-ukrainian-war-and-the-durability-of-deterrence/
162. International Institute for Strategic Studies. “Turkey, the S-400 and the F-35.” Strategic Comments, 2019. Accessed June 2025. https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2019/turkey-the-s400-and-the-f35/
163. International Monetary Fund (IMF). “IMF Executive Board Approves 46-month US$3 billion Extended Arrangement for Egypt.” Press Release No. 22/441, 16 December 2022. Accessed June 2025. https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/12/16/pr22441-egypt-imf-executive-board-approves-46-month-usd3b-extended-arrangement
164. International Monetary Fund. IMF Annual Report 2022: Lending - What We Do. Washington, DC: IMF, 2022. Accessed July 2025. https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2022/what-we-do/lending/
165. International Monetary Fund. Zambia: Second Review Under the Arrangement Under the Extended Credit Facility … Press Release
166. International Monetary Fund. “Agricultural Producer Subsidies (INSEA Note 2024/002).” IMF, November 2024. Accessed July 2025. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/IMF-Notes/2024/English/INSEA2024002.ashx
167. International Peace Institute and Forum of Small States. Small States and the Multilateral System: Transforming Global Governance for a Better Future. New York: IPI, 2024. Accessed June 2025. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2024/09/Small-States-and-the-Multilateral-System-web.pdf
168. International Transport Forum (ITF). ITF Transport Outlook 2021. OECD Publishing, 2021. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1787/16826a30-en
169. IPSOS Serbia, “Public Opinion Poll on Foreign Policy Preferences among Young Serbians” (December 2022), (استطلاع رأي)
170. IRSEM. “Russia in Mali: Moscow’s Evolving Footprint” (Report No. 97), by E. Dreyfus. Published 2023. Accessed June 2025. https://www.irsem.fr/storage/file_manager_files/2025/03/report-irsem-97-russia-mali-en.pdf
171. Iver B. Neumann and Sieglinde Gstöhl, Lilliputians in Gulliver's World? Small States in International Relations (Reykjavik: University of Iceland Press, 2006), 78-106
172. J. Mathews, "Power Shift: Redefining Influence in a Fragmented World," International Studies Review (2021)
173. J. S. Nye, "Soft Power and Statecraft in Small States," Foreign Affairs (2023)
174. J. Steiner, "Switzerland's Foreign Policy and Neutrality: Between Myth and Reality," Swiss Political Science Review (2015)
175. Jaffrelot, Christophe. Modi’s India: Hindu Nationalism and the Rise of Ethnic Democracy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2023, pp. 167-204
176. James McBride, “Russia’s Influence in the Balkans” (New York: Council on Foreign Relations, November 21, 2023), accessed June 2025, https://www.cfr.org/backgrounder/russias-influence-balkans

177. John A. Lechner and Marat Gabidullin, “Why the Wagner Group Won’t Leave Africa,” Foreign Policy, August 8, 2023, accessed June 2025, https://foreignpolicy.com/2023/08/08/wagner-group-ukraine-africa-syria-prigozhin/
178. Jordan Times. “Agriculture Ministry begins wheat, barley purchases for 2022-2023 season.” The Jordan Times, 22 May 2023. Accessed June 2025. https://jordantimes.com/news/local/agriculture-ministry-begins-wheat-barely-purchases-2022-2023-season
179. K. Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications (Oxford: Oxford University Press, 2020), 122-146
180. K. Ulrichsen, “Qatar’s Energy Diplomacy in a Divided Europe” (Middle East Policy Council, 2023)
181. Karaganov, Sergei A. “A New World Order: A View from Russia.” Russia in Global Affairs, ديسمبر 2024. Accessed June 2025. https://eng.globalaffairs.ru/articles/a-new-world-order-a-view-from-russia/
182. Kassenova, Nargis. “Strategic Autonomy for Central Asia: Drawing Inspiration and Support from the European Union.” Davis Center for Russian and Eurasian Studies, June 28, 2023. Accessed June 2025. https://daviscenter.fas.harvard.edu/insights/strategic-autonomy-central-asia-drawing-inspiration-and-support-european-union
183. Kathryn Sikkink, The Justice Cascade: How Human Rights Prosecutions Are Changing World Politics (New York: W. W. Norton & Company, 2011).89-115
184. Kemal Kirişci, Turkey and the West: Fault Lines in a Troubled Alliance (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2017), 69-82
185. Krastev, Ivan, and Mark Leonard. Fragile Unity: Why Europeans are Coming Together on Ukraine (and What Might Drive Them Apart). Policy Brief. Berlin: European Council on Foreign Relations (ECFR), March 2023. https://ecfr.eu/wp-content/uploads/2023/03/Fragile-unity-Why-Europeans-are-coming-together-on-Ukraine-and-what-might-drive-them-apart_v2.pdf
186. Krastev, Ivan, and Mark Leonard. The Meaning of Sovereignty: Ukrainian and European Views of Russia’s War on Ukraine. Policy Brief. European Council on Foreign Relations, 3 July 2024. Accessed July 2, 2025. https://ecfr.eu/publication/the-meaning-of-sovereignty-ukrainian-and-european-views-of-russias-war-on-ukraine
187. Kremlin,” June 7, [2024], accessed June 2025, https://tass.com/economy/1801041
188. Kuik, Cheng-Chwee. “Malaysian Conceptions of International Order: Paradoxes of Small-State Pragmatism.” International Affairs (FPI Foreign Policy Institute), July 3, 2025. Accessed September 17, 2025. https://www.fpi.sais.jhu.edu/cheng-chwee-kuik/malaysian-conceptions-of-international-order-paradoxes-of-small-state-pragmatism
189. Kulakevich, Taras. “The War in Ukraine: The Deterrent Effect of Weaponized Interdependence.” Nationalities Papers 51, no. 3 (2023): 577-598. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1017/nps.2023.44
190. Laruelle, Marlene. Russia’s Niche Soft Power: Sources, Targets, and Prospects. Ifri, 2021. Accessed June 2025.

https://www.ifri.org/sites/default/files/migrated_files/documents/atoms/files/laruelle_russia_niche_soft_power_2021.pdf

191. Le Monde, "The French army works on the finishing touches of its reorganization in Africa," June 21, 2024, accessed June 2025, https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/21/the-french-army-works-on-the-finishing-touches-of-its-reorganization-in-africa_6675412_4.html
192. Li, T. Y. "Cyber Deterrence Strategies for Small States." Journal of Strategic Security (2023). Accessed June 2025. https://digitalcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2268&context=jss
193. Li-Chen Sim. "The Gulf states: Beneficiaries of the Russia-Europe energy war?" Middle East Institute, 12 January 2023. Accessed June 2025. https://www.mei.edu/publications/gulf-states-beneficiaries-russia-europe-energy-war
194. Likhacheva, Alina. "Post-Soviet Russian Identity and Its Influence on European Relations." Futures & Foresight Science 2, no. 1 (2015): 1-15. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1007/s40309-015-0062-0
195. Lucas Kello, The Virtual Weapon and International Order (New Haven, CT: Yale University Press, 2017), 68-97
196. Lupel, Adam. Small States and the Multilateral System: Transforming Global Governance for a Better Future. New York: International Peace Institute, 2024. Accessed June 2025. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2024/09/Small-States-and-the-Multilateral-System-web.pdf
197. Majumdar, Kaushik. "The Impact of the Global Fertilizer Crisis in Africa." Growing Africa 2, no. 1 (August 2023): 3-8. Accessed July 2025. https://growingafrica.pub/the-impact-of-the-global-fertilizer-crisis-in-africa/
198. Mankoff, Jeffrey. Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics. 2nd ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2012, pp. 210-242
199. Mankoff, Jeffrey. "The Middle East and the Ukraine War: Between Fear and Opportunity." Middle East Policy, vol. …, no. … (2024). Accessed June 2025. https://inss.ndu.edu/Media/News/Article/3794932/the-middle-east-and-the-ukraine-war-between-fear-and-opportunity/
200. Mark Galeotti, Active Measures: Russia's Covert Geopolitical Operations, Security Insights no. 31 (Garmisch-Partenkirchen: George C. Marshall European Center for Security Studies, June 2019), accessed June 2025, https://www.marshallcenter.org/en/publications/security-insights/active-measures-russias-covert-geopolitical-operations-0
201. Mark Leonard, The Age of Unpeace: How Connectivity Causes Conflict (London: Bantam Press, 2021), 62 -67
202. Marlène Laruelle and Sébastien Peyrouse, Globalizing Central Asia (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2013), 132-137
203. Marlène Laruelle and Sébastien Peyrouse, Globalizing Central Asia: Geopolitics and the Challenges of Economic Development (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2013), 141-148
204. Marston, Henry S. "Navigating Great Power Competition: A Neoclassical Realist Account of Small States' Strategies." International Relations of the Asia-Pacific 24, no. 1 (2024): 29-54. Accessed June 2025.

https://academic.oup.com/irap/article/24/1/29/7043153
205. Martha Brill Olcott, Central Asia's Second Chance (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), 22
206. Martin Vladimirov, "Turkey's Economic Alignment with Russia Is a Risky Bet," Reuters, June 18, 2025, accessed June 2025, https://www.reuters.com/default/turkeys-economic-alignment-with-russia-is-risky-bet-2025-06-18/
207. Mehdi Parvizi Amineh and Yang Guang, Geopolitics and Energy Security in Eurasia (Leiden: Brill, 2012), 110-126
208. Mehran Kamrava, Qatar: Small State, Big Politics (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2020), 42-67
209. Michalski, Adam. "Small States and the Dilemma of Geopolitics: Role Change in Small Liberal States." International Affairs 100, no. 1 (2024): 139-160. Accessed June 2025. https://academic.oup.com/ia/article/100/1/139/7506710
210. Michalski, Aleksander. "Small States and the Dilemma of Geopolitics: Role Change in Small Liberal States Caused by a Weakening Rules-Based Order." International Affairs 100, no. 1 (2024): 139-160. Accessed June 2025. https://academic.oup.com/ia/article/100/1/139/7506710
211. Middle East Briefing, "Türkiye's 2022 Central Asian Trade Reaches Over US$12 Billion," January 12, 2023, accessed June 2025, https://www.middleeastbriefing.com/news/turkiyes-2022-central-asian-trade-reaches-over-us12-billion/
212. Middle East Council on Global Affairs. "Rivalry and Cooperation: Russia and Türkiye Navigate Libya's Geopolitical Labyrinth." Issue Brief, May 7, 2025. Accessed June 2025. https://mecouncil.org/publication/rivalry-and-cooperation-russia-and-turkiye-navigate-libyas-geopolitical-labyrinth/
213. Miller, Manjari Chatterjee. "Can India Afford Nonalignment After Russia's Invasion of Ukraine?" Council on Foreign Relations, March 8, 2022. Accessed July 2025. https://www.cfr.org/blog/can-india-afford-nonalignment-after-russias-invasion-ukraine
214. Monaghan, Andrew. Power in Modern Russia: Strategy and Mobilisation. Manchester: Manchester University Press, 2023, pp. 167-198
215. Morgane Le Cam, "Ces Africains sur qui Moscou s'appuie pour étendre son influence," Le Monde, July 28, 2023, accessed June 2025, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2023/07/28/ces-africains-sur-qui-moscou-s-appuie-pour-etendre-son-influence_6183724_3212.html
216. Morocco World News. "King Mohammed VI Launches MAD 10 Billion Program to Face Drought Implications." Morocco World News, 16 February 2022. Accessed June 2025. https://www.moroccoworldnews.com/2022/02/49810/king-mohammed-vi-launches-mad-10-billion-program-to-face-drought-implications/
217. Moyo, Dambisa. Edge of Chaos: Why Democracy Is Failing to Deliver Economic Growth
218. Mugi-Ngenga, Esther
219. Muharrem Ekşi, "Turkey's Cultural Diplomacy and Soft Power Policy Toward the Balkans," Karadeniz Araştırmaları, XIV/55 (Güz 2017): 189-208. Accessed June 2025. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/2240036
220. Nadkarni, V. "Forum: The Russia-Ukraine War and Reactions from the Global South." Chinese Journal of International Politics 17, no. 4 (2024): 449-467. Accessed June 2025. https://academic.oup.com/cjip/article/17/4/449/7769649

221. Nadège Rolland, China's Eurasian Century? Political and Strategic Implications of the Belt and Road Initiative (Seattle, WA: The National Bureau of Asian Research, 2017), 33-37
222. NATO, Membership Action Plan (MAP) and NATO Enlargement (Brussels: North Atlantic Treaty Organization), accessed June 2025, https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_37356.htm
223. NATO. Secretary General Annual Report 2023. Brussels: NATO, 2024. https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/2024/3/pdf/sgar23-en.pdf
224. Nelson, Rebecca M. The Economic Impact of Russia Sanctions. Congressional Research Service Report (IF12092), 20 فبراير 2025. Accessed June 2025. https://www.congress.gov/crs-product/IF12092
225. Njoroge, Samuel
226. No easy choices: How Europe can write a new chapter with Turkey, European Council on Foreign Relations, 29 April 2025. Accessed June 2025. https://ecfr.eu/article/no-easy-choices-how-europe-can-write-a-new-chapter-with-turkey/
227. Oakford, Samuel. "Egypt secretly planned to supply rockets to Russia, leaked U.S. document says." The Washington Post, April 10, 2023. Accessed June 2025. https://www.washingtonpost.com/national-security/2023/04/10/egypt-weapons-russia/
228. Observer Research Foundation. "Amid Russia-Ukraine Conflict, Advantage China in Central Asia." ORF Issue Brief No. 672, November 23, 2023. Accessed June 2025. https://www.orfonline.org/research/amid-russia-ukraine-conflict-advantage-china-in-central-asia
229. OECD, Main Science and Technology Indicators (Paris: OECD, 2023), 118-123
230. Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), The General Framework Agreement for Peace in Bosnia and Herzegovina (Dayton Agreement), accessed June 24, 2025, https://www.osce.org/bih/126173 (انظر: وثيقة اتفاق دايتون)
231. O'Grady, Siobhán
232. Parliament encourages Kosovo and Serbia to advance their EU accession reforms, European Parliament Press, 2 May 2025. Accessed June 2025. https://www.europarl.europa.eu/news/en/press-room/20250502IPR28216/parliament-encourages-kosovo-and-serbia-to-advance-their-eu-accession-reforms
233. Patel, P., "India's Quest for Defence Indigenisation: A Case Study of Key Platforms", Journal of Defence Studies & International Security, 2023. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1177/23477970231207255
234. Paul Lorgerie, «Au Mali, le sentiment anti-français gagne du terrain», Le Monde, 10 janvier 2020, accessed June 2025, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/01/10/au-mali-le-sentiment-anti-francais-gagne-du-terrain_6025466_3212.html
235. Paul Stronski and Nicole Ng, Cooperation and Competition: Russia and China in Central Asia, the Russian Far East, and the Arctic (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2018), 231-255
236. Paul Stronski, "Russia's Growing Footprint in Africa's Sahel Region," Carnegie Endowment for International Peace, February 28, 2023, accessed June 2025, https://carnegieendowment.org/research/2023/02/russias-growing-footprint-in-africas-sahel-region?lang=en

237. Pauline Jones Luong, ed., The Transformation of Central Asia (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), 14-19
238. Petro, Nicolai N. “The Russian Orthodox Church.” In The Routledge Handbook of Russian Foreign Policy, edited by Andrei P. Tsygankov, 217-232. London: Routledge, 2018. Accessed June 2025. https://npetro.net/resources/NPetro%2Bon%2BROC%2BForeign%2BPolicy.pdf
239. Petros S. Nikolaou, ed., The Balkans Beyond Nationalism and Identity (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2020). 87-110
240. Petsinis, Vassilis. “Populism in the Balkans Shaped by Persistent Ethno-nationalism and Euroscepticism.” Populism Studies, 24 January 2025. Accessed June 2025. https://www.populismstudies.org/dr-petsinis-populism-in-the-balkans-shaped-by-persistent-ethno-nationalism-and-euroscepticism/
241. Pevehouse, Jon C. W
242. Pierini, Marc. “Turkey’s European Goals: Prospects and Impediments as Seen From Brussels.” Carnegie Endowment for International Peace, September 18, 2023. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/2023/09/18/turkey-s-european-goals-prospects-and-impediments-as-seen-from-brussels-pub-89929
243. Pigeaud, Fanny, and Ndongo Samba Sylla. Africa’s Last Colonial Currency: The CFA Franc Story. London: Pluto Press, 2020. Accessed June 2025. https://www.plutobooks.com/product/africas-last-colonial-currency/
244. Plagemann, Johannes. “Small States and Competing Connectivity Strategies.” International Relations of the Asia-Pacific 22, no. 2 (2022): 279-305. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1080/09512748.2021.1908410
245. Pınar Akpinar, "Turkey’s Peacebuilding in Somalia: The Limits of Humanitarian Diplomacy," Turkish Studies 18, no. 3 (2017): 387-415
246. Quo Vadis, Russian Deterrence? Strategic Culture and Coercion after the Russia-Ukraine War. International Security, vol. 49, no. 3 (2025). Accessed June 2025. https://direct.mit.edu/isec/article/49/3/50/128035/
247. R. Miller, "Small States as Big Actors: Pragmatism, Legitimacy, and the Post-Westphalian Order," Global Governance Journal (2024)
248. RAND Corporation. Russian Mercenary and Paramilitary Groups in Africa. RAND RRA2613-1, May 1, 2025. Accessed June 2025. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA2600/RRA2613-1/RAND_RRA2613-1.pdf
249. Raustiala, Kal, eds. Global Governance in a World of Change. Cambridge: Cambridge University Press, 2021. 144-161
250. Reuters, “U.S. asks what’s next for Russia’s Wagner Group in the Middle East and Africa,” June 28, 2023, accessed June 2025, https://www.reuters.com/world/us-asks-whats-next-russias-wagner-middle-east-africa-2023-06-27/
251. Reuters. "Syria Recognizes Independence, Sovereignty of Donetsk, Luhansk." Reuters, June 29, 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/middle-east/syria-recognizes-independence-sovereignty-donetsk-luhansk-state-news-agency-2022-06-29/
252. Reuters. “Balkans Losing Hope of Progress on EU Membership.” Reuters, June 22, 2022. Accessed June 2025.

https://www.reuters.com/world/europe/balkans-losing-hope-progress-eu-membership-2022-06-22/
253. Reuters. “Egypt relied on competitive Russian wheat as imports dipped in 2022
254. Reuters. “Egypt’s Sisi discusses nuclear plant, grains trade with Russian officials.” 19 March 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/egypts-sisi-discusses-nuclear-plant-grains-trade-with-russian-officials-2023-03-19/
255. Reuters. “Germany to get new Qatari LNG flows through Qatar Energy, ConocoPhillips deal.” 29 November 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/business/energy/qatarenergy-conocophillips-sign-lng-supply-deal-germany-2022-11-29/
256. Reuters. “Germany to get new Qatari LNG flows through Qatar Energy, ConocoPhillips deal.” Reuters, November 29, 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/business/energy/qatarenergy-conocophillips-sign-lng-supply-deal-germany-2022-11-29/
257. Reuters. “North Macedonian President’s Inauguration Revives Name Dispute with Greece.” Reuters, May 13, 2024. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/europe/north-macedonian-presidents-inauguration-revives-name-dispute-with-greece-2024-05-13/
258. Reuters. “OPEC+ agrees deep oil production cuts, Biden calls it shortsighted.” 5 October 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/business/energy/opec-heads-deep-supply-cuts-clash-with-us-2022-10-04/
259. Reuters. “Russia and Ukraine return children to families after mediation by Qatar.” Reuters, November 28, 2024. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/europe/russia-ukraine-return-children-families-after-mediation-by-qatar-2024-11-28/
260. Reuters. “Russia’s Lavrov Visits Sudan on Diplomatic Push in Africa’s Sahel.” February 10, 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/africa/russias-lavrov-visits-sudan-diplomatic-push-africas-sahel-2023-02-09/
261. Reuters. “Serbia’s Government Seeks Fourth Sanctions Waiver from US for NIS Oil Firm.” Reuters, June 24, 2025. https://www.reuters.com/business/energy/serbias-government-seeks-fourth-sanctions-waiver-us-nis-oil-firm-2025-06-24/
262. Reuters. “Wagner’s Global Operations: War, Oil and Gold.” August 24, 2023. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/world/europe/wagners-global-operations-war-oil-gold-2023-08-24/
263. Richard Holbrooke, To End a War (New York: Random House, 1998), 184-205
264. Richard Nephew. “Q&A: How Will New US Sanctions Affect Russia’s Energy Sector?” Columbia University - Energy Policy Institute, 16 January 2025. Accessed June 2025. https://www.energypolicy.columbia.edu/qa-how-will-new-us-sanctions-affect-russias-energy-sector/
265. Richard Pomfret, The Central Asian Economies since Independence (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2006), 89-97
266. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Power and Interdependence, 4th ed. (New York: Longman, 2012), 187-216

267. Rodrik, Dani. Straight Talk on Trade: Ideas for a Sane World Economy. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2017. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1515/9781400888702
268. Rolland, Nadège. “China’s Vision for a New World Order.” NBR Special Report No. 83. Seattle: National Bureau of Asian Research, January 27, 2020. Accessed July 02, 2025. https://www.nbr.org/publication/chinas-vision-for-a-new-world-order/
269. Rondeaux, Candace. “The Wagner Group Legacy: Reshaping Russia’s Shadow Armies.” New America, Future Frontlines, September 30, 2024. Accessed June 2025. https://www.newamerica.org/future-frontlines/briefs/the-wagner-group-legacy/
270. Ruge, Majda. “How to Kill Four Birds with One Stone: The West’s Foreign Policy Challenge in Serbia.” European Council on Foreign Relations (ECFR), January 26, 2023. Accessed June 2025.. https://ecfr.eu/article/how-to-kill-four-birds-with-one-stone-the-wests-foreign-policy-challenge-in-serbia/
271. Rush Doshi, The Long Game: China's Grand Strategy to Displace American Order (Oxford: Oxford University Press, 2021), 68-92
272. Russian International Affairs Council. “Russia’s Energy Relations with Central Asia: Challenges and Prospects.” RIAC, 2018. Accessed June 2025. https://russiancouncil.ru/publication/russias-energy-relations-with-central-asia-challenges-and-prospects
273. Russian Narrative Proxies in the Western Balkans. GMFUS. Accessed June 2025. https://www.gmfus.org/sites/default/files/Russian%20Narrative%20Proxies%20in%20Balkans.pdf
274. Russian Sources of Influence in Serbia, Montenegro, and Bosnia and Herzegovina. Clingendael Institute, 2023. Accessed June 2025. https://www.clingendael.org/pub/2023/little-substance-considerable-impact/russian-sources-of-influence-in-serbia-montenegro-and-bosnia-and-herzegovina/
275. Russia’s Growing Footprint in Africa. Council on Foreign Relations. December 28, 2023. Accessed June 2025. https://www.cfr.org/backgrounder/russias-growing-footprint-africa
276. Russia’s Influence in the Balkans. Council on Foreign Relations. Accessed June 2025. https://www.cfr.org/backgrounder/russias-influence-balkans
277. Ryan, Missy
278. S. S. Tan, "Singapore's Strategic Hedging: A Small State's Approach to Balancing East and West," Contemporary Southeast Asia (2013)
279. S. S. Tan, "Small-State Smart Strategy: Functional Sovereignty in a Divided System," East Asian Policy (2023)
280. S. S. Tan, "Strategic Hedging in Southeast Asia: Singapore’s Quiet Strength," Contemporary Southeast Asia (2022)
281. Sachin Chaturvedi and Samuel Sejjaaka, India-Africa Partnership: Towards Sustainable Development (New Delhi: Research and Information System for Developing Countries, 2020), 136-159
282. Sakwa, Richard. Putin: Russia’s Choice. 2nd ed. London: Routledge, 2008, pp. 45-78
283. Samorukov, Maksim, and Vuk Vuksanovic. “Untarnished by War: Why Russia’s Soft Power Is So Resilient in Serbia.” Carnegie Politika (Carnegie Endowment for International Peace), January 18, 2023. Accessed June 2025.

https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2023/01/untarnished-by-war-why-russias-soft-power-is-so-resilient-in-serbia?lang=en

284. Santaniello, Marco. “Attributes of Digital Sovereignty: A Conceptual Framework.” Journal of Cyber Policy 3, no. 2 (2025): …-…. Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14650045.2025.2521548
285. Scott Kennedy, Made in China 2025 (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2015), 102-136
286. Security Strategies of Small States in a Changing World. Journal on Baltic Security, article/pdf. Accessed June 2025. https://journalonbalticsecurity.com/journal/JOBS/article/61/file/pdf
287. Senem Aydin-Düzgit and Alper Kaliber, "Encounters with Europe in an Era of Domestic and International Turmoil: Is Turkey a De-Europeanising Candidate Country?" South European Society and Politics 21, no. 1 (2016)
288. Serbia’s Strategy of ‘Pro-Western Neutrality’, Diplomatic Courier, 2023. Accessed June 2025. https://www.diplomaticourier.com/posts/serbias-strategy-of-pro-western-neutrality
289. Shifting Alliances in West Africa: Measuring Russian Engagement & Support Counter. ISS Brief, 7 February 2025. Accessed June 2025. https://www.iss.europa.eu/publications/briefs/shifting-alliances-west-africa-measuring-russian-engagement-support-counter
290. Siccardi, Francesco. “How Syria Changed Turkey’s Foreign Policy.” Carnegie Endowment for International Peace, September 14, 2021. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/research/2021/09/how-syria-changed-turkeys-foreign-policy?lang=en
291. Sim, Li-Chen. “The Gulf States: Beneficiaries of the Russia-Europe Energy War?” Middle East Institute, January 12, 2023. Accessed July 2025. https://www.mei.edu/publications/gulf-states-beneficiaries-russia-europe-energy-war
292. Simon Speakman Cordall & Lizzy Davies. “‘We need bread’: fears in Middle East as Ukraine war hits wheat imports.” The Guardian, 7 March 2022. Accessed June 2025. https://www.theguardian.com/global-development/2022/mar/07/we-need-bread-fears-in-middle-east-as-ukraine-russia-war-hits-wheat-imports
293. SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute), Military Expenditure Database (Stockholm: SIPRI, 2024), 105-113
294. Small states, neutrality, and regional security: Malta’s foreign policy of constitutional neutrality within the broader landscape of small states in the Mediterranean. Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13629395.2025.2561348
295. Solingen, Etel. “Global Value Chains in a Brave New World of Geopolitics.” Journal of Globalization and Development (2025). Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/2158379X.2024.2447249
296. Srđa Pavlović, "Montenegro’s ‘Divided Nation’: The Politics of Identity and the Road to NATO," Southeast European and Black Sea Studies 16, no. 1 (2016)
297. Stephen D. Krasner, Sovereignty: Organized Hypocrisy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1999), 123-129
298. Stojanović, Milica. “EU, US Piling Pressure on Serbia to Accept Kosovo Plan, Vucic Says.” Balkan Insight, January 24, 2023. Accessed June 2025.

https://balkaninsight.com/2023/01/24/eu-us-piling-pressure-on-serbia-to-accept-kosovo-plan-vucic-says/

299. Stradner, Ivana, and Peter LaBelle. “Will Russia’s Political Warfare Operations in the Balkans Fuel Its Next War?” Foreign Policy Research Institute, June 17, 2025. Accessed June 2025. https://www.fpri.org/article/2025/06/will-russian-political-warfare-operations-in-the-balkans-fuel-its-next-war/
300. Stronski, Paul. “Russia’s Growing Footprint in Africa’s Sahel Region.” Carnegie Endowment for International Peace, February 28, 2023. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/research/2023/02/russias-growing-footprint-in-africas-sahel-region?lang=en
301. Sukhankin, Sergey. “Russian PMCs and Irregulars: Past Battles and New Endeavors.” Jamestown Foundation, May 13, 2020. Accessed June 2025. https://jamestown.org/program/russian-pmcs-and-irregulars-past-battles-and-new-endeavors/
302. Susler, B. “Turkey and BRICS: Strategic autonomy and a search for …” Journal of Diplomacy & International Relations, 2025. Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/10220461.2025.2497869
303. Svante E. Cornell, The International Politics of the Armenia-Azerbaijan Conflict: The Original "Frozen Conflict" and European Security (London: Palgrave Macmillan, 2017), 158-187
304. Syrian Arab News Agency (SANA). "Presidency’s Special Adviser Luna Al-Shibl: Syria Supports Russia’s Right to Defend Itself against NATO and Neo-Nazi Threats in Ukraine." SANA, April 4, 2022. Accessed June 2025. https://sana.sy/en/?p=268432
305. Thakur, Ramesh. “Ukraine as a Proxy War: Issues, Parties, Possible Outcomes, and Lessons.” Policy Brief No. 147, Toda Peace Institute, February 2024. Accessed july 02, 2025. https://www.toda.org/assets/files/resources/policy-briefs/t-pb-147_ukraine-as-a-proxy-war_thakur.pdf
306. The Declining Influence of France in the Sahel: A Multimodal and Framing Discourse Analysis on Presidential Speeches in Burkina Faso. Labbaye, Camille Julie. Aalborg University, October 2023. Accessed June 2025. https://vbn.aau.dk/ws/files/571926233/Labbaye.__2023_._The_Declining_Influence_of_France_in_the_Sahel._Aalborg_University_Final.pdf
307. The Geneva Papers. The Wagner Group, Russia’s Foreign Policy and Sub-Saharan Africa. Geneva Paper 32/24. Geneva Centre for Security Policy, 2024. Accessed June 2025. https://dam.gcsp.ch/files/doc/geneva-paper-32-2024
308. The Guardian, “'It is like a virus that spreads': business as usual for Wagner group’s extensive Africa network,” July 6, 2023, accessed June 2025, https://www.theguardian.com/world/2023/jul/06/putin-wagner-africa-business-yevgeny-prigozhin-kremlin
309. The Guardian, “UK joins calls on Mali to end alleged deal with Russian mercenaries,” September 30, 2021, accessed June 2025, https://www.theguardian.com/world/2021/sep/30/uk-joins-calls-on-mali-to-end-alleged-deal-with-russian-mercenaries
310. The Guardian. “Before Prigozhin’s Death, Wagner Was Fighting on Russia’s Side and in Africa.” The Guardian, August 26, 2023. Accessed July 2025.

https://www.theguardian.com/commentisfree/2023/aug/26/yevgeny-prigozhin-death-wagner-russia-africa-mercenary-group

311. The Hague Centre for Strategic Studies. Geopolitical Influences of External Powers in the Western Balkans. PDF, 2021. Accessed June 2025. https://hcss.nl/wp-content/uploads/2021/01/Geopolitical-Influences-of-External-Powers-in-the-Western-Balkans_0.pdf
312. The National News. "President Sheikh Mohamed holds talks with Ukraine's Zelenskyy in Abu Dhabi." The National News, February 17, 2025. Accessed June 2025. https://www.thenationalnews.com/news/uae/2025/02/17/ukraines-zelenskyy-begins-official-visit-to-uae/
313. The Ohrid Framework Agreement and Liberal Notions of Citizenship and Nationality in Macedonia, Z. Daskalovski. Accessed June 2025. https://www.ecmi.de/fileadmin/redakteure/publications/JEMIE_Datens%C3%A4tze/Focus1-2002Daskalovski.pdf
314. The Rebirth of Nationalism in the Balkans in the 1990s. International Relations and Security Network (ISN), 2007. Accessed June 2025. https://www.files.ethz.ch/isn/35998/casestudy_rebirth_of_nationalism.pdf
315. The Role of Small States in the Post-Cold War Era. ETH Zürich, International Relations and Security Network. Accessed June 2025. https://www.files.ethz.ch/isn/146123/pub1107.pdf
316. The Sentry. Mercenary Meltdown: The Wagner Group's Failure in Mali. August 2025. Accessed June 2025. https://thesentry.org/reports/mercenary-meltdown-wagner-failure-mali/
317. The Western Balkans: Controlled Instability? IISS Armed Conflict Survey, December 2024. Accessed June 2025. https://www.iiss.org/publications/armed-conflict-survey/2024/the-western-balkans-controlled-instability/
318. Thiam Ndiaga, "Burkina Faso marks official end of French military operations on its soil," Reuters, February 19, 2023, accessed June 2025, https://www.reuters.com/world/africa/burkina-faso-marks-official-end-french-military-operations-its-soil-2023-02-19/
319. Thomas G. Weiss, What's Wrong with the United Nations and How to Fix It (Cambridge: 141-167
320. Thérien, Jean-Paul. "North-South Distinction: From Consensus to Contestation." International Studies Association Global South Quarterly 4, no. 4 (2024): Accessed June 2025. https://academic.oup.com/isagsq/article/4/4/ksae080/7905422
321. Tim Murithi, The African Union and the International Criminal Court: An Embattled Relationship (Cape Town: Institute for Justice and Reconciliation, 2017)
322. Tina Dolbaia. "Russia Is Still Progressing in Africa. What's the Limit?" Center for Strategic & International Studies (CSIS), August 15, 2023. Accessed June 2025. https://www.csis.org/analysis/russia-still-progressing-africa-whats-limit
323. Tocci, Nathalie. "Turkey and the European Union: A Journey in the Unknown." Brookings Institution, March 2019. Accessed July 2025. https://www.brookings.edu/articles/turkey-and-the-european-union-a-journey-in-the-unknown/
324. Tokmajyan, Armenak, and Kheder Khaddour. "Why Iranian Entrenchment in Southern Syria Worries Neighboring Countries." Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 21 March 2024. Accessed June 2025.

https://carnegieendowment.org/research/2024/03/why-iranian-entrenchment-in-southern-syria-worries-neighboring-countries?lang=en

325. Transparency International Russia (in exile), “Russia’s Mercenaries, Africa’s Gold.” African Digital Democracy Observatory, June 30, 2025. Accessed June 2025. https://disinfo.africa/russias-mercenaries-africa-s-gold-9dce4eb44797?gi=85a8b0881400
326. Trenin, Dmitri. A Five-Year Outlook for Russian Foreign Policy: Demands, Drivers, and Influences. Carnegie Moscow Center, 2020. Accessed June 2025. https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/Trenin_Russian_FP_TF_clean.pdf
327. Trissia Wijaya, Jessica C. Liao, Ewon Baik, and Saori N. Katada. “Pivotal Power of Small States to Save the International Liberal Economic Order: The Case from East Asia.” The Pacific Review 37, no. 2 (2024): 285-316. Accessed June 2025. https://ouci.dntb.gov.ua/en/works/7qbZYg14/
328. Trnovec, Silvester. “The Challenges of Colonial Rule in West African Sahel - The Case of French West Africa 1900-1930.” Asian and African Studies 29, no. 2 (2020): 282-314. Accessed June 2025. https://www.sav.sk/journals/uploads/1204092307_Trnovec_FINAL.pdf
329. Tsalov, Yordan. “Russian Interference in North Macedonia: A View Before the Elections.” Bellingcat, July 4, 2020. https://www.bellingcat.com/news/uk-and-europe/2020/07/04/russian-interference-in-north-macedonia-a-view-before-the-elections/
330. Turkey announces deal with Ukraine, Russia and UN aimed at resuming Ukrainian grain exports. The Guardian, 14 July 2022. Accessed June 2025. https://www.theguardian.com/world/2022/jul/14/turkey-announces-deal-with-ukraine-russia-and-un-aimed-at-resuming-grain-exports
331. Turkey demands 'concrete steps' to allow Finland, Sweden NATO membership. PBS NewsHour, 25 May 2022. Accessed June 2025. https://www.pbs.org/newshour/world/turkey-demands-concrete-steps-to-allow-finland-sweden-nato-membership
332. Tyyne Karjalainen, The Boom and Crash of Cooperative Security in Europe, Finnish Institute of International Affairs, May 2025. Accessed June 2025. https://fiia.fi/en/publication/the-boom-and-crash-of-cooperative-security-in-europe
333. U.S. Treasury. “Treasury Sanctions Illicit Gold Companies Funding Wagner Globally.” June 27, 2023. Accessed June 2025. https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1581
334. Ulrichsen, Kristian Coates. “The Russia-Ukraine War and the Impact on the Persian Gulf States.” Asia Policy 18, no. 2 (April 2023): 39-46. Accessed July 2, 2025. https://muse.jhu.edu/article/893919/pdf
335. Umarov, Temur. “China Looms Large in Central Asia.” Carnegie Endowment for International Peace, March 30, 2020. Accessed June 2025. https://carnegieendowment.org/posts/2020/03/china-looms-large-in-central-asia?lang=en
336. United Nations General Assembly. A/RES/ES-11/1, Aggression against Ukraine, adopted 2 March 2022. Accessed June 2025. https://undocs.org/A/RES/ES-11/1

337. United Nations General Assembly. Voting Record: 11th Emergency Special Session - Resolution ES-11/1, “Aggression against Ukraine”. March 2, 2022. Accessed July 2025. https://research.un.org/en/docs/ga/quick/emergency
338. United Nations General Assembly. “Voting Practices of UN Members 2022.” Report on Voting Records, United States Department of State, April 2024. Accessed June 2025. https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/04/Report-Voting-Practices-of-UN-Members-2022.pdf
339. United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. CAR: “Russian Wagner Group Harassing and Intimidating Civilians, UN Experts Say.” November 2021. Accessed June XX, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/11/car-russian-wagner-group-harassing-and-intimidating-civilians-un-experts
340. United Nations, Security Council Reform: Positions of Member States (New York: UN Library, 2022), 214-226
341. United Nations. Initiative on the Safe Transportation of Grain and Foodstuffs from Ukrainian Ports (Black Sea Grain Initiative), signed 22 July 2022. Accessed July 2025. https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2024/05/blackseagraininitiativefulltext.pdf
342. United Nations. Joint Coordination Centre - Black Sea Grain Initiative. “Initiative on the Safe Transportation of Grain and Foodstuffs from Ukrainian Ports.” Signed 22 July 2022. Accessed June 2025. https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative
343. United Nations. Panel of Experts on Mali supplementary report (S/2023/823). Security Council, November 1, 2023. Accessed June 2025. https://docs.un.org/en/S/2023/823
344. United Nations. “Secretary-General’s Remarks to the Security Council on Ukraine.” September 22, 2022. Accessed July 2025. https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2022-09-22/secretary-generals-remarks-the-security-council-ukraine
345. United States. “Letter to the Speaker of the House and the President of the Senate on Designating Qatar as a Major Non-NATO Ally.” The White House, January 31, 2022. Accessed June 2025. https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements-releases/2022/01/31/letter-to-the-speaker-of-the-house-and-the-president-of-the-senate-on-designating-qatar-as-a-major-non-nato-ally/
346. Unpacking Turkey's Non-Binary Ukraine War Policy, Washington Institute, 7 March 2023. Accessed June 2025. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/unpacking-turkeys-non-binary-ukraine-war-policy
347. V. P. Gagnon Jr., The Myth of Ethnic War: Serbia and Croatia in the 1990s (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), 139-165
348. Valansi, Karel. “The Concept of Middle Power and Türkiye’s Foreign Policy.” Global Panorama, 26 يونيو 2025. Accessed June 2025. https://www.globalpanorama.org/en/2025/06/the-concept-of-middle-power-and-turkiyes-foreign-policy-karel-valansi/
349. Vanlauwe, Bernard, et al. Fertilizer and Soil Health in Africa: The Role of Fertilizer in Building Soil Health to Sustain Farming and Address Climate Change. IFDC, 2023. Accessed July 2025. https://ifdc.org/wp-content/uploads/2023/02/Fertilizer-and-Soil-Health-in-Africa-The-Role-of-Fertilizer-in-Building-Soil-Health-to-Sustain-Farming-and-Address-Climate-Change.pdf

350. Vučković, Vladimir. “The Small State of Serbia Between Domestic Ambition and External Pressures.” Cogent Social Sciences 10, no. 1 (2024). Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/23311886.2024.2389479
351. Walt, Stephen M. “Alliances in a Unipolar World.” World Politics 61, no. 1 (January 2009): 86-120. Accessed July 02, 2025. https://www.jstor.org/stable/pdf/40060222.pdf
352. Wesolowsky, Tony, and RFE/RL’s Balkan Service. “Barred In EU, Could Russia’s RT Find A Home In Serbia?” Radio Free Europe/Radio Liberty, July 21, 2022. Accessed June 2025. https://www.rferl.org/a/serbia-rt-russia-propaganda/31954082.html
353. Western Balkans welcome EU's geo-strategic enlargement shift amid Ukraine war, Euractiv, 6 June 2025. Accessed June 2025. https://www.euractiv.com/news/western-balkans-welcome-eus-geo-strategic-enlargement-shift-amid-ukraine-war/
354. What do we know about Ukraine's use of Turkish Bayraktar drones. Al Jazeera, 11 March 2022. Accessed June 2025. https://www.aljazeera.com/news/2022/3/11/turkey-drones-use-ukraine
355. Will Brown, “Why Russia Is Not a Great Power in Africa,” Foreign Policy, December 19, 2024, accessed June 2025, https://foreignpolicy.com/2024/12/19/russia-africa-mali-niger-syria-wagner-power-influence-geopolitics/
356. Wivel, Anders. “Small States and the War in Ukraine.” Transatlantic Policy Quarterly, Vol. 21, No. 4 (Winter 2022/23),. 87-93
357. World Bank. Food-Security Update: XLVIII, August 11, 2022. Washington, DC: World Bank, 2022. Accessed July 2025. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/b5de315c82b1a3bb32bf30057aad9b74-0320012022/original/Food-Security-Update-LXVIII-Aug-11-2022.pdf
358. World Bank. MENA Economic Update, April 2022: Reality Check
359. World Bank. “Breaking the Cycle of Food Crises in Yemen.” World Bank, 27 April 2023. Accessed June 2025. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2023/04/27/breaking-the-cycle-of-food-crises-in-yemen
360. World Bank. “Food and Energy Price Shocks from Ukraine War Could Last for Years.” World Bank - Press Release, April 26, 2022. Accessed July 2025. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/04/26/food-and-energy-price-shocks-from-ukraine-war
361. World Food Programme. Update: Global Food Crisis 2022. July 25, 2022. Accessed July 2025. https://www.wfp.org/publications/update-global-food-crisis-2022
362. World Food Programme. WFP Lebanon Programme Overview | August 2023. Factsheet. Accessed June 2025. https://www.wfp.org/publications/wfp-lebanon-programme-overview-august-2023
363. Xhoi Zajmi, “Kazakhstan’s Transport Renaissance Paved Way for Global Trade Connectivity,” Euractiv’s Advocacy Lab, December 23, 2024, accessed June 2025, https://www.euractiv.com/section/economy-jobs/news/kazakhstans-transport-renaissance-paved-way-for-global-trade-connectivity/

364. Yanzhong Huang, “China’s Pandemic Diplomacy” (New York: Council on Foreign Relations, 2020)
365. Zabun, Ferhat. “Strategic Ambiguity: Explaining Foreign Policy Under the Erdogan Presidency.” APSA MENA Politics Newsletter 3, no. 1 (Spring 2020). Published November 18, 2020. Accessed June 2025. https://apsamena.org/2020/11/18/strategic-ambiguity-explaining-foreign-policy-under-the-erdogan-presidency/
366. Zhang Weiwei, The China Wave: Rise of a Civilizational State (Hackensack, NJ: World Century Publishing, 2012), 157-178
367. Zhao Jie Lin. “Demographic Challenges and Their Impact on Economic and Social Stability in China.” Journal of Humanities and Social Sciences 6, no. 3 (2024): 142-152. Accessed June 2025. https://doi.org/10.36079/lamintang.jhass-0603.636
368. Ziegler, Charles E. “Great Power Foreign Relations in Central Asia: Competition, Cooperation, and Congruence.” In Russia, Eurasia and the New Geopolitics of Energy, edited by Matthew Sussex and Roger E. Kanet, 112-136. London: Routledge, 2015
369. Zingore, Shamie
370. Çevik, Salim. “Turkey’s Repositioning in the Middle East’s Emerging Order.” Arab Center Washington DC, June 17, 2025. Accessed June 2025. https://arabcenterdc.org/resource/turkeys-repositioning-in-the-middle-easts-emerging-order/
371. Öniş, Ziya, and Mustafa Kutlay. “The Dynamics of Emerging Middle-Power Influence in Regional and Global Governance: The Paradoxical Case of Turkey.” Australian Journal of International Affairs 71, no. 2 (2017): 164-183. Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10357718.2016.1183586
372. ا لليبرالية الويلسونية (Wilsonian Liberalism) تشير إلى رؤية الرئيس الأميركي وودرو ويلسون (1856–1924) للنظام الدولي، والتي ارتكزت على مجموعة من المبادئ الليبرالية التي تهدف إلى إنشاء نظام عالمي أكثر سلامًا وعدالة بعد الحرب العالمية الأولى
373. الاستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي. ورقة بحثية، إعداد أمنية محمد سيد عبدالله، المشرف د. أيمن شبانة. مجلة أكاديمية عراقية، العدد الصادر في 30 مارس 2025، ص 15–47.(PDF)
374. جمهورية صربسكا (Republika Srpska) هي واحدة من الكيانين المكونين لدولة البوسنة والهرسك بموجب اتفاق دايتون للسلام الموقع عام 1995، والذي أنهى الحرب البوسنية (1992–1995). والكيان الآخر هو اتحاد البوسنة والهرسك (الذي يضم البوشناق والكروات).
375. داود أوغلو، أحمد. العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010. ص64–78.
376. سكاي نيوز عربية، «موانئ أبوظبي تستحوذ على 60٪ من ميناء تبليسي الجاف في جورجيا»، 22 مارس 2024، شوهد في 22 يونيو 2025، https://www.skynewsarabia.com/business/1701665
377. شرقي، عبد الله. «أثر تراتبية القوة في النظام الدولي على سلوك الدول الصغرى». مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مجلد 25، عدد 5 (2021): 327–343. الرابط: https://asjp.cerist.dz/en/article/144940 تاريخ الدخول: يونيو/حزيران 2025
378. عمار علي حسن، "الصرب والأرثوذكسية الروسية: تحالف الدم والعقيدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 179 (2010)، 38
379. فيليب شوف، تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، ترجمة الأب ميشال نجم (بيروت: دار المشرق، 2006)، 139–151

380. مبادرة كوفاكس هي مبادرة عالمية كانت تهدف إلى الوصول العادل إلى لقاح كوفيد-19 بقيادة التحالف العالمي للقاحات والتحصينGAVI) )، وتحالف ابتكارات التأهب الوبائيCEPI) )، ومنظمة الصحة العالمية.(WHO) وتعتبر واحدة من الركائز الثلاث للوصول إلى مسرع أدوات كوفيد-19، وهي مبادرة بدأت في أبريل 2020 من قبل منظمة الصحة العالمية والمفوضية الأوروبية وحكومة فرنسا كاستجابة لجائحة فيروس كورونا. حيث نسقت كوفاكس الموارد الدولية لتمكين البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط من الوصول العادل إلى اختبار كوفيد-19 والعلاجات واللقاحات

381. محمد عبد العزيز، "العرب ينضمون للعبة الكبرى.. تصاعد التنافس بين الغرب وروسيا والصين على آسيا الوسطى"، عربي بوست، 21 أغسطس 2023. في:
https://arabicpost.net/ تحليلات/ 2023/ 08/ 21/ آسيا-الوسطى-3/ شوهد في: 202520 June

382. مشروع السيل التركي، هو مشروع اقتصادي عملاق مشترك بين موسكو وأنقرة، يقوم على نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى كل من تركيا ودول جنوب وشرق أوروبا عبر أنابيب ناقلة تمر من البحر الأسود وعبر الأراضي التركية. تم الإعلان عنه أواخر عام 2014

383. Anders Wivel. "Leadership Styles and International Agenda-Setting: Understanding Small-State and Middle-Power Leadership on the Responsibility to Protect." Foreign Policy Analysis 21, no. 3 (2025): oraf006. Accessed June 2025. https://doi.org/10.1093/fpa/oraf006 و

384. Rinku Murgai. "Growth, Urbanization and Poverty Reduction in India." NBER Working Paper 21983, 2016. Accessed June 2025. https://www.nber.org/papers/w21983.pdf و

385. الناعمة: دبلوماسية الثقافة الشعبية والعلاقات الدولية." آراء عربية، 2022 القوة". https://araa.sa/index.php?Itemid=172&catid=4164&id=4627&option=com_content&view=article تاريخ الدخول: يونيو/ حزيران 2025

386. "Arab Gulf's Emerging Posture in a Fractured Region." The Arab Weekly, June 25, 2025. Accessed July 2, 2025. https://thearabweekly.com/arab-gulfs-emerging-posture-fractured-region

387. "East or West: The UAE's Balancing Act with China and the US." Middle East Policy Council. Accessed July 2025. https://mepc.org/commentaries/east-or-west-the-uaes-balancing-act-with-china-and-the-us/

388. "EU, Israel and Egypt sign deal to boost East Med gas exports to Europe." Reuters, 15 June 2022. Accessed June 2025. https://www.reuters.com/business/energy/eu-israel-egypt-sign-deal-boost-east-med-gas-exports-europe-2022-06-15/

389. "From affect to strategy: Serbia's diplomatic balance during …" Europe-Asia Studies, 2024. Accessed June 2025. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/14683857.2024.2429861

390. "How do middle powers act? Turkey's foreign policy and strategic autonomy in the Ukraine war case study," International Politics by E. Balta, 2025. Accessed June 2025. https://link.springer.com/article/10.1057/s41311-025-00679-9

391. "India to Send Subsidised Urea to Africa as Prices Soar Globally." The Economic Times, March 20, 2023. Accessed July 2025. https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/agriculture/india-to-send-subsidised-urea-to-africa-as-prices-soar-globally/articleshow/98765432.cms

392. “Kazakhstan Reinforces Multivector Foreign Policy.” The Jamestown Foundation, 9 يوليو 2025. Accessed June 2025. https://jamestown.org/program/kazakhstan-reinforces-multivector-foreign-policy/
393. “Macedonia and Identity Politics After the Prespa Agreement,” OAPEN Library. https://library.oapen.org/bitstream/id/79eb78b9-1648-44fd-8306-36dea8b9f9a2/9780367808761_10.4324_9780367808761-7.pdf
394. “Overview - Instrument for Pre-accession Assistance (IPA),” European Commission Enlargement Policy. Accessed June 2025. https://enlargement.ec.europa.eu/enlargement-policy/overview-instrument-pre-accession-assistance_en
395. “Russia Is Violating the Montreux Convention with Civilian Ships.” Proceedings Magazine, U.S. Naval Institute, September 2023. Accessed June 2025. https://www.usni.org/magazines/proceedings/2023/september/russia-violating-montreux-convention-civilian-ships
396. “Russia’s Failure as a Soft Power.” DGAP. Accessed June 2025. https://dgap.org/en/resarch/publications/russias-failure-soft-power-0
397. “Russia’s Footprint Grows in Africa as France Leaves Burkina Faso.” Bloomberg, January 28, 2023. Accessed July 2025. https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-01-29/russia-s-footprint-grows-in-africa-as-france-leaves-burkina-faso
398. “Russia’s Wagner mercenaries are leading a campaign of terror in Mali,” The Washington Post, March 11, 2025, accessed June 2025, https://www.washingtonpost.com/world/2025/03/11/russia-wagner-mali-mercenaries-putin/
399. “The Role of Geopolitics in a Multipolar World.” World Economic Forum, May 10, 2024. Accessed June 2025. https://www.weforum.org/stories/2024/05/why-geopolitics-matters-more-than-ever-in-a-multipolar-world/

## هذا الكتاب

يرصد هذا الكتاب كيف أعادت الحرب الروسية الأوكرانية تشكيل مواقع الدول الصغيرة والهامشية داخل النظام الدولي، كاشفًا عن أدوار جديدة نشأت على أطراف الصراع بعيدًا عن مركز المواجهة المباشرة. وينطلق من فكرة أساسية مفادها أن التحولات الكبرى في السياسة الدولية تتبلور غالبًا في الهوامش، حيث تُختبر حدود القوة، وتتغير قواعد التموضع، وتُعاد صياغة الحسابات الاستراتيجية.

يتتبع الكتاب مسارات تفاعل دول في آسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط وإفريقيا مع لحظة استقطاب عالمي حاد، محللًا كيف أدارت هذه الدول خياراتها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، وسعت إلى توسيع هوامش حركتها أو تحصين موقعها في بيئة دولية متقلبة. وفي هذا السياق، يقدّم قراءة معمقة لكيف تكون الدول الصغيرة فواعل براغماتية توظف الفرص التي يفتحها اختلال النظام الدولي، ضمن قيود جغرافية وسياسية صارمة.

تكمن أهمية هذا العمل في أنه ينقل القارئ إلى تخوم الصراع الدولي، حيث تتشكل التحولات الصامتة التي تمهّد لإعادة ترتيب التوازنات العالمية، ويقدّم فهمًا مختلفًا لديناميات القوة في عالم يتجه نحو تعددية مضطربة.

## المؤلف

عبد الله راشد المرسل، باحث في الشؤون الدولية والعلاقات الدولية، مهتم بدراسة التحولات الجيوسياسية والنظام الدولي المعاصر، مع تركيز خاص على قضايا الدول الصغيرة والهامشية في سياقات الصراع الدولي. حاصل على تكوين أكاديمي في العلوم السياسية، وشارك في عدد من الندوات والفعاليات البحثية ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية. له إسهامات تحليلية منشورة في منصات بحثية وإعلامية عربية، تتناول تفاعلات القوة، والتموضع الجيوسياسي، وأثر الحروب الكبرى في بنية النظام الدولي. يندرج هذا الكتاب ضمن اهتمامه البحثي بتفكيك منطق الصراع الدولي من زوايا غير مركزية، والاقتراب من السياسة العالمية من منظور تخومها لا مراكزها.

توزيع
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

ISBN: 978-614-01-3859-9
9 786140 138599